اقتصاديات التخطيط الاشتراكي
الطبعـــة الثانية
١٩٦٧

اقتصاديات التخطيط الاشتراكي

اقتصاديات التخطيط الاشتراكى

دراسة للمشكلات الرئيسية

لتخطيط التطور الاقتصادي فى مصر

دكتور محمد دويدار

مدرس الاقتصاد السياسى - كلية الحقوق

جامعة الاسكندرية

المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر

تليفون ٢٦٦٠٢ - الاسكندرية

الى الانسان ... الذى يجد

فى العمل تحقيقا لكيانه الاجتماعى

لم تشهد الطبعة الأولى من هذا المؤلف إلا ثلاثين يوما انتهت بنفاذها . الأمر الذى يعكس حقيقة هامة مؤداها أن اختيار التخطيط كأسلوب لحياة المجتمع - وهو أمر مرتبط بطبيعة المجتمع الاشتراكى حيث يتسع نطاق العمل الواعى للانسان كمحرك للتاريخ - يفرض على جميع أفراده ضرورة التعرف على الحقائق الأساسية المتعلقة بالاقتصاد المخطط ، بعملية التخطيط ليس فقط فى جانبها الفنى وانما كذلك فى جانبها الاجتماعى والسياسى الذى يتمثل فى تعبئة كافة العاملين للقيام بدورهم عند تحضير الخطة وتنفيذها ، مما يجعل من الوعى السياسى والاحصائى والتخطيطى أحد المستلزمات الأساسية لتخطيط الاقتصاد القومى .

ضرورة التعرف على هذه الحقائق الأساسية تزداد تبلورا فى حياتنا الاجتماعية يوما بعد يوم وتفرض نفسها على كل فرد بالحاح متزايد . هذه الضرورة هى التى تفسر ماتم بالنسبة للطبعة الأولى من هذا المؤلف ، وتفرض الاسراع باخراج الطبعة الثانية الأمر الذى يدفع إلى خلوها من تغييرات تمس جوهر الدراسة التى تحتويها .

محمد دويدار

الاسكندرية - ابريل ١٩٦٧

مقدمة عامة

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة :

من أميز مايفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه فى موقف مواجهة للطبيعة. فالكائنات الأخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتنقرض إن لم تعطها وإذا ما فشلت فى أن تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية فى تغيرها المستمر . أما الانسان فكائن مضاد للطبيعة [1] لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه .

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات[2] لا يمكن اشباعها من ذاته وانما لكى يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة . للانسان حاجات تدفعه إلى الحركة فى عالمه الخارجى لاشباعها . فهى حاجات موجهة تمثل فى الانسان أصل كل حركة أو ديناميزم .

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان إلى بذل جهوده ، قواه ، فى سبيل الحصول من الطبيعة — بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها — على ما يشبع حاجاته، ما يحفظ وجوده . فدوره فى مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هى أعطته عاش وان

---

(1) opposé á la nature ; opposed to Nature

(٢) يلاحظ أن حاجات الانسان تتحدد طبيعيا واجتماعيا ، فبعض حاجات الانسان يحدده تكوينه الطبيعى ، كالحاجة الى الطعام . والبعض الآخر يحدده المستوى الحضارى الذى وصل اليه ، أى يتحدد اجتماعيا . كالحاجات التى تعرفها المجتمعات الاكثر تطورا ولم تكن موجودة عند مستوى أدنى من التطور . كما أن كيفية اشباع الحاجات التى تتحدد بالتكوين الطبيعى للانسان — والتى قد تصبح فى ذاتها حاجة معينة — تتحدد اجتماعيا . فالحاجة الى الطعام يحددها التكوين البيولوجى للانسان ، ولكن نوع الطعام والنحو المعد عليه وكيفية تناوله تتحدد كلها اجتماعيا وتخلق حاجات ترد فى أصلها الى المستوى الحضارى للمجتمع محل الاعتبار.

بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته (١).

المجهود الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى فى أنه مجهود واع ، أى عمل ، فالانسان كائن مفكر . فهو يعى تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل إذ هو لا يأخذها كما هى وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته ؛ وهو واع عندما يقوم ببذل جهوده ، بعمله ، إذ هو يتصور مقدما النتيجة التى سيوصله إليها جهده والكيفية التى يبذل بها هذا الجهد . فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة . فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن أن يقوم بمثله ، وإنما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل فى أن الأول يبذل جهده على نحو غريزى دون وعى أى دون أى تصور مقدم لما هو مقدم عليه ، أما النساج فهو يتصور مقدما النتيجة التى يراد الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين ، له متانة معينة ولون معين ، إلى آخر ما يحدد مواصفاته. ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة : يبذل جهده فى ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجى معين (عن طريق استخدام النول اليدوى أو النول الآلى مثلا) . كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التى سيكون عليها المنزل ، كيفية تقسيم المساحة إلى غرف ، عدد الغرف ، مساحة كل غرفة، الكيفية التى تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ،

---

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التى تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون أن يستلزم الأمر بذل جهد انسانى ، كالهواء اللازم للتنفس مثلا . وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسى إذ هى ليست موضوعا لجهد انسانى .

عدد طبقات المنزل ، إلى غير ذلك . هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذى سيقوم به قد يسجل على الورق فى صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فإذا ماتحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة أو بجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل .

هذه الخصيصة التى يتميز بها عمل الانسان كجهود واع يتعين أن نستبقيها فى ذاكرتنا إذ ستمثل نقطة البدء فى تحديد مفهوم التخطيط على أساس أن الخطة هى عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه فى فترة معينة مستقلة ثم تحديد الوسيلة أو مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف (١) .

فالانسان إذن لاشباع حاجاته الموجهة ـ للابقاء على كيانه ووجوده ، فى تطورهما ـ مضطر إلى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة ـ بمختلف صورها ـ ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أى ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الأخرى بأنه الكائن الوحيد الذى يقوم بانتاج ماهو لازم لاشباع حاجاته . وهو يقوم بذلك بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق إذن **بعملية** انتاج مستمرة عبر الزمن (٢) .

عندما لا تكفى أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لاعضائه (٣) ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة ـ أولا كما هى وبعد تحويلها فى مرحلة ثانية ـ كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الأصلية. كما إذا استخدم الانسان عصا كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الأشجار اللازمة لاشباع حاجته إلى الطعام . وفى مرحلة ثانية يتوصل إلى

---

(١) فى هذا المعنى يقول أرسطو طاليس ان « الانسان حيوان مخطط » :
« Man is a planning animal »

(2) Procès de Production; Production process

(3) implements

انتاج أشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أى أدوات (١) : كقيامه بانتاج أداة حادة يستخدمها فى قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصول على ثمار الأشجار . تلك هى أدوات الانتاج (التى تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجى للانسان) ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه، فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه.عن طريق استخدامه لهذه الأدوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقة بين الانسان والطبيعة ، عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة إلى ما يمكنه من اشباع حاجاته، يتم ذلك باستخدام الانسان في أثناء بذله لجهوده ـ لأدوات انتاج من صنعه فى سبيل تحويل موضوع العمل إلى منتجات قادرة على اشباع حاجاته . **هذه العملية هى عملية تفاعل نشط ذو تاثير متبادل بين الانسان والطبيعة** . عن طريق عمله يحول الانسان قوى الطبيعة، يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية . فى نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، أدوات لعمله،عن طريقها يزيد اتقان عمله، اتقان جهوده الواعى . فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئا منه هو ، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لآفاقه.فى توسيعه لهذه الآفاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التى تصبح بدورها ومتغيرة . وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة .

---

(1) tools: a tool is an implement for making implements

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الآلات :

" Man is a tool - making animal " (Franklin)

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان :

غير ان الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعل المتبادل ، وحده ، بل فى جماعة ، فى مجتمع . فالانسان حيوان اجتماعى [1] . فهو لايستطيع فى الواقع أن يحفظ وجوده الا من خلال عمل الآخرين،فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر.ومن ثم نجد أن **عملية الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية:** عملية العمل الاجتماعى فى محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها . عمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل **التعاون** بينهم ، وعمل كل منهم للآخر يتم فى صورة **تقسيم العمل** الذى بفضله يتخصص الأفراد فى أنواع معينة من العمل .

فيما عدا التقسيم البدائى للعمل بين الجنسين (عمل المرأة فى مكان الاقامة وعمل الرجل فى النشاطات التى تستلزم البعد عن هذا المكان) والذى يمكن التعرف عليه فى كل مراحل التطور الاقتصادى للبشريه ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أى مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض(خاصة فى انتاج المواد الاستهلاكية) يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص فى القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال . ومع تطور النشاط الاقتصادى للانسان تعددت مظاهر تقسيم العمل فهناك تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بين عمل زراعى وعمل صناعى وعمل فى الخدمات . وما يقابل ذلك من تقسيم المجتمع بين الريف والمدينة.وهناك كذلك تقسيم العمل فى داخل النشاط الصناعى بين الصناعات المختلفة . وهناك التقسيم الفنى للعمل فى داخل الوحدة الانتاجية والذى مؤداه أن

L'homme est un animal social ; Man is a social animal (1)

تقسم عملية انتاج السلعة الواحدة إلى مراحل متعـــددة يتخصص فى القيام بكل مرحلة عامل أو مجموعة من العمال (١) . وهناك أخيراً تقسيم العمل الدولى (٢) .

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين أفراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم أن عمل كل فرد ليس إلا جزءاً من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة، فهو جزء من العمل الاجتماعى . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة (الذى يصاحب الاتساع المستمر فى حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الأمة ، الخ) وتعقيد تركيبه تزيد درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة مع ما يتبع ذلك من تعدد فى علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعى الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية وذلك بالمفهوم الذى سنراه فيما بعد لعلاقات الاعتماد المتبادل هذه .

على هذا النحو يبين أن **الانتاج لايتمثل فقط فى العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما كذلك فى العلاقة بين الانسان والانسان ، فى العلاقات المتعددة بين أفراد المجتمع التى تمثل العلاقات الاقتصادية أى العلاقات الاجتماعية التى تتم بوساطة الأشياء المادية والخدمات.** ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هى عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى فى دورانها حول العمل الاجتماعى ، حول المجهود

---

(١) هذا المظهر من مظاهر تقسيم العمل يجد ازدهاره مع ظهور المشروع وحدة الانتاج الرأسمالى .

أنظر فيما يتعلق بالمظاهر المختلفة لتقسيم العمل :

M. Weber, The Theory of Social and Economic Organisation. Translated by A. M. Henderson & T. Parsons . The Free Press , Glencoe, Illinois, 1947 , p 218 ff.

(٢) الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات —كاعضاء للمجتمع العالمى — فى بعض أنواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى — شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية — لا يمكن أن يكون ثابتا لا يتغير اذ لابد أن يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى .

الواعى الذى تقوم به الجماعة بقصد أن تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة فى ذلك بأدوات الانتاج وبخبرتها الفنية فى تراكمها المستمر . الغاية فى هذه العملية هى اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذى يتبلور فى منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات . اختصارا يمكن القول أن شروط عملية الانتاج تتمثل فى :

* قوة عاملة مزودة بخبرتها الفنية المكتسبة من خلال التجربة والمتوارثة عبر الأجيال .
* أدوات العمل التى تزيد من انتاجية العمل .
* المواد التى يجرى تحويلها أو المواد موضوع العمل .

الانتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات وانتاج المبادلة :

لم يكن الاشباع المباشر للحاجات الهدف من النشاط الاقتصادى فى مراحله التاريخية المتعددة . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين نوعين من الانتاج عرفهما التاريخ البشرى : الانتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات (١) ، والانتاج بقصد المبادلة (٢) .

فى مرحلة تاريخية (٣) أولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات

---

(1) production naturelle; subsistence production

(2) production marchande; commodity production

(٣) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لايعنى امكان تحديد حد فاصل بينها وانما يعنى غلبة ظاهرة معينة أو مجموعة معينة من الظواهر تعطى لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج فى مرحلة تاريخيــة لا يعنى غياب أنواع الانتاج السابقــة عليه فى تلك المرحلة ، ففى ظل الانتاج الرأسمالى – وهو الشكل الأكثر عمومية لاقتصاد المبادلة =

الانسانية فى داخل الوحدة المنتجة (عائلة ، قبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر) فى هذه المرحلة كان الانتاج والناتج ـ العمل ونتاج العمل ـ متلازمين فى الواقع وفى ضمير ووعى المنتجين . كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على **المنتجات** .

فى مرحلة تاليه مرتبطة بوجود فائض اقتصادى [١] أى بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ماهو لازم لاشباع حاجاتهم فى ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من انتاجية العمل) ظهر الانتاج بقصد المبادلة . ظهر ما ظهر أول عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف إلى جانب الانتاج الزراعى أو يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعى يعيش عليه من يعملون فى الحرف الصناعية) . هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله وإنما على عمله الذى يكرسه لانتاج **السلع** [٢] المخصصة للتبادل بقصد الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه . فانتاج المبادلة يفترض إذن :

= نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات حتى فى أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية. هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة .

(١) سنتناول فكرة الفائض الاقتصادى بالدراسة فيما بعد عند المعالجة النظرية لأهم المشكلات التى تعرض فى اقتصاد مخطط .

(٢) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج produit; product وبين السلعة Commodity; marchandise . فالسلع هى دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة أما المنتجات فليست سلعا دائما . هذا ويراعى أنه إذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما فى حالة الفلاح الذى تلزمه علاقته الاقتصادية بسيد الأرض بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا .

* أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل .

* ان الانتاج يقوم به الأفراد على وجه الاستقلال .

* ان الانتاج يتم بقصد المبادلة .

* وأن الناتج يمثل قيمة استعمال اجتماعية [1] ، أى يكون نافعا للآخرين [2] .

عملية الانتاج والتكوينات الاجتماعية المختلفة :

عملية الانتاج هذه تتم فى اطار اجتماعى يختلف بحسب التكوينات الاجتماعية [3] التى مرت بها البشرية فى تطورها التاريخى . هنا يمكن أن نميز (فى ضوء ما نهدف اليه من دراستنا هذه) بين :

* التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى .

---

(1) valeur d'usage ; use - value

(٢) انتاج المبادلة ظهر بطبيعة الحال قبل الانتاج الرأسمالى وكان فى تطور وتوسع مستمرين الى أن أصبح طريقة الانتاج الغالبة فى ظل الرأسمالية .

(٣) يقصد بالتكوين الاجتماعى النظام الاجتماعى الذى يتمثل فى كل متوازن داخليا ويجد مكوناته فى طريقة الانتاج بما تتضمنه من قوى انتاج وعلاقات انتاج تحدد موقف كل فرد من أفراد المجتمع فى مواجهة وسائل الانتاج (أدوات العمل والمواد التى يجرى تحويلها) وفى العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والوعى الاجتماعى الذى يتمثل فى الأفكار والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع . والتكوين الاجتماعى على هذا النحو يمثل حقيقة موضوعية تاريخية باعتباره أحد المراحل التى يمر بها المجتمع البشرى فى تطوره . على هذا الأساس يمكن التمييز بين: التكوين الاجتماعى البدائى، التكوين الاجتماعى العبودى ، التكوين الاجتماعى الأسيوى الذى كان سائدا فى المجتمعات الأسيوية قبل تغلغل الرسمالية (وهذه كلها تدخل فى نطاق التكوينات الاجتماعيـــة السابقة على الرأسماليـة) ، التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، والتكوين الاجتماعى الاشتراكى .

* التكوين الاجتماعى الرأسمالى .
* التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

يهمنا فى مجال دراستنا هذه ـ التى تهدف إلى التعرف على المشكلات الأساسية فى التخطيط الاقتصادى ـ التكوين الاجتماعى الاشتراكى ، وذلك على أســـاس ارتباط التخطيط الاقتصادى ـــ كظاهرة سائدة ، أى كطريقة لأداء العملية الاقتصادية ـ بالاقتصاد الاشتراكى . ولكن تفهم مشكلات التخطيط الاقتصادى لا يتحقق إلا على أساس دراسة العملية الاقتصادية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى. أولا، لأن التعرف على خصائص العملية الاقتصادية الرأسمالية يمكننا من المقارنة بين خصائص كل من العمليتين ، الأمر الذى يوضح معالم العمليـــة الاقتصادية الاشتراكية. وثانيا لأن الاقتصاد الرأسمالى يمثل الوسط التاريخى الذى نشأ وتطور فى ظله علم الاقتصاد السياسى منتجا معرفة نظرية يلزم الالمام بها للتعرف على طبيعة العملية الاقتصادية فى التكوين الاجتماعى الاشتراكى ، كما أنها تزودنا بأدوات لازمة لتحليل سير وأداء الاقتصاد المخطط . بناء عليه لن نتعرض للاقتصاد الرأسمالى إلا بالقـدر الذى يمكننا من تحقيق **هدفنا الأساسى : أى التعرف على المشكلات الأساسية للتخطيط الاشتراكى .**

تحقيق هذا الهدف سيتم عن طريق تتبع محاولات التخطيط فى مصر تلبعا يستهدى بتجارب الاقتصاديات الاشتراكية المخططة فى المرحلة الأولى من مراحل تطورها ، أى مرحلة بناء الأســاس الصناعى للاقتصــاد الاشتراكى [1] . هنا تبرز الملاحظتان الآتيتان :

(١) يلاحظ أن الهدف الأساسى للدراسة هو التعرف على المشكلات الأساسية للتخطيط الاشتراكى وليس دراسة المشكلات الموضوعية التى يعيشها الاقتصاد المصرى فى مرحلته الحالية كجزء من تاريخه . ومن ثم فان محاولات التخطيط فى مصر تتخــذ كمناسبة لاثارة مشكلات التخطيط للتعرف على طبيعتها، هادفين فى النهاية إلى بيان طبيعة الاقتصاد المخطط وبلورة المشكلات (دون دراسة تفصيلية) التى تثور لدى ما وجدت عملية التخطيط .

الملاحظة الاولى تتعلق بضرورة دراسة التجارب التاريخية للمجتمعات الأخرى بقصد الاستفادة منها عند حل مشكلاتنا الاقتصادية. هذه الدراسة يتعين أن تكون واعية بمعان ثلاثة :

* يتعين أولا أن تكون واعية بأن لكل تجربة تاريخية جوانبها الايجابية والسلبية ، فمحاولة الاستفادة من تجربة ما تعنى الاهتداء بما فيهـــا من جوانب ايجابية بقدر تفادى جوانبها السلبية .

* يتعين ثانيا أن تكون واعية بأن لكل مجتمع ـ رغم ما يوجد من ملامح عريضة مشتركة للمجتمعات التى تنتمى إلى تكوين اجتماعى واحد ـ ظروفه الخاصة التى تستلزم دراسة خاصة قد توصلنا إلى حلول تتفق ونوعية ظروف هذا المجتمع. من هنا تسعى دراسة التجارب التاريخية إلى تحقيق هدف مزدوج : شقه الأول التعرف على الخصائص العامة لتكوين اجتماعى معين يمثل مرحلة من مراحل التطورى البشرى ، وشقه الثانى التعرف على ماهو خاص بكل مجتمع من المجتمعات التى تنتمى إلى ذلك التكوين الاجتماعى .

* يتعين ثالثا أن تكون دراستنا واعية بأن الاقتصاديات الاشتراكية لاتزال ترسى أسس العملية الاقتصادية الواعية ، أى المخططة . وهى ـ شأنها فى ذلك شأن كل شيء ـ فى تغير مستمر . يضاف إلى ذلك أن الدراسات النظرية التى تهدف إلى التعرف على قوانين الحركة للعملية الاقتصادية المخططة بدأت متأخرة نسبيا، وهو أمر طبيعى فى مرحلة انصرفت فيها جل جهود الأفراد إلى مواجهة المشكلات العملية التى تثور أثناء التغير السريع للبناء الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم تعين الوعى بأن المحاولات النظرية التى تهدف إلى الكشف عن قوانين الحركة للتكوين

الاجتماعى الجديد لم تعطى إلى الآن إلا جسما نظريا فى دور التكوين[1].

* بعد الانتهاء من هذه الملاحظة الأولى التى هى فى الواقع نوع من التحذير المنهجى لم يبق إلا **ملاحظة ثانية** تتعلق بتحديد الاطار العام لدراستنا هذه :

* أولا تفترض دراستنا هذه أن الاقتصاد القومى **اقتصاد مغلق** ، أى أننا سنفترض أنه اقتصاد لايؤثر فى العالم الخارجى ولايتأثر به . بعبارة أخرى سنجرد فى هذه الدراسة من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية. فالأمر يتعلق بحالة تصور نظرى لاقتصاد فى حالة عزلة عن بقية أجزاء المجتمع العالمى ، وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع خاصة فى المجتمع العالمى ليومنا هذا ، ولكنه حيلة منهجية يقصد منها التعرف أولا على أداء الاقتصاد على افتراض أنه فى حالة عزلة، فى مرحلة أولية، ثم التعرف بعد ذلك على أثر ادخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج على النتائج

---

(1) " It is the historian's duty to point out that the forty seven year's experience of socialism is, in its most important aspects, an extremely interesting page of economic history, for it is still waiting to be studied. We have no theoretical generalisations on the first years of socialist construction, on the industrialisation process in the first socialist states and on the process of the socialisation of agriculture. We do not know, and what is worse, nobody has made any really serious effort to determine the real role of state economic authority and its various organs. We do not know, and what is still worse, we have not tried to get to know the real dialectics of socialist property relations, particularly state ownership. We do not possess, and what is worse, we have not undertaken to make a scientific comparative analysis of the experience gained by different socialist countries. " T. Kowalik, Three Conceptions of the Political Economy of Socialism, in, On Political Economy and Econometrics. Essays in honour of Oskar Lange. P W N. Warszawa, 1964, p. 318.

التى نستخلصها فى المرحلة الأولى من مراحل التحليل . فى هذه الدراسة نقتصر على المرحلة الأولى [1] .

* تدور دراستنا أساسا حـــول مشكلات التخطيط فى جانبها المتعلق **بالتخطيط القومى** ، أى التخطيط على مستوى الاقتصاد القومى بأكمله ، ومن ثم تستبعد دراستنا هذه مشكلات التخطيط الاقليمى ومشكلات تخطيط الوحدات الانتاجية [2] .

فى داخل هذا الاطار العام تسير دراستنا على النحو التالى :

* فى باب أول ، نتعرض لفكرة الهيكل الاقتصادى والخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى والتكوين الاجتماعى الاشتراكى .

* فى باب ثان ، نتعرف على هيـــكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات والهيكل الاقتصادى المراد الوصول اليه من خلال مجهودات التطوير .

* فى باب ثالث ، نبين الشروط التنظيمية الأساسية اللازمة لقيام عملية التخطيط .

* فى باب رابع ، نتكلم عن عملية التخطيط ، عملية تحضير الخطة وتنفيـذها ، وذلك فى جانبها الفنى وجانبها الاجتماعى والسياسى .

* وفى باب خامس أخـير ، نعـالج بعض المشكلات الاقتصادية كما تعرض فى الاقتصاد المخطط .

---

(١) ، (٢) هذه المشكلات وغيرها تمثل موضوع دراسة نقوم بها حاليا كجزء من مؤلف يعالج غالبية المشكلات التنظيمية والفنية والاقتصادية التى يثيرها التخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى .

الباب الأول

فى

هيكل الاقتصاد القومى

والخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية
فى التكوينين الاجتماعيين الرأسمالى والاشتراكى

للتعرف على خصائص العملية الاقتصادية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى وفى التكوين الاجتماعى الاشتراكى يتعين أولا معرفة المقصود بالهيكل الاقتصادى . والواقع أن لتحديد مفهوم فكرة الهيكل الاقتصادى (١) أهمية خاصة فى مجال الدراسات الاقتصادية وذلك للأسباب الآتية :

ا ــ من ناحية استخلاص المعرفة ، فى عملية البحث العلمى ، ترتبط النظرية (الممثله للمعرفة المستخلصة (بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة فى الواقع العملى يحد المركز الذى تشغله فى نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولا تبدأ المشكلة فى الظهور ثم تتطور إلى أن تصبح ملحة فى نطاق الوقائع أى فى نطاق الواقع الاجتماعى (٢) .

* فى المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح إلى درجة تدفع المشكلة إلى وعى المفكر فتنعكس مشكلة فى نطاق العمل النظرى (٣) .

---

(١) structure économique ; economic structure

(٢) la pratique de l'activité matérielle

(٣) la pratique théorique

هذان المجالان لا ينفصل أحدهما عن الآخر إذ يكونان جزءا من الواقـــع الاجتماعى ، من التجربة الاجتماعيـة (١) . ثانيهما يتحـدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل .

إذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى فى مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة (٢) .

ت — من ناحية السياسية الاقتصادية ـ وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية فى التأثير على الواقع الاقتصادى ـ سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعنى التغيير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن التطوير يعنى التغيـير الهيكلى الواعى (المخطط) . ومن ثم تمثلت نقطـة البدء فى كل جهود تطويرية فى معرفة الهيـكل الاقتصادى المراد تغييره . وكذلك معرفة الملامح العريضه للهيكل المراد الوصول إليه فى نهاية المرحلة التى يمر بها الاقتصاد القومى .

بناء عليه نتكلم فى هذا الباب :

* فى فصل أول عن فكرة الهيكل الاقتصادى .
* فى فصل ثان عن الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الرأسمالية .
* وفى فصل ثالث عن الخصائص الجوهويه للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

---

(١) soeial praxis ، إذا أردنا استخدام اصطـلاح المانى أصبح مألوفا فى نطاق نظرية المعرفة .

(٢) على هذا الاساس يمكننا أن نميز أنواعا مختلفة من المشكلات فرضت نفسها على الفكر الاقتصادى فى ظل هياكل اقتصادية مختلفة : كيف يمكن زيادة ثروة الامم — كيفية استخدام موارد محدودة أحسن استخدام ممكن — كيفية معالجة البطالة — كيفية الاختيار بين عدة مشروعات استثمارية فى غياب سعر للفائدة يلعب الدور الذى يلعبه فى الاقتصاد الرأسمالى ، أى كيفية تحديد القدر من الموارد الاستثمارية وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة .

الفصل الأول

فى فكرة الهيكل الاقتصادى

يتمثل النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الحديثة فى نشاط العديد من الوحدات الاقتصادية (الأفراد والوحدات الانتاجية) التى تقوم بانتاج وتوزيع وتداول المنتجات المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع. ونظرا لقيام النشاط الاقتصادى للمجتمع على التقسيم الاجتماعى للعمل (بمظاهره المختلفة) تمثل الوحدة الاقتصادية خلية النشاط الاقتصادى كجزء من كل تحتويه العملية الاقتصادية فى مجموعها، وهى كجزء تعتمد فى قيامها بالنشاط الاقتصادى على الأجزاء الأخرى إما فى حصولها على ما هو لازم لقيامها بالانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد فى قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب، وهكذا). وإما فى تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد فى تصريف الصلب على الوحدات التى تستخدم الصلب كعنصر للانتاج، كالوحدات المنتجة للآلات، وتلك المنتجة للسيارات، وتلك التى تقوم ببناء المبانى حيث يستخدم الصلب.. وهكذا). على هذا النحو يمثل الاقتصاد القومى المعاصر كلا مكونا من أجزاء تعتمد على بعضها البعض الأمر الذى يلزم معه دراسة الاقتصاد القومى ككل ويجعل من الدراسة التى تنصب على الوحدة الاقتصادية خطوة فى سبيل التعرف على الاقتصاد القومى فى مجموعه.

فى دراسة الاقتصاد القومى فى مجموعه تسعفنا فكرة الهيكل الاقتصادى،

أولا فى التعرف على نوع الاقتصاد القومى فى عالم تتعدد فيه أنواع الاقتصاديات القومية ، وثانيا فى الدراسة الخاصة بسير الاقتصاد القومى وتغيره عبر الزمن ،على أساس أن فكرة الهيكل الاقتصادى تمكننا من تصور الاقتصاد القومى على نحو لا يحتفظ للاقتصاد القومى إلا بخصائصه الجوهرية ويمثل بالتالى صوره مبسطة للواقع فى تعقيده وتفصيله ، الأمر الذى يجعل دراسة هذا الواقع ممكنه . فماذا يقصد بالهيكل الاقتصادى ؟ وما هى محدداته ؟

يقصد بالهيكل الاقتصادى النمط الذى يكون عليه تكوين الكل الاقتصادى (الاقتصاد القومى المكون من وحدات اقتصادية) ، أى النحو الذى تترابط به الأجزاء لكى تكون كلا اقتصاديا محددا من الناحية الزمنية والمكانية توجد بين أجزائه علاقات محددة تتميز بالاستقرار النسبى ، يمكن عن طريقها تمييز نوع الهيكل الاقتصادى الذى على أساسه يتم عمل الاقتصاد القومى . يتضح مفهوم الهيكل الاقتصادى بالتعرف على محدداته .

يتحدد الهيكل الاقتصادى بنوعين من المحددات :

* فهو يتحدد أولا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج السائدة فى المجتمع
* ويتحدد ثانيا بالوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادىوللفروع المكونه لكل من هذه القطاعات . وذلك على التفصيل التالى .

المبحث الأول

يتحدد الهيكل الاقتصادى بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج

هذه الخصائص ينظر إليها من حيث نوع علاقات الانتاج السائدة ، ومن حيث الهدف من النشاط الانتاجى ، ومن حيث طريقة سير وأداء العملية الاقتصادية ، لنرى كلا من هذه على حدة .

١ - **من حيث نوع علاقات الانتاج :** يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التى تقوم بين أفراد الجماعة فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لهـــا دور كل فرد أو فئة اجتماعية فى عملية الانتاج والكيفيـة التى يتحدد بهـا توزيع النـاتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعـلم أن الانسان لا يعيش صراعـه مع الطبيعة بمفرده وانما فى جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر الأمر الذى ينعكس فى تقسيم اجتماعى للعمل . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الإنسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيتـه ، وبدأ تراكم هذه الأدوات التى تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها - مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية — يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم إلى أن أصبح وجـود هذه الأدوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى ، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها (أى موضوع العمل) . من هذا الوقت يصبح تملك أدوات الانتـــاج وتملك الأشياء التى يتم تحويلها فى أثناء عملية الانتاج عاملا أساسيا فى تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة فى صراعها مع قوى الطبيعة . بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعى تبدأ العلاقة الاقتصادية التى يكون مضمونها موقف كل فرد (من الافراد الآخرين) إزاء وسائل الانتاج فى أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التى تحدد نصيب كل من ساهم فى عملية الانتاج فى ناتج هذه العملية . ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية . التعبير القانونى لهذه الرابطة هو الملكية . ملكية وسائل الانتاج تصبح إذن العامل الجوهرى فى تحـديد مصير ناتج الصراع الجماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالى الركيزة التى ترتكز عليها علاقات الانتاج .

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الفردية والملكية الجماعية (لسنا بحاجة فى هذا المجال للدخول فى التفاصيل الخاصة بالاشكال المختلفة التى يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الانتاج). بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الفردية لوسائل الانتاج (مثال ذلك التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى فيما عدا التكوين الاجتماعى البدائى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج [١] وبعض صور الملكية الجماعية (كملكية القرية) فى المجتمعات الآسيوية القديمة) وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج على النحو الذى سنراه بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكى .

٢ – **من حيث الهدف من النشاط الاقتصادى** . الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة فى مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدد فى نفس الوقت الغايات التى تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع فى بعض الاحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحدا (وهو اشباع حاجات أفراد المجتمع) فان الغاية المباشرة من القيام بالنشاط الاقتصادى ، **اى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج** ، هذه

---

(١) فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية فى الجماعات البدائية ثم الملكية الفردية ، أنظر :

— L. H, Morgan , Ancient Society (1877). 2nd Indian edition, Bharati Liberary, Calcutta. 1958. p. 535 & sqq.

— V. G. Childe, Man Makes Himself. Watts and Co., London. 1948.

— J. D. Bernal, Science in Hstory. Watts, London, 1957, p. 59 & sqq.

الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا ـ ومن ثم تاريخيا ـ وتختلف من طريقة إلى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى يمكن تمييز الانواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

* فقد يكون الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون فى مواجهتهم بالتنازل لهم عن جز من منتجاتهم (أو عن بعض وقت عملهم) ، فى هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى إلى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج.فلو تصورنا الانتاج فى القرية المصرية قبل أن تتغلغل فيها طريقة الانتاج الرأسمالى نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . إلى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد . . إلى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما ، فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل — من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج — فى اشباع مباشر لحاجات الأفراد . كان هذا هو الحال الغالب فى الانتاج فى التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل فى تحقيق الكسب النقدى (فى صورة دخل نقدى) . فى هذه الحالة تصبح هذه الغاية الوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، إذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدى اشباع حاجاته فى حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ،والمبادلة

النقدية . وهى تنعكس فى مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدى ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتـاج الرأسمالى . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) إنما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدى ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الرأسمالية .

• كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى فى اشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع . فى هذه الحالة يتم الانتاج بقصد اشباع الحاجات التى تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - فى ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتـاج الاشتراكى على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

٣ - من حيث كيفية سير واداء العملية الاقتصادية : هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيـا — **أو عفويا** — تـكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصاديه فى مجموعها محصلة للقرارات الفردية المستقلة التى تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - **أو مخططا** - تلقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادى فى مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل فى تحديد هدف للنشاط الاقتصادى فى مجموعه وفى تحديد الوسائل التى تمكن من تحقيق هذ الهدف فى خلال فترة زمنية مستقبلة محددة . مثال للحالة الأولى نجده فى أداء الاقتصاد القومى فى طريقة الانتاج الرأسمالى من خلال العمل التلقائى لقوى السوق ، فهى تعمل عن طريق ميكانزم السوق . أما الحالة الثانية فهى حالة طريقة الانتاج الاشتراكى الذى يعمل من خلال ميكانزم التخطيط ، كما سنرى فيما بعد .

على هذا النحو تتكامل لنا عناصر المحدد الأول من محددات الهيكل الاقتصادى، وهو ينتج عن طبيعة التكوين الاجتماعى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى . بناء على هذا المحدد نستطيع أن نميز بين هيكل اقتصادى سابق على الرأسمالية وهيكل اقتصادى رأسمالى وهيكل اقتصادى اشتراكى . إلا أن هذا ليس بكاف للتعرف على نوع هيكل الاقتصاد القومى والعلاقات التى يتضمنها بين أجزائه من وجهة نظر تطوره أو تخلفه . ومن ثم كانت أهمية المحدد الثانى .

المبحث الثانى

كما يتحدد الهيكل الاقتصادى بالوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى

مع تطور المجتمع الانسانى يتعدد النشاط الاقتصادى وتتطور فنونه : من جمع الثمار إلى الصيد ، إلى الزراعة بمختلف أنواعها ، إلى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة فى القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادى وفقا لمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة :

١ — فهناك **النشاط الاولى** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذى تقوم به الطبيعة فى عملية الانتاج دور واضح . مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه، الزراعة وتربية المواشى والدواجن، النشاط الاستخراجى فى المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم فى التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعا لنشاط انتاجى آخر قبل أن يستعمل فى اشباع الحاجات النهائية للانسان ، كالقطن لا بد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ ـ وهناك ثانيا **النشاط الثانوى او الصناعى** الذى ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها فى نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . فى هذا النوع من النشاط الانتاجى يعمل الانسان فى ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما فى الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم فى بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصناعى يتوقف (إلى جانب اعتماده غير المباشر على النشاط الأولى) على ظروف هى من صنع الانسان كشروط العمل فى داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل فى الصناعة أكبر منها فى الزراعة. هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا إذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المتخلفة كالاقتصاد المصرى.

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط ـ الأولى والثانوى ـ الانتاج المادى أو السلعى .

٣ ـ وهناك ثالثا نشاط **الخدمات** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها فى حالة النشاط الثانوى .مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون . . . . الخ) والادارة . والخدمات التى يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة . . . إلى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الاشخاص فى أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات

السلكية واللاسلكية التى تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للافراد فى غير نشاطهم الانتاجى ، كنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية . بالاضافة إلى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد أدؤها هدفا ووسيلة فى نفس الوقت: فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة فى المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدى إلى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشى لأفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفنى ، يؤدى إلى زيادة انتاجية الأفراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا . فللقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية. الآلات نحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج. هذا الفرع يحتاج إلى الصلب لصناعة الآلات فرع صناعة الصلب يحتاج إلى الحديد الخام . . . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة فى استخراج الحديد . أما المادة الخام فى صناعة النسيج فهى الخيوط المغزولة التى تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولى هو النشاط الزراعى . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا . لاداء هــذه الخدمة يتعين توافر الاساس اللازم لادائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به . ولبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى . كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس

والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى. فاذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بالخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم فى المدارس والمعاهد وكليات الجامعات. هؤلاء فى حاجة إلى مواد يستخدمونها فى أداء الخدمة سواء فى التعليم أو فى البحث ، كما أنهم فى حاجة إلى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الاولى أو من النشاط الصناعى .

فاذا ما تصورنا الوحدات التى تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة فى وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى المعاصر - وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية- ينقسم إلى قطاعات ثلاثة: قطاع النشاط الأولى (وأهم نشاطاته الزراعة)، القطاع الصناعى، وقطاع الخدمات .

الأهمية النسبية أو الوزن النسبى لكل من هذه القطاعات الثلاثة (والجزء من هذة القطاعات الموجه إلى السوق العالمى) وكذلك الوزن النسبى لكل فرع فى داخل أحد هذه القطاعات (وخاصة القطاع الصناعى)، تمثل أحد محددات هيكل الاقتصاد القومى . فاذا كان وزن القطاع الزراعى كبيرا بالنسبة لوزن القطاعين الآخرين (وخاصة بالنسبة للقطاع الصناعى) قلنا إن الهيكل الاقتصادى يغلب عليه الطابع الزراعى ، أما إذا كانت الأهمية النسبية للقطاع الصناعى أكبر غلبت الصفة الصناعية على هيكل الاقتصاد . كذلك يمكن التفرقة بين هيكل الاقتصاد الصناعى من حيث أهمية الفروع الصناعية المنتجة لسلع انتاجية (أى سلع لا تستعمل فى اشباع الحاجات النهائية للانسان وإنما يعاد استخدامها فى عملية الانتاج: كالأسمنت والصلب والمواد الوسيطة والمواد المولدة للطاقة المحركة والآلات.. إلى غير ذلك) بالنسبة للفروع الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية (أى السلع التى تستعمل فى

إشباع الحاجات النهائية للأفراد : كالمنسوجات بمختلف أنواعها ، المنتجات الجلدية ، السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأثاث إلى غيرذلك من آلاف المنتجات الصناعية التى نستعملها فى حياتنا اليومية) . كيف يمكن قياس الأهمية النسبية لكل من هذة القطاعات ؟

يمكن قياس هذه الأهمية النسبية عن طريق التعرف على مساهمة كل قطاع فى الناتج الاجتماعى (أى فى مجموع ماتنتجة الجماعة فى فترة زمنية معينة هى السنة عادة)[1] وهى مساهمة تتحدد بالقدر من القوة العاملة التى تعمل فى هذا القطاع ، من ناحية وبانتاجية العمل فى هذا النوع من النشاط من ناحية أخرى . على هذا النحو يمكن التعبير عن الهيكل الاقتصادى بهذا المعنى تعبيراً كميا عن طريق كميات كلية على درجات مختلفة من التفصيل وفقا لعدد القطاعات والفروع التى يقسم اليها الاقتصاد القومى، كالكميات التى تبين مدى مساهمة كل فرع من هذه الفروع فى انتاج الناتج الاجتماعى على النحو الذى سنراه بالنسبة الاقتصاد المصرى عند دراسة هيكل الاقتصاد المصرى فى الخمسينات .

والوزن النسبي للقطاعات المختلفة وخاصة القطاع الصناعى (الفروع المختلفة فى داخل هذا القطاع) وكذلك نوع فنون الانتاج السائدة فى كل نشاط من النشاطات الاقتصادية يحددان فى النهاية ـ فى ظل نوع علاقات الانتاج السائدة ـ مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى،ويحددان بالتالى مدى تطور الاقتصاد القومى أو تخلفه . وتخلف الاقتصاد القومى مسألة نسبية : فالاقتصاد القومى قد يكون متخلفا بالنسبة لامكانياته الاحتمالية (وخاصة فى الثروة البشرية)،

---

(١) أنظر ملحق هذا الباب فى تحديد مفهوم الناتج الاجتماعى .

وقد يكون متخلفا بالنسبة للمستوى الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى. واعتقادنا - دون الدخول فى تفاصيل تحديد مفهوم التخلف - ان اقتصاديات مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » انما تمثل اقتصاديات متخلفة بهذين المعنيين : فهى متخلفة بالنسبة لامكانياتها الاحتمالية ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التى تبنى أسس المجتمع الاشتراكى . كما انها متخلفة بالنسبة لما وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى . وكلاهما يشير إلى أن الهيكل الاقتصادى المتقدم يمثل - فى هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التى تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى فى قطاعاته المختلفة .

بناء عليه يمكن التمييز - فى داخل اطار التكوين الاجتماعى الواحد - بين هيكل اقتصادى متخلف لا تزال تلعب فيه الصناعة دوراً ثانويا وهيكل اقتصادى متقدم يرتكز أساساً على النشاط الصناعى بفنونه المتقدمة . مرد ذلك أن الهيكل الاقتصادى - وفقا للمحدد الثانى - وان كان يتميز باستقرار نسبى إلا أنه فى تغير مستمر ، تغير يتم من خلال سير وأداء الاقتصاد. التغيرات الهيكلية ، أى التغييرات التى تعطى هيكلا مختلفا للاقتصاد ، هى تغيرات كيفية تستلزم لوقوعها وقتا طويلا نسبيا ، إذ هى تغيرات تنجم عن تراكم التغيرات الكمية عبر فترة زمنية معينة. فعلا يمكن القول بأن هيكل الاقتصاد القومى قد تحول من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى إلى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعى إلا بعد تغيرات تزيد من الأهمية النسبية للقطاع الصناعى عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية فيه بمعدل أسرع من معدل التوسع فى الطاقة الانتاجية فى النشاط الزراعى. التوسع فى الطاقة الانتاجية

يتم عن طريق الاستثمارات (وهى استخـــدام جزء من الموارد البشرية وغير البشرية للمجتمع فى زيادة ما تحت تصرف المجتمع من سلع انتاجية تستخدم بعـد تمام الاستثمار - إما فى انتاج سلع انتاجية ، كبناء مصنع للحديد والصلب مثـلا ، أو فى انتاج سلع استهلاكية ، كبناء مصنع لانتاج المنسوجات مثـلا) بمختلف أنواعها . هذه التغيرات الهيكلية (التغيرات الكيفية) هى التى تعنى التطور [1] الذى ينعكس فى ارتفاع معدل زيادة الدخل القومى على نحو يمكن من رفع مستوى المعيشة ليس فقط بالنسبة للمستوى السابق وانما كذلك - فى حالة المجتمعات المتخلفة- عن نحو يمكنها من اللحاق بمستويات المجتمعات التى سبقتنا إلى زيادة طاقتها الانتاجية وبالتالى مستوى رفاهيتها . أما التغيرات الكمية (كزيادة فى الانتـاج الصناعى مثلا فى سنة من السنين) فلا تـكون من قبيل التطور إلا بعد بلوغها حدا يغير من هيكل الاقتصاد القومى ، أى يحدث تغييرا كيفيا . قبل بلوغ هـذا الحـد نكون بصدد تغيرات تعد من قبيل النمو الاقتصادى [2] . فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائى أو عفوى - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالى- يمكن القول أن الأمر يتعلق بتطور اقتصادى [3] ، أما إذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمـكن القول بأن الأمر يتعلق بتطوير اقتصادى[4] .

على هذا النحو يتضح أن هيكل الاقصاد القومى يتحدد بعاملين . فهو يتحدد أولا بالخصـائص الجوهرية لطريقة الانتاج ، هـذا العامل مرتبط إذن بطبيعـة

---

(1) développement ; devlopment

(2) Croissance èconomique ; economic growth

(3) développement économique spontané ; spontaneous economic development

(4) développement èconomique planifié ; planned economic development

التكوين الاجتماعى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى ويعرفنا ما إذا كان الأمر يتعلق بهيكل اقتصادى رأسمالى أو اشتراكى . أما العامل الثانى فيبين مدى تقدم أو تخلف الاقتصاد القومى عن طريق بيان الوزن النسبي للقطاع الصناعى وفروعه المختلفة وفنون الانتاج فيها . بناء عليه يمكن التمييز بين هيكل اقتصادى رأسمالى وهيكل اقتصادى اشتراكى ، كما يمكن التمييز فى داخل اطار كل منهما بين هيكل اقتصادى متقدم وهيكل متخلف . سنتعرف فى الفصلين التاليين على الخصائص الجوهرية لكل من العملية الاقتصادية الرأسمالية والعملية الاقتصادية الاشتراكية. أما خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف والمشكلات التى تثور بصدد تخطيط تطوره فى إطار التكوين الاجتماعى الاشتراكى فستشغل الأبواب التالية من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو شكل تاريخي من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أي شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى إلى تغطية الاقتصاد العالمي بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعي ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال. هذا الانتاج الرأسمالي يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة.

وتتميز العملية الاقتصادية الرأسمالية بخصائص معينة من حيث نوع علاقات الانتاج السائدة ، ومن حيث الهدف من الانتاج ، ومن حيث طريقة أداء العملية الاقتصادية ، وهو ما يمكن التعبير عنه اختصارا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج . بالاضافة إلى هذا لا يكتمل التعريف بالخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الرأسمالية إلا إذا تكلمنا عن جوانبها السلبية ، وهي الجوانب التي أثارت الشك في صفة الأبدية والخلود التي أضفاها بعض الاقتصاديين — وغير الاقتصاديين — على الاقتصاد الرأسمالي . بناء عليه نتحدث في هذا الفصل :

- في مبحث أول عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالي .
- وفي مبحث ثان عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية .

المبحث الاول

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الراسمالى

تتميز طريقة الانتاج الرأسمالى بأنها تقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وبأن الهدف من الانتاج هو تحقيق أقصى ربح نقدى ، وبأن العملية الاقتصادية تعمل عملا تلقائيا من خلال قوى السوق. لنرى كلا من هذه الخصائص عن قرب.

١ — **من حيث نوع علاقات الانتاج** : يقوم الانتاج الرأسمالى على الملكية الفردية لوسائل الانتاج التى تصبح رأس مال . فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية ـ تتم بوساطة وسائل الانتاج ـ مؤداها تمكين طبقة (أو بعض طبقات) فى المجتمع من أن تختص نفسها بالفائض الاقتصادى ، الأمر الذى يعنى استبعاد غير المالكين وتحويلهم إلى عمال أجراء فتصبح القدرة على العمل [1] (وليس العمل) سلعة . العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أقنان الأرض [2] وعن عبيد [3] المجتمع العبودى فى أنه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الأرض أو لسيد الطائفة أو معلمها،فهو حر فى أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء. المظهر القانونى لهذه الحرية يتمثل فى حريته فى ابرام عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال فى كل التكوينات الاجتماعية التى يعرفها التاريخ البشرى ، هى لا تكون كذلك إلا فى المجتمع الرأسمالى .

---

(١) force de travail ; Labour power

(٢) serf

(٣) esclave ; slave

٢ — **اما من حيث الهدف من الانتاج :** فالانتاج الرأسمالى انتـاج يتم بقصد تحقيق الربح . الاقتصاد يقوم على المشروع الفردى كوحدة انتاجية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح نقدى (هذا لا ينفى وجود بعض أنواع الوحدات الانتاجية كبقايا للوحدات الانتاجية فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية، كالصناعات الحرفية وبعض أشكال الاستغلال الزراعى) . الهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو إذن تحقيق الربح . المشروع يقوم بالانتاج للسوق ، لمستهلك مجهول ، لكل من يسيطر على قوة شرائية : فالحاجات لا تشبع إلى إذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية [1] . فان تخلفت هذه المقدرة النقدية فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة .

٣ — **اما فيما يتعلق بكيفية أداء العملية الاقتصادية :** فالانتاج الرأسمالى انتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الأثمان الذى يلعب الدور الحيوى فى توزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الأثمان فى الأسواق المختلفة هى ميكانزم التنسيق فى النظام الرأسمالى : كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التى ينتجها ، بالنشاط والمكان الذى يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطى [2] من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج كمية معين فى خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الأثمان التى تواجهه فى الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير فى هذا الأثمان)

---

(١) besoins solvables ; solvent wants

(٢) stock

أى أثمان المنتجات وأثمان السلع التى يستخدمها كعناصر انتاج (١) والتى تحدد مع الفن الانتاجى المستخدم نفقة انتاجه . ولكن بمجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التى يتخذها فى هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الأثمان فتتغير ، الأمر الذى يؤدى إلى اعادة النظر فى قرارات هذه المشروعات . وتستمر هـذه التغيرات — أى تغييرات الأثمان — فى الحدوث إلى أن نقترب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتى يعتمد أحدها على الآخر فى نفس الوقت . بهذا المعنى يقال إن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هى النتيجة التى قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادى للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة . ولو أن كل قرار يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذى يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون فى حسبان أحد قبل حدوثها ، فهى نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة فى السوق على نحو يقال معه إن النظام تحكمه قوى موضوعية (٢) ، أو قانون القيمة (٣) ، مستقلة فى عملها عن ارادة الأفراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالى يعمل من خلال ميكانزم السوق (٤) .

فى طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج فى أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعى التى تتم على مراحل ثلاث :

---

(١) Factors of production

(٢) Forces objectives ; odjective forces

(٣) La loi de la valeur ; the law of value

(٤) Le mécanisme du marché ; the market mechanism

* فى المرحلة الأولى يظهر الرأسمالى صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدى أو من يمثله فى السوق كمشتر للسلع : وسائل انتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول إلى سلع لاستعمالها فى انتاج السلع. تلك هى مرحلة تحول رأس المال النقدى (١) إلى رأس المال المنتج (٢) .

* فى المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالا منتجا . تتم عملية التفاعل فى داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها فى السوق . فى هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج إلى رأس المال آخذا شكل السلع (٣) .

* فى المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح — المتجسم فى قيمة جزء من الناتج والذى خلق فى أثناء المرحلة الثانية — وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هى مرحلة تحول رأس المال السلعى إلى رأس المال النقدى .

فى هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسله من التغيرات المرتبطة ببعضها والتى يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنتان من هـــذه المراحل (الأولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . فى أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . فى المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدى هى تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعى : قوة عمل وأدوات عمل

---

(١) capital argent ; money captal

(٢) capital productif ; productive capital

(٣) capital marchand ; commodity capital

ومواد أولية ليتم تحويلها . وفى المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هى خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استخدام هذه السلع استخداما منتجا. وفى المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائى التى لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذى خلق فى المرحلة الثانية . فى أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التى بدأت بها الدورة وانما تزداد . هذه الزيادة تطرأ فى أثناء مرحلة الانتاج التى تقطع عملية التداول إذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا[1] لا يستطيع فى ظله الاستمرار فى دورته دون أن يدخل فى دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التى اشتريت من السوق فى خلق قيم جديدة . فى المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المـــال ـ وقد ازداد مقدارها الآن ـ إلى نفس الشكل الذى كانت تتخذه فى بداية الدورة ، إلى رأس المال النقدى .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعى تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للاجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى تتم فى اتجاهات مضادة . فى هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعى من مرحلة الى أخرى حتى تنتهى الدورة ، وانما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى (فى فروع النشاط المختلفة) تتحرك فى اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعى فى سبيل تحوله الى رأس مال نقدى تكون أجزاء أخرى فى سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هى المراحل المختلفة التى يمر بها رأس المال الاجتماعى ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعى . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعى لا تظل ثابتة

---

(١) forme physique ; physical form

من فترة انتاجية إلى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالى عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذى يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال فرأس المال الاجتماعى يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعى فى أثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية فى تجددها المستمر عبر الزمن، كعملية انتاج متجدد فى الفترات المتعاقبة ، تنعكس فى الزيادة المستمرة فى حجم الناتج الاجتماعى من فترة لأخرى .

هذا ويتعين أن نضيف أن الانتاج الرأسمالى يتميز بتحقيق تقدم فنى غير مسبوق قائم على استخدام الآلة والتقسيم الفنى للعمل، كما أنه يتميز ـ كما قلنا ـ بسرعة تراكم رأس المال . الا أن معدلات التقدم الفنى وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومى التى حققها الانتاج الرأسمالى لم تعد هى أكبر المعدلات المعروفة تاريخيا منذ أن استقر الاقتصاد الاشتراكى . هذا ويتعين ألا ننسى ـ من وجهة التطور البشرى ـ أنه بدون الدور الذى قام به النظام الرأسمالى ما كان ليستطيع التنظيم الاشتراكى القائم على تغيير علاقات الانتاج التى أصبحت عائقا لتطور قوى الانتاج، ما كان ليستطيع هذا التنظيم أن يحقق هذه المعدلات المرتفعة . فالفهم السليم لعملية التطور التاريخى لابد وأن يرى فى كل تكوين اجتماعى ضرورته التاريخية ، ومن ثم يتعين أن يرى ما حققه كل تكوين اجتماعى من خطوات فى تطور الانسان ، خطوات بدونها لا يمكن لتكوين اجتماعى أكثر رقيا من أن يأخذ مكانه[1] .

---

(١) القول بالضرورة التاريخية لتكوين اجتماعى معين لايعنى حتمية مرور كل جزء من أجزاء المجتمع العالمى بالمراحل التاريخية الممثلة للتكوينات الاجتماعية المختلفة . هنا تلزم التفرقة بين المجتمع الانسانى فى مجموعه وبين مجتمع معين بالذات . فإذا كان من اللازم أن يمر المجتمع البشرى فى مجموعه بالمراحل التاريخية المختلفة فليس من اللازم أن يمر مجتمع معين (جزء من أجزاء المجتمع العالمى) بهذه المراحل التاريخية، إذ قيام نوع معين من التكوينات الاجتماعية =

المبحث الثانى

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

يراعى أننا نتحدث عن الجوانب السلبية ولا نقول العيوب ، اذ تعداد هذه الجوانب لايقصد به إدانة الاقتصاد الرأسمالى وانما هو تبيان لما ليس فى استطاعة التكوين الاجتماعى الرأسمالى تحقيقه إذ هو يتعدى دوره التاريخى. فالإدانة تفترض اتخاذ موقف ضد النظام الرأسمالى، ونحن لانتصور الإنسان الواعى واقفا موقف كره من أى حضارة من الحضارات . التحليل العلمى يلزمنا أن نقدر كل حضارة ودورها تقديرا موضوعيا خاليا بقدر الامكان من أهواء الايدلوجية . كل ما فى الأمر أن وعى هذا الإنسان يمكنه من أن يرى فى العملية التاريخية عملية تشمل البشرية فى تطورها الماضى والحاضر والمستقبل . ووعيه هو معرفته للقوانين الموضوعية التى تحكم هذا التطور ، وهو وعى لابد وأن يتبلور فى عمل على تغيير الواقع : استبدال تكوين اجتماعى أرقى بتكوين اجتماعى استنفذ تاريخا . نقول هذا إذ جرت العادة على اعتبار الجوانب السلبية عيوبا فى النظام الرأسمالى تؤخذ عليه أحياناً ويرجى أصلاحها أحيانا أخرى. ولكن تاريخ التطور الرأسمالى أثبت أنها من طبيعة النظام ، قد تنجح السياسة الواعية فى التخفيف من حدتها ولكنها لا تختفى إلا باختفائه . فما هى تلك الجوانب السلبية؟ نقتصر هنا على المهم منها أى :

= انما يوفر الشروط التاريخية لقيام تكوين اجتماعى تالى بالنسبة لكافة أجزاء المجتمع العالمى بما فيها الأجزاء التى لم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعى الأسبق . ومن هنا شهدت بعض المجتمعات البدائيــة فى أفريقيا (وغير أفريقيا) انتقالا الى التكوين الاجتماعى الرأسمالى . ومن هنا تجيء امكانية تحول المجتمعات المتخلفة الى التكوين الاجتماعى الاشتراكى دون أن يكون من الضرورى أن تشهد – فى داخلها – تطورا لطريقة الانتاج الرأسمالى .

سوء استخدام الموارد الانتاجية، نمط توزيع الدخل الذى يتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالى ، ثم التطور غير المتوازن .

أ ـ سوء استخدام الموارد الانتاجية : لا تعنينا هنا الدراسة النظرية لفكرة التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة[١] وشروط تحقيق هذا التوزيع فى ظل الانتاج الرأسمالى ، ولا تلك المتعلقة بماهية وشروط تحقيق التشغيل الكامل للموارد الانتاجية فى مثل هذا الانتاج[٢]. فالواقع أن الشروط التى تتوصل اليها هاتين النظريتين للتوزيع الأمثل وللتشغيل الكامل لا تتحقق فى العمل الأمر الذى يعنى سوء استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة فى وقت معين . كل ما يهمنا هنا هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام الموارد الانتاجية كما تنعكس فى واقع الانتاج الرأسمالى .

نعرف أن نمط استخدام الموارد الانتاجية يتحدد بالهدف من الانتاج ـ وهو تحقيق الربح ـ وبعمل قوى السوق . ففى محاولتهم لتحقيق هذا الهدف وفى ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من

---

(١) optimum allocation of resources . هذه الدراسة النظرية تستلزم التعرض لماهية التوزيع الأمثل وما يثيره من أفكار متعلقة بالمصلحة الفردية pivate interest; intérêt privé و لمصلحة الاجتماعية Social interest; intérêt social ، الأمر الذى يستلزم التفرقة بين النفقة الحدية الفرديه private marginal cost والناتج الحدى الفردى من جانب ، والنفقة الحدية الاجتماعية social marginal cost والناتج الحدى الاجتماعى من جانب آخر. وكذلك شروط تحقيق هذا التوزيع الأمثل وخاصة توفر شروط المنافسة الكاملة (أى غياب الاحتكار الأمر الذى يبعد بواقع الانتاج الرأسمالى فى المرحلة المعاصرة عن تحقيق هذا التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية نظراً لتركيز رأس المال وسيطرة الشكل الاحتكارى فى تملك وسائل الانتاج فى الجماعة) ، وقدرة عناصر الانتاج على الحركة... الخ .

(1) Théorie de plein emploi; Theory of full employment

المنتجين قرارات متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التى تنتج والكميات التى تستخدم من كل عنصر ، إلى غير ذلك من قرارات .

هذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدى إلى سوء استخدام هذه الموارد وتفوت على المجتمع زيادة فى الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام أكثر ترشيدا لنفس الموارد وفى ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنيين . سوء استخدام الموارد هذا يأخذ صورا كثيرة :

فهو يأخذ **اولا صورة** التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للجماعة من قوة عاملة ومن أدوات انتاج. ولانقصد هنا التعطل الناشىء عن الأزمة الاقتصادية وانما التعطل المزمن الذى يوجد فى مختلف مراحل الدورة الاقتصادية .

ففيما يتعلق **بالقوة العاملة** يعرف الاقتصاد الرأسمالى نوعا من **البطالة المزمنة**(١) تفوت على الجماعة نتاج عمل نسبة من القوة العاملة التى تكون متعطلة كلية أو جزئيا ، على وجه الدوام لفترة معينة أو على فترات متقطعة. فى بريطانيا مثلا بلغ المتوسط السنوى لنسبة المتعطلين فى أثناء السنوات العشرين من القرن الحالى ١٢٪ من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعى (فى ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيون ولاعمال المنازل يخضعون لذلك النظام (٢)). وفى الولايات المتحدة الأمريكية تدور نسبة المتعطلين فى فترة ما بعد الحرب ، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية، حول ٤،٥٪ من القوة العاملة(٣). فاذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الاقتصادين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية (وسنتعرف على ماهيتها بعد لحظات) بما بين ٢ ، ٢،٥ ٪ من القوة العاملة يبين

---

(1) chômage chronique; chronical unemployment

(2) M DOBB, Studies in the Development of Capitalism, p.326

(3) S. ROSEN, National income, p. 226 - 227

أن ما يقرب من ٢,٥ ٪ من القوة العاملة يكون فى حالة بطالة مستمرة . وفى أيطاليا تدلنا الأرقام الرسمية على أن نسبة العمال المتعطلين المسجلين فى مكاتب العمالة تقع بين ٩ ، ١١ ٪ من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠ . أى أن ما بين ١,٧ ، ٢ مليون من السكان العاملين وعددهم ٢٠ مليون يوجدون فى حالة بطالة دائمة [١] . وقد بدأ اقتصاد المانيا الغربية يعرف هذا النوع من البطالة منذ ما يقرب من العام .

السبب فى هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعال ، عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة من جانب ، وهو أمر ناتج عن التناقض بين الربح والانصبة الأخرى فى الدخل القومى وخاصة الأجور اذ زيادة أحداها تعنى نقصان الأخرى ؛ وعن عدم كفاية الطلب على السلع الانتاجية من جانب آخر ، وما وراء ذلك من أسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح أو ما يسمى فى نظرية كينز بالكفاية الحدية لرأس المال .

يضاف الى ذلك أن هناك نوعا آخر من البطالة يسمى بالبطالة الاحتكاكية [٢] ناتجة عن عدم تنسيق القوى الانتاجية . وهى بطالة تنتج من انتقال العمال من عمل الى آخر اما لتغير فى مكونات طلب السوق (نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى ، أو التغير فى شروط العمل على نحو يدفع العمال الى تركه بحثا عن عمل آخر) . ولو أنه من الممكن اعاده استخدام هؤلاء العمال وادماجهم فى العملية

---

(١) International Labour Office, Why Labour Leaves the Land , Geneva , 1960 p . 69.

أنظر كذلك B.I.T., Les objectifs d émploi dans le développement économique. Genève, 1961, p.201

(٢) chômage frictionnel; frictional unemployment

الانتاجية الا أن ذلك يأخذ — فى ظل الانتاج الرأسمالى — بعض الوقت الأمر الذى يترتب عليه بقاؤهم فى حالة بطالة مؤقته .

يزيد على ذلك أن ادخال طرق فنية جديدة فى الانتاج ، الأمر الذى يؤدى الى تسهيل العمل ، قديولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من عنصر العمل . هذا النوع من البطالة يسمى **بالبطالة الفنية أو التكنولوجية** [١].

فى صناعة تكرير البترول فى الولايات المتحدة الامريكية مثــلا بينما زاد الانتاج من سنة ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ بنسبة ٢٢ ٪ انخفض حجم العماله من ١٤٧ الف الى ١٣٧ الف عامل [٢] . فى حالات التوسع السريع فى النشاط الاقتصادى تختفى البطالة الفنية بعد أن تكون قد حققت اثرها على مستوى الأجور (بدفعه نحو الانخفاض كما حدث فى المراحل الأولى من تطور الاقتصاد الرأسمالى) ، ولكنها قد تضيف الى رصيد البطالة المزمنة فى حالات النمو البطىء أو الركود الاقتصادى . الأمر الذى يدفع بالبعض الى معارضة استخدام أدوات الانتاج الاتومانيكية على نطاق واسع .

أما فيما يتعلق **بادوات الانتاج** فالتعطل ينعكس فيما يعرف **بظاهرة الطاقة**

---

(١) chômage technologique; technologcal unemployment كلامنـــا على البطالة لا يغطى كافة أنواع التعطل المزمن . أهمها هو التعطـــل الجزئى sous - emploi , underemployment ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد فى الصناعة التى يعمل بها وكذلك عندما يعمل الفرد فى صناعة تكون انتاجيته فيها أقل من انتاجيته فى الصناعة التى يتناسب العمل بها مع استعداده وتكوينه الفنى والتى لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص العمل .

(٢) H.BARTOLI, Cours de Syslémes et Structures économiques P. 62

الانتاجية الزائدة [١] . أى ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توفر القوة العاملة والمواد الأولية اللازمة لتشغيلهـــا وحتى فى فترات التوسع الاقتصادى ، وفى كل الصناعات يستوى فى ذلك الصناعات التى تكون فى حالة انقراض والصناعات الحديثة المتوسعة . فنى الولايات المتحدة الأمريكية قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة فى القطاع الصناعى بما يساوى ٢٠ ٪ فى السنوات من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ وهى من سنوات توسع النشاط الاقتصادى [٢] .

وتقدر بنفس النسبة فى سنوات ما بعد الحرب ، ابتداء من ١٩٤٧، وان كانت قد وصلت الى ١٦ ٪ من الطاقة الانتاجية الكلية فى صيف عام ١٩٥٤ [٣]. وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة من صناعة الى أخرى كما يبين من الجدول التالى الخاص بنسب التعطل فى بعض الصناعات الامريكية فى عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦ وهما من أعوام توسع النشاط الاقتصادى [٤] :

---

(١) Excess capacity

(٢) The Brookings Institute, America's Capacity to produce and America's Capacity to Consume. Washington, 1934, p. 31

مشار اليه فى J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capita'ism. Blackwell, Oxford, 1952,p.4-5

(٣) Fortune, Sep. 1954, p.214

(٤) U.S. News & Reports, 11,3,1955 & 25,5,1956

	أوائل ١٩٥٥	ربيع ٥٦
صناعة السيارات	٢٨ ٪	٢٨ ٪
صناعة الحديد	١٥ ٪	
صناعة القطن	٣٠ ٪	
صناعة أجهزة التلفزيون	٢٤ ٪	٤٠ ٪
صناعات الثلاجات	٤٦ ٪	
صناعة المكانس الكهربائيه	٥٥ ٪	
صناعة الأثاث	١١ ٪	٥ ٪

ويرد وجود الطاقة الانتاجية المعطلة إلى عدم توافر الطلب الفعال الأمر الذى يدفع إلى الحد من الانتاج على النحو الذى يمكن المشروعات من تحقيق الربح ، هدف الانتاج . وهو أمر تستطيع المشروعات أن تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكارى فى النواحى المختلفة للانتاج .

أما **الزراعة فينعكس** تخلف الطلب الفعال على منتجاتها فى سوء استخـــدام للموارد الانتاجية يتمثل — إلى جانب اتباع طرق انتاجية ليست بأكفأ الطرق الممكنة وتبديد التربة عن طريق عدم العناية بتجديدها فى حالة وجود متسع من الأراضى الزراعية (١) — **فى الحد من الانتاج الزراعى** ، وهى سياسة تتبـــع فى

---

(1) A.R.Oxenfeldt, Economic Systems in Action. Holt, Rinhart and Winston, New York, 1957, p. 18-19

الاقتصاد الامريكى نظرا لزيادة الانتاج بالنسبة للطلب القائم [١]،والطلب لا يمثل — كما عرفنا — إلا الحاجة التى يصاحبها قدرة شرائية تمكن صاحبها من الحصول على السلعة . وسنرى بعد لحظات — عند دراسة نمط توزيع الدخل الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالى — ان وجود زيادة نسبية فى الانتاج لا يعنى اشباع الحاجات الاجتماعية والفردية ، وانما يعنى زيادة فى الانتاج بالنسبة للقدرة الشرائية القائمة . الأمر الذى قد يدفع بالمنتجين أحيانا إلى القضاء على بعض المواد المنتجة وذلك للابقاء على مستوى معين من الربح عن طريق الحد من عرض المواد فى السوق .

صورة ثانية من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية فى ظل الاقتصاد الرأسمالى نشهدها عندما نرى **الموارد الانتاجية وقد وجهت لانتاج سلع ضارة من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فرديا** ، بينما بعض الخدمات الاجتماعية فى حاجه الى مثل تلك الموارد التى لا تتجه الى انتاجها نظرا لغياب أو لقلة الربح فى مجال هذه الخدمات . مثال ذلك صناعة المشروبات الكحولية فى فرنسا . البنجر يمكن استخدامه إما مباشرة كنوع من الخضروات أو فى صناعة السكر أو فى صناعة المشروبات الكحولية . فبينما نجد نقصا نسبيا فى عرض البنجر والسكر نجد زيادة نسبية فى عرض المشروبات الكحولية تزيد حتى عن قدرة السوق على الامتصاص. (يمكن اسناد ذلك إلى أن الحاجة التى تشبع باستعمال البنجر كخضار أو باستعمال

---

(١) المرجع السابق ص ٤٥ . أنظر كذلك :

D. G. JOHNSON, Economics of Agriculture, in, Survey of Contemporary Economics, B. Haley (ed) Vol. II, R. Irwin, Illinois 1952, p. 243 - 252

J. BERNAL, World Without War. Routledge & K. Paul, London 161, p. 296.

السكر أكثر قابلية للاشباع من الحاجة التى تشبع باستعمال المشروبات الكحولية خاصة بعد مرحلة معينة من مراحل التعود على هذه المشروبات للأثر الذى تحدثه على الجسم خالقة حالة الادمان ، ومن ثم فان جعل هذه السلعة متوفرة نسبيا يؤدى إلى خلق طلب أكثر اتساعا) . زيادة عرض المشروبات الكحولية يدفع الدولة إلى شراء الفائض وبيعه بخسارة فى السوق العالمى أو اجبار أصحاب العربات على استخدام البنزين مخلوطا بالكحول رغم أنه من الأحسن فنيا استخدام البنزين خالصا . النتيجة العامة : خسارة للجماعة فى كافة النواحى : الكميات المعروضة من البنجز والسكر أقل مما كان يمكن أن تكون عليه وبالتالى أثمانها أعلى مما كان يمكن أن تكون ومن ثم قدر من الحاجات يبقى غير مشبع ؛ انتشار الأمراض الناشئة عن المشروبات الكحولية [١] ، أى أن جزءا من الموارد الانتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدى فى النهاية إلى القضاء على قدر من الموارد البشرية للجماعة . ورغم ذلك فالوضع يستمر لأنه نشاط يدر ربحا فرديا [٢]. هذا فى الوقت الذى تعانى فيه معظم الاقتصاديات الرأسمالية من النقص النسبى للخدمات العامة (التعليم ، خدمات الصحة ، المواصلات ... الخ) رغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة [٣] .

---

(١) فى عام ١٩٥٢ كان معدل الوفيات الناشئة عن ادمان المشروبات الكحولية ٧ر٦ من كل ١٠٠ الف مواطن ، ١٤ فى عام ١٩٥٦ . كما كان معدل الوفيات الناشئة عن تليف الكبد ٨ر٢٢ من كل ١٠٠ الف مواطن ، ٣٣ فى عام ١٩٥٦ . فى ذلك العام كان عدد من توفى نتيجه لهذه الأمراض مساويا لـ ٦١٠٣١ شخصا . هذا الى جانب حالات المرض التى تسبب عجزا تاما أو كليا عن ممارسة أى نشاط انتاجى . الاحصاء الرسمى لهذه الحالات يدل على أنها بلغت ٢٤٨٧٠ حالة . كل هذه الحقائق تتعلق بالمجتمع الفرنسى . أنظر H. BARTOLI المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٥١ .

(٢) أنظر J. MARCHAL, Cours d'économie politique, Génin, 1961, p. 387

(٣) أنظر على سبيل المثال ما كتبه جلبرث عن الخدمات الاجتماعية فى المجتمع الامريكى J. K. GALBRAITH, The Affluent Society. H. Mifflin, Boston, 1958

صورة ثالثة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى تتكشف عندما **تخصص الوحدات التى تسيطر على هذه الموارد جزءا منها لا لزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وانما لزيادة الطلب الكلى حتى تتمكن من تسويق ما انتجته** . فى فترة ما بعد الحرب نجد أن نسبة من رأس المال — وهى فى تزايد مستمر — تخصص لانشاء بيوت مالية مهمتها الاقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط . هذا الجزء من رأس مال الجماعة تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفـــاق جزء من دخلهم المستقبل فى الوقت الحاضر مقابل دفع فائدة معينة (١) .

صورة رابعة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية تتمثل فى **تخصيص جزء من موارد الجماعة ، البشرية وغير البشرية ، للقيام بالاعلان عن المنتجات التى تنتجها المشروعات المنافسة** . فكأن جزء من موارد الجماعة قد تحول عن انتاج مزيد من الناتج وخصص لتسويق ما تنتجه المشروعات الفردية . (فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وصلت نفقات الاعلان ١,١٢ بليون دولار ، أى ١,٢٧ ٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٢٩ . ووصلت هذه النفقات فى عام ١٩٥٧ إلى ١٠,٥ بليون دولار أى ما يساوى ٢,١٤ ٪ من الدخـــل القومى . فاذا ما أضفنا إلى هذا الرقم الأخير ما ينفق على العلاقات العامة والابحاث الخاصة

---

(٣) أنظر S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed. I. Shoten, Tokyo 1961, p. 197 - 199

الواقع أن الشراء بالتقسيط يؤدى الى زيادة الميل إلى الاستهلاك فى الزمن القصير . . أنظر فى تحليل هذه الظاهرة وآثارها :

J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in, Problems of Economic Dynamics & Planning. Essays in honour of Michal Kalecki. PWN, Warszwa, 1964, p. 423.

بالتسويق لبلغ مجموع النفقات الخاصة بالتسويق ١٥ بليون دولار أى ما يزيد على ٤٪ من الدخل القومى بالنسبة لعام ١٩٥٧ (١) .

على هـــذا النحو نكون قد تعرفنا على أهم صور سوء استخدام الموارد الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى . ومن ثم نستطيع أن ننتقل إلى جانب آخر من الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية .

ب – توزيع الدخـل فى الاقتصاد الرأسمالى : كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومى – فى صورته النقدية كصافى ما تنتجه الجماعة فى أثناء فترة معينة عاده ما تكون السنه – بطبيعة عملية الانتاج . وقد عرفنا أن الانتاج الرأسمالى يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور ، وأن وحدة الانتاج وهى المشروع الفردى يقوم بالانتاج للسوق وتختلف قوته – أى قوة المشروع – وفقا لمدى سيطرته على السوق ، أى وفقا لدرجة احتكاره لإنتاج سلعة من السلع . من هذه الطبيعة لعملية الانتاج يمكن أن نستخلص العوامل التى يوزع على أساسها الناتج الصافى لهذه العملية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، تلك العوامل هى :

١ — العمل وانتاجيته ، وهذه الأخيرة تتحدد – إلى جانب عوامل أخرى –

---

(1) Neil H. Bordon, The Economic Effcets of Advertising. Irwin, Chicago, 1942, p 48.

P. Baran, Reflections on Underconsumption, in S. Tsuru (ed.), Has Capitalism Changed ? op. cit., p 47ff.

فى عام ١٩٦٠ كان الانفاق المخصص لزيادة المبيعات أكبر من الانفـاق على التعليم الحكومى والخاص . أنظر فى ذلك :

P. Baran, & P. M. Sweezy, Economics of Two Worlds, in, On Political Economy & Econometrics. Essays in Honour of Oskar Lange. PWN, Warszawa 1964, p 23.

بالفرص التى تسنح للفرد لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق التعليم العام والفنى والظروف المعيشية الأخرى .

٢ — مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافى للجماعة . وزيادة ما تحت سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء أكبر من الناتج الصافى بالنسبة للأنصبة التى تحصل عليها الطبقات أو الفئات الاجتماعية الأخرى .

٣ - النفوذ الشخصى أو السياسى الذى يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل انتاج .

٤ - السياسة المالية للدولة وما تؤدى اليه من إعادة توزيع الدخل إما من ناحية السياسية الايرادية أو عن طريق السياسة الانفاقية .

أهم عاملين من هذه العوامل هما ملكية أدوات الانتاج والعمل ، وبما أن ملكية وسائل الانتاج فردية فى ظل الانتاج الرأسمالى فان تملك البعض يعنى استبعاد البعض الآخر ، فاذا ما أضفنا إلى ذلك التركز فى الملكية أمكننا تفهم انعدام التساوى فى توزيع الناتج الصافى للعملية الانتاجية بين الفئات الاجتماعية انعداما يكون فى صالح الطبقة المتملكة لوسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المتملكة . ففى بريطانيا مثلا فى سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ كان نصف رأس المال الاجتماعى مملوكا لعدد من الأشخاص (فوق سن الخامسة والعشرون) يمثلون ما يزيد بقليل عن ١ ٪ من السكان وكان ٨٠ ٪ من رأس المال الاجتماعى هذا

مملوكا لأشخاص يمثلون ١٠ ٪ من السكان ، على تفصيل أكثر فى الجدول الآتى : (خاص بانجلترا وويلز) [١] :

المجموعات المتملكة لرأس المال وفقا لحجم ما يملكونه	كنسبة من السكان (أكبر من ٢٥ سنة)	ما يملكونه كنسبة من رأس المال الكلى
أقل من ١٠٠ جنيه استرلينى	٦٠،٦٢	٤،١٦
١٠٠ - ١٠٠٠	٢٧،٧٩	١٠،٩٩
١٠٠٠ - ٥٠٠٠	٨،٨٧	٢١،٥٩
٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	١،٣٨	١١،٣٥
١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	،٩—	١٦،٤٣
٢٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	،٣٨—	١٩،١٨
أعلى من ١٠٠٠٠٠	،٠٦—	١٦،٣

بناء على ذلك اختص ١ ٪ من السكان بما يقرب من ٢٠ ٪ من الدخل ، بينما حصل النصف الأدنى من ذوى الدخول على ٢٥ ٪ من الدخل الكلى ، وذلك بالنسبة لعام ١٩٤٧ [٢] .

هذا ويرا ى أن اتجاه التغيير فى نمط توزيع الدخل القومى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نحو التخفيف من حدة انعدام التساوى فى توزيعه .

(1) Kathleen Langley, Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics. Dec. 1950, P. 353 & Feb 1951, p. 44. Qouted in M. Dobb, Capitalism Yesterday & Today. Lawrence & Wishart, London, 1961 P 12.

(٢) نفس المرجع ص ١٢ .

ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغى طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالى . الجدول التالى يؤكد هذا القول فيما يتعلق بتوزيع الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عامى ١٩٣٥ / ١٩٣٦ و ١٩٥٥ (١) :

ترتيب الوحدة الانفاقية (العائلة أو الفرد) وفقا للدخل الذى تحصل عليه	النسبة المئوية من الدخل الصافى التى تحصل عليها كل مجموعة	
	١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٩٥٥
أدنى خمس	٤	٤
الخمس الثانى	٩	١١
الخمس الثالث	١٤	١٧
الخمس الرابع	٢٠	٢٣
أعلى خمس	٥٣	٤٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

وفى عام ١٩٥٧ حين قدر الدخل اللازم لتغطية الحاجات الضرورية لأسرة واحدة (بمتوسط عدد أفراد ٣،٦٥) فى ظل الظروف الاجتماعية ومستويات الأسعار فى المجتمع الامريكى بأربعة آلاف دولار كدخل سنوى (بعد دفع الضريبة) نجد أن ٣٦،٣ ٪ من العائلات الأمريكية لا تحصل على هذا القدر وفقا لاحصائيات توزيع الدخل القومى ، وأن ٢٤،٥ ٪ من العائلات يحصل على دخل سنوى

(١) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٢ . هذه الأرقام تعطينا نمط توزيع الدخل الشخصى (أى أنها تستبعد دخل الشركات) قبل دفع ضريبة الايراد .

(قبل الضريبة) مساويا لمبلغ ٣٠٠٠ دولار [1] . ومن ثم « فرغم الشوط الذى قطع نحو انقاص الدخول الكبيرة جدا فان مشكلة انعـــدام التساوى فى توزيع الدخل مازالت قائمة ، ولو أن حدتها قد قلت . كما أن مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة » [2] .

يترتب على انعدام التساوى فى توزيع الناتج الصـــافى لعملية الانتاج انعدام التساوى فى المستويات المعيشية : فى الغـذاء ، فى الملبس ، فى الصحـة ، فى التعليم والثقافة ، الخ ...

هذه الصورة لانعـدام التساوى أمام توزيع الدخـل القومى تزداد حـدة إذا ماتخطينا العلاقة بين مختلف الفئات الاجتماعية فى داخل الاقتصاد الواحد ووسعنا من إطار الصورة حتى تشمـل المجتمعات المتخلفـة اقتصاديا التى كانت ـ وما زال الجزء الأكبر منها ـ تلعب دور الاقتصاد التابع للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى وقت كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تسود فيه العالم أجمع . فكلنا ـ ونحن أبناء أحد هذه المجتمعات ـ نعرف عن المستوى المعيشى لغالبية أفراد هذه المجتمعات ، على النحو الذى سنراه بالنسبة للاقتصاد المصرى .

حـ ـ التطور غير المتوازن : يتميز تطور الاقتصـاد الرأسمـالى بأنه تطور غير متوازن سواء من الناحية الزمنية أو من الناحية المكانية :

من الناحية الزمنية: من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أنه يتطور من خـــلال الأزمات ، من خلال انقطاع دورى للسير العادى لعملية الانتاج فى تجددها عبر

---

(1) Leo Huberman, The Distribution of Income. Monthly Review. Vol.11, No. 324, July - August 1959 P. 97 -

(٢) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٦ .

الزمن ، انقطاع يتمثل فى انكماش فى القوى الانتاجية المستخدمة الأمر الذى يؤدى إلى نقص فى الاستهلاك النهائى وفى الاستهلاك المنتج أى فى استخـــدام الموارد الانتاجية فى انتاج السلع والخدمات،هذا فى الوقت التى توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة . النتيجة أن يبدأ الانتاج فى الفترة التاليـة على مستوى أقل انخفاضا من أعلى مستوى بلغه فى الفترة السابقة . هذا الانقطاع يحدث بطريقـة دورية تكسب تطور الاقتصاد الرأسمالى صفة التطور من خلال التقلبات،من خلال المرور بفترات توسع اقتصادى يعقبها فترة توقف وانكماش يعود بعدها الاقتصاد إلى التوسع المصحوب فى كثير من الأحيان بالتضخم . وهكذا الأمر الذى يمكننا من أن نرى تطور الاقتصاد الرأسمالى كتعاقب مستمر للدورات الاقتصادية (١).

ويترتب على هذا التطور من خلال الأزمات تبديد للموارد الانتاجية للمجتمع

---

(١) يمر النشاط الاقتصادى بأربع مراحل تكوّن الدورة الاقتصادية : مرحلة الأزمة crise; crisis مرحلة الانكماش أو الـكساد dépression; depression مرحـلة الانتعاش reprise / recovery ومرحلة التوسع boom, expansion . ويمكننا أن نميز الدورات التالية فى التطور الاقتصاد الرأسمالى : دورة ١٨١٦ – ١٨٢٥ ، دورة ١٨٢٥ – ١٨٣٦ ، دورة ١٨٣٦– ١٨٤٧ ، دورة ١٨٤٧ ــ ١٨٥٧ ،دورة ١٨٥٧ – ١٨٦٦ ،دورة ١٨٦٦ – ١٨٧٣ – دورة ١٨٧٣ – ١٨٨٢ ، دورة ١٨٨٢ – ١٨٩١ ، دورة ١٨٩١ – ١٩٠٠ ، دورة ١٩٠٠ – ١٩٠٧ ،دورة ١٩٠٧ – ١٩١٣ ، دورة ١٩١٣ – ١٩٢١ ،دورة ١٩٢١– ١٩٢٩ ، دورة ١٩٢٩ – ١٩٣٧ ،دورة ١٩٣٧ – ١٩٤٩ ،دورة ١٩٤٩ – ١٩٥٣، دورة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ . هـذا ويلاحظ أن حـدة الأزمات كانت فى ازدياد مستمر إلى أن بلغت أقصـاها فى الـكساد الـكبير عام ١٩٢٩ . كما يلاحظ بالنسبة لدورات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قصر مدة الدورة وخفة حدتها نسبيا . أنظر فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريـكى . J. Marczwski. La conjoncture économique des Etats-Unis 1950-1960, Cahiers de L'I.S.E.A. Série AC, No. 1, Sept. 1961.

تبديدا يتمثل فى تعطيل جزء كبير من الأيدى العاملة ، والقضاء على جزء من أدوات الانتاج وتعطل جزء آخر ، والتخلص من بعض المنتجات التى لا سوق لها . ففى أثناء الكساد الكبير — وهو أقسى كساد شهده الاقتصاد الرأسمالى — بلغت نسبة المتعطلين فى السنوات من ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ٢٢ ٪ من القوة العاملة المسجلة فى بريطانيا (١) . و ٢٧ ٪ فى الولايات المتحدة الامريكية (١٣ مليون شخص (٢) من قوة عاملة تعدادها ٤٧,٥ مليون تقريبا (٣)) . كما بلغت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة فى الصناعة الامريكية ٥٠ ٪ ، وتقدر نفس النسبة فيما يخص الصناعة البريطانية (٤) . أما فى فترة ما بعد الحرب فقد بلغت نسبة القوة العاملة المتعطلة فى الاقتصاد الامريكى فى أثناء أزمة عام ١٩٤٩ ما يزيد على ٧ ٪ من القوة العاملة (٥) وما يقرب من ٧ ٪ فى أثناء أزمة ١٩٥٨ (٦) . وكانت النسبة المماثلة للاقتصاد الدانمركى مثلا ٩,٦ ٪ (٧) . فى نفس الوقت زادت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة حتى وصلت إلى ٤٧ ٪ فى بعض الصناعات كصناعة الحديد الامريكية (٨) .

أما من الناحية المكانية : فيمكن القول بأن تطور الاقتصاد الرأسمالى غير متوازن بأكثر من معنى :

(١) D. Dillard, The Economics of J. M. Keynes. Lockwoods & Son. London, 1956, p. 22.

(٢) M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 326-328.

(٣) I.L.O., Why Labour Leaves The Land, p. 23.

(٤) M. DOBB المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٢٦ .

(٥) S. ROSEN المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٥٣ .

(٦) M. CROUZET. L' Epoque Contemporaine, P. U. F. Paris, 1961, P. 412.

(٧) U. N. World Economic Survey, 1958, New York, 1959, p. 193.

(٨) M. Crouzet المرجع السابق الاشارة اليه ص ٤١٢ .

— من زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة يتميز تطور الاقتصاد الرأسمالى بأن بعض قطاعات النشاط الاقتصادى تكون متخلفة بالنسبة للبعض الآخر. المثل التقليدى فى هذا الشأن هو تخلف الزراعة فى الاقتصاديات الرأسمالية بالنسبة للصناعة .

— من زاوية العلاقة بين المناطق المختلفة فى داخل الاقتصاد الرأسمالى تبين دراسة الاقتصاديات المختلفة ان فى غالبيتها توجد مناطق متأخرة بالنسبة للمناطق الأخرى فى داخل الاقتصاد الواحد. مثال ذلك جنوب الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لشمالها ، اسكتلانده وويلز بالنسبة لانجلترا فى المملكة المتحدة البريطانية، جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها ، شرق المانيا (فيما قبل الحرب العالمية الثانية) بالنسبة لغربها ، جنوب ايطاليا بالنسبة لشمالها ، وهكذا .

— من زاوية العلاقة بين البلدان المختلفة فى داخل السوق العالمى عندما كانت تسيطر عليه طريقة الانتاج الرأسمالى أدى التطور الرأسمالى إلى وجود نوعين من الاقتصاديات : اقتصادية الدول الرأسمالية وكانت تلعب دور الاقتصاد المتبوع واقتصاديات الدول الأخرى التى كانت تلعب دور الاقتصاد التابع. طبيعة العلاقة بين النوعين من الاقتصاد تمخضت عن ظاهرة التخلف الاقتصادى فى العصر الحديث ، تخلف المجتمعات التى كانت اقتصادياتها تلعب دور الاقتصاد التابع .

على هذا النحو نكون قد انتهينا من الكلام عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية، وهى جوانب تمثل ما لا يقدر التكوين الاجتماعى الرأسمالى على تحقيقه، وتنعكس فى حقيقة مؤداها أن معدل النمو الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية يعانى من اتجاه هبوطى فى الزمن الطويل جدا [1] . فمتوسط معدل النمو السنوى

---

a declining secular trend (1)

للانتاج الصناعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة فى الفترة من ١٨٦٠ — ١٩١٣ (وهو ٢،١ ٪ فى بريطانيا ، ٢،٨ ٪ فى فرنسا ، ٤،١ ٪ فى المانيا ، ٤،٦ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية) أعلى منه فى الفترة من ١٩١٣ — ١٩٥٨ (وهو ٢،٢ ٪ فى بريطانيا ، ١،٩ ٪ فى فرنسا ، ٢،٤ ٪ فى المانيــا ، ٣،٣ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية) [١] . تلك الجوانب السلبية تفسر النتيجة التى وصل اليها البعض من أن « مجموع ما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية من دخل فى ظل ظروف التوسع الاقتصادى لا يهيىء للأفراد ما يعتبره غالبية الأمريكين مستوى معيشيا معقولا حتى لو كان الدخل موزعا توزيعا عادلا » . [٢] بمعنى آخر لا يمثل النمط الحالى لاستخدام الموارد الانتاجية فى الاقتصاديات الرأسمالية أرشد استخدام لهذه الموارد . اعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية تمثل فى الواقع - من وجهة النظر الاقتصادية - محاولة المجتمع تحقيق استخدام أرشد للموارد الانتاجية ، وهو ما يتم فى اطار طريقة الانتاج الاشتراكى .

---

(1) S. J. Patel, Rates of Industrial Growth in the Last Century 1860-1958. Economic Development and Cultural Change, Vol. IX. No. 3 April 1961, p. 317.

فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ كان متوسط معدل الزيادة السنوية للناتج القومى الكلى gross national product للولايات المتحدة الأمريكية ٢ ٪ فاذا أخذنا فى الاعتبار أن المعدل السنوى لزيادة السكان فى هذه الفترة هو ١،٦ ٪ تبين أن متوسط معدل زيادة دخل الفرد فى السنة هو ٠،٤ ٪ . J. Marczwski, p. 10

(٢) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٤ .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية الاشتراكية

تتحدد طبيعة العملية الاقتصادية الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهـــدف إلى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عمليـة مخططة . لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

المبحث الأول

الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتـاج هى الروابط التى تقوم بين أفراد المجتمـع فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) فى عمليـة الانتاج والكيفية التى يتم بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا أن التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الأول يتمثل فى التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعـــدد النشاطات الاقتصادية وتطورها،وكذلك تعدد الأدوات فى داخل النشاط الاقتصادى الواحد. وهى لا تتعدد فقط وانما تزيد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التى تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية من أدوات استخدمت فى الصيد،إلى أدوات تستخدم فى الزراعة،إلى أدوات تستخدم

فى الصناعة ، وفى داخل كل فرع من فروع الصناعة ، إلى أدوات تستخدم فى القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها فى داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعى من المحراث البدائى إلى المحراث الآلى ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف إلى الساقية إلى ماكينات الرى ، أو أدوات الحصاد وفصل الحب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة فى النشاط الزراعى . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التى يكتشفها الانسان واحدا بعد الآخر . فاذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج إذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الأدوات التى تستخدم حاليا فى صناعة النسيج بمختلف أنواعه وفى المراحل المختلفة من حليج إلى غزل نسيج إلى صباغه إلى تجهيز . يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة فى أهمية الدور الذى تلعبة فى عملية الانتاج، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج فى المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها . ومع هذه الزيادة المستمرة فى أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج لعملية الانتاج .

هذا الاتجاه الأول صحبه تاريخيا وجود الملكية الفردية لوسائل الانتاج كشكل قانونى غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج فى المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكى (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية) . مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا .

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها أفراد الجماعة

متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج . الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة :

* فهناك أولا الاتساع المستمر فى حجم الجماعـة مع تغيير شكل التجميع الانسانى من العائلة إلى القبيلة إلى الأمة إلى حتى المجتمع العالمى . هذا الاتساع صاحبه ازدياد فى درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر فى الحصول على ما هو لازم لمعيشته .

* ينبنى على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر فى اعتماد الانتاج فى فرع معين على منتجات الفروع الأخرى ، بحيث أصبح إنتاج ناتج معين يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون فى نشاطات أخرى ، الأمر الذى يعنى الازدياد المستمر فى عدد من يساهمون فى إنتاج ناتج واحد ، هذا من ناحية .

* ومن ناحية أخرى ينبنى على إزدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر فى اعتماد الانتاج فى فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه ، الأمر الذى يعنى تزايدا فى عدد من يستخدمون الناتج .

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية — وخاصة ابتداء من الانتاج الرأسمالى — فى اتساع مستمر ، الأمر الذى يعنى ازديادا فى عدد من يجتمعون للعمل فى داخل وحدة انتاجية واحدة . هذا الإتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة فى درجة التقسيم الفنى للعمل داخل الوحدة الانتاجية ، أى فى تقسيم الانتاج إلى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال فى عملية واحدة من العمليات اللازمة لإنتاج الناتج .

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الإجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من

الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إسناد إنتاج ناتج معين إلى شخص معين بالذات ، إذ أصبح من الضرورى أن يساهم فى إنتاجه عدد كبير من أفراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون فى داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل أفرادا فى نشاطات إقتصادية أخرى . فبينما كان من المتصور إسناد القمح الذى ينتجه فلاح (مع أفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى شخص معين بالذات ، إذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط فى داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك فى المصنع الذى ينتج الآلات اللازمة لإنتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التى تقوم بالخدمات اللازمة للإنتاج فى كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة . . الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن إسناد ناتج معين إلى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات - نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج - ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كيفى معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو إختصاص يتم على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الفردية لوسائل الانتاج التى اصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج فى غيابه . بناء عليه ، مع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضرورى أن يختص كافة العاملين بالناتج ، الأمر

الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعة لوسائل الانتاج . **ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا اريد للعملية الاقتصادية أن تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية** . ومن ثم يؤدى ترك هذا التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ،كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضى لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة [١].

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالى الاتجاه نحو بعض أشكال الملكية غير الفردية ،كما هو الحال ، بالنسبة لملكية الشركات المساهمة وملكية الدولة الرأسمالية المعاصرة . **الا ان تملك الدولة الراسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج لا يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التى تمكننا من الوصول الى حل له** . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفى بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذى خلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعى[٢] ـ أى كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ـ ليست جهازا محايدا فوق الأفراد والطبقات ، وانما هى فى الاساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الاخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض ارادتها . ومن ثم تكون الدولة فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى هى الاخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم فى المقام الاول النشاط الفردى القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

(١) أنظر ما سبق أن أعطيناه من أرقام فى نهاية الكلام عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية ، ص ٦٦ .

(٢) Social institution

* أن يكون الاصل هو النشاط الفردى ويكون قطـــاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التى تزود النشاط الاقتصادى بالخدمات الأساسية كالمشروعات التى تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كما يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التى كانت تعمل فيها مما جعلها تعانى من انخفاض مستمر فى معدل النمو (كصناعة الفحم فى انجلترا) . كما أنه يحتوى بعض المشروعات التى تلعب دورا استراتيجيا فى اتخاذ السياسة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية . (هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية فى قطاع الدولة لأسباب سياسية ، كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو فى فرنسا) . على هذا النحو يظل حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين به [١] .

* أن الدور الذى يقوم به قطاع الدولة فى الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا فى القيام بدور تكميلى للدور الذى يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادى الفردى يلزم معها — لزيادة أرباحية هذا الأخير — تقديم الخدمات بأثمان منخفضة ، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأثمان لا تزيد عما يغطى — إن لم تكن فى بعض الأحيان أقل

---

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا يمكن ان يكون إلا بعوض إذ فى نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجوهرية للتكوين الاجتماعى الرأسمالى . فالتأميم بعوض يمكن الأفراد من تغيير محل الملكية الفردية من منجم للفحم مثلا الى شىء آخر ككمية من النقود أو السندات . بل وقد حدث فى بعض الاحيان أن كان التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية فى بريطانيا) .

من — نفقات انتاجها . فى حالة ما إذا كانت ايرادات المرفق أقل من نفقاته يغطى العجز من ايرادات الدولة أى من الضرائب أساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبئها جماهير الشعب) [١] .

يترتب على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج لتكون قطاعا للدولة — وهو ما تم فى الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم فى الفترة التى بدأت فى ثلاثينات القرن الحالى والتى تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة — وإن كان يغير من الشكل القانونى للملكية (إذ تنتقل من الافراد إلى الدولة عن طريق التأميم) إلا أنه لا يؤدى إلى تغيير فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . بل ان علاقات الانتاج فى داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغيير بعد التأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح نقدى كقاعدة عامة ، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة فى الصناعة التى تشتغل بها الشركة المؤممة ، أى أن وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين فى المشروعات الخاصة التى تعمل فى نفس الصناعة . ومن ثم يخضع تحديد الأجور لنفس الأسس والتى تجعل الالتجاء إلى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين

---

(١) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الأثمان فى المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائى والمشروعات الانتاجية والتجارية . بمقتضى هذا التمييز تباع السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائى بثمن مرتفع وتباع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطى نفقة انتاج السلعة أو الخدمة .

الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه إلا فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد الدولة الاشتراكية . فيصبح الأصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الأمر الذى يعنى تغييرا فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة . هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذى تقوم به الدولة الاشتراكية والذى يعنى احلال شكل جديد للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير فى محل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذى تقوم به الدولة الرأسمالية . **فاذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة يمثل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم الخطوة الأولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج** . نقول الخطوة الأولى إذ أن **هناك فرقا بين التأميم الذى تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج** ، الأول يعنى تغييرا فى الشكل القانونى للملكية . أما الثانية فتعنى سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الإنتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم إلا :

* بقيام العاملين بدور ايجابى فى تحديد أهداف النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكذلك فى تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ، أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف (وهو ما يعنى المساهمة الايجابية للعاملين فى عملية تحضير خطة الاقتصاد القومى ، على النحو الذى سنراه فيما بعد) .

* أن يكون للعاملين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية (١) .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع

---

(١) ومن ثم كان التلازم بين الملكية الاشتراكية والديموقراطية الاقتصادية .

إن لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر إلى هذه المصلحة فى الفترة القصيرة فقط وإنما فى الفترة الطويلة كذلك .

والفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو فى الواقع الفرق بين السلطة القانونية التى تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدوله لا يعنى بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فملكية الدولة لا تعنى بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وإنما قد تصطحب بسيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض فى الاتحاد السوفيتى : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ الثورة الاشتراكية فان استغلال الأرض — أى الاستخدام الفعلى لقوى الإنتاج فى الزراعة ـ ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالى ، كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أفراد المزارع الجماعية فرديا على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما يتضح الفرق بين التأميم وملكية المجتمع من الصعوبات التى يقابلها تنفيذ الخطة حتى فى داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح العاملين (الواقع أن صعوبات تنفيذ الخطة فى داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب فى تنظيم هذا القطاع ، على التفصيل الذى سنراه فى الباب الثالث من هذا الكتاب ، أو عن عيوب فى تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم ـ أى نقل ملكية وسائل الانتاج إلى الدولة ـ يمكن

أن يتم ـ وعادة ما يتم ـ فى فترة زمنيـة وجيزة (على النحو الذى سنراه بالنسبة للاقتصاد المصرى) ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج — أى السيطرة الفعلية على وسائل الانتـــاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع — فتتحق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعيـة والسياسيـة للمجتمع ، الأمر الذى يؤدى إلى اختـلاف بين المجتمعات الاشتراكية فى معدل تحقيق السيطرة الاجتماعيـة على وسائل الانتاج المختلفة فى المجتمع الواحد وهو ما ينعكس فى أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكّن التاميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس المجتمع الاشتراكى ، وهو على هذا النحو شرط أساسى لامكانية القيام بالتخطيط . أى شرط سابق لهذه الامكانية ، كما سنرى فيما بعد. ولكنه ليس الا خطوة فى سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج. وهى سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدى تحقيقها الى ان تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكى عملية تاريخية فى خلالها يبدأ التخطيط كتوجيه اجتماعى لقوى الانتاج ليصبح سيطرة اجتماعية عليها .

* * *

على هـذا النحو يتضح أن روابط الانتـاج الاشتراكى تدور حول ملكيـة الجماعة لوسائل الانتاج التى تكف عن أن تكون رأس مال ، أى أنها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعيـا تمكن فئة من الحصول على جزء من النـاتج الاجتماعى الصافى لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل . هذه الطبيعة الجماعية لملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعى الصافى بين من ساهموا فى انتاجـه يختلف عن النمط الذى هو من طبيعـة الانتاج الرأسمالى . فهى تمكن من قيـام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لإفراد المجتمع .

المبحث الثانى

الاقتصاد الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكى بأن الإنتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصى ربح (سنرى فيما بعد ان الربح وإن كان قد كف عن أن يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا أنه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يرتبط بالملكية الفردية لوسائل الانتاج أن يكون الهدف الأساسى من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق أقصى ربح نقدى. على هذا النحو يتحدد الهدف الذى تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالى ، كما تتحدد أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وإن كان يؤدى فى النهاية إلى اشباع الحاجات الا أنه لا يعنى الا بالحاجات التى يمكن ترجمتها إلى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة ، طلبا يمكّن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدى . أما الحاجات التى لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاح هذه الحاجات . فى هذه الحالة نقول أن الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب فى الناتج الاجتماعى الصافى. فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التى تكمن وراءه يستوى فى ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من افراده من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا . هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالى .

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها أن يصبح الهدف من الانتاج هو إشباع الحاجات ، **والحاجات الاجتماعية** ، والاجتماعية بمعنى أن الانتاج يوجه

لإشباع الحاجات التى تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التى تحت تصرفه، القـوة العاملة ومستواها الفنى ، وسائل الانتاج المتراكمة ، أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع فى فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يتحدد اذن بمستوى تطور القـوى الانتاجية للمجتمع . وبالتالى مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففى المجتمعات التى لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيهـــا باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن... الخ) لغالبية الأفراد لا تعـد الحـاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذى قدمنـاه وانما هى حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقـا للطلب الفردى (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الافراد)وليس وفقا للحاجات الاجتماعيــــة . الأصل فى الانتاج الاشتراكى أنه انتاج يتكيف وفقـا للحاجات الاجتماعية .

فإذا كان الانتاج الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فإن تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها فى فترة زمنية معينة(تغطيها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشـكلات التخطيط ، إذا يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع فى الزمن القصير واحتياجات تطوره فى الزمن الطـويل فى الوقت الذى تتعـدد فيـه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها فى نفس الوقت . بناء عليه اذا ما تم التوفيق بـين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التى سيجرى اشباعها ترتيبـا يتضمن أسبقية البعض منهـا على البعض الآخرى ، أى أنها ترتب ترتيبا هرميـا يحقق لبعض الحـاجات أولية فى الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصـاد الاشتراكى يقـوم أساسـا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح إشباع الحاجات الاجتماعية

فإن أداء الاقتصاد الاشتراكى لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائى لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط. من هنا جاءت الخصيصة الجوهرية الثالثة للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

المبحث الثالث

الاقتصاد الاشتراكى اقتصاد مخطط

التخطيط الاقتصادى هو الذى يحدد شروط الانتاج وتجـــدده فى الفترات الزمنية المتعاقبة . ما الذى يقصد بالتخطيط الاقتصادى ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة فى كل مراحلها التاريخية ، أى فى ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التى مر بها التطور البشرى ؟ إذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن جهود الكائنات الأخرى فى أنه مجهود واع، يعى مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التى توصله إليها فهل يعنى ذلك أن التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانسانى ؟ .

سنحاول فيما يلى ـــ عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادى ـــ إيضاح أن الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالايجاب ، وان التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجدده فى الفترات الزمنية المتعاقبة وإن كان يجد أساسه فى الحقيقـة التى مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التى كانت محلا لتطور مستمر وخاصة فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) إلا أنه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية إلا فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

قلنا إن المجهود الانسانى مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشـاط

هادف موجه نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هـذا الهدف ، أو للوصول إلى نتيجة الجهد الذى يبذله الانسان-وهى نتيجة يتصورها مقدما-يتبع الانسان الوسيلة المناسبة . قلنا كذلك إن الهـدف العـام من القيام بالنشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات. والحاجات اللازم إشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة فى مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد فى نفس الوقت الغايات التى تقصـد من وراء القيـام بالنشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العـادة والأخلاق الاجتماعيـة ، ويقرها الدين ويحميهـا التشريع فى بعض الأحيان . ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصـادى فى كل التـكوينات الاجتماعية التى مرت بهـا البشرية فى تطورها حتى الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هـذه الغايات من تـكوين اجتماعى إلى آخر . من وجهـة النظر هـذه يمـكن التفرقة بين المجتمعات السابقـة على التـكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسـائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق ما يمكن أن يسمى « بالاختيار الطبيعى[1] » وبين التـكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد[2] » .

فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تـكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التى تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعى. هذه التجربة تـكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التى تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هـذا النحو تتم عمليـة « اختيار طبيعى » لوسـائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تـكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحـددت

---

(1) natural selection

(2) rational selection أنظر فى ذلك :

أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، الباب الخامس .

غايات النشاط الاقتصادى فى مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال – عن طريق التقاليد – إذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التى يهدف النشاط الاقتصادى إلى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما توورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش فى مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما فى الاقتصاد الرأسمالى فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك فى مجال الانتاج بالسعى إلى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التى تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وإنما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف إلى التعرف على الوسيلة التى تحقق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أو مناسبة واعية لتطبيق **مبدأ الرشادة الاقتصادية** (١) .

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التى تؤدى بالفرد إلى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التى تعطينا أقصى نتيجة ، وإذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التى ينجم عن اتباعها أقل تكلفة، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التى تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ،

---

(١) rationalité économique; economic rationality استخدمنا هذا الاصطلاح فى اللغة العربية للمرة الأولى فى المحاضرات التى ألقيت على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية فى العام الجامعى ٦٤ / ١٩٦٥ . وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى وكذلك بينها وبين صفة الرشيد rational .

أى يتعلق بخطة ، إذ **جوهر الخطة هو تحديد هدف معين وتحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف بالنسبة لفترة مستقبلة** . وتكون الخطة اقتصادية إذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادى ، أى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع .

ولكن هل من الممكن أن نعتبر أى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى أصبح لهذا الأخير فى مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات تعمل عن طريق العمل التلقائى لقوى السوق ؟ لكى يمكن اعتبار الخطة كذلك ، أى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة شاملة لكل الحياة الاقتصادية الجماعية أو على الأقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية . يزيد على ذلك **ان وجود الخطة لا يكفى لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطىء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملى . وكذلك الحال فى حالة عدم تنفيذ الخطة (التى قد تكون سليمة فى ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط (على النحو الذى سنراه فيما بعد) . فى هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومى لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط .**

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أى الاقتصاديات التى تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكى . عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصل إلى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق ، أى بالمعنى الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

الانواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع : يمكن تعريف الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة ـ أو محاولة السيطرة ـ لوحدة تنظيمية أو لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف ـ أو الاستمرار فى محاولة تحقيق هدف ـ يعد هدفا للنشاط فى فترة زمنية معينة . وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التى تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أى وفقا للنطاق الذى تتخذ فى حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار ، وفقا لهذا المعيار يمكن تمييز :

الخطة الاقتصادية الفردية : الفرد ، أو العائلة ، فى محاولته لتنظيم حياته فى حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى إشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخطة الاقتصادية للمشروع : القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار بقاء المشروع الفردى فى ظل الانتاج الرأسمالى ، فى هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة [1] فى ظل ظروف السوق ـ وتوقعاته بالنسبة لها ـ أن يستخدم الموارد التى تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة ترقبا لربح يأتى فيما بعد . فى ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع — فى محاولته لتحقيق أقصى ربح — بالانتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح الادارة العلمية للشروع [2] . هذا فى الوقت الذى تحكم

---

(١) a priori

(٢) Scientific management

فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانزم الأثمان ، بقوى السوق التى تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة (١) . بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم فى داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيما لاحقا ، إذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائى لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا فى نهاية الفترة الإنتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شيء بناءً على الاف القرارات الفردية التى يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج فى داخل الوحدة الانتاجية تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام فى مجموعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق — إلى تخطيط الانتاج فى الصناعة أو مجموعة الصناعات التى تسيطر عليها .هذا يقودنا إلى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع.

الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات : بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة مثل العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمى معين: ترست (أو شركة قابضة) ، كارتل (٢) للوصول إلى اهداف معينة فى الصناعة

---

(١) à posteriori

(٢) يتمثل الترست Trust قانونا – فى الشريعة الانجلوسكونية – فى اتفاق على وضع يقوم فيه فرد أو هيئة بإدارة ملكية معينة لحساب المالك (شخص آخر : فرد أو هيئة) . أما فى الاقتصاد فينصرف الاصطلاح الى كل مشروع كبير ينتج عن اندماج عدة مشروعات تنتج سلعة أو خدمة واحدة ، أو ابتلاع مشروع كبير لعدة مشروعات متوسطة أو صغيرة تنتج =

محل الاعتبار . هـــذا هو ما يطلق عليه ترشيد الصناعة (١) . فى محاولتها لتحقيق اهداف الترشيد هذه تميل الصناعات إلى أن تتطور إلى الشكل الاحتكارى (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة على السوق) ، وكاحتكارية هى فى وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد فى مركز اقتصادى أضعف . فى حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع حتى تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعنى الضيق . لكى نصل إلى هذه الخطة يتعين علينا

= نفس السلعة أو الخدمة ، على نحو يخلق سيطرة احتكارية أو شبه احتكارية على انتاج أو توزيع السلعة أو الخدمة . (وقد جاءت التسمية نتيجة لبدء العمل فى الاقتصاد الامريكى نحو تحقيق هذا الوضع الاحتكارى أو شبه الاحتكارى تحت شكل الترست القانونى) . والاندماج قد يكون واضحا فى بعض الاحوال فتحل شركة جديدة محل المشروعات التى كانت قائمة . وقد يتم عن طريق ما يسمى بالشركة القابضة Holding company وهى شركة لا تشتغل عادة بالانتاج وانما تمتلك مشروعات تقوم بالنشاط الاقتصادى ملكية كلية أو جزئية عن طريق امتلاكها فى هذه المشروعات لعدد من أسهمها يسمح لها بالسيطرة عليها وادارتها كما تريد دون أن تمس الاستقلال القانونى للمشروعات .

أما الكارتل Cartel فيعبر عن كل اتفاق بين عدة مشروعات مستقلة للحد من المنافسة بينها : اتفاق على شروط بيع المنتجات أو شراء عناصر الانتاج ، على الثمن ، على حجم الانتاج أو على توزيع السوق بينها . انظر فى ذلك :

J. Marchal, Cours d'économie politique. Editions Génin, Paris, 1960 p. 893 - 899.

وكذلك كتاب الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، دروس فى الاقتصاد السياسى ، دار الطالب ، الاسكندرية ، ١٩٥٣ ، ص ٣٧٢ – ٣٧٨ .

(١) the rationalisation of industry . هو ترشيد يتم بطبيعة الحال بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج .

أن نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة فى الحيـــاة الاقتصادية ، إذ ليس كل تدخل للدولة فى العمل الحر لقوى السوق من قبيـل التخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة : هنـــاك أولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة[١] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة فى عمل نظام السوق ولـكنه لا يتضمن تخطيط النظـام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنه بينما تعدل من الشروط التى يعمل فى ظلها نظام السوق فى سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة، فانها لاتزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولـكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمـكن اعتباره الشكل البدائى لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . مثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المشابهة فى الخارج والتى تـكون أقوى من الصناعة المحلية، تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلعة المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة إلى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات فى سوق تسوده منافسة القـلة . عندما تـكون اجراءات التدخـل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلـكين قد يترتب عـلى التدخل الاقلال من كفاءة الاقتصاد القومى لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومى [٢] ، وهـو

---

(1) Interventionism

(2) State control

يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تحدد الدولة لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التى يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات .هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح مرادفا للميكانزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . إذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التى تميز طريقة الانتاج الاشتراكى ، وهى أنها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية ، فإن تدخل الدولة يقتصر على تحديد اهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التى يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتى فى الحالات التى تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائى لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق : لم يبق إلا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل فى تدخل عضوى فى الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط إلى ضمان سير معين للاقتصاد **وانما الى تحقيق تغيير مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى** . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومى من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التى يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف

والوسائل اللازمة لتحقيقه فى هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التى يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائى فى الاستهلاك أو للاستعمال فى الإضافة الى الطاقة الإنتاجية وفى أى فروع الانتاج . الى غير ذلك من القرارات الواعية التى تتخذها السلطات القائمة على أساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية إذ هذه ليست من التخطيط فى شيء وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكى تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . فالقدرة على التصرف هى أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى الأمر الذى يبين أنه لا وجود لخطة اقتصادية بهذا المعنى فى غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الانتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، أى التكوين الاجتماعى الاشتراكى . (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول **بأن الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الذى يقصد عند الكلام عن الخطة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذى لهذا الاصطلاح فى مجال تقرير السياسة الاقتصادية فى الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص**

(فى حالة وجود هذا الاخير) لاتحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة.
جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

* انها تأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أى تحدد للاقتصاد القومى فى مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغائية التخطيط » .

* أنها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف من سبيل ضمانها للاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التى قد تعرقل عمله.

* انها تحل القرارات الاجتماعية محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام تلك الموارد . ومقتضى هذه الخصيصة أن تسيطر الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الخطة وأن تكون سيطرتها على مواردها الانتاجية كافية لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها ، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود قطاع عام يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى .

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج الاشتراكى والتى يمكن القول معها ـ إذا مالقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى ـ بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائى لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع . محاولة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى تتم عن طريق التخطيط الاقتصادى .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن المجهود الانسانى ، العمل، مجهود واع. كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى إلى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد انفسها مقدما ـ فى أثناء قيامها بالنشاط الانتاجى ـ هدفا تسعى إلى الوصول اليه فى خلال الفترة القادمة . وهى تتخير الوسيلة التى ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى إلى تحقيق نتائج متباينة محكومة فى سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجه العامة لمجموع هذه النشاطات ـ النتيجة على مستوى المجتمع ـ تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لاكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما إلا أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون فى حسبان أحد بطريقة مقدمة واعية . بعبارة ثالثة، بينما نتيجة كل نشاط فردى تجد رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة القوى المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقى رعاية مقدمة . ففى مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح فى الفترة القادمة قد تأتى النتيجة فى نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله أزمة اقتصادية تنعكس فى تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع.

ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محــدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها الاقتصادي - أو عملية الانتاج الاجتماعي - لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعيـة لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال فترة زمنية مقبلة (وهـذا الوقت يتحـدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحـل تطـوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف نكون بصدد محاولة المجتمع تحقيـق الرشـادة الاقتصادية على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

ترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عمليـة الانتــاج الاجتماعى فى مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة فى غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع فى مجموعه ، هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .

وقد رأينا كيف أنه قد نشأت فى ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفرديه الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت فى مجال النشاطات التى تركز فيها رأس المــال وتمركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم ازدادت أهميتها مع قيام الدولة

بعض أنواع النشاط الاقتصادى . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون المواد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة — مملوكة ملكية فردية لها — تتضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحـــد مشترك تخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحوّل طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحـــدة اشتراكية (أو مشروعا اشتراكيا) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الإنتاجية إذ يخضع نشاط هذه الوحدة لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة فى الوصول إلى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التى تخدم تحقيق تلك الغاية : كحجم وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية فى سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجودا فى الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعنى ان يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما يصبح تحقيق الفائض فى داخل الوحدة الانتاجية وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة الاقتصادية . فهذه الأخيرة هى التى تحدد استخدامات هذا الفائض . فالفائض لا يذهب الى العاملين فى المشروع . وإنما يخصص للاستخدامات التى تحقق الهدف الإجتماعى . فقد يوزع جزء منه على

العاملين ، كل بحسب انتاجيته ، لزيادة الحافز على الانتاج . وقد يخصص جزء آخر لأداء خدمات يستفيد بها العاملون فى الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات فى الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه فى تمويل الاستثمارات التى يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه . **هنا يكون الربح عاملا منشطا فى تحقيق الأعمال التى ترد فى الخطه ووسيله التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجيه يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهه نظر الاقتصاد القومى بأكمله** بعبارة أخرى، **الربح فى الوحدة الانتاجيه الاشتراكية يكف عن ان يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية فى عملها – اى فى قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومى** . على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادى للوحدات الانتاجية المختلفة فى هدف اجتماعى مشترك تعبر عنه الخطة التى تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها.

الوعى بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع . **الأول** يقع فيه البعض عندما يرى أن فى مجرد وجود الربح فى المجتمع الاشتراكى دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف فى ظل الانتاج الاشتراكى عنها فى ظل الانتاج الرأسمالى إذ فى ذلك إغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا (أو فعلياً فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية فى قيامها بدور فى تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومى.

النوع **الثانى** من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلى ملكية جماعية يتضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعنى زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن إذا كان التخطيط الاقتصادى هو أداة المجتمع الاشتراكى فى محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة . فهل يعنى ذلك أن التطور الاجتماعى لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا إلى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادى فى علاقته بالقوانين الموضوعية التى تحكم التطور الاجتماعى .

التخطيط الاقتصادى والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى[1] :

تتمثل العملية الاقتصادية فى مجموع النشاطات الاقتصادية لافراد المجتمع فى تكررها المستمر . فى ظل ظروف معينة من التطور التاريخى لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التى يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاقتصادية للأفراد تعطيها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة ، علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الافعال يرتب أثرا يتمثل فى نتيجة معينة تقع حتما إذا ما توافرت شروط حدوثها . هذة العلاقات المتكررة على وجه الدوام — البعض منها مشترك بين أكثر من تكوين اجتماعى واحد والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بتكوين اجتماعى معين[2] — هى التى يطلق

(١) القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى وخاصة القوانين الاقتصادية ستكون محلا لمعالجة تفصيلية فى مؤلف لنا تحت الطبع بعنوان « المبادىء العامة فى التخطيط الاقتصادى » .

(٢) مثال القوانين المشتركة بين أكثر من تكوين اجتماعى واحد تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدى وذلك رغم أن طريقة عملها تختلف فى الاقتصاد الاشتراكى عنها فى الاقتصاد الرأسمالى . ومثال القوانين الخاصة بتكوين اجتماعى معين قانون الربح وقانون تحديد الاجر فى الاقتصاد الرأسمالى وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية فى الاقتصاد الاشتراكى .

عليها القوانين الاقتصادية . فهى إذن العلاقات التى تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاقتصادية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث أنها تعبر عن العلاقات الداخلية المعينة التى تأخذ مكانا فى داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية . هذا هو مايقصد عندما يقال إن هذه القوانين ذات طابع موضوعى .[1] أى أنها تكون خصيصة حقيقية أو عينية للعملية الاقتصادية . ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاقتصادية أحيانا بالقول بأن الظواهر الاقتصادية (أى الظواهر الاجتماعية الخاصة بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة البشر) تحكمها قوانين موضوعية ، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هذه القوانين فى أثناء سير العملية الاقتصادية .

وإذا كانت القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية فهى كذلك قوانين تعمل **مستقلة عن ارادة الافراد** وبصرف النظر عن وعيهم أو عدم وعيهم بها . فرغم أن كل نشاط انسانى نشاط ارادى هادف إلا أن الظروف الاجتماعية التى تمارس فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادى تكون محددة تاريخيا : فكل جيل يتلقى من

---

(١) Lois objectives ; objecfive laws . يراعى الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاقتصادية وبين قوانين الاقتصاد السياسى ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاقتصادية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . محاولات اكتساب المعرفة تتمثل فى محاولات للكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم العملية الاقتصادية الحقيقة . نجاح البحث العلمى فى التوصل الى اكتشاف هذه القوانين يتبلور فى قوانين علمية اقتصادية هى انعكاس للقوانين الموضوعية للعملية الاقتصادية ، هى انعكاس لهذه القوانين ، ليس فى كل تفاصيلها وأنما انعكاس لما هو جوهرى فى العلاقة ، أى انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظرى . مجموع القوانين العلمية الاقتصادية هو الذى يكون علم الاقتصاد السياسى .

الأجيال السابقة عليه تراثا من القوى الانتاجية بما فيها من معرفة متراكمة ومن الروابط الاقتصادية يمثل نقطة البدء بالنسبة لهذا الجيل فى قيامه بعملية الانتاج الاجتماعى التى هى بطبيعتها عملية متكررة الانتاج فى تجدده من فترة إلى أخرى. وتجدد الانتاج فى فترة ما رهين بخلق الشروط اللازمة لذلك فى الفترة السابقة. هذا التراث يمثل الشروط المعطاة تاريخيـا والتى تحدد القوانين الاقتصادية فى ظل هذه الشروط. يضاف إلى ذلك أن نتيجة نشاط معين على مستوى المجتمع تمثل محصلة لتفاعل العديد من النشاطات التى تقوم بها الوحدات الفردية الأمر الذى يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية تفردا عن كل عمل من الاعمال الفردية التى ساهمت فى تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة. فرغم أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم فى تحقيق النتيجة الاجتماعية إلا أن تحققها ينتج عن تفاعل النشاطات الفردية المتعددة، الأمر الذى يجعل النتائج المترتبة على النشاطات الانسانية المتشعبة والمتشابكة مستقلة عن ارادة الأفراد. بهذا المعنى يقال إن القوانين الاقتصادية مستقلة عن ارادة الأفراد القائمين بالنشاط الاقتصادى.

وإذا كانت القوانين الاقتصادية مستقلة عن ارادة عن الأفراد فانطريقة عملها ليست كذلك (١). فمن وجهة النظر هـذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية (٢). وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية (٣). فى الحالة الاولى يقال ان العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عمـلا تلقائيا. فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى إلى تحقيق هدف ما إلا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق كما

---

(1) mode d'action ; mode of action

(2) spontané; spontaneous

(3) conscient , intentioné ; conscious

رأينا ـ تلقائيا . النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة ، فكل نشاط فردى قد ساهم فى تحقيقها ، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا إذ لم تكن فى حسبان أى من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هى غاية فردية . فدور الأفراد ـ فى قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتى قد تكون متضاربة ـ يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما . بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية فى الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكى المخطط . أما فى الحالة الثانية فيقال إن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة . من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية ، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعى فى حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التى تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدما ـ ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله ـ على خلق الشروط التى تحقق النتيجة الاجتماعية التى تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد . فى هذه الحالة نكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة . فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة أى اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة فى تفاعلها ، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط ، يمكننا من تهيئة الشروط كلما أردنا للنتيجة تحقيقا . بمعنى آخر ، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها . **فالأمر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التى تعمل فى ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد فى مجموعهم : النتيجة الجماعية للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها.** هذه الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية

المتعددة تمثلان - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكى (١) .

على هذا النحو القول بان العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعنى عملية تكون فى خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى انتهينا من شرحه . ومن ثم فهو لا يعنى أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية . اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما ، لكى تتحقق النتائج إذا تهيأت شروط تحقيقها . **يترتب على ذلك ان القرارات المتعلقة بسير العملية الاقتصادية لايمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادى المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات فى حالة اتخاذها هو أن تظل العملية الاقتصادية تسير سيرها التلقائى .**

رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى تستلزم كما رأينا سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية . الشكل القانونى لهذه السيطرة هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .ولكن هل يلزم لقيام التخطيط الاقتصادى أن تكون كافة وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تتطلب معالجة العلاقة بين التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص .

---

(١) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به ، أى القوانين التى تحكم علاقات الأثمان (بما فى ذلك قانون العرض والطلب) . مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط والآثار التى تترتب على ذلك ،كل هـــذه مثلت — ولا تزال — موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين فى المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية . لن نتعرض هنا لهذه المشكلات وانما ستلقى عناية خاصـــة فى مؤلف لنا تحت الطبع بعنوان « المبادىء العامة فى التخطيط الاقتصادى » .

التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكى ـ وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالى ـ مسألة اجتماعية سياسية . فى حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكى لا يكون الانتقال إلى هذا المجتمع فجائيا ، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكل الاجتماعى عملية طويلة معقدة . فاذا ماكانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا فى خطواته التدريجية . فى هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسى والاجتماعى فيه . كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسى وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. أما ما يهمنا فى هذا المجال فيتمثل فيما يأتى : فى الحالة التى يوجد فيها قطاعان عام وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى نوفر ـ من الناحية الفنية ـ الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية . اذ مما لا شك فيه أنه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل رئيس كل وحدة انتاجية كمدير لوحدة تمثل جزءا من القطاع العام ، الأمر الذى لا يتحقق فى حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية فردية أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموعة من الأفراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة. من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجى فى الجماعة ،ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطاً حيوياً لتحضير الخطة . سيادة القواعد التى تحكم النشاط الفردى (بما فيها سرية الأعمال) فى القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضأل من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

ووجود قطاعين للنشاط الاقتصادى يعنى أن موارد الجماعة توزع من حيث

السيطرة بين هذين القطاعين. فإذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجود تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم إذن فى محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع العام أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعنى أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم فى نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع العام بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة فى أهميته النسبية أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص الأمر الذى يزيد دوره الاستراتيجى فى عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكننا ولكى نضمن عمل القطاع الخاص فى إطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الأسس الآتية :

١ ـ تحديد حجم القطاع العام ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

• الاعتبار الأول اعتبار اجتماعى سياسى مؤداه حرمان القوى السياسية المعادية (خارجية كانت أو داخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

• الاعتبار الثانى متعلق بسيطرة القطاع العام على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى فى عملية الانتاج الاجتماعى فى تطورها.

• الاعتبار الثالث يتمثل فى أنه فيما وراء القدر اللازم لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع فى القطاع العام مرهون بالقدرة على إدارة وحداته

الانتاجية ادارة أكفأ . فى غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل ـ من الناحية الفنية ـ البحث عن وسائل أخرى تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادى الذى يخلق فى القطاع الخاص فى خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع فى إطار الخطة العامة للاقتصاد القومى .

أيا ماكان الأمر فالقطاع العام يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التى تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين. على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى إذ خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردى .

٢ ـ إذا ما تحدد حجم القطاع العام فى وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التى يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقبلا تحديدا واضح المعالم وأن تحدد الشروط التى يعمل فى ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد .

٣ ـ ألا تكون كمية وسائل الانتاج التى يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤ ـ أن تسود المنافسة فى القطاع الخاص ، ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥ ـ أن ترسم الخطة فى جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦ ـ أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة .

٧ ـ أن تمارس سياسة أثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص من طريق تأثيرها على الأثمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع العام . ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز فى منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدى إلى تشجيع إنشاء المشروعات التى يكون فى إنشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨ ـ قد يكون فى قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى .

تلك هى الاعتبارات التى يتعين أخذها فى الحسبان والتوصل إلى حل إزاء كل منها إذا ما رؤى الاحتفاظ بجزء من الموارد الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص فى مجتمع اشتراكى . قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدنى يمكّن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادى . ومفهوم ذلك لا يرجع إلى حالات وجود الخطة الاقتصادية التى ترسم فى داخل وحدة انتاجية أو فى داخل صناعة أو حتى مجموعة من الصناعات فى اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائى لقوى السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لا ترتقى إلى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجوده)، وهى خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور

الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقاً دون تناقص بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لا ترتقى إلى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعنى هو أنها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى فى مجموعه متوقفة على العمل التلقائى لقوى السوق . الهدف من التخطيط الاقتصادى هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذى لا يعنى أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعنى أن طريقة عمل هذه القوانين ـ على الأقل الرئيسى منها ـ لم تعد تلقائية وانما أصبحت واعية . واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية فان ذلك لا يحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة الموارد الانتاجية ، على الأقل فى خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكى . إلا أنه إذا ارتأت الجماعة الابقاء على بعض النشاط الفردى فالتخطيط الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلزم تنظيما يضمن للقطاع العام دورا استراتيجيا فى عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى فى داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى .

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى كما تعرض فى تكوين اجتماعى معين يتسع فيه نطاق العمل الواعى للانسان كمحرك للتاريخ . ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكى . وقد أخذ التطور الكمى نحو

الاقتصاد المخطط مكانا فى التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكى . ولكن مع توافر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير، ومع توافر هذه الشروط فقط، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط: بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى سيرها التاريخى ، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على العمل التلقائى لقوى السوق الذى يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة وإنما على الخطـــة التى تسعى إلى تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة تنسيقا مقدما وتحقيق أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد فى الخطة .

* * *

الآن يتضح لنا أن التغيير فى هيكل الاقتصاد القومى هو جوهر التطور الاقتصادى . هذا التغيير الهيكلى قد يتم فى إطار التكوين الاجتماعى الرأسمالى أو فى إطار التكوين الاجتماعى الاشتراكى ، وهو ما يمكن التعرف عليه بتحسس الخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية فى المجتمع محل الاعتبار . وقد يتم هذا التغيير الهيكلى فى إطار كل منهما إما فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى (مرحلة الخروج من التخلف الاقتصادى بالنسبة لمجتمعات «العالم الثالث» فى عالمنا اليوم) أو فى مرحلة تالية على بناء هذا الأساس .

إذا كان التغيير الهيكلى يأخذ مكاناً فى إطار التكوين الاجتماعى الاشتراكى كنا بصدد تطوير اقتصادى يتم من خلال الأداء المخطط للاقتصاد القومى ويتمثل إما فى ارساء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى (إذا كنا فى المرحلة الأولى من مراحل بناء هذا المجتمع) وإما فى التطوير المستمر للاقتصاد الاشتراكى (إذا كان المجتمع قد تخطى هذه المرحلة الأولى) .

بناء عليه تتمثل نقطة البدء فى كل محاولة للتطور الاقتصادى المخطط فى التعرف على الهيكل الاقتصادى الذى يمثل نقطة البدء للجهود التطويرية ، كما يتعين وضوح ملامح الهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه فى نهاية المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المخطط . هذا هو ما سنحاول التعرف عليه بالنسبة للاقتصاد المصرى .

ملحق الباب الأول

الناتج الاجتماعي وكيفية حسابه (١)

تقوم الوحدات الانتاجية فى مختلف أنواع النشاط الاقتصادى بانتاج العديد من السلع والخدمات . إذا ما نظرنا إلى نتيجة نشاط هـــذه الوحدات آخـذين الاقتصاد القومى كوحدة محاسبية واحدة فان مجموع ما ينتجه الجهـاز الانتاجى فى خلال الفترة الانتاجية (وهى السنة) يستخدم فى النهاية لمواجهة أنواع ثلاثة من الاحتياجات :

* احتياجات الأفراد فى نشاطهم الاستهلاكى ، وهو نشاط يتمثل فى اشبـاع حاجاتهم النهائية .

* احتياجات الهيئات العامة للدولة فى قيامها بوظائفها .

* واحتياجات الأجيال القـادمة التى نلـتزم حيالهـــا بأن نـترك لهـا كمية معقولة من وسائل الانتاج الثابتة . يتم الوفـاء بهذا الالتزام عن طريق القيـــام بعملية الاستثمار .

التعرف على مدى قدرة العملية الانتاجية على مواجهة هذه الاحتياجات فى

---

(٨) أنظر فى ذلك المراجع التالية :

- M. Malinvaud , Initation à la comptabilité nationale. P. U. F. , Paris, 1964.
- J. Marchal , Cours d'éconmie politique. Editions Gènin, Paris, 1955 .
- J. Marczewski, Comptabilité nationale. Dalloz , Paris , 1965 .
- T. Riabonchkine, Essais de statistique économique. Statistiques et Etudes Financières, No. 17 - 18 , 1953 (Paris) .
- S. Rosen, National Income . Holt , Rinehart & Winston , New York , 1963 .

تزايدها يستلزم تقدير نتيجة النشاط الانتاجي من فترة إلى أخرى عن طريق تسجيل محاسبي لنتيجة النشاط الذى تم فى فترة سابقة. لتقدير نتيجة النشاط الانتاجى لا يكفى أن يكون لدينا أحصائيات تتعلق بأنواع معينـــة من النشاط (النشاط الزراعى أو الصناعى مثلا . أو الانتاج فى فرع من فروع الصناعة كفرع صناعة المنسوجات مثلا) وتمكننا من تتبع التغيير فى فرع أو آخر ، وانما يلزم كذلك أن نتوصل الى وسيلة للتعبير عن الناتج القومى على نحو يمكن معه التعرف على التغيير الذى طرأ على النشاط الانتاجى فى مجموعه بقصد تقدير نتيجة العملية الانتاجية فى مجموعها . محاولة التوصل الى هـذه الوسيلة تمثل نقطة البدء فى الدراسات الخاصة بالناتج والدخل الاجتماعيين (أو القوميين) . هـذه الدراسات تشير فى الواقع أمرين هامين :

• الأول خاص بطبيعة الناتج والدخل القوميين: هنا يتعين التفرقة بين الدخل الفردى ، دخل الطوائف والطبقات الاجتماعية ، والدخل القومى . معالجـة هذا الأمر تدخل فى نطاق دراسة الاقتصاد السياسى . ويمكن القول بصفة عامة أن الدخل القومى قد يعرض إما فى صورة كمية كلية (١) تمثل مجموع الكميات الممثلة للدخول الفردية ، هنا نتصور نتيجة العملية الانتاجية وكأنها قد تجمعت فى نهاية الفترة الانتاجية . وإما أن يعرض فى صورة تيارات متدفقة من السلع والخدمات تنعكس فى تيارات من الاشباع للحاجات المختلفة .

• أما الأمر الثانى فيتعلق بكيفية تقدير الناتج والدخل القوميين ، وهو أمر يدخل فى نطاق المحاسبة الاجتماعيـة (أو القومية) (٢) التى تهدف ـ بعد تحديد

---

(1) aggregate

(2) Comptabilité nationale ; social accounting

الوحدات التى تسهم فى الحياة الاقتصادية القومية — إلى تسجيل التيارات أو التدفقات التى تأخذ مكانا — فى خلال فترة زمينة ماضية ، هى السنة عادة — بين الوحدات الاقتصادية المختلفة وقياس هذه التدفقات كميا .

سنحاول فيما يلى إعطاء فكرة موجزة عن كل من هذين الأمرين، ولكن يتعين قبل القيام بذلك تحديد النشاطات التى تعتبر منتجة للدخل القومى والنشاطات التى تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل القومى .

اولا : النشاطات المنتجة للدخل القومى : نقتصر هنا على بيان الاختلاف الذى يوجد بين ما يجرى عليه العمل فى الاقتصاديات الغربيه وما يقوم فى الاقتصاديات الاشتراكية . فبينما فى الأولى تدخل نتيجة كافة النشاطات الاقتصاديه ضمن الدخل القومى نجد التفرقة فى الاقتصاديات الاشتراكية بين نشاطات منتجة تكون فى مجموعها مجال النشاط المنتج وتدخل نتائجها وحدها ضمن الدخل القومى، ونشاطات غير منتجة تعتبر ضروريه للحياة الاقتصادية ولكنها لا تضيف إلى الدخل القومى وإنما تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل الذى انتج فى مجال النشاط المنتج بين الفئات الاجتماعية الأخرى . هذه المجموعه الثانية من النشاطات تكون مجال النشاط غير المنتج .

هذا ويحتوى مجال النشاط المنتج النشاطات الآتية : فروع الانتاج المادى من زراعة وصناعة وتشييد ، وكذلك خدمات التجارة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية التى تكون فى خدمة وحدات الانتاج المادى . أما مجال النشاط غير المادى فيحتوى كل ما عدا ذلك : النقل والمواصلات والبريد التى تكون فى خدمة الجمهور ، الوحدات التى تقدم الخدمات الثقافية ، الهيئات التى تقوم بالخدمات الصحية والتعليمية وكذلك التى تقوم بالبحث العلمى ... إلى غير ذلك .

ينبنى على ذلك أن يكون مفهوم الدخل القومى أوسع فى الاقتصاديات الغربية منه فى الاقتصاديات الاشتراكية ، إذ يحتوى فى الأولى نتيجة كل الخدمات بينما لا يحتوى فى الثانية إلا نتيجة الخدمات المرتبطة بجهاز الانتاج المادى .

ثانيا : تحديد مفهوم الناتج والدخل القوميين : فيما يتعلق بنتيجة النشاط الانتاجى (يستوى فى هذا أن يتعلق الأمر بوحدة انتاجية واحدة أو بالاقتصاد القومى فى مجموعه) يتعين التفرقة بين النتيجة الاجمالية للنشاط والنتيجة الصافية . فى الحالة الأولى نكون بصدد الناتج الاجمالى وهو مجموع ما ينتج فى خلال الفترة الانتاجية . ونكون فى الحالة الثانية بصدد الناتج الصافى ، أى قيمة الاضافة الجديدة التى نحصل عليها بأن نطرح من الناتج الكلى الاستهلاكات التى تمت فى سبيل الحصول على هذا الناتج الكلى .

للوصول إلى نتيجة النشاط الانتاجى فى مجموعه (الناتج الكلى ثم الناتج الصافى للاقتصاد القومى) يتعين :

• أولا معرفة نتيجة النشاط فى كل فرع من فروع الانتاج . يتم ذلك عن طريق تجميع انتاج نشاط الوحدات التى تنتج ناتجا واحدا . هنا يمكن أن يتم التجميع فى صورة وحدات قياس عينى (أمتار من المنسوجات ، أطنان من الفحم أو الصلب ، عدد من السيارات ... الخ) . فإذا جمعنا الناتج الكلى الذى ينتج فى كل وحدات الفرع محل الاعتبار حصلنا على الناتج الكلى فى هذا الفرع . إلى جانب هذا يتعين معرفة الاضافة الجديدة التى يساهم بها هذا الفرع فى الناتج الاجتماعى الصافى هذا الاضافة الجديدة التى تسمى اصطلاحا بالقيمة المضافة (١) نحصل عليها بالنسبة للوحدة الانتاجية الواحدة على النحو التالى :

---

(1) Valeur ajoutée ; Value added

القيمة المضافة فى الفترة الانتاجية = الناتج الكلى فى الفترة ـ جميع الاستهلاكات التى تمت فى سبيل الحصول على هذا الناتج الكلى .

هـذه الاستهلاكات (التى تتم فى أثناء عمليـــة الانتاج وتختلف بذلك عن الاستهلاك النهائى الذى يتمثل فى إشباع الحاجات النهائية للأفراد والهيئات الجماعية) تتمثل فى استهلاك وسائل الانتاج الثابتة (من مبانى وآلات وخـلافه) وفى قيمة المواد الأولية والطاقة المحركة المستخدمة فى سبيل إنتـاج الناتج الـكلى للوحدة الانتاجية .

من القيمة المضافة (التى تمثل الناتج الصافى) للوحـــدة الانتاجية نصل إلى القيمة المضافة فى الفرع محل الاعتبار عن طريق علاقة التساوى التاليه :

القيمـة المضافة فى الفرع = مجموع القيم المضـافة فى الوحـدات الانتاجيـة المكونة لهذا الفرع .

• ثم يتعين بعد ذلك تجميع نتاج نشاطات الفروع المختلفة المكونة للاقتصاد القومى للحصول على الناتج الـكلى إذا جمعنا النـاتج الـكلى للفروع المختلفة . أو الناتج الصافى (القيمة المضافة) فى الفروع المختلفة على النحو التالى :

الناتج القومى الصافى (القيمة المضافة) = مجموع القيم المضافة فى مختلف فروع الانتاج القومى .

= الناتج القومى الـكلى ـــ مجموع الاستهلاكات اللازمة لانتاجه .

هذه القيمة المضافة تقيس ما اكتسب أثناء عمليـة الانتاج فى الفترة محـــل الاعتبار اذ هى تعـكس الفرق بين قيمة المنتجات التى استخدمت فى عملية الانتاج وقيمة الناتج الـكلى .

ولكن لتجميع نتاج النشاطات المختلفة (التى تقاس بوحدات قياس عينى مختلفة) لابد من أن يكون التجميع قيميا ، بمعنى آخر لابد من التعرف على قيمة ناتج كل نشاط من النشاطات ثم تجميع قيم نتاج النشاطات المختلفة . التعرف على قيمة نتاج نشاط معين يستلزم ضرب الكمية الناتجة عن هذا النشاط فى ثمن الوحدة الواحدة من الناتج . لتجميع نتاج النشاطات المختلفة يتعين اذن أن يكون لدينا مجموعة من أثمان المنتجات المختلفة ، ولكن أى أثمان ؟

حساب الناتج القومى الصافى قد يتم على أســاس **الاثمان الجارية** فى سوق المنتجات فى الفترة محل الاعتبار ، وهى أثمان تعكس ظروف المجتمع ، بما فيها ظروف العرض والطلب ، السائدة فى هذه الفترة . ولكن حساب الناتج القومى الصافى على أساس هذه الأثمان الجارية يجعل من الصعب تتبع التغييرات الحقيقية فى قيمة الناتج القومى الصافى من فترة الى أخرى اذ لا تمكننا من تمييز التغييرات الناتجه عن تغير مستوى الأسعار أى عن التغير فى قيمة النقود . من أجل ذلك تؤخذ أثمان سنة معينة وتعتبر **الاثمان الثابتة** التى تحسب على أساسها قيمة الناتج القومى الصافى فى فترات متعاقبة .

هذه النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادى يمكن النظر اليها من زوايا ثلاث :

أ ـ من زواية انتاجه يتم انتاج الناتج القومى الصافى فى الجهـاز الانتاجى لفروعه المختلفة : الزراعة ، الصناعات الغذائية ، صناعة المنسوجات ، الصناعات المعدنية ، الصناعات الكيماوية والمطاط والزجاج، الطاقة ، البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات ، التجارة ، النشاطات الانتاجيـة للدولة ، ونشاطات أخرى . من هذه الزواية :

الناتج القومى الصافى = مجموع القيم المضافة فى مختلف فروع الانتاج .

وهو يأخذ الشكل العينى لمجموعة من السلع والخدمات : سلع استهلاكية من الفروع المختلفة المنتجة لها ، وسلع انتاجية من وحدات الجهاز الإنتاجى التى تقوم بانتاجها .

ب — من زاوية الدخول المتولدة من عملية الإنتاج : يتم انتـاج الناتج الاجتماعى الصافى فى الاقتصاد الرأسمالى عن طريق مساهمة طبقات اجتماعية مختلفة، فالطبقة العاملة تقوم بالعمل ، والطبقة الرأسمالية تقدم رأس المال والتنظيم ، كما تقدم طبقة ملاك الأراضى الأرض . هذه الطبقات الاجتماعية لا تحصل على نصيبها من الناتج القومى الصافى عينا فى اقتصاد يقوم على المبادلة النقدية ، ولكنها تحصل على دخول نقدية (تمثل بالنسبة للمشروع نفقة الحصول على عناصر الإنتاج) . على هذا الأساس يمكن القول إن الانتـاج خالق للدخول ، ويمكن النظر إلى الناتج القوى الصافى من هذه الزاوية باعتباره الدخل القومى ، وذلك على النحو التالى :

الناتج القومى الصافى (الدخل القومى) = مجموع الدخول المنتجة من عملية الإنتاج .

هذه الدخول تتحلل فى الواقع — واقع الإنتاج الرأسمالى — إلى دخول ناتجة عن العمل (الأجور والمرتبات ومساهمة العمال وأرباب الأعمال فى التأمين الاجتماعى والصحى) ودخول من الملكية (دخول المشروعات الفردية والدخول الصافية للشركات والدخول الصافية للافراد الناتجة عن الملكية العقارية والفائدة وريع الأرض الزراعية والايرادات المختلفة الناتجة من استغلال المشروع) . هذا التوزيع للدخل القومى على الطبقات التى ساهمت فى العملية الانتاجية يمثل توزيعا أوليا يطرأ عليه التغيير بعد أن تقوم الدولة بالحصول على جزء من دخول

الأفراد (عن طريق الضرائب والقروض) ثم تنفقها فى أوجه الانفاق المختلفة . وكذلك بعد أن يقوم الأفراد بانفاق جزء من دخلهم انفاقا يخلق دخولا لفئات أخرى . يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة . الدخول الناتجة من الانتاج عند التوزيع الأول للدخول تسمى دخول مباشرة ، والدخول الناتجة من إعادة توزيع الدخل تسمى دخول غير مباشرة .

حـ — من زاوية استخدامات الناتج القومى الصافى ، واستخداماته تفترض قيام الفئات التى تحصل على الدخل القومى ، بما فيها الهيئات العامة ، بانفاق إما على شراء السلع الاستهلاكية أو على شراء السلع الانتاجية . من هذه الزاوية :

الناتج الاجتماعى الصافى = الاستهلاك النهائى + الاستثمارات + الصادرات الصافية .

يتكون الاستهلاك النهائى من استهلاك الأفرد (سواء أكان استهلاكا يتم فى داخل الوحدة الانتاجية كاستهلاك الفلاح لجزء من انتاجه وهو ما يسمى بالاستهلاك الذاتى أو كان استهلاكا يتم عن طريق السوق) ومن استهلاك الهيئات العامة (أو مايسمى بالاستهلاك العام) . أما الاستثمار فيمثل الزيادة فى الطاقة الانتاجية (فى وسائل الانتاج الثابتة) وهو مايسمى بتكوين رأس المال الثابت ، كذلك الزيادة فى الاحتياطى السلعى (stocks) يستوى فى ذلك أن يكون هذا الاحتياطى من مواد أولية أو مواد نصف مصنوعة أو مواد تامة الصنع أو مواد تحت التشغيل . على هذا النحو يتحلل الناتج القومى الصافى عند استخدامه الى الاستهلاك النهائى والاستثمار الصافى (١) . أما الصادرات الصافية فهى عبارة

---

(١) يعبر هذا الاستثمار الصافى عن الاضافة الى الطاقة الانتاجية للمجتمع . فاذا أضفنا الى الاستثمار الصافى الجزء من الناتج الكلى المخصص لاستبدال ما استهلك من وسائل الانتاج الثابتة حصلنا على الاستثمار الكلى .

عن الفرق بين الصادرات التى تضاف إلى القيمة المضافة والواردات التى تطرح منها .

هذه التحليلات الثلاثة للناتج القومى الصافى (كقيمة مضافة أو دخول أو انفاقات على الاستخدامات المختلفة) انما تعبر عن ثلاثة وجوه لنفس المفهوم : مفهوم الناتج القومى (أو الاجتماعى) الصافى . التعرف على هذا المفهوم يمكننا من الانتقال لمعرفة طرق حسابه .

ثالثا : طرق حساب الناتج الاجتماعى الصافى : يمكن حساب الناتج الاجتماعى الصافى إما على أساس نفقة الانتاج وإما على أساس أثمان السلع والخدمات السائدة فى السوق :

* فى الحالة الأولى تحسب القيمة المضافة - من وجهة نظر المنتجين - على أساس أثمان عناصر الانتاج (نفقة الانتاج) . هنا يعبر عن الدخل القومى كمجموع نفقات العناصر التى ساهمت فى الانتاج خلال سنة : أجور + فائدة + ريع + أرباح . ومن ثم لا يدخل فى تكوينه إلا المدفوعات التى تتم بمناسبة الانتاج وتمثل نفقة انتاج من جانب المشروع ودخلا بالنسبة للفئات الاجتماعية التى تقدم عناصر الانتاج .

* أما فى الحالة الثانية فتحسب القيمة المضافة - من وجهة نظر المستهلكين والمستثمرين - على أساس أثمان السلع والخدمات السائدة فى السوق . هنا يظهر الدخل القومى (الناتج الاجتماعى الصافى) كقيمة للسلع والخدمات التى أضيفت خلال فترة السنة عن طريق جمع القيم المضافة لمختلف مراحل عملية الانتاج على أساس الأثمان السائدة فى السوق عند البيع .

ولكن أثمان المنتجات فى السوق تتأثر بعاملين :

* الضرائب غير المباشرة ، هذه تؤدى إلى زيادة الأثمان عن القيمة المنتجة.

* والاعانات التى تحصل عليها الوحدات الانتاجية (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) وتؤدى الى خفض الأثمان عن القيمة المنتجة .

يترتب على ذلك ان حساب القيمة المضافة على أساس أثمان بيع المنتجات فى السوق يؤدى بنا إلى أن القيمة المضافة تكون أكبر من القيمة المضافة على أساس نفقة الانتاج فى حالة وجود الضرائب غير المباشرة وأقل منها فى حالة الاعانات، بناء عليه :

القيمة المضافة على أساس نفقة عناصر الانتاج = القيمة المضافة على أساس ثمن السوق — الضرائب غير المباشرة + الاعانات .

الباب الثاني

هيكل الاقتصاد المصري في بداية الخمسينات

والهيكل المراد تحقيقه

يشهد المجتمع المصرى فى هذه الآونة تغييرات فى هيكل الاقتصاد القومى تتم عن طريق الجهود التطويرية التى تتضمن محاولات لتخطيط سير وأداء العملية الاقتصادية . نقطة البدء فى هذه المحاولات تتمثل فى هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية خمسينات القرن الحالى الذى كان يمثل هيكل اقتصاد متخلف قطع بعض الشوط فى اتجاه التطور الصناعى خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التى تلتها مباشرة . من خلال المجهودات التطويرية التى أخذت مكانا بعد عام ١٩٥٢ بدأت تتبلور صورة للهيكل الاقتصادى المراد الوصول اليه فى المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المصرى . وهى صوره لم تكتسب ملامحها المميزة إلا تدريجيا أثناء مجهودات التطوير وخاصة ابتداء من برنامج السنوات الخمس الصناعى (عام ١٩٥٧) إلى الخطة الخمسية الأولى ، إلى المحاولات الحالية فى تحضير الخطة الثلاثية . هذه الصورة التى تبلورت تدريجيا للهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه أصبحت تمثل الاستراتيجية العريضة (الهدف الكبير) للتطور الاقتصادى فى هذه المرحلة . ومن ثم فهى تحدد نمط الأولوية الذى يتعين إتباعه فى كل الجهود التطويرية التى تتم من خلال محاولات التخطيط (تحضير الخطة وتنفيذها) وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات .

سنحاول فى هذا الباب إذن :

* فى فصل أول : التعرف على هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات .
* وفى فصل ثان : نرسم الخطوط العريضة لصورة الهيكل الاقتصادى المراد الوصول اليه من خلال مجهودات التطوير ، وبيان نمط الأولوية الذى تفرضه هذه الصورة .

الفصل الأول

هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات

كان الاقتصاد المصرى يتميز فى هـــذه الأونه بأنه اقتصاد متخلف ، للهيكل الاقتصادى المتخلف خصائص معينة ، وللتخلف مظـاهر معينـة ، كما أن التخلف كظاهرة اجتماعية ترجع إلى أسباب معينة . لنرى كلا من هذه ـــ باستثناء النقطة الأخيرة ـــ باختصار .

المبحث الاول

خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف

كان هيكل الاقتصاد المصرى **يغلب عليه الطابع الزراعى** . الزراعة التى تقـوم على مساحة ما يقرب من ٥,٨٥ مليون فدان كمساحة مزروعة (تمثل ٢,٦ ٪ من مساحة الجمهورية) وما يقرب من ٩,٣ مليون فدان كمساحة محصولية [١]. (على أساس إمكانية زراعة أكثر من محصول واحد على الفدان الواحد على مدار السنة) تمثل النشاط الغالب للسكان ، إذ كانت تمتص ٥٧ ٪ من الأيدى العامـــلة [٢]

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . من الأهمية بمكان أن **نحتفظ عندما نريد التعرف على دلالة الاحصائيات** إذا تعانى الدول المتخلفـــة بصفة عامة من قصر فى أجهزة الاحصاء يجعل للاحصائيات صحة محدودة وكثيرا ما تتناقض الاحصائيات وكثيرا ما تبنى على أسس غير سليمة . بناء عليه لا تعطينا الاحصائيات الا مجرد اتجاهـــات تتمتع بدرجة كبيرة أو صغيره من الدقة .

(٢) يلاحظ أن هذه نسبة من السكان العاملين وليس من السكان فى مجموعهم وكان عددهم يقارب ٢٢ مليون فى عام ١٩٥٣ ، والفرق بين الاثنين يتضح من التعرف عـــلى الهرم =

وتسهم بـ ٤٩ ٪ من الدخل القومى (على أساس اعتبار كافة الخدمات كقطاع يسهم فى انتاج الدخل القومى ، وهى طريقة لحساب الدخل القومى غير منزهة من النقد) . الحياة فى الريف تسودها علاقات الانتاج الشبه اقطاعية والرأسمالية. من ناحية الملكية [١] كانت هناك الملكية الاقطاعية الكبيرة ، صاحبها يقسم الأرض (مباشرة أو عن طريق وسيط) على عائلات الفلاحين لاستغلالها بايجار عينى أو نقدى ويعيش عادة فى المدينة يلعب دورا فى الحياة الاجتماعية والسياسية بها . وكانت هناك الملكيات المتوسطة يقوم باستغلالها الفئات المتميزة وتتمثل فى نوعين من المزارعين الأغنياء : النوع الأول يقوم بزراعة الأرض على أسس رأسمالية أى باستخدام رأس المال والعمل الأجير . والنوع الآخر يقوم باستغلال الأرض على أساس العائلة ويكون استخدامه للعمل الأجير مكملا لعمل أفراد الاسرة . هذه الفئات المتميزة كانت تقوم باستغلال أرض مملوكة لها أو مستأجرة . إلى جانب هذا كانت هناك الملكية الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة يقوم باستغلالها إما أصحابها على أساس عائلة الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية أو من يستأجرها

= السكانى الذى نحصل عليه من تقسيم أفراد مجتمع معين وفقا لما إذا كانوا فى سن العمل أم لا . قاعدة الهرم تتكون من الافراد دون سن العمل (هذا الأخير يختلف من مجتمع إلى آخر ولنفرض أنه سن ١٦) ، ويتكون الجزء الثانى من الهرم ، ارتكازا على القاعدة وصعودا نحو القمة ، من الأفراد الذين تكون اعمارهم بين سن العمل (١٦ سنة) وبين سن التقاعد عن العمل (وليكن ٦٠ سنة) . هؤلاء يمثلون السكان العاملين أو القوة العاملة (وانما ليس بشرط أن يكونوا كلهم فى حالة عمالة إذ قد يكون بعضهم لا يزال يتلقى تعليما إضافيا كما قد يكون بعضهم متعطلا) . أما قمة الهرم فتتكون ممن بلغوا سن التقاعد عن العمل أو جاوزوها .

(١) فى سنة ١٩٥٢ كانت ملكية الأرض الزراعية موزعة وفقا لحجم الوحدة المملوكة على النحو التالى : =

من عـائلات صغار الفلاحين (١) .

إلى جانب وحدة الاستغلال الرأسمالية فى الريف كان الشكل الغالب لوحـدة الاستغلال الزراعى إذن هو عائلة الفلاح التى تزرع مساحة صغيرة (مملوكة أو مستأجرة) عادة ما تـكون موزعة بين أكثر من مكان فى زمام القـرية . (كلنـا يدرك ما يترتب على تفتيت وحدة الاستغلال الزراعى من ضياع وتبديد : جزء أكبر من المساحة المنزرعة يخصص للحدود بين العدد الأكبر من المساحات المنفصلة بما تثيره من منازعات متكررة حول مكان الحدود ـ ضياع فى الوقت فى الانتقال بين جزء وآخر من أجزاء الوحدة الانتاجية ـ عدم التمكين من استخدام أدوات انتاج أكثر تقدما وتزيد من إنتاجية العمل ... الخ) . فى هذا النوع من الاستغلال تـكون انتاجيه الفرد منخفضة إذ الفنون الانتاجية المتبعة فنون

=

حجم الوحدة المملوكه	عدد المالـكين (بالآلاف)	المساحه (بآلاف الأفدنة)
أقل من خمسة أفدنة	٢٤٦٢	٢٢١٢
من ٥ ــ ١٠	٧٩	٥٧٦
من ١٠ – ٥٠	٦٩	١٢٩١
من ٥٠ ــ ١٠٠	٦	٤٢٩
من ١٠٠ ــ ٢٠٠	٣	٤٣٧
أكثر من ٢٠٠ فدان	٢	١١٧٧

المصدر: النشرة الاقتصاديه للبنك الاهلى المصرى العدد الثالث لسنه ١٩٦١ ص ٢٨٠

(١) إلى جانب ذلك كانت توجد استغلالات شركات الاراضى الزراعيه واستغلالات البنوك العقاريه وبنوك التسليف واستغلالات الدولة .

متأخرة ، وكمية وسائل الانتاج محدودة (نسبة وحدات رأس المال إلى وحدات العمل منخفضة) كما أن القدرات الجسمانية والفنية للفلاح محدودة نظرا لانخفاض مستوى المعيشة (هـذا ويتعين التفرقة بين انتاجية الفرد الذى يعمل فى الزراعة وانتاجية الفدان ، ففى الوقت الذى تتصف الأولى فيه بالانخفاض نجد أن انتاجية الفدان فى بعض المحصولات مرتفعة نسبيا [1]) .

ورغم وجود علاقات انتاج وفنون انتـاجية تنتمى إلى التكوين الاجتماعى السابق على الرأسمالية فان الزراعة المصرية زراعة تنتج للمبادلة . حقيقـة أن جزءا من الناتج يستهلكه القائمون بالانتاج فى الوحـدات الانتاجية الزراعية ، ولـكن الجزء الأكبر من النـاتج الزراعى يمثل محصولات تجـارية تطرح فى السوق . فى مقدمة هذه المحصولات التجـارية يبرز القطن الذى كان يمثل فى بداية الخمسينـات بين ٢٥ و ٣٠ ٪ من الانتاج الزراعى وبين ١٢ ، ١٥ ٪ من الدخل القومى .

الخصيصة الأولى للهيكل الاقتصادى المصرى فى هذه الآونة اذن أنه كان هيكلا يغلب عليـــه الطابع الزراعى ، وهى زراعة متأخرة مكتظة بالسكان تسودها علاقات انتاج أصبحت معوقا للتطور الأمر الذى انعكس فى معدل منخفض لزيادة

---

(١) بلغ الدخل من الانتاج الزراعى ٤٢٠٧٥٧٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٥١ /١٩٥٢ وكان هذا الدخل موزعا كالآتى :

حاصلات زراعية (أهمها القطن والذرة الشامية والقمح والذرة الرفيعـة والأرز والفول والبرسيم) .... ٣٢٥١٥٥٠٠٠ جنيه — خضر .... ١١٠٧٠٠٠٠ جنيه

— فاكهة .... ١١١٣٢٠٠٠ جنيه

منتجات حيوانية (لحوم ، البان ومنتجاتها ، وصوف) .... ٦١٥٢٨٠٠٠ جنيه

— دواجن ومنتجاتها .... ١١٨٦٧٠٠٠ جنيه

الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ، ص ٢٧٨ .

الانتاج الزراعى مما يجعل هذا الأخير قاصرا عن أن يمد القطاع الصناعى الذى كان فى توسع نسبى (زاد الانتاج الصناعى فى المدة من ١٩٣٨ — ١٩٥١ بنسبة ١٣٨ ٪) باحتياجاته من المواد الغذائية (للعاملين فى المدينة) والمواد الأولية والمواد التى يتعين تصديرها لتغطية الاحتياجات من الواردات .

اما الصناعة فكانت تلعب دورا محدودا ، إذ كان يعمل بها ما يقرب من ١١ ٪ من القوة العاملة وكانت تسهم بما بين ٨ — ١٠ ٪ من الدخل القومى . وكانت تقوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية وعلى الأخص صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية . فصناعة الغزل والنسيج كانت تختص بما يقرب من نصف القوة العاملة فى القطاع الصناعى ، وكانت تنتج (فى سنة ١٩٥٢) ٣٠ ٪ من القيمة المضافة الصناعية (يلاحظ أن الأهمية النسبية ممثلة فى نصيب هذه الصناعة من القيمة المضافة الصناعية كانت فى ازدياد مستمر بعد هذا التاريخ اذ بلغت ٤١ ٪ فى عام ١٩٥٦ ، ٤٧،٩ ٪ فى عام ١٩٥٩ [١]) . وفى الصناعة المصرية كان الانتاج يتم فى نوعين من الوحدات الانتاجية : الوحدة الانتاجية الحرفية (إذا كان الانتاج الحرفى لا يزال يلعب دورا كبيرا فى الانتاج الصناعى) والوحدة الحديثة[٢]. هذا الصناعة المصرية كانت تعانى :

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى، الاعداد ٢، ٣ لسنة ١٩٦٢، ص ١٣٤—١٣٥.

(٢) النسب التالية — وهى مستخلصة من تقرير لجنة الصناعات (١٩٤٨) - تبين الوزن النسبى للانتاج الحرفى وانتاج المصانع ، وذلك فى أهم الصناعات الاستهلاكية :

الصناعة	الإنتاج الحرفى	لنتاج المصانع
نسيج القطن	٥٥،٤	٤٤،٦
غزل ونسيج الحرير	٤٣،٣	٦٦،٧
الأسماك	٥٠	٥٠
الأغذية	٦٤	٣٦

• من نقص نسبى فى رؤوس الأموال إذ كان الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى يذهب إما إلى شراء الأرض أو المضاربة أو الاستهلاك الطائش للطبقات الاجتماعية المسيطرة [١] . يضاف إلى ذلك أن الجهاز المصرفى (باستثناء بنك مصر فى حدود معينة) كان يهتم أساسا بالأعمال التجارية وخاصة تلك المتعلقة بالتجـــارة الخارجية (وهو أمر كان يتفق مع الدور الذى كان يلعبه الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى ، على النحو الذى نراه بعد لحظات) .

• كما كانت تعانى من ارتفاع نسبى فى نفقة الانتاج (وذلك رغم انخفاض معدلات الأجور) إذا كانت نفقة المواد الأولية تمثل الجزء الأكبر من نفقة الانتاج ، وهو أمر راجع إلى اعتماد كبير على المواد المستوردة ، وإلى استخدام طرق فنية غير متقدمة وكذلك الى ارتفاع نسبة العادم أثناء عملية الانتاج .

• كما كانت تعانى من ضيق نسبى فى السوق المحليـة نتيجـة للنقص النسبى للقوة الشرائية للجماهير العاملة .

هذه العوامل وعوامل أخرى (أهمها ميلاد عـــدد كبير من الصناعات فى أحضان رأس المال المصرفى الذى يغلب عليه الطابع الاحتكارى سواء أكان رأس مال أجنبى أو مصرى) جعلت من الشكل الاحتكارى الشكل الغـالب فى الفروع الحديثة للنشاط الصناعى ،

هذا ويتعين ابراز خصيصة للقطـاع الصناعى وردت ضمنـــا فى كلامنا ، ألا وهى غيـاب الأساس الصناعى للإقتصـاد نتيجة لصغر حجم صنـاعة البنـاء

---

(1) It is " the consumption of luxuries ... a consumption directed to the comfort of the consumer . . (which takes place) on the basis of sufferance (of others) .. it is the mark of the master", T, Veblen, The Theory of the Leisure Class, Menton Books, New York,1960, P 63.

وغياب الصناعات الانتاجية اللهم الا بعض الصناعات التى كانت تلعب دورا محدودا للغاية كصناعة الأسمنت . ترتب على ذلك اعتماد شبه كامل على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية اللازمة للنشاط الاقتصادى فى كافة القطاعات .

أما فيما يتعلق بالقطاع الثالث ، **قطاع الخدمات** ، فيلاحظ أولا نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للانتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركه والغاز والمياه . كما يلاحظ ثانيا انتفاخ أجهزة الخدمات الأخرى انتفاخا غير صحى يتمثل أو فى زيادة عدد العاملين فى قطاع الخدمات بالنسبة للعاملين فى القطاعين الزراعى والصناعى رغم أن انتاج هذين القطاعين وكذلك انتاج الخدمات اللازمة يمثلان أساس النشاط فى قطاع الخدمات (كانت الزراعة والصناعة تستخدمان ٦٨ ٪ من القوة العاملة والباقى من القوة العاملة « التى فى حالة عمالة » وقدره ٢٢ ٪ يعملون فى قطاع الخدمات ، وهى نسبة عالية بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصرى [١]) . كما يتمثل هذا الانتفاخ غير الصحى ثانيا فى زيادة عدد من يعملون فى الإدارة الحكومة ، اذ كان يشتغل بها ١٨٫٣ ٪ ممن يعملون فعلا فى جميع النشاطات .

هذا الهيكل الاقتصادى الذى كان يغلب عليه الطابع الزراعى كان يمثل اقتصادا تابعا ، أى اقتصادا يخدم الاقتصاد الرأسمالى العالمى بصفة عامة والاقتصاد البريطانى بصفة خاصة . تمثلت مظاهر التبعية ـ التى تكمن وراء التخلف الاقتصادى ـ فى اعتماد الاقتصاد القومى على السوق العالمى فى تسويق أهم منتجاته

(١) انظر فى هذا الشأن الدراسة المقارنة فى :
Colin Clark, The Conditions of Economic Progress, Macmillan & Co. Ltd, London, 1957, p 490 sqq.

وهو القطن (الذى كان يمثل فى هذه الآونة حوالى ٨٥ ٪ من الصادرات) الأمر الذى يربط الاقتصاد القومى بالهزات التى تصيب الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يعمل بطبيعته من خلال الأزمات الإقتصادية . وكذلك اعتماد الإقتصاد القومى على السوق العالمى فى الحصول على المنتجات الصناعية الإستهلاكية اساسا فى مرحلة أولى ثم الانتاجية بعد نشأة ونمو بعض الصناعات الاستهلاكية المحلية فى مرحلة تالية . طبيعة الدور الذى يلعبه الاقتصاد المصرى كاقتصاد تابع يصدر المــواد الأولية ويستورد المنتجات الصناعية (التى يغلب عليها طابع المنتجــات الاستهلاكية) تظهر بوضوح من الجدولين التاليين اللذين يبينان نوع ونصيب المنتجات المختلفة فى الصادرات والواردات المصرية بالنسبة لعام ١٩٥٢ (١) :

المنتجات	الصادرات					الواردات		
	القطن	السلع الزراعية	السلع الصناعية	البترول والثروة المعدنية	سلع أخرى	سلع انتاجية	سلع تموينية وغذائية	سلع أخرى استهلاكية
نسبتها المئوية فى المجموع	٨٥ر٥	٤ر٣	٢ر٧	٥ر٢	٢ر٤	٤٦ر٣	٣٢ر٤	٢١ر٣

أما نوع الاقتصاديات التى كان يتبعها الاقتصاد المصرى فيظهر من التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات الذى كان على النحو التالى بالنسبة لسنة ١٩٥١ (٢)، (الجدول يبين النسبة المئوية من الصادرات أو الواردات لكل منطقة) :

(١) دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى . وزارة الاقتصــاد ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٣ ، ص ٢٦ ، ٣٥ .

(٢) دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ، ص ٣٩ – ٤١ . بطبيعة الحال لا يمكن التعرف على مدى كسب كل من الاقتصاديات المتبادلة إلا بعد التعرف على شروط المبادلة التى تمثل أساس علاقات التبادل بينها .

المنطقـــة	نصيبهـــا النسبى	
	فى الصادرات	فى الواردات
دول الجامعة العربية	٥،٧	٥،٨
الولايات المتحدة الأمريكية وأهم دول غرب أوربا(١)	٥٨،١	٦٣،٧
أوربا الشرقية والصين	١٦،٩	٩،٩
دول أخرى	١٩،٣	٢١،٦

ترتب على تبعية الاقتصاد المصرى هذه أن تميز فى خلال ارتباطه بالاقتصاد الرأسمالى العالمى قسمان كبيران :

الأول : قسم تقليدى تسود فيه فنون الانتاج القديمة وتسوده طريقة الحيـاة القديمة بعاداتها وتقاليدها وانخفاض المستوى المعيشى لسكانه ، وهو قسم كان يحتوى الريف المصرى فيما عدا بعض الجزر الممثلة للوحدات الانتاجية الزراعية التى تستغل على نمط رأسمالى .

الثانى : قسم متقدم (فنيـــا) نسبياً يمثل همـزة الوصل بين القسم التقليدى والاقتصاد العالمى ويلعب أساساً الدور اللازم لتعبئة الجزء الأكـبر من الفائض

(١) أهم دول غرب أوربا بالنسبة للصادرات والواردات على السواء هى بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا .

الاقتصادى (إذ جزء منه يبقى لتختص به الطبقات الاجتماعية المالكة فى الداخل) فى أشكاله المختلفة لينتقل الى الاقتصاد الأم أى الاقتصاد المستعمر . هذا القسم - الذى كان يمثل جزرا تنتشر بين أجزاء القسم التقليدى وإن كان عادة ما يتركز حول العواصم والموانى - كان يحتوى النشاطات اللازمة لربط الاقتصاد التقليدى بالاقتصاد الأم : من نشاط نقل (سكك حديدية ونقل بالطرق والأنهار وبناء المراسى والموانى) - الى بعض الصناعات التحويلية - إلى نشاط مصرفى لازم لتمويل التجارة الداخلية والخارجية (الذى كان يأخذ أساسا شكل تمويل تجارة القطن) - إلى نشاط خاص بالتأمين - إلى خدمات المضاربين وعملاء النقل والشحن والمحامين والمحاسبين . كانت هذه النشاطات وفقا - فى المراحل الأولى ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر - على رأس المال الأجنبى ، ثم نما فى صدره رأس المال الوطنى وأخذ يتطور إلى الحد الذى بدأ فيه التناقض بين بعض هذا الرأسمال الوطنى والرأسمال الأجنبى .

تلك هى خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى فى بداية الخمسينات . وهو هيكل - كما قلنا - متخلف . فما هى مظاهر هذا التخلف ؟ .

المبحث الثانى

مظاهر التخلف الاقتصادى

تتمثل مظاهر تخلف هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات فى صغر حجم الدخل القومى ، وانخفاض متوسط الدخل الفردى، وميل هذا الأخير نحو الانخفاض فى الفترة السابقة على الخمسينات والتى ترجع بدايتها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة .

المظهر الأول للتخلف إذن هو **صغر حجم الدخل القومى** بالنسبة لامكانيات الجماعة الاحتمالية سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو بالمــوارد الطبيعية غير المستغلة . (قدرت لجنة التخطيط القومى إجمـــالى الدخل القومى سنة ١٩٥٢ بـ ٨٥٨ مليون جنيه مصرى على أساس أسعار سنة ١٩٥٠) . يضاف الى ذلك أن معدل النمو السنوى للدخل القومى كان منخفضاً نتيجة لصغر حجم الاستثمارات أى لانخفاض معدل التراكم من جانب ، ولأن الاستثمارات لم تكن تتجه إلا إلى النشاطات المدرة لأقصى ربح نقدى - فى أسرع وقت - بصرف النظر عما إذا كان أثرها على نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه محدوداً أم غير محدود . بعبارة أخرى كانت الاستثمارات توجه وفقا لمعيار الربح الفردى وليس وفقـا لمعايـير تأخذ فى إعتبارها تطور الاقتصاد القومى فى مجموعه .

المظهر الثانى للتخلف هو **انخفاض متوسط الدخل الفردى** ، الذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان (فبينما كان متوسط دخل الفرد فى مصر ١٣٩ دولار فى عام ١٩٤٩ كان متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٤٠ دولار سنويا) . انخفاض متوسط الدخل الفـردى يشير إلى انخفـاض مستوى المعيشة . عـلى أن نلاحـظ أن الأمر يتعلق « بمتوسط » و « المتوسط » يضلل إذ هو يخفى الكثير ، يخفى فى حالتنا هذه انعدام المساواة فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية .فاذا أخذنا فى الاعتبار أن نمط توزيع الدخل كان يتميز بانعدام العدالة التوزيعية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع (والاتجـاه العـام قبل الخمسينات كان نحو اشتداد حدة إنعدام العدالة فى توزيع الدخل القومى) اتضح أن المستوى المعيشى لهذه الغالبية كان أكثر إنخفاضا مما يشير اليه متوسط الدخل الفردى فى السنة .

يزيد على ذلك أن الاتجاه كان قبل الخمسينات نحو **الانخفاض المستمر فى متوسط**

الدخل الفردى السنوى نتيجة لزيادة السكان بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل القومى (وفقا لتقديرات لجنة التخطيط القومى كان متوسط الدخل الفردى السنوى ٢٩ جنيه مصرى فى عام ١٩٣٨ ثم أصبح ٣٨ و٤٣ فى السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ على التوالى ، وذلك على أساس أثمان سنة ١٩٥٠) . فإذا أضفنا إلى ذلك اتجاه انعدام العدالة التوزيعية إلى الزيادة تبين بوضوح أن المستوى المعيشى للغالبية لم يكن منخفضاً فقط وانما كان فى تدهور مستمر .

* * * *

تلك هى خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى كاقتصاد متخلف وأهم مظاهر هذا التخلف. دراسة ظاهرة التخلف تستلزم بالحتم دراسة تحليلية للعملية التاريخية التى أدت إلى ظهور المجتمعات المتخلفة إلى جانب المجتمعات المتقدمة . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة هذه الظاهرة . وانما يتعين أن نذكر أن ظاهرة التخلف ظاهرة من نتاج عملية التطور الرأسمالى فى وقت كانت تسود فيه طريقة الانتاج الرأسمالى الاقتصاد العالمى ،حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات : الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والاقتصاديات المتخلفة التى كانت اقتصاديات تابعة (١) . هذه الحقيقة يتعين أن تبقى فى الذاكرة إذ سنرى أن أولى الشروط

(١) أنظر فى تفسير ظاهرة التخلف :

- P. Baran, The Political Economy of Growth. J. Calder, London, 1957.

الترجمة العربية لهذا المؤلف القيم والذى يصحح الكثير من الأخطاء الشائعة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة فى سبيلها إلى الظهور فى سلسلة الألف كتاب .

- S. Amin, Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes. Thèse de Doctorat, Faculté de droit, Paris 1957.

- K. N. Raj, Employment Aspects of Planning in Underdeve'oped Countries. National Bank of Egypt, Cairo, 1957.

شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧ ـ ٥٤ .

الأساسية للقيام بعملية تطور واعى هو تحقيق استقلال الاقتصاد المتخلف عن الاقتصاد الرأسمالى المتبوع الأمر الذى يتأتى عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى فى مواجهة القوى الاستعمارية ثم القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية لهذه القوى فى الداخل .

المشكلة التى يفرضها هذا الهيكل ـ الذى يمثل نقطة البدء لكل الجهود الهادفة إلى التغيير ـ هى إذن مشكلة التخلف الاقتصادى ، أى تخلف الشروط اللازمة لتحقيق معدل نمو اقتصادى سريع يتم عن طريق تغيير هيكل الاقتصاد القومى . بمعنى آخر تخلف شروط الانتاج المتجدد على نطاق متسع (1) نظراً لقلة وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة . المشكلات التى يفرضها هذا الهيكل إذن تتعلق بالضرورة بتطوير الاقتصاد القومى ، بأحداث التغيير الهيكلى . إحداث التغيير الهيكلى ـ بعد التعرف على الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يراد تغييره ـ يستلزم أولا وجود الرغبة فى التغيير وتبلورها اولا كرغبة وثانيا كقدرة وهى رغبة تتبلور تدريجيا فى وعى بضرورة التطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المتخلف . وقد ارتبطت حركات التحرر الوطنى فى البلدان المستعمرة ـ وهى تمثل ظاهرة من أهم ظواهر المجتمع العالمى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ هذه الحركات ارتبطت بوعى شعوب هذه البلدان بضرورة وامكانية رفع مستواها المعيشى عن طريق تطوير مواردها البشرية وغير البشرية . وهو أمر لايتأتى إلا بأحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التى تزيل القوى المعرقلة للتطور (سواء أكانت قوى خارجية أو داخلية) ، ثم العمل على تهيئة شروط عملية الانتاج (قوة عاملة ووسائل انتاج) على نطاق فى اتساع مستمر ، الأمر الذى

---

(1) Extended reproduction

ينعكس فى زيادة الانتاج وبالتالى فى رفع مستوى المعيشة للغالبية إذا ارتبطت الزيادة فى الانتاج بتوزيع عادل للناتج .

لكى يتم التغيير لابد أن يتبلور الوعى إذن فى ضرورة التطوير الاقتصادى والاجتماعى إذا أريد لمشكلات المجتمع المصرى أن تحل، وبضرورة أن يؤدى هذا التطوير إلى بناء مجتمع اشتراكى، إذا أريد لهذه المشكلات أن تحل لصالح الجماهير العاملة . فالأمر يتعلق إذن بتغيير جذرى ، بتغيير يهدف أولا إلى اعادة تنظيم المجتمع لكى يمكن احداث التغيير فى هيكل الاقتصاد القومى.ولكن فى أى اتجاه؟ الاتجاه يحدده نوع المجتمع المراد بناؤه ويشير إلى هيكل اقتصادى معين يمثل الأساس الاقتصادى لهذا المجتمع .

الفصل الثانى

الهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه

إذا ما تعرفنا على الهيكل الاقتصادى الذى يمثل نقطة البدء، أى المراد تغييره، ووجدت الرغبة فى التغيير وتبلورت كقدرة تعين لاحداث التغيير أن تتبلور صورة للمجتمع الذى يراد الوصول إليه عن طريق تغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى . فى المجال الاقتصادى يتعين أن تتبلور صورة الهيكل الاقتصادى المراد الوصول إليه عن طريق تغيير الهيكل المتخلف . سنحاول فيما يلى رسم الخطوط العريضة لصورة الهيكل الاقتصادى المراد الوصول إليه عن طريق محاولات التطوير . هذه الصورة التى تمثل الاستراتيجية العريضة لتطور الاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية لم تتبلور إلا تدريجيا وتتضح ملامحها إلا من خلال الجهود التطويرية خاصة ابتداء من عام ١٩٥٧ . وإذا ما اتضحت ملامح الهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه تحدد نمط الأولوية الواجب اتباعه خلال المرحلة الحالية إذا ما أريد لهذا الهيكل الاقتصادى أن يتحقق .

الخصيصة الأساسية للهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه تتمثل فى أن **يغلب الطابع الصناعى على هذا الهيكل**، فحل المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن يكون إلا بتطوير الصناعة ، وذلك :

- لأن تطوير القطاع الزراعى نفسه أصبح مشروطا بإيجاد فرص تشغيل للزيادة المستمرة فى القوة العاملة بل ولجزء من القوة العاملة فى الزراعة (بشرط إحداث التغييرات اللازمة فى داخل الزراعه) فى نشاط إنتاجى آخر . يضاف الى ذلك أن تطوير هذا القطاع برفع انتاجية العمل يستلزم ـ الى جانب الشرطة السابق ذكره ـ

وجود قاعدة صناعية تستطيع أن تمد القطاع الزراعى باحتياجاته من أدوات الانتاج ومن المواد الصناعية التى أصبحت من أساسيات الزراعة الحديثة .

* من الطبيعى فى المرحلة الحاليه من تطور المجتمع البشرى أن يتمثل النشاط الانتاجى الآخر اللازم لاستيعاب الزيادة فى السكان العاملين فى النشاط الصناعى الذى يمثل مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة الأمر الذى يجعل انتاجية العمل فى الصناعة أعلى منها فى الزراعة .

هذه الخصيصة للهيكل الاقتصادى المراد الوصول إليه تعطى للصناعة أولوية معينة فى مواجهة النشاطات الأخرى (وخاصة الزراعة) . وهى أولوية تجعل لها حظا أكبر فى الجهود التطويرية وخاصة فى الاستثمارات . على أنه يتعين مراعاة أن **الأولوية لا تعنى اهمال النشاطات الأخرى اذ تطوير الصناعة مشروط بتطوير النشاطات الاخرى لما بين مختلف النشاطات الاقتصادية من علاقات اعتماد متبادل تحول دون تطوير نشاط معين بسرعة فائقة وترك نشاط اخر على درجة معينة من التخلف الامر الذى يعرقل — بعد فترة تطول او تقصر حسب الاحوال — تطوير الاقتصاد القومى فى مجموعه** . خــذ مثلا العلاقة بين القطاعين الزراعى والصناعى : فالقطاع الزراعى يمـــد القطاع الصناعى بمواد غذائية للعاملين فى الصناعة . وهو يمد القطاع الصناعى كذلك بمود أولية لازمة لبعض الصناعات . كما أن القطاع الزراعى يمد الصناعة بسلع انتاجية بطريق غير مباشر ، عن طريق تصدير المواد الزراعية وبيعها فى السوق العالمية وشراء سلع انتاجية لازمة للاستثمارات والانتاج فى الصناعة . فى مقابل ذلك يمد القطاع الصناعى الزراعة بالآلات ومنتجات أخرى لازمة للانتاج الزراعى كالأسمدة الكيماوية والمبيدات . كما يمد القطاع الصناعى العاملين فى الزراعة بسلع استهلاكية صناعية من منسوجات الى منتجات جلدية الى سلع معمرة كالسيارات وأجهزة الراديو ... الى غير ذلك .

وجود علاقات اعتماد متبادل كهذه تستلزم تناسبا فى نمو القطاعات المختلفة . يترتب على ذلك أن **غلبه الطابع الصناعى على الهيكل الاقتصادى المراد الوصول اليه تستلزم ان يكون معدل نمو القطاع الصناعى أكبر من نمو القطاع الزراعى ، على ان نضمن توازنا معينا فى تطور القطاعين : تحقيق معدل أكبر للنمو فى القطاع الصناعى يكون عن طريق اعطائه اولوية فى الجهود التطويرية وخاصة فى الاستثمار** (يلاحظ أن ذلك يتوقف كذلك على الكيفية التى توزع بها الاستثمارات فى داخل القطاع الصناعى بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الانتاجية) .

ضرورة التوسع الصناعى كانت تمثل أحد أسس السياسة الاقتصادية منذ ١٩٥٢ . وضح ذلك فى دعوة رأس المال الفردى (الوطنى والأجنبى) إلى الاستثمار فى الصناعة واتخاذ الكثير من الاجراءات لتشجيع هـــذا النوع من الاستثمار (اعفاء المواد الأولية والالآت الصناعية المستوردة من الرسوم الجركية : القرارات رقم ٣٢٤ ، ٣٢٥ والقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ - اعفاء الشركات الجديدة من الخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لفترة معينة : القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ - ضمان حد أدنى من الأرباح للمكتتبين فى رأس مال بعض المشروعات — أعطاء تسهيلات ائتمانية لبعض النشاطات الصناعية — اتخاذ اجراءات لتشجيع رأس المال الأجنبى : القوانين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤) . ولكن رأس المال يرفض ، وان أقبل فنى نواحى الاستغلال التى تدر ربحا كثيرا وسريعا بأقل قدر من المخاطر . ففى السنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بلغ الاستثمار الصناعى ٦٫٩ مليون ، ٩٫٧ مليون ، ٢٦٫٢ مليون جنيه مصرى على التوالى ، ولكن غالبية هذه الاستثمارات ترجع إلى جهود الحكومة — بواسطة مجلس الانتاج القومى والبنك الصناعى - اذ بلغ مجموع الاستثمار فى الشركات المختلطة فى هذه السنوات الثلاث ٣٧٫٧ مليون جنيه

بالمقابلة مع هذا نجد أن ٨٠ ./ من الاستثمارات الفردية قد توجهت نحو المبانى السكنية . أما رأس المال الأجنبى فلم يساهم إلا مساهمة ضئيلة : ففى خلال هذه السنوات الثلاث استثمر مبلغ ٤٤٠ ألف جنيــه مصرى فى نشاطى السياحة والصناعات الغذائية [١] .

ثم جاءت بعد ذلك الخطة الخمسية الصناعيـة (١٩٥٦ - ١٩٦١) هادفـة إلى زيادة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى من ١١ ./ إلى ١٩ ./ عن طريق القيام باستثمارات قدرت بـ ٢٥٥ مليون جنيه مصرى ، على أن تكون النسبة الأكبر لرأس المال غير الحكومى . وفى الخطـة الخمسية الأولى تأكد هـذا الاتجـاه الذى يعطى الصناعة أولوية على النشاطات الأخرى ، اذ كان نصيب الصناعةوالكهرباء وفقا لتقديرات الخطة ٤٣،٠٥ ./ من مجموع الاستثمارات (الزراعة ٢٢،٨٦ ./، والخدمات الأساسية ٢٩،٥٥ ./ والخدمات العامة ٤،٥ ./ [٢]). وكذلك الحال بالنسبة لمشروع الخطة الثلاثية (خطة الانجاز) .

ننتهى من هذا الى أن الاتجاه نحو تغيير الهيكل الاقتصادى فى بداية الخمسينات الى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعى أصبح اتجاها مؤكدا فرض وجوده فى كل الجهود التطويرية التى بذلت حتى الان . وهو اتجاه يحدد بالتالى نمط الأولوية

---

(١) عبد الرازق حسن ، القروض الأجنبية والتطور الاقتصادى ــ القاهرة، ص ٦ .

(٢) كان نصيب كل من هــذه النشاطات فى مجمــوع الاستثمارات التى نفذت فعــلا أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى على النحو التالى : الصناعة والكهرباء ٣٤،١ ./ ، الزراعة (والرى والصرف والسد العالى) ٢٣،٤ ./ ، النقل والمواصلات (وقنــاة السويس) ١٩،٥ ./ الخدمات ٢٣ ./ .

وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦١ ــ ٦٤ / ١٩٦٥) . الجزء الأول ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٩٤ ــ ٩٥ .

فى توزيع الاستثمارات طيلة المرحلة التى تنتهى بزيادة الوزن النسبى للقطاع الصناعى وبلوغه الى نقطة يمكن القول عندها ان تغييرا كيفيا قد أصاب الهيكل الاقتصادى .

إذا ما انتهينا إلى أن الصناعة بصفة عامـــة يجب أن تتمتع بأولوية بالنسبة للنشاطات الأخرى ، فاذا عن الوضع فى داخل النشاط الصناعى ؟ فنحن نعلم أن هناك صناعات تنتج السلع الإستهلاكية وصناعات تنتج السلع الإنتاجية ، والهيكل الاقتصادى لا يتحدد فقط بالوزن النسبى لكل قطـــاع من قطاعات النشاط الاقتصادى الثلاثة وإنما يتحدد كذلك بالوزن النسبى للفرع الذى يضم الصناعات الاستهلاكية فى علاقته بالفرع الذى يحتوى الصناعات الانتاجية . فاذا اتفقنا على أن الهيكل المراد الوصول اليه سيكون هيكلا يغلب عليه الطابع الصناعى ، فأى فرع من هذين الفرعين فى داخل القطاع الصناعى يكون محلا لرعاية أكبر ومن ثم يتمتع فى مواجهة الفرع الآخر بأولوية فى الجهود التطويرية ؟

نعلم أن الاستثمار يتمثل فى تخصيص بعض مــــوارد المجتمع (البشرية وغير البشرية) لبناء طاقة إنتاجية جديدة (أو للمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة). الاستثمار فى الصناعة قد يهدف إلى خلق طاقة إنتاجية تنتج سلعاً استهلاكية ،كبناء مصنع للنسيج مثلا . وقد يهدف إلى خلق طاقة انتاجية تنتج سلعاً انتاجية ،كبناء مصنع للحديد والصلب أو مصنع للآلات . فى الحالة الأولى تكون فترة نضوج الاستثمار[١] (أى الفترة التى تمر بين البدء فى الاستثمار والبدء فى تشغيل الطاقة الانتاجية الجديدة) قصيرة إذ من الممكن بناء مصنع للنسيج فى خلال عام أو عامين يبدأ بعدها فى انتاج سلع تطرح للاستهلاك. أما فى الحالة الثانية ففترة نضوج الاستثمار

---

(١) هذه الفترة تسمى أحيانا فترة تفريخ الاستثمارات ; période de maturité
gestation period.

أطول ، فبناء مصنع للحديد والصلب قد يستغرق فترة خمسة أو ستة أعوام يبدأ بعدها فى انتاج سلعة لا تطرح للاستهلاك وا نما تستخدم فى انتاج سلع استهلاكية (أو انتاجية) . من المسلم به ـ ودون الدخول فى التفاصيل الفنية ـ أن أثرالنوع الثانى أى الصناعات الانتاجية على معدل نمو الاقتصاد أكبر ، ولكنه لا يظهر إلا بعد فترة طويلة نسبيا تؤدى بعدها الى زيادة الانتـــاج (بما فى ذلك انتاج السلع الاستهلاكية) بمعدل أكبر من المعدل الذى كان يأخذ مكانا فى غياب الصناعات الانتاجية ، وذلك لما لهذه الصناعات من أثر مباشر وآثار غير مباشرة على الصناعات الأخرى باعتبار أنهـا تمثل الأساس الصناعى فى وقت تعددت فيه مراحل عملية الإنتاج تعددا يزيد من أهمية أدوات الانتاج التى تنتجهـــا هذه الصناعات ، هذا من الناحية الفنية . يضاف الى ذلك أن عدم انتاج منتجات هذه الصناعات الأساسية فى الداخل يحتم الاعتماد على السوق العـــالمى الأمر الذى قد يكون ذى آثار غير مواتية اقتصاديا وسياسيا .

بناء عليه اذا كانت الجماعة تهدف الى تحقيق أكبر معدل نمو ممكن فى ظـل ظروفها الاقتصادية والاجتماعية تعين اعطاء الاولوية (فى داخل النشاط الصناعى) لبناء الاساس الصناعى أى الصناعات الاساسية ، وذلك حتى يتم ارسـاء هذا الأساس الصناعى . ولكن أى الصناعات الأساسية ؟ هذه مسألة تتوقف عـلى : الموارد الطبيعية (مع مراعاة أن فكرة الموارد الطبيعية تتوقف على مستوى التقدم العلمى والفنى ، فمادة اليورانيوم لم يكن من الممكن استغلالها كثروة طبيعية قبـل التعرف على ماهيتها وكيفية استخدام الطاقة المتولدة منها وهى الطـاقة الذرية) ـ امكانيات التجارة الدولية اذ يلزم اختيار الصناعة التى يكون الطلب على منتجاتها فى اتساع مستمر ـ كما تتوقف على القدرة على التحكم فى الضغوط التضخمية التى تصاحب عملية الاستثمار (اذ كما سبق القول يؤتى الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية ثماره بعد فترة قصيرة نسبيا ويؤدى الى زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية

الأمر الذى يحد من ارتفــاع الأسعار ، بينما لا يؤتى الاستثمار فى الصناعات الانتاجية ثماره الا بعد فترة طويلة تزيد فى أثنائها الدخـول النقدية دون زيادة مماثلة فى السلع الاستهلاكية الأمر الذى يخلق ضغطا تضخميا يتعين التحكم فيه) .

فيما يتعلق بالأولويةالتى يتعينأن تعطى ـ فى داخل النشاط الصناعى ـ للصناعات الأساسية يمكن للقول أن الاتجاه لإعطاء هذه الصناعات الأولوية التى تستحقهـا لم يتبلور ـ فى الجهود التطويرية فى مصر ـ إلا فى السنتين الأخيرتـين . فرغـم أن الصناعات الأساسية لقيت عناية فى المجهودات السابقة عـلى الخطـة الصناعية وفى هذه الخطة وكذلك فى الخطة الخمسية الأولى (حيث بلغ نصيب الصناعاتالأساسية ٤٦ ٪ من الاستثمار الصناعى ، وفقا لتقديرات الخطة) ، إلا أنها تستحق عناية أكبر فى هيكل اقتصادى يتميز بانعدام التوازن فيما يتعلق بالوزن النسبىللصناعات الانتاجية فى علاقاتهـا بالصناعات الاستهلاكية . ومن هنـا اكتسبت الصناعـات الأساسية أولوية أكبر فى المشروع الذى كان قد وضع للخطة الثانية (إذ يزيد نصيب هذه الصناعات على ٥٠ ٪ من الاستثمار الصناعى) . والاعتقاد أن هـذا هو الاتجاه العام أياكانت التغييرات التى تطرأ بعد أن أرجىء تحضـــير الخطة الثانية الى نهاية فترة الثـــلاث سنوات التى تغطيها خطة الإنجاز. وبهذا يتأكد الاتجـاه نحو إعطــاء الصناعات الأساسية أولوية فى الجهود التى تبذل لتطوير القطاع الصناعى .

على هذا النحو يمكن استخلاص **نمط الاولويات فى المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد المصرى : أن تمنح الصناعة أولوية فى علاقتها بالنشاطات الاخرى ، وأن تمنح الصناعات الاساسية أولوية فى علاقتها بالصناعات الاخرى فى داخل نطاق النشاط الصناعى .** هـذا النمط يفرضه نوع الهيكل الاقتصادى المراد الوصول

اليه : هيكل يغلب عليـــه الطابع الصناعى ، على أن يكون محتويا على الأساس الصناعي للاقتصاد القومى .

* * *

بالتعرف على الهيكل الاقتصادى المراد تغييره وعلى الملامح العريضة لصورة الهيكل المراد الوصول اليه يتم تحقيق هذا الأخير بالتغييرات الهيكلية التى تصبح السبيل إلى زيادة معدل نمو الدخل . هذه التغييرات تتم عن طريق زيادة الطـاقة الانتاجية فى القطاعات المختلفة (ولـكن بنسبة أكبر فى القطـاع الصناعى) ، إذ زيادة الانتاج لا تكون إلا :

* بزيادة القوى العاملة المستخدمة : رأسيا عن طريق زيادة إنتاجيـة العمل وافقيا عن طريق الزيادة فى عدد العاملين . كلا الأمرين يستلزم القيـام بما يسمى بالاستثمار الانسانى ، وهـــو استثمار يقصد لذاته كما يهدف إلى زيادة القدرات الانتاجية للعاملين عن طريق تزويدهم بشروط أداء الخدمات الصحية والتعليمية والتدريب الفنى ... إلى غير ذلك .

* وبزيادة وسائل الانتاج الثابتة ، أى زيادة الطاقة الانتاجية المادية التى هى أحد الشروط الأساسية لزيادة إنتاجيـة العمل . زيادة الطـاقة الانتاجية تتم عن طريق الاستثمار فى نواحى النشاط الاقتصادى وخاصـــة فى الصناعة والزراعة والخدمات المكملة لها . والاستثمار كما نعلم عمليـة تستلزم وقتـا طويلا لـكى تؤتى ثمارها . هنا تفرض عملية التراكم — تراكم وسائل الإنتـــاج — نفسها كمحور لعملية تطوير الاقتصاد القومى .

تحقيق الاستثمارات اللازمة للوصول إلى الهيـكل المراد تحقيقه ليس بالعمل الهين إذ يتعين تعبئة كل جهود المجتمع تعبئة تتفق ودرجةمشقة العمل اللازم القيام

به ، يزيد من هذه المشقة أن هناك سرعة معينة يتعين أن نتوصل بها إلى هــذا الهدف . هذه السرعة تفرضها أولا ضرورة تحقيق معدل التطور الذى يجعلنا نلحق بالمستويات التى تعيشها مجتمعات أخرى ، كما تفرضها ثانيا سرعة تزايد السكان فى مصر . سرعة الوصول إلى هذا الهيكل تتوقف إذن على القرارات التى نتخذها ونحن بصدد السياسة الاستثمارية عند تحضير الخطط التى تغطى الفترة التى يستلزمها الوصول إلى هذا الهيكل . طبيعة هذه القرارات والمشكلات التى تثيرها ستكون محلا لعنايتنا فى الباب الخامس من هذا المؤلف .

* * *

على هذا النحو تتبلور لنا نقطة البدء : هيــكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات كهيكل متخلف يمثل الواقع المراد تغييره . ويتبلور لنا الهدف المراد تحقيقه فى المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد القومى : هيكل اقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعى ويحتوى الأساس الصناعى للاقتصادالقومى . كما يتبلور لنا السبيل إلى تحقيق هذا الهدف : عمليـة التراكم أى الإضافة المستمرة إلى الطـاقة الانتاجية للمجتمع عن طريق الاستثمارات . هذه الاضافة لا تتحققفى كل مجالات النشاط الاقتصادى بنفس النسبة وانما وفقا لنمط أولويات يفرضه نوع الهيكل المراد الوصول إليه : هــذا النمط يتمثل فى إعطاء الصناعى أولوية فى علاقتها بالنشاطات الأخرى ،وفى إعطاء الصناعات الأساسية أولوية فىعلاقتها بالصناعات الاستهلاكية . تحقيق هذا الهيكل لا يتم على نحو تلقائى وإنماعن طريق محاولات التغيير الواعية ، عن طريق التخطيط : أىعن طريق تحقيق أداء للاقتصادالقومى يتوقف على ميكانزم الخطة التى تحدد للمجتمع بأكمله أهدافا يلزم تحقيقها فى خلال مدة مستقبلة معينه كما تحـدد الوسائل الملموسة اللازمـة لتحقيق هذه الاهداف . بمعنى آخر تحقيق الهيكل المراد الوصول اليه يتم عن طريق محاولات للإنشغال

المستمر للجماعة فى تحضير خطة ثم تنفيذها على نحو يسير بالمجتمع نحو تحقيق هدف المرحلة ، ليصبح هذا التنفيذ أساسا لتحضير خطة تالية ، وهكذا . أى أن تحقيق ذلك يتم عن طريق القيام بعملية التخطيط .

لكى يمكن تحضير خطة وتنفيذها على نحو يجعل سير الاقتصاد القومى مخططا يتعين — كما ترينا تجربة المجتمعات المخططة وتشير الى ذلك التجربة فى مصر — توافر شروط تنظيمية أساسية لتخلق الاطار العام الذى يمكّن من القيام بالتخطيط . هذه الشروط التنظيمية ستكون محلا لدراستنا فى الباب التالى .

الباب الثالث

التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط (1)

تشير التجربة المصرية الى ما بينته التجـارب الأخرى فى التطور المخطط من أن وجود هذا الأخير يستلزم اعادة تنظيم المجتمع على نحو يسمح بالقيام بعملية التطور الواعى . اعادة تنظيم المجتمع تتم عن طريق تحقيق شروط تنظيمية أساسية تمثل الاطار التنظيمى للتخطيط الاقتصادى . . تحقيق بعض هذه الشروط قد تم فى مصر على نحو تدريجى خلال عملية استغرقت فترة زمنية ، والبعض الآخر لا يزال فى طور التحقيق . توفر بعض هذه الشروط لازم للبدء فى محاولات التطور المخطط ، ولا يمكن أن يسير الاقتصاد القومى فعـلا سيرا مخططا الا بتوافرها جميعا . هذه الشروط هى :

١ ــ القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية الأجنبية . وهو شرط يمليـه التفسير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادى كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى أدت ــ فى وقت سادت فيه طريقة الانتاج الرأسمالى ــ الى ظهور نوعين من المجتمعات أحدهما رأسمـالى متقدم والآخر متخلف ، والثـانى تابع للاول . الخروج من التخلف يستلزم القضاء على عــلاقة التبعية . أولى الخطوات فى هذا الاتجاه تتمثل فى القضاء على النفوذ الأجنبى فى داخل الاقتصاد

---

(1) La staucture organisationnelle ; organisational structure . نستخدم هنا اصطلاح « التركيب التنظيمى » للتفرقة بينه وبين الهيكل الاقتصادى بالمفهوم الذى رأيناه فى الباب الأول ، وذلك رغم أن الـكلمه التى تستخدم فى الانجليزية أو الفرنسية – وهى Structure – واحدة .

القومى، أى على المراكز التى كانت تربط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتبوع (يتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى ثم اتخاذ الخطوة الأولى فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى عن طريق القضاء على السيطرة الاقتصادية للأجانب . تحقيق الاستقلال الاقتصادى لا يتم فعلا إلا ببناء اقتصاد قومى متماسك) . **تتمثل نتيجة تحقيق هذا الشرط فى تملك الدولة لعدد من المشروعات التى كانت مملوكة للاجانب** . تم ذلك فى مصر فى مستهل عام ١٩٥٧ عقب العدوان الثلاثى .

٢ ـ الشرط الثانى يتمثل فى القضاء على السيطرة الإقتصادية للطبقات الإجتماعية المعاديه فى الداخل ، أى للطبقات التى تأخد موقفا معاديا من المجتمع الجديد المراد بناء الأساس الإقتصادى له (الطبقات المعادية للاشتراكية فى حالة بناء أسس المجتمع الإشتراكى) . يتم ذلك عن طريق تأميم المسروعات التى تحت سيطرتها . **تنعكس نتيجة هذا الشرط فى تملك الدولة لعدد من المشروعات فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى** . تم ذلك فى مصر بقرارات التأميم فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ (الذى يمكن أن يلحق بما ما تم أخيرا من تأميم الجزء الذى كان مملوكا ملكية فردية (لوطنيين وأجانب) فى شركة الحديد والصلب) .

٣ ـ نتيجه لتحقيق هذين الشرطين ولضرورة سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج كشرط أساسى للقيام بعملية التخطيط (كما رأينا فى الفصل الثالث من الباب الأول) تصبح الدولة مالكة لعدد كبير من الوحدات الإقتصادية فى مجال الإنتاج والخدمات الأمر الذى يعنى أن طبيعة جديدة قد ظهرت للعلاقات السائدة : سواء بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الإقتصادية أو فيما يتعلق بالعلاقات فى داخل الوحدة الإقتصادية نفسها أو فيما يخص العلاقة بين

الوحدات الإقتصادية بعضها البعض . ظهور هذه الطبيعة الجديدة للعلاقات يستلزم تنظيما جديدا لوحدات الإقتصاد القومى (أو على الأقل تلك التى أصبحت مملوكة للدولة) على نحو يضمن تحقيق الإطار التنظيمى اللازم لتحضير الخطة وتنفيذها. تخلف هذا الإطار يجعل من غير الممكن تحضير الخطة وتنفيذها و يجعل الكلام عن اقتصاد مخطط عبثا يتعين ألا نعطيه غير دلالته .

هناك إذن **ثلاثة أنواع من العلاقات** : العلاقة بين السلطة المركزية (الدولة) والوحدة الإقتصادية ، العلاقات فى داخل الوحـــدة الإقتصادية و العلاقات بين الوحدات الإقتصادية . هـذه العلاقات كانت تجد تنظيما معينا سابقا على تدخل الدولة وتملكها لعدد من الوحدات الإقتصادية : فالعلاقة بين السلطة المركزية والوحدة الإقتصادية المملوكة ملكية فردية كانت قاصرة على ما للدولة من سلطة التحقق من احترام القواعد القانونية المنظمـــة للمجتمع فى مجموعه وتلك الخاصة بنوع للنشاط الذى تمارسه الوحدة الإقتصادية . ولم تكن العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية الفردية تتعدى هذا فى مجتمع الأصل فيه ألا تقوم الدولة إلا بدور محدود نسبيا فى الحياة الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالعلاقات فى داخل الوحدة الانتاجيه المملوكة ملكيه فردية فتنظيمها الداخلى كان يتوقف على ارادة صاحب المشروع فيما يتعلق بالإدارة . مظهر مباشرة الإرادة كان يتمثل فى اختيار أحد الاشكال القانونية للمشروع (مشروع يقوم به فرد واحد أو شركة أشخاص (شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة محاصة) أو شركة أموال (شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم) أو شركة ذات مسئولية محددة) [1] . الادارة يقوم بها دائما صاحب المشروع

(١) شركة التضامن هى الشركة التى تتكون من شريكين أو أكثر يكونون مسئولين =

أو من ينوب عنه على النحو الذى ينظمه القانون بالنسبة للشكل الذى اختاره لمشروعه ، يكمله فى ذلك النصوص التى وردت فى عقد الشركة ولم يكن فيها مخالفة للنظام العام أو القانون . أما العلاقة بين صاحب العمل والعمال فتحكمها كقاعدة عامة ظروف السوق والقوانين المنظمة لهذه العلاقة .

أما فيما يختص بالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة ملكية فردية فهى علاقات متبادلة كانت تتم عن طريق علاقات تعاقدية يحكمها تنظيميا القوانين المنظمة

= بالتضامن فى جميع أموالهم عن التزامات الشركة » . وشركة التوصية البسيطة هى « الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصون » . وشركة المحاصة هى شركة مستترة وليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الارباح والخسائر الناشئة عن عمل تجارى واحد أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص » . وشركة المساهمة هى « الشركة التى يجزأ فيها رأس المال الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاء ، ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة إلا بقدر عدد الأسهم التى يملكها ولا تعنون باسم أحد الشركاء» . أما شركة التوصية بالأسهم فتقترب من شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس مالها الذى يقسم إلى أسهم قابلة للتداول . بيد أنها تتميز عن شركة المساهمة بوجود فريقين من الشركاء : شركاء متضامنين مسئولين مسئولية مطلقة وتضامنية عن ديون الشركة ، وشركاء موصين تتمثل حصصهم فى أسهم قابلة للتداول وتنتقل ملكيتها بالوفاء . والشركة التوصية بالأسهم عنوان لا يشمل إلا أسماء الشركاء المتضامنين . أما الشركة ذات المسئولية المحدودة فهى شركة لايزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا ، ولا يكون كل منهم مسئولا إلا بقدر حصته . ويمتنع عليها الإلتجاء إلى الاكتتاب العام ، كما أن انتقال حصص الشركاء فيها مقيد غير مطلق . أنظر فى ذلك وفى القواعد المنظمة لتكوين ونشاط وانقضاء كل نوع من هذه الشركات : الوجيز فى القانون التجارى لأستاذنا الدكتور مصطفى كمال طه . منشأة المعارف بالاسكندرية . ١٩٦٦ ، ص١٤٣ وما بعدها .

للعلاقات التى يهتم بها القانون المدنى والقانون التجارى ، ويحكمها موضوعيا قوى السوق كمحددة للاثمان والعوامل الأخرى التى يتم على أساسها التعاقد .

كانت هذه هى العلاقات فى الوضع السابق على تملك الدولة للوحدات الاقتصادية: العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية تقوم على أساس أن الأصل هو قيام المشروع الفردى بالنشاط الإقتصادى وأن تدخل الدولة فى هذا النشاط ضيق الحدود . العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية تقوم على أساس تملك وسائل الانتاج ملكية فردية تخول صاحب المشروع سلطة فى الاستغلال والتصرف ومن ثم فى إدارة المشروع ، كما تحدد مركزه فى تعامله مع العمال عندما يشترى منهم القدرة على العمل كسلعة . أما العلاقات بين الوحدات الاقتصادية فتقوم على أساس تملك كل صاحب مشروع لمشروعه ووقوفه من الآخر موقف مقابلة يتحدد فيه مركزه بمدى ماله من سيطرة فى السوق الأمر الذى يتحدد بمقدار ما تحت يده من وسائل انتاج .

تدخل الدولة (والدولة الاشتراكية) لتملك الوحدات الاقتصادية يغير من طبيعة هذة الأنواع الثلاثة من العلاقات تغيراً يقوم على تغير أساس هذه العلاقات ، فالدولة تصبح المالكة لهذه الوحدات حتى يمكنها أن تباشر مسئوليتها فى بناء المجتمع الجديد (عن طريق تحقيق تركيب تنظيمى معين ، كما سنرى ، وتخطيط العملية الاقتصادية) ومن ثم تغيرت طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية ووجب اعادة تنظيمها على نحو يمكن الدولة من القيام بدورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . والوحدة الاقتصادية لم تعد مملوكة لفرد أو لمجموعة من الأفراد الأمر الذى كان يستبعد بقية العاملين فى الوحدة عن ملكية وسائل الانتاج فيها ، وهو أمر يغير من طبيعة العلاقات التى تقوم بين العاملين ويستلزم اعادة تنظيمها. والوحدات الاقتصادية المختلفة لم تعد مملوكة لأفراد متعددين يقف كل منهم من

الآخر موقف مقابلة تتضارب فيه المصالح ، وانما هى مملوكة للدولة الأمر الذى يغير من طبيعة العلاقات بينها ويستلزم اعادة النظر فى تنظيمها .

تغير طبيعة هذه العلاقات يستلزم اعادة تنظيمها على نحو يمكن من تحقيق أداء مخطط للاقتصاد القومى الأمر الذى يجعل من الممكن تحقيق أهداف المجتمع الجديد بدرجة تكبر أو تصغر (حسب الأحوال) من الرشادة الاقتصادية .

تحقيق اعادة التنظيم هذه على نحو معين تعطينا النمط التنظيمى لوحدات الاقتصاد القومى الذى يمكن فى ظله ان تقوم (أو لا تقوم) بوظيفتى تحضير وتنفيذ خطة الاقتصاد القومى . هذا النمط التنظيمى هو ما نطلق عليه اصطلاحا التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط . وهو يمثل مع الشروط التنظيمية الاخرى الاطار التنظيمى لعملية التخطيط ، عملية تحضير الخطة وتنفيذها .

يهمنا من هذه الشروط التنظيمية التى تحقق الاطار اللازم لعملية التخطيط التركيب التنظيمى للاقتصاد القومى الذى يمكّن من قيام عملية التخطيط ليس فقط فى جانبها الفنى وانما كذلك فى جانبها الاجتماعى والسياسى (على النحو الذى سنراه تفصيلا فى الباب التالى) . فالأمر يتعلق بالتنظيم الذى يسمح للعاملين بالمشاركة الايجابية فى تحضير الخطة وتنفيذها ، أى التنظيم الذى يضمن اقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الافكار والاقتراحات والانتقادات . دراستنا لهذا التركيب التنظيمى تتمثل فى التعرف على محاولات التنظيم فى مصر ، وسنقتصر على الكلام عن محاولات التنظيم فى القطاعات غير الزراعية[1] . واعتقادا منا بأن

---

(١) مع استبعاد وحدات الجهاز المصرفى إذ تنظيمها يستلزم دراسة خاصة تقوم على تفهم الدور الذى يلعبه الجهاز المصرفى فى اقتصاد مخطط وخاصة فى مجال التخطيط المالى وتنفيذ الخطة ، وهو دور يتطلب تنظيما خاصا لوحدات الجهاز المصرفى والعلاقة بينه وبين الجهاز الانتاجى .

تهيئة التنظيم اللازم لامكانية تخطيط الاقتصاد القومى لا تزال تمثل احدى المشكلات الاساسية التى تواجهنا حاليا سنقدم دراسة نظرية لمشكلة التنظيم الاقتصادى ، دراسة نقوم بها على ضوء تجارب المجتمعات التى تبنى أسس المجتمع الاشتراكى . إستهداءً بهذه الدراسة النظرية للمشكلة نبدى بعض الملاحظات بخصوص التنظيم القائم فى مصر .

بناء عليه تنصب دراستنا فى هذا الباب أساسا على التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط وتتم فى فصول ثلاثة :

* فى فصل أول نقدم تصويراً نظريا لمشكلة التنظيم الاقتصادى .

* فى فصل ثان نتكلم عن محاولات التنظيم الاقتصادى فى مصر .

* وفى فصل ثالث نبدى بعض الملاحظات على التنظيم الاقتصادى فى مصر .

الفصل الأول

التصوير النظرى لمشكلة التنظيم الاقتصادى

تتحلل عملية التخطيط ـ كما سنرى فى الباب التالى ـ إلى نوعين من العمل : عمل خاص بتحضير الخطة (أو إعدادها) ، وهو ما نسميه بالعمل التخطيطى (١) ، وعمل يتمثل فى إتخاذ القرارات اللازمه لتنفيذ الخطة ، أى إدارة أو تسيير الوحدات الإقتصادية على نحو يمكن من تحقيق الأهداف الواردة فى الخطة ، فالأمر يتعلق إذن بالإدارة الاقتصادية أو التسيير الاقتصادى (٢) .

فيما يتعلق بالعمل التخطيطى (بإعداد الخطة) رأينا أن جوهر الخطة هو تحديد أهداف التطور الإقتصادى والاجتماعى فى فترة مستقبلة وكذلك الوسائل الرئيسية التى يتعين اتباعها للوصول الى هذه الأهداف . نقطه البدء إذن هى تحديد هدف للاقتصاد القومى فى مجموعه . السلطة المركزية ـ التى تمثل المركز بالنسبة للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومى ـ هى التى توجد فى مركز يمكنها من رعاية نتيجة النشاط الاقتصادى القومى وتحديد هذا الهدف . فى نفس الوقت لا يمكن تحضير الخطة دون مساهمة الوحدات الاقتصادية التى تقوم بالأعمال المنفذة للخطة وذلك اذا أريد أن يكون للخطة حظ من التنفيذ العملى . لابد اذن من إشتراك المركز (السلطة المركزية) والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى (الوحدات الإنتاجية) فى العمل الخاص بتحضير الخطة ، أى فى العمل التخطيطى ،

---

(١) travail de planification ; planning work

(٢) gestion économique ; economic administration

الأمر الذى يستلزم وجود هيئات تختص بالعمل التخطيطى على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة .

أما فيما يخص التسيير الاقتصادى فالوحدة الاقتصادية (سواء فى مجال الانتاج المادى أو الخدمات) هى التى تقوم بالنشاط الاقتصادى فى ظل ظروفها التى قد تختلف عن ظروف الواحدات الأخرى ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تتخذ غالبية قرارات تسيير الوحدة على مستوى الوحدة ذاتها . ولكن من ناحية أخرى الأصل فى الاقتصاد الاشتراكى أن الوحدة الاقتصادية تقوم بتحقيق أهداف تمثل فى الواقع وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعى، أى هدف الاقتصاد القومى فى مجموعه. ومن هنا مست الحاجة إلى ضمان سير الوحدات الاقتصادية على نحو لا يخرج بالاقتصاد القومى عن هدفه ، الأمر الذى يستلزم أن تختص الهيئة الممثلة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، أى السلطة المركزية ، ببعض قرارات التسيير الاقتصادى . لابد اذن من اشتراك المركز والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الإقتصادى فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة ، أى فى التسيير الإقتصادى، الأمر الذى يستلزم وجود هيئات للتسيير الإقتصادى على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة .

النتيجة **أنه للقيام بالنوعين من العمل (العمل التخطيطى والتسيير الاقتصادى) يتعين وجود النوعين من الهيئات : هيئات للتخطيط وهيئات للتسيير أو الادارة كما يتعين وجود هذين النوعين من الهيئات على المستويين: مستوى المركز ومستوى القاعدة (الوحدات الاقتصادية) . كما يلزم اشتراك هيئات التخطيط على مستوى المركز والقاعدة فى تحضير الخطة ، ويلزم اشتراك هيئات التسيير على مستوى المركز والقاعدة فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة .**

إذا كان اشتراك المركز والقاعدة فى النوعين من العمل ضرورة تعين ـ ضمانا لنجاح العمل ـ توزيعه بين الاثنين لتحديد الدور الذى يقوم به كل منهما (وبالتالى

تحديد مسئوليته) . يتم ذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة . ينجم عن مـــدى الدور الذى يقوم به كل منهما درجة معينة من المركزية (أو اللامركزية)[1] سواء فيما يتعلق بالعمـل التخطيطى أو باتخـاذ قرارات التسيير الاقتصادى .

نبادر من الآن ونقول أنه **ايا ماكان الامر بالنسبة لتوزيع العمل (التخطيطى والتنفيذى) بين المركز والقاعدة فانه يتعين الحرص على معرفة ان التخطيط الاقتصادى كطريقة لاداء الاقتصاد الاشتراكى يستلزم حدا أدنى من المركزية اى من الدور الذى يقوم به المركز ، وهو الحد اللازم لرعاية النتيجة الاجتماعية للنشاطات الاقتصادية رعاية مقدمة عن طريق تحديد هدف للاقتصاد القومى فى مجموعه وضمان تحقيق هذه النتيجة عند تنفيذ الخطة . فيما وراء هذا الحـــد الادنى من المركزية تتحدد اختصاصات المركز والقاعدة بنمط تنظيم العلاقة بينهما .**

فاذا ما حددت علاقة الوحدة الاقتصادية بالمركز وتحدد بالتـالى الدور الذى تقوم به الوحدة الاقتصادية عنـــد تحضير الخطة وتنفيذها تثور مشكلة تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية . يضاف إلى ذلك أن قيام الوحدات الاقتصادية بنشاطها (خاصة عند تنفيذ الخطة) يعنى بالضرورة دخولها فى علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات ، الأمر الذى يلزم معه تنظيم الأسس التى تقوم عليها هذه العلاقات .

كيفية تنظيم هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات يعطينا نمط التنظيم الإقتصادى وهو يثير من القضايا ما يعد من أهم المشكلات التنظيمية فى الاقتصاد الإشتراكى ،

---

(1) Centralisation ; decentralisation

وذلك لما لنمط التنظيم المتبع من آثار على كفاءة الجهاز الانتاجى وعلى الوضع الاجتماعى لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة فى عملية الانتاج . نسارع من الآن بالقول بأن حل هذه المشكلات والتوصل الى التنظيم الأنسب ليس بالامر السهل كما أنه ليس فى الامكان تقديم نموذج لحل يوفق بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات ، اذ أنسب الحلول امر يتوقف على مستوى التطور الذى وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد . فنمط التنظيم الاقتصادى يتحدد اذن بمستوى تطور الاقتصاد القومى (وهو مستوى يبين درجة تعقيد الاقتصاد القومى اى تعدد النشاطات وتعدد الوحدات التى تقوم بكل نشاط وكذلك حجم الوحدات الانتاجية . . الى غير ذلك) . ومن ثم فانه يتوقف على المرحلة التى يمر بها تطور الاقتصاد المخطط أو الاقتصاد الذى يراد تخطيطه . هنا تشير التجربة التاريخية الى ضرورة التفرقة بين مرحلة بناء الاساس الصناعى (مرحلة التصنيع) وبين المرحلة التى تليها . يترتب على ذلك أن البحث عن النمط الأنسب للتنظيم الاقتصادى يتعين أن ياخذ فى الاعتبار المرحلة يمر بها الاقتصاد القومى ومستلزمات هذه المرحلة (١) .

فى هذه الدراسة النظرية لمشكلة التنظيم الاقتصادى سنتعرض :

أولا : لتنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة .

ثانيا : لتنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية .

وثالثا : لتنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية .

---

(١) على هذا الاساس يتعين ألا تدفعنا المناقشات التى تدور فى الاقتصاديات الاشتراكية فى دول أوربا الشرقية إلى اغفال طبيعة المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المصرى . فهذه الاقتصاديات (وخاصة الاقتصاد السوفييتى) تعيش المرحلة التالية على بناء الاساس الصناعي بينما لا يزال الاقتصاد المصرى يعيش مشكلات التصنيع .

المبحث الاول

فى تنظيم العلاقة بين المركز والوحدات الاقتصادية

قلنا إن تخطيط الاقتصاد القومى يعنى نوعين من العمل : عمل خاص بتحضير الخطة وعمل متعلق بتسيير الوحدات الاقتصادية . الأمر يتعلق إذن بوظيفتين متميزتين.هذا التمييز بين الوظيفتين يستتبع التمييز بين نوعين من الهيئات يقوم كل نوع باحدى هاتين الوظيفتين : هيئات التخطيط وهيئات التسيير الاقتصادى. كل نوع من هذه الهيئات يوجد على مستوى المركز ومستوى القاعدة . وقد رأينا ضرورة اشتراك المركز والقاعدة فى القيام بكل من هاتين الوظيفتين : اشتراك هيئات التخطيط فى المركز والقاعدة فى تحضير الخطة ، وإشتراك هيئات التسيير فى المركز والقاعدة فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى. هذا الاشتراك يستلزم تنظيم العلاقة بين هيئات التخطيط فى المركز والقاعدة وتنظيم العلاقة بين هيئات التسيير فى المركز والقاعدة تنظيما يحدد دور كل منها فى القيام بهاتين الوظيفتين . إذا ما تحدد دور كل منها فى مواجهة الآخر ثارت مسألة تتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة .

بناء عليه سنتكلم أولا عن تنظيم هيئات التخطيط ، ثم عن تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى ، ثم عن درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة .

أولا : تنظيم هيئات التخطيط :

تتمثل وظائف هيئات التخطيط فى ثلاث : أولا جمع البيانات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد ايجاد الأساس الاحصائى لتحضير الخطة. وثانيا القيام بالجانب الفنى فى تحضير الخطة وهو يختلف باختلاف المستوى الذى توجد عليه هيئة التخطيط أى بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بهيئة التخطيط المركزية أو

بهيئة التخطيط فى داخل الوحدة الانتاجية . وثالثا القيام بتقييم الأداء أثناء تنفيذ الخطة .

هذه الوظائف كلها تتعلق بتحضير الخطة وتقييم الأداء عند تنفيذها . وهى أعمال لا يمكن أن تكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها . إذ لكى يقوم العمل الخاص باعداد الخطة على أساس واقع الحياة الاقتصادية ، ولكى يكون للخطة حظ من التنفيذ العملى يتعين أن يكون إعداد الخطة قائما على مساهمة كل الخلايا المعنية مساهمة كلية ، وعلى الأخص على مساهمة الوحدات الانتاجية إذ هى الوحدات التى تقوم بالنشاط الاقتصادى والتى يتوقف على سلوكها فى داخل إطار التنظيم الاقتصادى تنفيذ الخطة. المركز باعتباره فى وضع يسمح له بالتعرف على المصلحة الاجتماعية ـ أو النظر إلى المشكلات من وجهة نظر الاقتصاد القومى ـ يأخذ المبادرة (التى تكون مبنية على اقتراحات الوحدات الانتاجية) فى العمل التخطيطى على النحو الذى سنراه فيما بعد . هذه المبادرة التى تكون على مستوى معين من التفصيل لا تأخذ الشكل النهائى لخطة إلا بعد « نزول وصعود » بين المركز والقاعدة . الشوط الذى تقطعه الخطة بينهما شوط طويل سنتعرض له فيما بعد . الذى يهمنا الآن هو التعرف على **الاعتبارات التى يتعين رعايتها عند تنظيم الهيئات القائمة على أمر تحضير الخطة .**

رأينا أن مؤدى التخطيط الاقتصادى أن تصبح النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال فترة زمنية مقبلة عن طريق تخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف ، وأن ذلك يستلزم أن تصبح الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المختلفة إلى تحقيقها وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعى . النتيجة الاجتماعية التى تعتبر هدفا تعبأ موارد المجتمع لتحقيقه فى فترة زمنية معينة تحددها السلطة السياسية فى الجماعة وفقا للظروف الموضوعية لتطور

المجتمع محل الاعتبار . هذه النتيجة الاجتماعية والوسائل الرئيسية لتحقيقها تنقل - بعد أن تكون هيئة التخطيط قد قامت بجزء من عملها كما سنرى فيما بعد - إلى الوحـــدات الانتاجية ، وتقوم الوحدات الانتاجية ببيان الدور الذى تستطيع القيام به من أجل تحقيق هذه الاهداف . هذا الدور تحدده كل وحدة إنتاجية آخذة فى اعتبارها **ظروفها الخاصة** من حيث الامكانيات الانتاجية والشروط التى يعمل فى ظلها العاملون بهذه الوحدة الانتاجية بما قد يؤدى إليه ذلك من تحديد نصيبها فى المساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للخطة وهى محكومة لحد كبير بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة من جانبها للنظر إلى الامور من وجهة نظر الاقتصاد القومى ودون معرفة لما تقترحه الوحدات الأخرى . الامر الذى يستلزم التنسيق بين ما تقترحه الوحدات الانتاجية المختلفة متعلقـــا بدورها فى تحقيق أهداف الخطة تنسيقا يكون جوهره محاولة التوفيق بين الظروف المختلفة للوحدات الانتاجيـــة المختلفة والظروف العامة للاقتصاد القومى . عملية التنسيق هذه لا يمكن أن تتم - فى ظروف الاقتصاديات الحديثة المركبة - إلا تدريجيا وعلى مراحل متعددة تتمثل كل مرحلة فى التنسيق بين مشروعات هيئات يمكن تجميعها وفقا لمعايير معينة ويقل عددها من مرحلة إلى أخرى فى أثناء صعودنا من القاعدة الى المركز . الأمر الذى يستلزم تجميع الوحدات الانتاجية وفقا لمعايير معينة وتنظيم هذه التجميعات على نحو هرمى يضمن استمرار الصلة بين القاعدة والمركز ، أى تنظيم هيئات التخطيط فى الوحدات الانتاجية على نحو يضمن مساهمتها فى تحضير الخطة (بعد أن يكون المركز قد أخذ المبادرة فى هذا التحضير) ويضمن تحقيق التنسيق بين مشروعات الوحدات المختلفة . بمعنى آخر الأمر الذى يستلزم تنظيم الاطار الذى تجرى فى داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة فى أثناء القيام بالجهود الخاصة بإعداد الخطة .

هذا هو الاعتبار الاول .

الاعتبار الثانى الذى يتعين مراعاته عند تنظيم الهيئات القائمة بالعمل التخطيطى هو ضمان تزويد القاعدة المركز تزويدا مستمرا بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ كما سنرى لا تخطيط بغير معرفة تفصيلية ومنضبطة للواقع فى تطوره . كذلك يلزم المركز الحصول على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة حتى يمكن تعديلها فى الوقت المناسب إذا اقتضت الظروف ذلك ، ومن ثم نضمن مرونة الخطة على النحو الذى سنراه عند الكلام على مشكلات تنفيذ الخطة . الوحدة الانتاجية هى منبع المعلومات التى تأخذ صورة البيانات والاحصائيات التى على أساسها تتوفر المعرفة لدى المركز . تنظيم الهيئات القائمة على أمر التخطيط يتعين إذن أن يكون على نحو يضمن سهولة جريان هذا التيار الاستعلامى بين القاعدة والمركز .

ثانيا : تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى :

يقصد من التنظيم بيان دور كل من المركز ووحدات القاعدة فى العمل التنفيذى ، أى فى اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الاقتصادية ، كتلك المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويله ، بالعمالة وشروط استخدام العاملين ، بالانتاج وكميات ومصادر المواد الأولية اللازمة له ، كمية المخزون من المواد الأولية ، وكيفية تسويق الناتج .. إلى غير ذلك من القرارات اللازمة لادارة الوحدات الاقتصادية سواء أكانت وحدة انتاجية أو وحدة للخدمات[1] . يترتب على نمط تنظيم

---

(١) يراعى أن الامر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادى اللازم لتنفيذ الخطة ، فالنشاط الاقتصادى تقوم به دائما الوحدات الانتاجية فقط . الامر هنا يتعلق بتوزيع القرارت المتعلقة بالادارة الاقتصادية بين المركز وما يتبعه من سلطات أدنى منه وبين الوحدات الانتاجية . بمعنى آخر هل يتخذ القرار المتعلق بالنشاط الفنى تقوم به الوحدة الانتاجية فى داخل الوحدة أو فى خارجها بواسطة المستويات الاعلى فى السلم الهرمى للاقتصادية .

العلاقة بين المركز والقاعدة تحديد مدى استقلال الوحدة الاقتصادية فى مواجهة المركز وكيفية ممارستها لهذا الاستقلال. هذا التحديد يحكمه الاعتباران التاليان :

* الاعتبار الأول هو تمكين الوحدة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة للانتاج التى تقوم فى ظلها بمحاولة تحقيق نصيبها فى أهداف الخطة القومية على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لسير النشاط الانتاجى دون عرقلة تنجم عن الرجوع إلى المركز فيم لا يمس جوهر الدور التنسيقى الذى يقوم به والذى يتطلب قيامه ببعض أعمال التسيير الاقتصادى . بعبارة أخرى يتعين أن يكون من اختصاص الوحدة الانتاجية اتخاذ القرارات التى تمكنها من مواجهة الظروف الخاصة بها ، سواء تعلق الأمر بالظروف فى داخل الوحدة أو تلك الخاصة بعلاقتها مع الغير (بالوحدات الانتاجية الأخرى كبائعة لها أو مشترية منها ، أو بالمستهلك من خلال وحدات التجارة) .

من ناحية أخرى يتعين أن تحظى الوحدة الانتاجية باستقلال يمكن معه اعتبارها وحدة مالية ومحاسبية مستقلة لكى يمكن الحكم على مدى كفاءتها الانتاجية، **وهى كفاءة تتحدد ليس فقط من وجهة نظر عمل الوحدة محل الاعتبار وانما من وجهة نظر عمل الاقتصاد القومى باكمله .**

* الاعتبار الثانى هو ضمان اخضاع الوحدات الانتاجية لمتطلبات الخطة أى لمستلزمات التنسيق بين نشاطات الوحدات المختلفة وتفادى الرجوع إلى العمل التلقائى لقوى السوق عن طريق استقلال الوحدات الانتاجية استقلالا لا يبقى للتخطيط إلا الوجـــود الشكلى . الأمر الذى يستلزم اختصاص المركز ببعض قرارات التسيير الاقتصادى حتى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق للاقتصاد القومى فى مجموعه الأهداف التى تتضمنها الخطة .

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة يمثل اذن محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين . والوزن النسبى لكل من هذين الاعتبارين يتوقف على :

اولا — على مدى أهمية الوحدة الانتاجية محل الاعتبار من وجهة نظر الاقتصاد القومى . فى هذا الشأن يتعين التفرقة بين مشروعات ذات أهمية محلية كمشروع يؤدى خدمة المواصلات فى مدينة من مدن الاقاليم مثلا ، ومشروعات ذات أهمية قومية ، كمشروع كبير ينتج الحديد والصلب ، الأولى تكون ادارتها أساسا من اختصاص الوحدة الانتاجية التى يكون لها استقلال أكبر فى اتخــاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة . أما الثانية فيزداد بالنسبة لها الوزن النسبى للاعتبار الأول أى اعتبار خضوع الوحدة الانتاجية — فى ادارتها الاقتصادية — لمتطلبات الخطة .

ثانيا — كما يتوقف على مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد المخطط . ففى مرحلة التخطيط من أجل بناء الأساس الصناعى للمجتمع (والتخطيط الاقتصادى قد نشأ تاريخيا فى دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا الأمر الذى يستلزم تركيز الجهود على بناء القاعدة الصناعيه للاقتصاد القومى) يركز الجزء الأكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات يعطى أولوية من الدرجة الأولى . فالأهداف التى يتعين اعطاؤها الأولوية واضحة يسهل اختيارها . الرغبة فى عدم اتجاه الموارد الانتاجية فى نواح أخرى تحول دون تحقيق هــذه الأهداف قد تؤدى إلى اختصاص المركز بنصيب أكبر من قرارات التسيير الاقتصادى التى يمكن التخلى عنها للقاعدة عندما يبلغ الاقتصاد القومى مستوى أعلى من التطور وتزداد العملية الاقتصادية تعقيدا . يشجع من هذا الاتجاه نحو زيادة درجة المركزية عوامل أخرى نذكر منها : أن التركيز فى المرحلة الأولى ، مرحلة بناء الأساس الصناعى ، عادة ما يكون على الكم ولا يعطى الكيف إلا أهميــة تالية . إذ يكون الحرص أولا على اقامة الصناعات المختلفة ثم الاهتمام بعد ذلك بجودة منتجاتها .

عامل آخر يتمثل فى الوفرة النسبية فى الموارد الانتاجيـــة (بشرية وغير بشرية) وهى وفرة قد تأخـذ شـكل موارد غير مستغلة أو موارد غير مستغـلة استغلالا كاملا . هذه الوفرة النسبية تجعل من الممكن تحقيق الأهداف فى ظل قرارات مركزية دون أن تظهر ما يترتب على اتخاذ القرارات المركزية من تبديد فى استخدام الموارد ، إذ تحقيق الهدف قد يخفى ارتفاع تكلفة الوصول إليه .من الوقت الذى تختفى فيه هذه الوفرة النسبية تصبح آثار كل قرار واضحة فاذا ترتب على اتخاذ قرار مركزى (فى شأن كان يتعين أن يترك للوحدة الانتاجيـة) تبديد للموارد أو استخدام غير كفء لها كانت نتيجة القرار المركزى واضحـة نظرا لندرة الموارد الانتاجية . الأمر الذى يفرض اعادة النظر فى تحديد الاختصاص بين المركز والقاعدة ويدفع إلى توسيع اختصاص هذه الأخيرة .

عامل رابع يدفع إلى درجة كبيرة من المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للمجتمع يتمثل فى أن عدد الوحدات الإنتاجية (وخاصة فى المجـــال الصناعى) يكون قليلا نسبيا الأمر الذى يتمكن معه المركز من التعرف على ظروف هذه الوحدات وبالتالى اتخاذ قرارات مركزية سليمة .ولكن مع الاتساع الصناعى (والاقتصادى بصفة عامة) المستمر يزداد عـدد النشاطات الاقتصادية ويزداد عدد الوحـدات التى تقوم بكل نشاط من هـذه النشاطات ويتسع كذلك حجم الوحدة الانتاجية ويزداد تكوينها الداخلى تعقيدا .هنا يصبح من الصعب على المركز التعرف على تفاصيل ظروف سير الوحدات المختلفة وبالتالى اتخاذ القرارات الخـاصة بتسييرها (والتى كان يتخـذها فى المرحلة الأولى) . (من ناحيـة أخرى يكون التطور مصحوبا بتطور الوسائل الفنية — وخاصة فى مجـــال الآلات الالـكترونية — التى تمكن وتسهل من عملية جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالوحدات الانتاجية المختلفة والقيام بالعمليات الحسابية اللازمة لاتخاذ المركز

لقرارات خاصة بتسيير هذه الوحدات وكذلك الوسائل الفنية الخاصة بتوصيل هذه القرارات من المركز إلى الوحدة الانتاجية) .

عامل خامس قد يؤدى إلى درجة كبيرة من المركزية (فى التسيير الاقتصادى) فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للمجتمع يتمثل فى أن نمط الاستهلاك (١) المراد تعميمه يكون واضحا لا يحتوى على كثير من التنويع . يقصد بنمط الاستهلاك التشكيلة من السلع الاستهلاكية التى تمثل هيكل الاستهلاك النهائى بالنسبة لفئة اجتماعية متميزة ، بمعنى آخر مجموعة السلع التى تشبع الحاجات النهائية (بالنسبة للمأكل والملبس والمسكن وغيره من الحاجات) التى تقوم باستهلاكها فئة اجتماعية معينة فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة . ففى المجتمع الذى تتعدد فيه الطبقات والفئات الاجتماعية (ويأخذ هذا التعدد مظهر التباين الاقتصادى والاجتماعى الأمر الذى ينعكس فى مستويات معيشة مختلفة) تتعدد الأنماط الاستهلاكية بتعدد هذه الطبقات والفئات . وفى المجتمعات التى تسعى إلى إزالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية يكون الاتجاه هو نحو توحيد النمط الاستهلاكى فى المجتمع فى إتجاه يعكس إرتفاعا مستمرا فى مستوى معيشة أفراد المجتمع . ومن هنا تثور عند القيام بالتخطيط مشكلة إختيار النمط الاستهلاكى المراد تعميمه (أى اختيار الحاجات النهائية التى سيجرى إشباعها) وذلك لانتاج المنتجات التى تشبع هذه الحاجات . عند بنـــاء الأساس الصناعى نكون بصدد مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعى . فى هذا المجتمع الريفى نجد جزرا من المجتمعات الحضرية توجد فى المدينة تتميز بارتفاع نسبى فى مستوى المعيشة ، وبالتالى بنمط خاص للحياة وما يتضمنه من نمط استهلاكى عادة ما يمثل نمطا أرقى

---

(1) pattern of consumption

من النمط الاستهلاكى الذى هو جزء من نمط الحياة فى الريف .

نعلم أن التطور الواعى لهذه المجتمعات يتمثل فى تغيير هيكل الاقتصاد القومى من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى إلى هيكل يغلب عليـــه الطابع الصناعى . اجتماعيا قد يأخذ التحول الصناعى شكل خروج من الريف إلى المدينة، أى انتقال السكان من الريف إلى المدينـة وانخراطهم فى الحيـاة الحضرية ، أو شكل تحويل الريف نفسه إلى مدن عن طريق اقامـة الصناعات إلى جانب المزرعـة التى يتم تصنيعها هى الأخرى . أيا كان الشكل الاجتماعى الذى يأخـذه التحول الصناعى ، (وأيا كان ما يتبع بشأن سرعة هـــذا التحول التى تتوقف على معدل الاستثمار والكيفية التى تستخدم بها كمية معينة من الموارد الاستثمارية) فلا بد (لأسباب سنراها فيما بعد) من العمل على رفع مستوى الاستهلاك على نحو تدريجى عادة ما يكون بطيئا . الترجمة العملية لهذه السياسة الاستهلاكية فى المرحلة الأولى للتطور المخطط للمجتمعات التى يغلب عليها الطابع الزراعى يمكن أن تأخـذ شكل محاولة تعميم نمط الاستهلاك السائد فى المدينـة ، أى نمط الاستهـلاك الحضرى ، الأمر الذى يجعل النمط المراد تحقيقه واضحاً ، وهو نمط لا يحتوى على كثير من التنويع. مما يسهل عملية اتخاذ قرارات مركزية فى شأن انتاج السلع الاستهلاكية . فى مرحلة تالية لتطور الاقتصاد القومى يتغير النمط الاستهلاكى فيزداد عدد السلع الاستهلاكية اللازم انتاجها وتزداد درجة التنويع لأن المستهلك يكون قد تعدى مرحلة اشبـاع الحاجات الأساسية (ما يعتبر حاجة أساسية مسألة تتحدد اجتماعيا ومن ثم يتوقف على الظروف التاريخية التى تعيشها الجماعة) . فى هذا الموقف الجديد قد يصبح من الصعب على المركز الاستمرار فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى دون أن يؤثر ذلك تأثيرا غير موات على كفاءة الجهاز الانتاجى ، الأمر الذى يدفـع إلى توسيع اختصاص الوحدات الانتاجية فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى .

عامل سادس : يزيد من درجة المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى يتمثل فى أن استخدام فنون انتاجية جديدة يتم فى الغالب عن طريق نقل فنون انتاجية ظهرت من قبل فى مجتمعات أخرى أكثر تقدما . سواء عند القيام باستثمارات جديدة (بناء مشروعات جديدة) أو بالنسبة للوحدات الاقتصادية القائمة . إذ أن المركز ينهل من ثروة تكنولوجية تراكمت خلال تجارب المجتمعات الأكثر تقدما ، ومن ثم يكون بالخيار بين أساليب تكنولوجية مختلفة وضحت مزايا كل منها فى المجتمعات التى نشأت فيها ، الأمر الذى يسهل من أمر أختيار وتعميم هذه الفنون الانتاجية .

فى المرحلة التالية لتطور الاقتصاد القومى نكون بصدد اقتصاد تم بناء أساسه الصناعى وبدأت تظهر مشكلات تكنولوجية ترتبط بطبيعة هذا الاقتصاد وتركيبه وتقتضى حلولا تستلزم البحث عن وسائل جديدة على نحو تصبح معه الفنون الانتاجية نتاجا لظروف الاقتصاد القومى . هنا وخاصة مع اتساع حجم الاقتصاد القومى وتعقيد تركيبه — يصبح من الصعب على المركز التعرف على المشكلات التى تستلزم حلولا سريعة (من الناحية الفنية) ويصبح من الأنسب أن يترك للوحدة الاقتصادية حرية أكبر فى اتخاذ القرارات الخاصة بحل مشكلاتها الفنية (من ادخال تكنيك انتاجى جديد الى انتاج منتجات جديدة .. إلى غير ذلك) .

عامل اخير يؤدى إلى زيادة درجة المركزية فى مرحلة التصنيع فى اقتصاد مخطط يتمثل فى النقص النسبى فى الأشخاص المؤهلين لتسيير الوحدات الاقتصادية الأمر الذى يدفع باحتفاظ المركز بجزء كبير نسبيا من هؤلاء الاشخاص يشتركون فى اتخاذ قرارات تتعلق بالنواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى (وهى قرارات

تتعلق بأكثر من وحدة انتاجية فى كل فرع من فروع النشاط) بدلا من بعثرتهم على عدد من الوحدات الانتاجية وترك بقية الوحدات دون أشخاص يتوافر لديهم التكوين اللازم لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى . فى هذه الحالة يحتفظ المركز بقدر أكبر من قرارات التسيير . هنا يتعين مراعاة أن القيـــام بادارة وحدة انتاجية أمر يتطلب معرفة بالطبيعة الفنية لعملية الانتاج التى تقوم بها الوحدة ، كما يتطلب معرفة بالمشكلات الاقتصادية للوحدة محل الاعتبار بالاضافة إلى (على الاقل) بعض المعرفة بالمشكلات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع فى المرحلة التى يجتازها من مراحل تطوره . كما يتطلب كذلك معرفة بالجانب الاجتماعى الذى يتبلور فى العلاقات بين العاملين فى داخل الوحدة الانتاجية. كما يتطلب أخيرا وعيا سياسيا يتمثل فى إدراك لمشكلات المجتمع وايمان بالمجتمع المراد بناء أساسه الاقتصادى وبضرورة التضحيات التى تستلزمها عملية البناء . مع تطور المجتمع يزداد عدد المؤهلين للقيام بتسيير الوحدات الاقتصادية ويصبح من الممكن توفيرهم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية الأمر الذى يمكن من توسيع نطاق قرارات التسيير التى تتخذ على مستوى الوحدة الاقتصادية (أى على مستوى القاعدة) .

تلك هى العوامل المختلفة التى تزيد من درجة المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد الاشتراكى ، أى تزيد من عدد قرارات التسيير الاقتصادى التى يتخذها المركز ومن ثم تضيق من نطاق استقلال الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى .

خلاصة القول إن تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادى يمثل محاولة للتوفيق بين الاعتبارين السابقين . وهى محاولة تقوم على أسس ثلاثة وردت متناثرة فيما قلناه عن تنظيم هذه العلاقة ويستحسن تجميعها على النحو التالى :

* إن التخطيط الاقتصادى - كطريقة لأداء الاقتصاد الاشتراكى - يستلزم حدا أدنى من المركزية ، وهو الحد اللازم لرعاية نتيجة النشاط الاقتصادى فى مجموعه رعاية مقدمة عن طريق تحديد أهداف للمجتمع فى مجموعه وضمان تحقيق هذه الأهداف عند تنفيذ الخطة عند طريق احتفاظ المركز بالقدر من قرارات التسيير الذى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق هذه الأهداف .

* فيما عدا هذا الحد الأدنى — الذى يختلف باختلاف المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المخطط — يجب أن تتمتع الوحـــدة الانتاجية بأكبر قدر ممكن من الاستقلال فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى ، إذ هذه الوحدة الانتاجية هى التى تقوم بالنشاط الاقتصادى ومنحها الاستقلال يمكنها من مواجهة الظروف اليوميه لقيامها بالنشاط .

* أيا ما كان الأمر يتعين أن تكون قرارات التسيير الاقتصادى من اختصاص الوحدة الاقتصادية فى جميع الحالات التى يأتى رد القرار المركزى على احتياجات الموقف بعد فوات الأوان .

ثالثا : درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة :

إذ ما تحدد اختصاص كل من المركز والوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى ، سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطى (أى تحضير الخطة) أو بالتسيير الاقتصادى ، يثور التساؤل عمن يقوم بالدور الذى لا تقـــوم به الوحدات الاقتصادية ، أى الدور الذى هو من اختصاص المركز . هل يقوم بدور المركز سلطة مركزية واحدة كهيئة تخطيط مركزية وسلطة مركزية واحدة تختص بنصيب المركز من قرارات التسيير الاقتصادى وتقوم بين السلطة المركزية الوحدة وبين هيئات القاعدة (هيئات التخطيط أو التسيير) علاقة مباشرة ؟

الواقع أن حجم الإقتصاد القومى المعاصر وتعدد نشاطاته،وتعدد الوحدات القائمة بكل نشاط يجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل-أن تكون العلاقة بين المركز والقاعدة علاقة مباشرة بين الوحدات الاقتصادية المتعددة(هيئات التخطيط فيها وهيئات التسيير) وبين هيئة مركزية واحدة ، وانما يتعين أن تكون العلاقة:

* إما على أساس تعدد هيئات المركز واقتصار علاقة كل واحدة منها بعدد من الوحـــدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى (فيما يتعلق بتحضير الخطة أو فيما يتعلق بتنفيذها) .

* وإما على مراحل فتنشأ هيئات وسيطة بين المركز والوحدات الاقتصادية.

فى كلا الحالتين يتعين تقسيم العمل فى داخل المركز ، والأساس الذى يقوم عليه تقسيم المركز (إلى وزارات اقتصادية مثلا) يحـــدد السبيل بين المركز والقاعدة ، أى يحدد طبيعة ومكان الوحدات الانتاجية التى تتبع جزءا معينا من اجـزاء المركز ، فعلى أى أساس يقوم تقسيم العمل وتحديد اختصاص الاجزاء المختلفة فى داخل المركز ؟ هل يختص كل جزء من أجزاء المركز بنوع معين من أنواع النشاط الصناعى ومن ثم يمثل المركز بالنسبة للوحدات الانتاجية التى تقوم بهذا النشاط ؟ أم يختص كل جزء من أجزاء المركز بنوع معين من الوظائف الاقتصادية ويكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية فى حدود الوظيفـة ؟ أم هل يختص كل جزء من المركز بمختلف أنواع النشاط الاقتصادى التى تقع فى منطقة جغرافية أو اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة الوحدات الانتاجية التى تقع على أرض هذه المنطقة ؟ بعبارة أخرى تنظيم المركز وتنظيم السبيل بين اجزائه المختلفة وبين الوحدات الانتاجية يمكن أن يقوم على واحد أو أكثر من أسس ثلاثة هي :

• نوع النشاط الصناعى (١) : صناعات ثقيلة ، صناعات خفيفة ، صناعة البترول ، صناعة المنسوجات ، الصناعة الكيماوية . . . الخ .

* الوظيفة الاقتصادية (٢) : التمويل ،الاستثمار، الامداد بالموارد الانتاجية، العمالة ، التخطيط . . الخ .

* مكان النشاط (٣) : هـذا المعيار له اهمية خاصة فى المجتمعات القائمة على اقليم متسع جغرافيا ويخضع لظروف مناخية مختلفة ، وتزدادأهميتهمع التوسع الاقتصادى ونشوء مناطق اقتصادية فى داخل الاقتصاد القومى .

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة (فى درجة مباشرتها) قـد يقوم على هذه الأسس الثلاثة بجتمعه ، فقد يقوم هذا التنظيم على تقسيم العمل فى المركز بين وزارات اقتصادية تتحدد وفقا لنوع النشاط الاقتصادى . فتكون هناك وزارة للزراعة ، وأخرى للصناعات الثقيلة ، وثالثة للصناعات الخفيفة ، ورابعة للقوى الكهربائية ، وخامسة للبناء ، وسادسه للمواصلات . . إلى غير ذلك . على أن تقسم كل وزارة من هذه الوزارات إلى مجموعتين من من الادارات الرئيسية :

المجموعة الأولى هى مجموعة من الادارات يتحدد عـــددها وفقا للانواع المختلفة للنشاط الاقتصادى الواقع فى اختصاص الوزارة الاقتصادية ، ففى وزارة الصناعات الثقيلة مثلا توجـد إدارة لصناعة الآلات ، وأخرى لصناعة البترول ، وثالثة للصناعات الكيماوية ... الخ .

Critère d'activité ; activity criterion (1)
Critère de fonction ; functional criterion (2)
Critère regioal ; regional criterion (3)

المجموعة الثانية هى مجموعة من الادارات يتحـــدد عددها وفقا للوظائف الاقتصادية المختلفة ، ففى كل وزارة (ولتكن وزارة الصناعات الثقيلة مثلا) ادارة للتمويل ، ادارة للاستثمار ، إدارة للامـداد بالموارد الانتاجيـة ، ادارة العمالة ... الخ .

وقد يقسم العمل فى داخل كل ادارة من هذه الادارات بحيث يختص كل قسم بالوظيفة الاقتصادية أو بالنوع المعين من النشاط الاقتصادى الخـــاص بمنطقة اقليمية معينة .

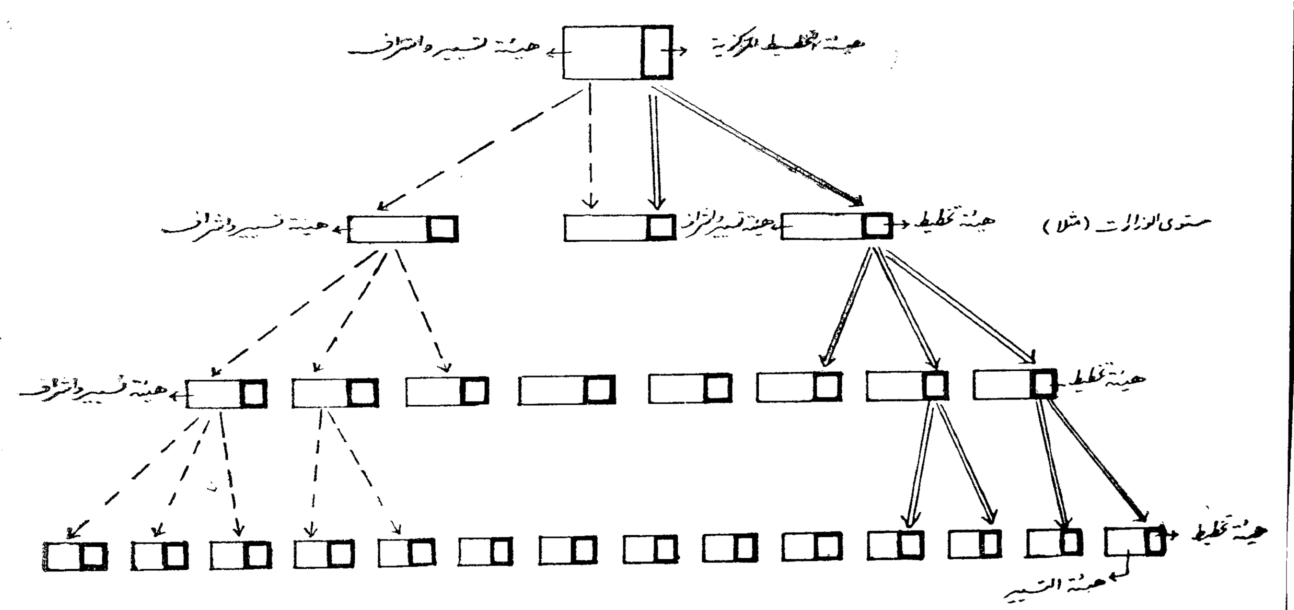
* * *

يتبلور تنظيم العـلاقة بين المركز والوحـدات الاقتصادية فى تنظيم هرمى قمتـه السلطـة المركزية وقاعدته الوحـدات الاقتصادية ، وبينهما مراحـل تتوقف على درجة مباشرة العلاقة بينهما . هذا التنظيم الهرمى يسمح :

أولا : بالصعود التدريجى للبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى من القاعدة إلى المركز. وهى بيانات قد تكون مصحوبة بمقترحات من الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاطها فى الفترة المقبلة التى ستغطيها الخطة . كما يسمح بنزول إطار الخطة من المركز إلى وحدات القاعدة. وكذلك بالتنسيق التدريجى للخطة عند صعودها من الوحدات الاقتصادية إلى المركز ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن تحضير الخطة.

وثانيا : بتوزيع الجزء من قرارات التسيير التى لا تدخل فى اختصاص الوحدة الاقتصادية ـ وكذلك مسئولية الرقابة على الوحـدات الاقتصادية ـ بين الهيئات الأعلى من المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى .

على كافة مستويات هذا التنظيم الهرمى نجد النوعين من الهيئات: هيئات تحضير الخطة وهيئات التسيير الاقتصادى . على هذا النحو يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التحضير فى قمته السلطة المركزية للتخطيط ، وقاعدته تتكون من هيئات التخطيط الموجودة فى الوحدات الاقتصادية، وبين المركز والقاعدة توجد هيئات للتخطيط بحسب المستويات التى تتكون بينهما . كما يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التسيير الاقتصادى والرقابة التى توجد على كافة المستويات من القمة إلى القاعدة . على أن يلاحظ أن التمييز بين النوعين من الهيئات لا يعنى انفصالهما (أو حتى استقلالهما) وانما قد يعنى أن يتخصص قسم من هيئة معينة فى القيام بالأعمال المتعلقة بتحضير الخطة . هذا التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط والتسيير الاقتصادى ، والذى ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة ، ويمكن تصويره على الوجه التالى :


هيئة التخطيط المركزية
هيئة تسيير وإشراف
مستوى الوزارات (مثلا)
هيئة تخطيط
هيئة تسيير وإشراف
هيئة تسيير وإشراف
هيئة تخطيط
هيئة تسيير وإشراف
هيئة تخطيط
هيئة التسيير

المبحث الثانى

فى تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية

إذا تحدد دور الوحدة الانتاجية (وبالتالى مدى استقلالها) فى مواجهة المركز، وتحددت درجة مباشرة العلاقة بينها وبين المركز تثور مشكلة تنظيم العلاقات فى داخلها : أولا فيما يتعلق بالعلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير ، وثانيا بالنسبة للتسيير إذ يتعين تنظيم أمر إدارة الوحدة الانتاجية عن طريق تحديد من يقوم بها وكيفية اتخاذ قرارات التسيير .

أولا : العلاقه بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير :

نعلم أن هيئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الانتاجية تقوم بوظائف معينة هى : أولا تجميع البيانات المتعلقة بنشاط الوحدة وتحليلها وتصعيدها إلى هيئات التخطيط الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى ، ثانيا القيام بالجانب الفنى عند تحضير خطة الوحدة الانتاجية ، وثالثا متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أداء الوحدة الانتاجية أثناء فترة التنفيذ وتصعيد البيانات الخاصة بهذا التقييم إلى هيئات التخطيط الاعلى . أما هيئة التسيير الموجودة فى الوحدة الانتاجية فوظيفتها اتخاذ القرارات اللازمة لقيام الوحدة بنشاطها (وذلك فى حدود ما تتمتع به من اختصاص) .

عمل كل من هاتين الهيئتين مرتبط فنيا ، ولكن ذلك لا يستتبع بالضرورة تنظيم العلاقة بين الهيئتين على أساس التبعية الادارية لهيئة التخطط فى الوحدة الانتاجية لمن يرأس الوحدة . على العكس ؛ إذا أردنا أن نضمن صحة البيانات التى تقوم هيئة التخطيط فى الوحدة الانتاجية بتصعيدها إلى هيئات التخطيط الأعلى، وكذلك اذا أردنا أن نضمن سلامة التقييم عندما يتم الأداء يتعين أن تستقل

هيئة التخطيط اداريا (لا فنيا ولا مكانيا) عمن يرأس الوحدة الانتاجية إذ يمثل هذا الاستقلال ضمانا أكبر لصحة البيانات الاحصائية التى تصعدها هيئة التخطيط وكذلك لسلامة التقييم ، إذ فى حالة الاستقلال لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسئول عن تنفيذ الخطة الأمر الذى يعرضنا لمخاطر الوصول إلى تقييم لا يمثل الواقع .

ثانيا : من يقوم باتخاذ قرارات التسيير فى داخل الوحدة الاقتصادية :

هنا نكون بين عدة حلول تتعلق بتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بالادارة الاقتصادية فى داخل الوحدة الانتاجية. فهناك أولا امكانية تعيين الدولة لمدير للوحدة الانتاجية يكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية . ومن ناحية أخرى هناك امكانية اختيار العاملين فى الوحدة الانتاجية للجنة من بينهم تقوم بالادارة يرأسها رئيس منتخب كذلك . بين هذين الحلين توجد فروض لحلول أخرى ، فهناك مثلا امكانية قيام ادارة مشتركة يقوم بها مدير تعينه الدولة وعدد من الافراد ينتخبون من بين العاملين فى الوحدة الانتاجية ، إلى غير ذلك من الفروض المتصورة بين هاتين الحالتين .

فى اختيار أى من هذه الحلول يتعين أن تؤخذ فى الحسبان الحقيقة التالية : قوام الوحدة الانتاجية مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج فى فرع من فروع النشاط . تعدد الوحدات الانتاجية يعنى فى الغالب تعددا فى ظروف عمل المجموعات المكونة للوحدات الانتاجية . لكل مجموعة مصلحة مباشرة قد تتضارب مع مصلحة الجماعة بأكملها . هذه المصلحة قد تملى على المجموعة — فى حالة قيامها استقلالا عن طريق من يمثلها باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى — قرارات تتعارض مع مصلحة الجماعة الأمر الذى يحتم أن تكون

الجماعة ممثلة فى الهيئة القائمة على ادارة الوحدة الانتاجية . بعبارة أخرى ، هناك مصلحة مجموعة العاملين فى الوحدة الانتاجية ،هذه المصلحة قد تستلزم أنواعا معينة من قرارات الادارة الاقتصادية . وهناك مصلحة الجماعة بأكملها التى قد تتطلب من الوحدة الانتاجية القيام بدور يستلزم أنواعا مغايرة من قرارات الادارة الاقتصادية . حل المشكلة المتعلقة بتحديد من يقوم بالادارة الاقتصادية فى داخل الوحدة الانتاجية على أساس رعاية المصلحة الأولى ، أى مصلحة مجموعة العاملين فى الوحدة الانتاجية ، فقط قد يخرج بسير الوحدة الانتاجية خارج اطار خطة الاقتصاد القومى . حل هذه المشكلة على أساس رعاية المصلحة الثانية ، مصلحة الجماعة والمفروض أن الدولة تمثلها ، قد يؤدى إلى سيطرة فئة من المديرين البيروقراطيين على الجهاز الانتاجى للجماعة،الأمر الذى يحد من كفاءة هذا الجهاز ويزيد من حدة التناقض بين هذه الفئة والفئات الاجتماعية الأخرى فى الحالة التى تتمكن فيها فئة المديرين البيروقراطيين من تحقيق مزايا خاصة لا تتفق مع مساهمتهم فى عملية الانتاج .

تحديد من يقوم باتخاذ قرارات تسيير الوحدة الانتاجية ـ وذلك فى حدود القرارات التى تختص بها الوحدة الانتاجية ـ يتعين أن يتم إذن على أساس تحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارين السابقين . هذا التحديد يتعين أن يهدف إلى تحقيق ديموقراطية الادارة الاقتصادية فى الوحدات الانتاجية مع الحرص على اخضاع هذه الوحدات لمتطلبات الخطة عن طريق وجود من يمثل مصلحة الجماعة فى الهيئة القائمة على أمر الادارة ، أى إلى ازالة جذور التناقض بين مصلحة مختلف مجموعات العاملين فى الوحدات الانتاجية والمصلحة العامة مع تفادى خطر البيروقراطية ، ذلك المرض الاجتماعى الخطير .

المبحث الثالث

فى تنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

تتمثل العلاقات التى تقوم بين الوحدات الاقتصادية فى مبادلات بمقتضاها تظهر الوحدة الاقتصادية كمشترية أو كبائعة لناتج معين (سلعة انتاجية أو استهلاكية) . نعلم أن هذه المبادلات كانت تنظم فى حالة وجود وحدات اقتصادية فردية (فى المجتمع السابق على المجتمع الاشتراكى) اقتصاديا على أساس ظروف السوق التى تحدد الأثمان والشروط الأخرى التى يتم على أساسها التبادل . وقانونيا على أساس العلاقة التعاقدية التى ينظمها العقد الذى يبرم وفقا للقوانين المنظمة للمعاملات بصفة عامة ولنوع النشاط محل الاعتبار بصفة خاصة . أما بعد تملك الدولة (والدولة الاشتراكية) لعدد من الوحدات الاقتصادية وقيام مسئولياتها عن تخطيط الاقتصاد القومى (وهو أمر يعنى وجود خطة تضع هدفا عاما للاقتصاد القومى وتصبح أهداف الوحدات الاقتصادية وسائل لتحقيق هذا الهدف العام) فتثور مشكلة اعادة تنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية . فى محاولتنا التعرف على الأسس المختلفة التى يمكن تنظيم هذه العلاقات وفقا لها سنفرق بين العلاقات بين الوحدات الانتاجية بعضها البعض والعلاقات بين الوحدات الانتاجية (المنتجة للسلع الاستهلاكية) والمستهلكين (من خلال وحدات النشاط التجارى)

اولا : العلاقات بين الوحدات الانتاجية :

تقوم هذه العلاقات على الاعتماد المتبادل بين وحدات الجهاز الانتاجى بمظهرية : فلكى تتمكن وحدة انتاجية معينة من انتاج ناتج معين يتعين عليها أن تحصل على عناصر الانتاج المادية من وحدات أخرى ،هذا من ناحية . من ناحية

أخرى ناتج هذه الوحدة (إذا كان يمثل سلعة إنتاجية) يوزع بين الوحدات الانتاجية الأخرى التى تستخدمه عنصرا للانتاج (كناتج مصنع للغزل فانه يوزع بين الوحدات المنتجة للمنسوجات تستخدمة كعنصر انتاج) . بناء عليه تتبلور هذه العلاقات فى قيام وحدة انتاجية ببيع أو شراء سلعة انتاجية . البحث عن أسس تنظيم هذه العلاقات التى تثور فى إطار مرحلة الانتاج يستلزم — فى حالة الدراسة التفصيلية — التفرقة بين علاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة وعلاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة وأخرى مملوكة ملكية فردية . فى دراستنا هذه سنقتصر على أسس تنظيم النوع الأول من العلاقات على أساس أنها تصلح كذلك لتنظيم النوع الثانى وأن مجال دواستنا هذه لايسمح بالمزيد من التفصيل .

فيما يتعلق بالعلاقات بين وحدات مملوكة للدولة فانه يمكن تنظيمها على أحد ثلاثة أنواع (أو على أثنين منها أو عليها كلها مجتمعة) من الأسس : أسس اقتصادية ، وأسس ادارية ، وأسس فنيــة - اقتصادية . لنرى مفهوم كل من هذه الأسس :

* يقوم تنظيم هذه العلاقات على **اسس اقتصادية** عندما يتم ذلك فى شكل استخدام واع للقوانين الاقتصادية وخاصة التى تحكم علاقات المبادلة وتكوين الأثمان . فى هـــذه الحالة لكى يتم تحقيق أثار معينة تريدها السلطة المركزية وتتضمنها الخطة ـ وهى آثار تمثل أهدافا يلزم لتحقيقها قيام الوحدات الانتاجية باستخدام المواد الانتاجية وبالتالى تبادلها بين الوحدات — تستخدم الروافع الاقتصادية (1) كوسيلة لتحقيق الأثر المطلوب. فإذا ما زاد الطلب مثلا على مادة تنتجها بعض الوحدات الانتاجية ولم يكن من الممكن زيادة عرضها فى الزمن

(1) Leviers économiques ; economic levers

القصير فانه يتعين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب أن يرفع الثمن . رفع الثمن على هذا النحو يحد من الطلب وان كان لا يشبعه. من ناحية أخرى رفع الثمن يزيد من الفائض الذى تحققه الوحدات المنتجة لهذه السلعة ، فإذا كانت نسبة من هذا الفائض تعود على العاملين فى هـــذه الوحدات يكون هناك ما يدفع الى زيادة الانتاج . أمام هذه الوحدات طريقان لزيادة الانتاج : الطريق الأول يتمثل فى استخدام أكفأ للطاقة الانتاجيـة الموجودة مما يؤدى إلى زيادة انتاجية العمل . ويتمثل الطريق الثانى فى التوسع فى الطاقة الانتاجيـة عن طريق الاستثمارات التى تمول اما من المصادر الخاصة للوحدات الانتاجية أو عن سبيل الاقتراض من الدولة . بالاضافة الى ذلك قد يكون من الممكن فنيا لبعض الوحدات التى لم تكن تنتج هذه السلعة أن تحول بعض طاقاتها الانتاجية التى توجد فى حالة تعطل (لنقص الطلب على ما تنتجه) لانتاج السلعة التى ارتفع ثمنها ، الأمر الذى يؤدى كذلك الى زيادة انتاج السلعة . يزيد على ذلك أنه قد لا تكفى كل هذه الطرق لاشباع الطلب على هذه المادة الأمر الذى يستلزم انشاء وحدات انتاجية جديدة لانتاجها . هنا نكون بصدد السياسة الاستثمارية التى يتم تخطيطها مركزيا .

بعد فترة تتحقق اذن زيادة فى العرض تؤثر فى تقابلها مع طلب الوحدات الأخرى على ثمن السلعة محل الاعتبار ، الأمر الذى يستلزم اعادة النظر فى الثمن المحدد لها . فكأن زيادة الطلب على هذه السلعة دفعت الى رفع ثمنها الأمر الذى أدى الى زيادة الفائض فى الوحدات المنتجة لهذه المادة . فهذه الزيادة الأخيرة تلعب بالنسبة للقائمين على أمر تخطيط الاستثمارات دور المؤشر الى الاتجاه الذى يتعين التوسع فيه . هنا نكون بصدد استخدام للروافع الاقتصادية (الأثمان والفائض الذى يتحقق فى الوحـــدة الانتاجية) لتنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية (وهو ما يصبح كذلك بالنسبة للعلاقة بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين

من خلال وحدات التجارة) وهو ما يتم أساسا عن طريق الأثمان . الأمر الذى يثير مشكلتين : المشكلة الأولى خاصة بتكوين الأثمان مع ما يثيره من أسئلة حول أنواعها وأساس تكوينها وكيفية تغييرها لضمان مرونتها . والمشكلة الثانية تتعلق باستخدام الأثمان لكى تقوم بالأدوار التى يتعين عليها القيام بها. ستتاح لنا فرصة التعرف على كل من هاتين المشكلتين عند دراسة مشكلات سياسة الأثمان فى الاقتصاد المخطط فى الباب الأخير من هذا الكتاب .

تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على أسس اقتصادية يمكن أن يقوم فى حالتين . الحالة الأولى تتمثل فى نموذج نظرى لعمل الاقتصاد المخطط قدمه الاقتصادى أوسكار لانج فى سنة ١٩٣٨ لاثبات امكانية القيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية فى ظل التخطيط الاشتراكى وبالتالى امكانية الوصول الى توزيع رشيد للموارد الانتاجية بين مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة (١) .

---

(١) الحساب الرشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية لازم لتوزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد هذا الحساب يتم فى الاقتصاد الرأسمالى على أساس الأثمان التى تتحدد فى السوق، اذ على أساسها يتم توزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات المختلفة ، أى يتحدد نمط استخدام الموارد الانتاجية. يترتب على ملكية الدولة لوسائل الانتاج غياب سوق يتم تداولها فيه. ومن ثم لا تتكون لها أثمان على النحو الذى يحدث فى الاقتصاد الرأسمالى. وقد ثار النقاش فى فترة ما بين الحربين العالميتين حول مدى امكانية القيام بحساب رشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية فى ظل التخطيط الاشتراكى . فقال بعض الاقتصادين يتزعمهم L. von Mises, F. von Hayek, L. Robbins بعدم امكانية تحقيق هذا الحساب الرشيد فى اقتصاد مخطط الأمر الذى يترتب عليه ألا يتحقق التوزيع الرشيد للموارد بين الاستخدامات المختلفة. فى مرحلة أولى قالوا بعدم الامكانية نظريا وعمليا، وفى مرحلة تالية قالوا بعدم الامكانية العملية مسلمين بالامكانية النظرية للقيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية فى اقتصاد مخطط . هذا التسليم كان نتيجة لنقاش تم مع اقتصاديين قالوا بامكانية الحساب الرشيد فى ظل التخطيط الاشتراكى . هؤلاء يمثلون اتجاهين :

=

والحالة الثانية تعرض بالنسبة لاستخدام الروافع الاقتصادية فى تنظيم

= اتجاه أول يبنى نموذجا نظريا لامكانية الحساب الرشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية ابتداء من التجربة السوفيتية فى التخطيط الاشتراكى . هذا الاتجاه كان يمثله أساسـا الاقتصادى الانجليزى M. Dobb . واتجاه ثان يبنى **نموذجا نظريا** على غرار النموذج النظرى لعمل الاقتصاد الرأسمالى فى ظل المنافسة الكاملة. فى هذا النموذج النظرى لعمل **الاقتصاد** المخطط تقوم الهيئة المركزية للتخطيط مقام قوى السوق وتصل الى تحقيق التوازن عن طريق عملية من التجربة والخطأ " trial and error ". فهى تحدد – فى ضوء الدراسة التاريخية للاقتصاد محل الاعتبار – أثمان السلع والخدمات التى تعد كنقطة بدء على أساسها تقوم الوحدات الانتاجية المختلفـة بشراء وبيع هذه السلع والخدمات . عن طريق مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضـة من السلعة تقوم هيئة التخطيط برفع الثمن فى الحالة التى يزيد فيها الطلب عن العرض وبخفضـه فى الحالة العكسية . وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة بين الرفع والخفض حتى تصل الى الثمن الذى يحقق التوازن بين العرض والطلب . هذا النموذج النظرى لعمل الاقتصاد المخطط قدمه F. M. Taylor, O. Lange فى :

On The Economic Theory of Socialism. (B. E. Lippincott, ed.) Minnapolis , 1938.

وقد قدم على أساس محاولة لتصوير المشكلة قام بها E. Barone فى مقال تحت عنوان :

The Ministry of Production in the Collectivist State. أعيد نشره فى :

F. A. Von Hayek (ed.), Collectivist Economic Planning. Routledge & Sons, London, 1938.

ويمكن ارجاع البدء فى بناء هذا النموذج النظرى الى الاقتصادى النمسوى Albert Schaffle (١٨٣١ – ١٩٠٣) أنظر :

B. B. Seligman, Main Currents in Modern Economics . The Free Press of Glencoe, New York, 1962, p. 103.

أنظر عرض لهذا النقاش النظرى فى :

C. D. Baldwin, Economic Planning. Its Aims and Implications. Barna, The Free Press of Illinois, 1942, Ch. 4.

P. Sweezy, Socialsm. MacGraw - Hill, New York, 1949.

M. Lavigne, Le Capital dans L'économie Soviétique - SEDES. Paris, 1961 p, 17 - 33.

وأنظر فى نقد هذا النموذج النظرى :

Ch. Bettelhiem, Studies in The Theory of Planning. Asia Publishing House, London, 1959, p. 25 - 32.

العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة أو للتأثير على هذه العلاقات ، وذلك فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة (الأمر الذى يستلزم دراسة خاصة لكيفية تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة فى هذه الاقتصاديات) .

* وقد يقوم تنظيم هذه العلاقات على **أسس ادارية** عن طريق قرارات تتخذها الهيئات المسئولة مركزيا عن تسيير الاقتصاد القومى . ففى حالة النقص النسبى لسلعة تعتبر أساسية فإن الطلب الكلى للوحدات التى تستخدمها كعنصر للانتاج يتحدد - عند ثمن معين - على أساس احتياجات كل وحدة من هذه الوحدات والموارد المالية التى تحت تصرفها ، هذا الطلب الكلى يقل عن عرضها الكلى . فى هذه الحالة قد تنظم علاقة الوحدات المنتجة لهذه السلعة بغيرها من الوحدات المستخدمة لها عن طريق الادارة التى تقوم بتلقى طلبات الوحدات المستخدمة للسلعة وتلقى معلومات عن كمية المعروض منها وتقوم بتوزيع الكمية المنتجة بين الوحدات المستخدمة للسلعة . هنا تحدد السلطة المركزية لكل وحدة من تتعامل معه وشروط هذا التعامل .

يتم تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على هذا النحو (كما أنه قد تتبع نفس الأسس فى تنظيم العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة ووحدات القطاع) فى كل حالة تقوم فيها السلطة المركزية بتوزيع المنتجات توزيعاً مركزيا دون تفهم للقوانين الاقتصادية الموضوعية التى تحكم التطور .

وتظهر خطورة هذا النوع من التنظيم فى حالة تمتع السلطة الادارية بالجهل وعدم توفر المعرفة الفنية والاقتصادية لديها . هنا لن يمثل توزيع السلعة بين الوحدات المستخدمة لها التوزيع الذى يحقق أحسن نتيجة للاقتصاد القومى بل على العكس يتمثل التوزيع فى تبديد للموارد التى يعانى الاقتصاد القومى من نقصها . كما

تظهر الخطورة كذلك فى الحالة التى يعانى فيها الجهاز الإدارى من مرض البيروقراطية فتتعدد الجهات التى تمثل همزة الوصل بين الوحدات المستخدمة للسلعة والهيئة المركزية التى تقوم بالتوزيع وتسير الأوراق سيرها البطىء الأمر الذى يترتب عليه تعطل الطاقة الانتاجية فى الوحدات المستخدمة انتظاراً لعنصر الانتاج المطلوب فى الوقت الذى قد يكون فيه هذا العنصر فى الانتظار فى مخازن الوحدات المنتجة له . بطبيعة الحال يتضاعف الخطر إذا ما تمتعت الادارة بالجهل وكانت تعانى من مرض البيروقراطية فى نفس الوقت .

* وأخيرا قد يقوم تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة على **اسس فنية — اقتصادية** . فتنظيم تبادل السلع بين هذه الوحدات يتم بناء على تقدير للموقف (تقوم به السلطة المركزية) على أسس فنية (تكنولوجية) واقتصادية. فاذا ما تعلق الأمر بسلعة مثل الأسمدة الكيماوية مثلا يكون المتوافر منها أقل من الاحتياجات فانه لتنظيم علاقة الوحدات المنتجة بالوحدات المستخدمة (المزارع) يمكن تصور الأسلوب التالى : تتم أولا دراسة فنية (تقوم بها هيئة زراعية مثلا) تهدف إلى التعرف على أثر استخدام هذا النوع من الأسمدة الكيماوية على الانتاج عن طريق دراسة الزيادة فى الغلة التى تحققت فى المزارع المختلفة (الموجودة فى مناطق مختلفة ، وهو أمر له أهمية خاصة إذا كانت التربة والظروف المناخية تختلف من إقليم إلى آخر من أقاليم الاقتصاد القومى) الناجمة عن إستخدام هذا النوع من الأسمدة فى فترة ماضية ، وذلك مع تفرقة بين المحاصيل المختلفة . على أساس هذه الدراسة الفنية يمكن معرفة أى المناطق وأى المحاصيل وفى أى المزارع يعطى استخدام هذا النوع من الأسمدة النتيجة الأحسن من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وبالتالى يمكن التعرف على الأولوية فى توزيع هذه السلعة . على ضوء ذلك تحدد مدى إحتياجات الوحدات المستخدمة لهذا النوع من السماد .

بناء على هذا التقدير تمنح كل وحدة إنتاجية ائتمانا يخصص لشراء هذا الناتج المعين على نحو يتساوى معه إجمالى الائتمان (الممنوح لكل الوحدات المستخدمة لهذا السماد) مع القيمة الكلية لما انتجته الوحدات المنتجة للسماد عند الثمن الذى يباع به للوحدات المستخدمة. هنا يتحدد للوحدة المستخدمة المورد المالى الذى تستطيع استخدامه فى شراء هذه السلعة يتوفر لها عن طريق ائتمان يمنح لها على أن يخصص لهذا الاستخدام فقط (فلا يجوز استخدامه فى شراء سلع أخرى أو فى انفاقات أخرى) . كما يحدد لها الثمن الذى تشترى به . بعد ذلك يكون لها حرية التعامل مع أية وحدة منتجةفى الوقت الذى تراه أنسب وكذلك بالنسبة لبقية تفاصيل التعامل مع الوحدة المنتجة [١] .

واضح أن هذا التنظيم للعلاقة بين الوحدات المستخدمة للسلعة والوحدات المنتجة لها انما يرتكز على أسس فنية (دراسة مقارنة لأثر استخدام هذا العنصر فى الانتاج) واقتصادية (الأثمان والائتمان) . هنا نكون بصدد عمل القوانين الاقتصادية عملا واعيا (مخططا) .

ثانيا : العلاقات بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين :

هذه العلاقات تأخذ مكاناً من خلال وحدات النشاط التجارى التى تمثل همزة الوصل بين الوحدة المنتجة والمستهلك. بصفة عامة نكون هنا بصدد العمل الواعى لقوانين السوق الأمر الذى يثير من المشكلات ما يتعلق بأسس كيفية تحديد الطلب

---

(١) أنظر فى ذلك :

Ch. Bettelheim, Les Cadres scio - économiques et l'organisation de la planification socialiste. Problèmes de Planification, No. 5, Centre d'Etude de Planification Socialiste, Sorbonne, Paris, 1965, p. 32 et sqq.

على السلع الاستهلاكية وكيفية تحديد عرض هذه المنتجات وتحقيق التوازن بينهما (كميا وكيفيا ومكانيا وزمنيا) وكيفية مواجهة التغيرات التى تحدث فى الطلب عن طريق محاولة المحافظة المستمرة على التوازن بين الطلب والعرض. كل هـــذه مشكلات لن نتعرض لها بالدراسة (التى تستلزم التفرقة بين مرحلة بناء الأساس الصناعى فى المجتمع الاشتراكى والمرحلة التالية) فى هذا المجال [١] .

* * *

على هذا النحو ننتهى من التصوير النظرى لمشكلة التنظيم الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط ، وهو تصوير قصد به بلورة نوع العلاقات التى توجد بين وحدات الاقتصاد القومى والاعتبارات التى تثور عند محاولة تنظيم كل نوع من هذه العلاقات سواء بمناسبةالقيام بوظيفة تحضير الخطةأو بالنسبةلاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى . على أن نراعى أن هـــذا التصوير قد اقتصر على ابراز أهم المشكلات التى تثور ـ وليس كل المشكلات ـ دون معالجة تفصيلية لها. نأمل الآن أن يساعدنا هـــذا التصوير النظرى للمشكلة فى التعرف على محاولات التنظيم الاقتصادى فى مصر .

---

(١) هذه المشكلات ستكون محلا لدراسة تفصيلية فى مؤلف لنا تحت الطبع عن المبادىء العامة فى التخطيط الاقتصادى .

الفصل الثانى

محاولات التنظيم الاقتصادى فى مصر

تتسم الفترة التى تبدأ بفجر عام ١٩٥٧ بتحول كيفى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى [١] ، وهو تحول تبلور فى إتساع قطاع الدولة على نطاق ظل يزيد منذ هذا التاريخ . هذا الاتساع فرض مسألة تنظيم الوحدات الاقتصادية التى أصبحت مملوكة للدولة . ومن ثم كانت محاولات تنظيم قطاع الدولة على نحو يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى فى عملية التطور الاقتصادى. وتتبدى أهمية هذا القطاع فى كمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها وتحدد بالتالى حجمه بالنسبة لقطاع النشاط الفردى ، كما تتبدى فى نوع النشاط الذى يقوم به .

فيما يتعلق بكمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها قطاع الدولة فانها تتحدد :

* أولا بوسائل الانتاج التى تم تحويل ملكيتها من ملكية فردية إلى ملكية للدولة عن طريق تمصير ثم تأميم المشروعات الانجليزية والفرنسية فى ١٩٥٧ [٢]

---

(١) ابتداء من نهاية عام ١٩٥٢ اهتمت الدولة بالمشكلات الاقتصادية اهتماما يتعدى حدوده ما يعرف بالنطاق التقليدى لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية فى المجتمعات الرأسمالية . وتبلور هـذا الاهتمام فى انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات الاجتماعية فى عام ١٩٥٣ ، وقيامها – وخاصة عن طريق المجلس الدائم لتنمية الانتاج والبنك الصناعى–بانشاء شركات مملوكة للدولة (كالشركة العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية لتكرير البترول) ، والاشتراك مع رأس المال الفردى فى شركات قائمة (كشركة مصر للطيران، بنك القاهرة ، شركة السكر) ، وكذلك المساهمة مع رأس المال الفردى فى إنشاء شركات جديدة (كشركة الحديد والصلب ، التى تقرر تأميم الجزء المملوك ملكية فردية (للوطنيين والأجانب) أخيراً ، ومصنع الجوت .) . فى الحالتين الأخيرتين نكون بصدد شركات مختلطة .

(٢) بدأت العملية بصدور قوانين ثلاثة أعلنت فى ١٥ يناير ١٩٥٧ : القانون الخاص=

(وتأميم المشروعات البلجيكية فى ديسمبر ١٩٦٠) وكذلك التأميمات التى تمت فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

* وثانيا بحجم الاستثمارات فى قطاع الدولة إذ تزداد كمية وسائل الانتاج الموجودة فى هذا القطاع بقدر ما تضيفه الاستثمارات التى تقوم بها الدولة من طاقة انتاجية جديدة .

من ناحية أخرى تتحدد أهمية قطاع الدولة بنوع وتنوع النشاطات التى يقوم بها . هنا نجد أن قطاع الدولة يقوم بالدور الوحيد أو بالدور الأكبر فى غالبية نواحى النشاط غير الزراعى : فى النشاط الاستخراجى والنشاط الصناعى (ما يقرب من ٨٠ ٪ من هذا الأخير) ، فى نشاطات الخدمات الأساسية (كالمواصلات والقوة الكهربائية والغاز ... الخ) ، فى النشاط المصرفى ونشاط التأمين ، فى التجارة الخارجية (إذ يسيطر عليها كلها فيما عدا بعض إمكانيات التصدير الفردى) وجزء من التجارة الداخلية فى اتساع مستمر . يضاف إلى ذلك أن الدولة تسيطر على جزء من النشاط الزراعى وان كان ذا أهمية نسبية محدودة.

على هذا النحو تسيطر الدولة على النشاطات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى ، اذ حل مشكلة الخروج من التخلف الاقتصادى لا يكون - كما رأينا - الا عن طريق التصنيع حيث يصبح بناء الأساس الصناعى لازما حتى لحل المشكلة الزراعية .

اذا ما سيطرت الدولة على عدد من الوحدات الانتاجية له وزن كبير فى الحياة الاقتصادية فرضت مشكلة تنظيم هذه الوحدات نفسها فى صورة مشكلة تنظيم وحدات

= بتمصير البنوك والقانون الخاص بتمصير هيئات التأمين ، والقانون الخاص بتمصير الوكالات التجارية (وقد أعلن مع هذه القوانين القانون الخاص بإنشاء المؤسسة الاقتصادية) .

قطاع الدولة بقصد ادارته على نحو يمكن من توجيه الاقتصاد القومى فى مجموعه. من ناحية أخرى اذا ما وجد اتجـــاه نحو محاولة السيطرة الواعية على تطور الاقتصاد القومى عن طريق تخطيط العملية الاقتصادية ثارت مشكلة تنظيم الهيئات التى تقوم بالتخطيط . فى تتبعنا لمحاولات التنظيم الاقتصادى فى مصر سنتكلم :

* فى مبحث أول عن تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى قطاع الدولة .

* وفى مبحث ثان عن تنظيم هيئات التخطيط .

المبحث الاول

تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى قطاع الدولة

فيما يتعلق بنمط تنظيم الوحدات الاقتصادية التى تمتلكها الدولة أو تسيطر عليها ينبغى التفرقه بين مرحلتين :

* **المرحلة الاولى** من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦١ : فى هذه المرحلة أخذ تنظيم قطاع الدولة شكل الشركة القابضة (١) التى تمتلك وتسيطر على وحدات اقتصادية فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى. فى هذه المرحلة أنشئت « المؤسسة الاقتصادية »(٢) لتقوم بالنيابة عن الدولة فى ادارة استثماراتها تاركة للشركات التابعة لها الحرية الكاملة فى الادارة ، على أن يكون للمؤسسة حق الاعتراض المقيـــد بالنسبة للقرارات التى ترى أنها لا تتمشى مع الصالح العـام كما كان لها أن تعين أعضاء فى مجلس ادارة الشركة بنسبة ما تمتلكه فى رأسمالها . يضاف الى ذلك حقها فى تعيين

---

(١) أنظر فى تعريف الشركة القابضة هامش ٢ ، ص ٨٤ .

(٢) انشئت المؤسسة الإقتصادية بقانون صدر فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ ، وكانت ملحقة برئاسة الجمهورية .

رئيس مجلس ادارة الشركة اذا ما بلغت نسبة مساهمة المؤسسة ٢٥ ٪ من رأس مال الشركة . كما كان للمؤسسة أن تنشىء شركات مساهمة بمفردها .

فى نهاية ١٩٥٨ كانت المؤسسه تمتلك أسهما فى ٥٢ شركة بنسبة ٥٠ ٪ من رأس المال المساهم فيه لهذه الشركات والبالغ ١٠٤،٥ مليون جنيه مصرى ، وذلك على التفصيل الذى يبينه الجدول التالى (١) :

نوع النشاط	عدد الشركات	رأس المال المساهم فيه (بملايين الجنيهات المصرية)	نصيب المؤسسة	نصيب المؤسسة كنسبة مئوية
الصناعات الكيماوية	٧	٢٤،١٥	٩،٣٧	٣٨،٨
الصناعات المعدنية والهندسية	٥	٢٠،٩٠	٩،٢٦	٤٤،٣
صناعة السكر والدخان	٤	١٦،٩٠	٩،٥٩	٥٦،٧
صناعة الغزل والنسيج	٧	٤،١٧	٢،٠٧	٤٩،٨
صناعة البترول	٣	٨،٠٢	٣،٧٨	٤١،٩
المناجم	٦	٢،١٣	١،٦٨	٧٨،٧
البنوك	٨	١٨،٦٠	١٩،٢١	٥١،٩
التأمين	٥	١،٥٦	٠،٧٧	٤٩،٣
المواصلات والتجارة	٧	٧،٠٦	٥،٥٥	٧٨،٠
المجموع	٥٢	١٠٤،٤٨	٥٢،٩١	٥٠

(1) A. Hassan & El - Dakkak , United Arab Republic , Some Economic Features . Cairo , 1959. p. 64 .

وفى يوليو ١٩٥٧ ظهرت الخطة الخمسية الصناعية الأولى (١) متضمنة عددا من المشروعات الصناعية . وفقا لهذه الخطة تم تنفيذ عدد من المشروعات فى الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ . وتبدت صعوبة اشراف مؤسسة واحدة (المؤسسة الاقتصادية) على كل الوحدات الاقتصادية التى تملكها الدولة أو تسيطر عليها . ومن ثم انشئت (فى مارس ١٩٦١) « مؤسسة نصر » لتتبعها الشركات التى كانت تابعة للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة . وانشئت فى نفس التاريخ « مؤسسة مصر » لتتبعها الشركات التى كان يمتلكها أو يسيطر عليها بنك مصر (٢)

---

(١) هذه الخطة هدفت الى زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الدخل القومى (خلال السنوات الخمس التى تغطيها) من ١١ ٪ فى سنة ١٩٥٦ الى ١٩ ٪ فى سنة ١٩٦١ . لتحقيق هذه الهدف قدرت الخطة ضرورة القيام باستثمارات قيمتها ٢٥٥ مليون جنيه فى الصناعة . أنظر :
Industry After the Revolution and the Five - Year Plan. Ministry of industry, Cairo , 1957 , p. 97 - 101.

(٢) بدأ بنك مصر يمارس أعماله فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه، رفع الى نصف مليون جنيه فى سنة ١٩٢٤ ، ثم الى مليون جنيه فى سنة ١٩٢٧ ، وأخيرا الى مليونين من الجنيهات فى سنة ١٩٥٥ . وقد أسهم البنك منذ افتتاحه بنصيب كبير فى النشاط الصناعى والتجارى . وبلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك أو أكتتب فيها ٢٧ شركة تشتغل بأهم النشاطات الصناعية . وقد بدأت هذه الشركات برؤوس أموال مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، أرتفعت حتى بلغت ٢٠ مليونا فى عام ١٩٦٠ نتيجة لزيادة رؤوس أموال الشركات الرئيسية .

وفى آخر سنة ١٩٥٨ بلغت جملة أصول البنك ١٠٠٫٥ مليون جنيه، أى نحو ثلث مجموع أصول كافة البنوك التجارية فى مصر . كما بلغت استثمارات البنك ١٩٫٣ مليون جنيه ، منها ٧٫٨ مليون جنيه مستثمرة فى السندات الحكومية ، و ٧٫٩ مليون جنيه فى أسهم مجموعة شركات بنك مصر ، و ٣٫٦ مليون جنيه فى أسهم شركات أخرى . النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الأول لسنة ١٩٦٠ ، ص ٣٨ .

(الذى أمم مع البنك الأهلى المصرى[1] فى ١١ فبراير ١٩٦٠) . فى بداية صيف ١٩٦١ كانت هذه المؤسسات الثلاث تسيطر على غالبية النشاط الاقتصادى خارج الزراعة . (هذا ويتعين مراعاة أنها ليست من قبيل المؤسسات النوعية ، إذ لايتبع

---

(١) تأسس البنك الأهلى فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٨ فى شكل شركة مساهمة برأس مال خاص قدره مليون جنيه استرلينى موزع على ١٠٠ ٠٠٠ سهم . وبعد أربعة اصدارات متتالية ارتفع رأس المال فى سنة ١٩٠٥ الى ثلاثة ملايين جنيه استرلينى ، موزعة على ٣٠٠ ٠٠٠ سهم.ولم تطرأ أية تغيرات على رأس المال منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٥١ . أما الاحتياطيات فقد اطرد ارتفاعها حتى عادلت رأس المال فى سنة ١٩٣٠ .

ولم تفرض عند التأسيس أية قيود على ملكية الأسهم ، بل لقد جرى الاكتتاب فى نصف رأس المال الأصلى للبنك فى لندن ، وفى سنة ١٩٠٣ بلغت نسبة ماكان يمتلكه الأجانب من الأسهم زهاء ٦٠ ٪ من رأس المال . ثم شهدت السنوات التالية ازدياد نصيب المصريين من رأس المال بفضل اقبال المؤسسات العامة ، وخاصة المؤسسة الاقتصادية وصناديق التأمين والمعاشات ، على اقتناء أسهم البنك ، حتى تناقص نصيب الأجانب الى أقل من ٢٠ ٪ من رأس المال فى سنة ١٩٦٠ .

وقد منح البنك منذ نشأته امتياز اصدار أوراق البنكنوت الى جانب قيامه بوظيفة بنك الحكومة . وكانت أوراق البنك الاهلى أول عملة ورقية تظهر فى مصر . وعند نشوب الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ أسبغ المشرع على هذه الأوراق قوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات . ثم أخذ نطاق مزاولة البنك لسلطات البنوك المركزية يتسع ، واضطلع بمهمة البنك المركزى فى الجهاز المصرفى ، وان كانت هذه الصفة لم تسند اليه قانونا الا فى سنة ١٩٥١ وفقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى خلع عليه صفة البنك المركزى للدولة وخوله سلطة الرقابة على الائتمان كما حظر عليه مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة . ثم عززت سلطات البنك فيما يتعلق بالرقابة على الائتمان بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى خوله سلطات واسعة لتنظيم الائتمان ، كما عهد اليه بانشاء جهاز يتولى الاشراف والتفتيش على البنوك وانشاء ادارة لتجميع احصائيات الائتمان . النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ، العدد ١ لسنة ١٩٦٠ ، ص ١ ، ٢ .

كل مؤسسة منها شركات تقوم بنوع معين من النشاط الاقتصادى وإنما كان يتبع كل مؤسسة شركات تعمل فى النواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى) . وكذلك انشئت مؤسسات نوعية (للنقل البرى والبحرى ، للاسكان ، الثروة المائية ، للتأمينات الاجتماعية) . ثم كانت تأميمات يوليو ١٩٦١ وما ترتب عليها من انتقال ملكية عدد كبير من وحدات النشاط الاقتصادى إلى الدولة. هذا التوسع المستمر فى حجم قطاع الدولة وتنوع نشاطاته فرضا مسألة إعادة النظر فى تنظيمه ، ومن ثم كانت المرحلة التالية .

* **والمرحلة الثانية** تبدأ بإعادة تنظيم قطاع الدولة فى ديسمبر ١٩٦١ حين انشئت ٣٩ مؤسسة عامة توزعت بين الوزارات المختلفة (١٣ وزارة فى ذلك التاريخ) ويتبعها ٤٣٨ شركة مملوكة كلية أو جزئيا للدولة [١]. ومنذ ذلك التاريخ صدر

---

(١) يصل عدد المؤسسات العامة الآن الى ٤٨ مؤسسة (بما فيها المؤسسات التى هى فى الواقع وحدات انتاجية كمؤسسة اللحوم والألبان ومؤسسة الدواجن) تتبع وزارات الاسكان (٥ مؤسسات ، بمجوع رأسمالها ٢٩٥٠٢٦٨٨٠ جنيه مصرى) والاصلاح الزراعى (٥ مؤسسات ، رأسمالها ١٩٥١٨٩٣٩ جنيه) والزراعة (٤ مؤسسات، رأسمالها ٥١٥٢٣٩٧ جنيه) والاقتصاد والتجارة الخارجية (٤ مؤسسات ، رأسمالها ٧٨٣١٧٠٠٠ جنيه) والتموين والتجارة الداخلية (٥ مؤسسات ، رأسمالها ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنية) والثقافة (٣ مؤسسات ،رأسمالها ٤١٥٠٠٠٠ جنيه) والحربية (٤ مؤسسات ، رأسمالها ٧٧٤٩٣٨١٩ جنيه) والسياحة (مؤسسة واحدة رأسمالها ٦٩٥٨٠٠٠ جنيه) والصحة (مؤسسة واحدة ، رأسمالها ١٤٣٥٠٠٠٠جنيه) والصناعة (١٠ مؤسسات ، رأسمالها ٧٩٥٢٠١٧٦٣جنيه) والمواصلات (مؤسستان ، رأسمالهما ٦١٦٠٠٠ جنيه) والنقل (٣ مؤسسات ، رأسمالها ٧١٧٥١٧٦ جنيه) وقناة السويس (مؤسسة النقل البحرى ، رأسمالها ١٧٧٠٧٩٥٠جنيه). ويتبع هذه المؤسسات ٣٦٤ شركة و ٢١ جمعية تعاونية للانشاء والتعمير و٣٤٦ جمعية تعاونية للاسكان والخدمة بنوك و١٧ بنكا للتسليف (الزراعى) وصندوق توفير البريد ورأس مال. =

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شـــأن تنظيم المؤسسات العامة وشركات قطاع الدولة . بطبيعة الحال سيكون هذا القانون الأخير هو المرجع فى محاولتنا للتعرف على كيفية تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى قطاع الدولة . فى قيامنا بهذه المحاولة سنقوم بالتفرقة بين الأنواع الثلاثة من العلاقات : العلاقة بين المركز والقاعدة ، والعلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية . والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية . سنقوم بالتفرقة بين هـذه الأنواع الثلاثة من العلاقات للتعرف على الكيفية التى يجرى بها تنظيمها فى مصر ، وذلك رغم أن النصوص المنظمة لا توضح هذه التفرقة الأمر الذى سيكون محـــلا لأحد ملاحظاتنا على التنظيم الاقتصادى فى مصر (على النحو الذى سنراه فى الفصل الثالث من هذا الباب) :

أولا : العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية :

يقوم تنظيم هذه العلاقة على تقسيم العمل فى داخل المركز (السلطة المركزية) على أساس معيار نوع النشاط الاقتصادى . على هـــذا الأساس نجد الوزارات النوعية تختص كل منها بنوع معين من أنواع النشاط الاقتصادى : فهناك وزارة للصناعة ، وأخرى للزراعة ، وثالثة للمواصلات ، ورابعة للتموين والتجارة الداخلية ، وخامسة للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وسادسة للاسكان ... الخ .

فى داخل كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى الذى تختص به وزارة من وزارات يقسم النشاط الاقتصادى (الانتاج المادى والخدمات) إلى فروع

= هذه الوحدات الاقتصادية هو الذى يكون رأس مال المؤسسات التى تتبعها . ويلاحظ أن عدد الشركات قد نقص فى السنوات الأخيرة – رغم اقامة وحدات انتاجية جديدة – نتيجة للادماجات التى تمت فى مختلف فروع النشاط الذى توجد فيه وحدات مملوكة للدولة .

وفقا لطبيعة النشاط فى داخل كل فرع ويشرف على كل منها أحدى المؤسسات الاقتصادية [١] . فقطاع الصناعة الذى تتولاه وزارة الصناعة مقسم إلى فروع تتولى كل منها مؤسسة صناعية : فهناك مؤسسة للصناعات المعدنية ، وأخرى للصناعات الغذائية ، وثالثة لصناعة الغزل والنسيج ، ورابعة للصناعات الكيماوية ، وخامسة للصناعات المعدنية . . . الخ . ويتبع وزارة الاسكان مثلا مؤسسة لأعمال المرافق وأخرى للاسكان والتعمير .. وغيرها . ويتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مؤسسة التجارة الخارجية ، ومؤسسة البنوك ، ومؤسسة القطن ، وهكذا [٢] . وهى مؤسسات نوعية تقوم على نوع من التكامل الأفقى [٣] أى على تجميع كل الوحدات

---

(١) يلاحظ أن اسم المؤسسة يطلق أحيانا على وحـــدات انتاجية وليس على وحـــدات اشرافية ورقابية ، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة اللحوم والألبان ، مثلا .

(٢) هذه المؤسسات هى : العامة لمقاولات الانشاء المدنيـــة ، العامة لمقاولات المبانى ، العامة لأعمال المرافق ، العامة للاسكان والتعمير ، التعاونيـــة للبناء والاســكان ، استزراع وتنمية الأراضى المستصلحة ، الثروة المائيه ، استصلاح الأراضى ، تعمـير الصحارى ، تعمير الأراضى ، اللحوم والألبان ، الدواجن، التعاونية الزراعية العامة ، الأئتمان الزراعى ، التأمين والادخار ، التجارة الخارجية ، القطن ، البنوك ، المطاحن والصوامع والمخابز ، المضارب ، الاستهلاكية العامة ، السلع الغذائية ، تجارة الجملة ، التأليف والنشر ، السينما ، المسرح والموسيقى ، المصانع الحربيـــة ، الطيران العربية المتحدة ، الصناعات الالـكترونية ، الهندسية ، العامة للسياحة والفنادق ، الأدوية والـكيماويات ، الأبحاث الجيولوجية والتعدين ، البترول ، التعاون الانتاجى ، الصناعات الغذائية ، الـكيماوية ، المعدنيـــة ، الغزل والنسيج ، الـكهرباء ، مواد البناء والحراريات ، الحديد والصلب ، ميناء الاسكندرية ، هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، النقل البرى ، النقل الداخلى ، الطرق والـكبارى ، النقل الداخلى .

(٣) إذا ما رجعنا إلى الفلسفة أو الرياضة فان اصطـلاح التكامل يشير بصفة عامة إما إلى احتواء عنصر ما فى مجموعه معينة أو إلى تكوين مجموعة معينة من عناصر مختلفـــة أو إلى التحول من حالة تتنافر فيها العناصر إلى حالة تناسق بينها . فى جميع الحالات ينطوى التكامل على فـكرة =

التى تقوم بنفس النشاط لتكون تابعة لمؤسسة واحدة . هذا ويلاحظ أنه توجد فى داخل الوزارات ادارات نوعيـة تختص كل إدارة منهـا بأحد النشاطات التى يشرف عليها احدى المؤسسات التابعة للوزارة . هذه حقيقة يتعين أن نبقيهـا فى الذاكرة إذ ستكون محلا لملاحظة نبديها فيما بعد .

فهناك إذن الوزارات النوعية والمؤسسات النوعية ممثلة للمركز . يتبـع كل مؤسسة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ـ أو التى تسيطر عليها ـ والتى تقوم

=الوحدة : تجمع ما كان مبعثرا.وعليه فالأصل أن التكامل الأفقى horizontal integration يوجد بالنسبة للمشروع عندما يقوم المشروع بانتاج عدة سلع من مادة أولية واحدة ، كما إذا قامت الوحدة التى تنتج السكر من قصب السكر باستخدام الملاس (وهو السائل الـكثيف الذى يتبقى بعد استخلاص السكر من عصير القصب) فى انتاج موادكحولية . الى جانب هذا النوع من التكامل يوجد التكامل الرأسى vertical integration الذى يتمثل فى قيام المشروع بانتاج عدة سلع تعتبركل واحدة منها مادة أولية تصنع منها السلعة التى تليها، بحيث تبدوعملية انتاج كل منها كمرحلة فى انتاج السلعة النهائية . كما اذا قامت الوحدة المنتجة للصلب بالعمليات الخاصـــة بالحـــديد الذى يصنع منه الصلب من استخراج إلى تنقية وغير ذلك من العمليات . أنظر فى ذلك :

J. Marchal, Cours d'économie politique. **Editions Génin, Paris,** 1955, p. 889 - 891.

وكذلك كتاب الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله، دروس فى الاقتصاد السياسى . دار الطالب بالاسكندرية ، ١٩٥٣ ص ١٦٤ – ١٦٦ . هذا وقد يقصد بالتكامل الاقتصادى أشكال مختلفة لخلق الوحدة – على درجات مختلفة – بين أكثر من اقتصاد قوى واحد . والاصطلاح فى هذا المجال يمكن أن يحتوى الاشكال التالية : منطقة حرة للتجارة مكونة من أكثر من اقتصاد قومى واحد ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، اتحاد اقتصادى ، تكامل اقتصادى كامل. أنظر فى ذلك :

B. Balassa, The Theory of Economic Integration. G. Allen & Unwin, London, 1961.

بنوع من أنواع النشاط . فجميع الوحدات المنتجة للغزل والنسيج تتبع مؤسسة الغزل والنسيج ، وجميع الوحدات الاقتصادية التى تقوم بالنشاط المصرفى تتبع مؤسسة البنوك ، وهكذا . هذه الوحدات هى التى تكوّن قاعدة التنظيم القائم. ومن ثم يكون لدينا تنظيم هرمى توجد فى قمته السلطة المركزية مقسمة إلى وزارات، ويتبع كل وزارة عدد من المؤسسات تمثل المستوى التالى فى التنظيم الهرمى نزولا نحو القاعدة التى تتكون من الوحدات الاقتصادية موزعة بين المؤسسات الاقتصادية وفقا لنوع النشاط .

ما الدور الذى تقوم به كل من هذه الهيئات على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى ؟ على أى نحو تتوزع قرارات التسيير الاقتصادى بينها ؟ هذا التوزيع تحدده العلاقة بين الوزارة والمؤسسة والوحدات الاقتصادية، والتى يمكن تصوير تنظيمها على النحو التالى :

* فيما يتعلق **بالوزير** فانه يتولى - عن طريق المؤسسات العامة - تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية. ويكون له سلطة الاشراف والرقابة بالنسبة للمؤسسات العامة التى تتبعه . (١) فسلطة الوزير قاصرة على الاشراف والرقابة يباشرها من خلال المؤسسات باعتبارها جهاز الوزير فى القيام بدوره دون تدخل من جانبه فى العمل التنفيذى للشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تخضع لإشرافه. فإذا ما أردنا ترجمة سلطة الاشراف والرقابة هذه نجدها تتبلور فيما يلى :

---

(١) المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

- للوزير أن يعرض ما يشاء من المسائل على مجلس إدارة المؤسسة . (مادة ١٤ من قانون المؤسسات) .

- يرأس الوزير مجلس إدارة المؤسسة عند نظر بعض المسائل (م ١٧) .

- للوزير دعوة مجلس إدارة المؤسسة إلى الاجتماع وتكون له الرئاسة إذا حضر جلساته (م ١٨) .

— تبلغ إلى الوزير قرارات مجلس إدارة المؤسسة ويكون له سلطة تعديلها (م ٢٠) [١] .

- للوزير فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو خلو منصبه ندب من يحل محله (م ٢٤) .

- للوزير أن يطلب تنحية رئيس وأعضاء إدارة الشركة المعينين والمنتخبين وتعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة (م ٥٧) .

- تلزم موافقة الوزير على اضافة احتياطى الشركة كله أو بعضه إلى رأس المال (م ٦٣) .

---

(١) وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية . الميزانية التقديرية للمؤسسة – الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر–زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه – الأهداف والسياسة العامة للاستثمار والتمويل والانتاج والتسويق والتصدير والعمالة ، وذلك بالنسبة للمؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها–اللوائح والهيكل التنظيمى المؤسسة وسياسة تدريب العاملين– انشاء الوحدات الاقتصادية والاكتتاب فى أسهمها أو شرائها . وتكون هذه القرارات نافذة بصدورقرار من الوزير فى شأنها وله سلطة تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه الى المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق اليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة) .

• أما المؤسسة فيعتبرها القانون « جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئولياته فى تحقيق أهداف خطة التنمية». وقد بين القانون نوعين من اختصاص المؤسسة : اختصاص خاص بشئون المؤسسة نفسها [١]، ولن يكون محلا لاهتمامنا هنا ، واختصاص خاص بعلاقة المؤسسة بالوحدات الاقتصادية التى تتبعها ، وهو الذى يهمنا فى مجال دراستنا هذه .

الأصل أن تقتصر علاقة المؤسسة بالوحدات الاقتصادية التابعة لها (فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادى) على الإشراف والرقابة على عمل هذه الوحدات للتأكد من تحقيقها لأهدافها وليس لها التدخل فى الشئون التنفيذية للوحدات . فى ذلك تقول المادة الثالثة من القانون « تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة ... بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل فى شئونها التنفيذية » . وكذلك تجيز المادة التاسعة من القانون للمؤسسة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات التى من شأنها تحقيق الغرض الذى انشئت من أجله وذلك « فيما لا يتعارض مع الاختصاصات المخولة للوحدة الاقتصادية التابعة لها » تأكيدا لاستقلال الوحدة الاقتصادية إذ لا تملك المؤسسة أن تحل محلها .

فالأصل إذن هو استقلال الوحدات الاقتصادية فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى. ويكون لها أن تتخذ كافة قرارات التسيير الاقتصادى فيما عدا ما جعله القانون صراحه من اختصاص الهيئات الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى . لنرى ما تختص به المؤسسه :

١ ـ للمؤسسة على وجه خاص حق الموافقة على برامج العمل فى الشركات التابعة

---

(١) أنظر فى ذلك المواد ٨ ، ١٠ ، ١٤ من القانون .

لها فى خلال فترة زمنية معينة وحق الرقابة على مدى تنفيذ الشركات لهذه البرامج . على أن العمل قد جرى على أن تعبر هذه البرامج عن أهداف عامة تستهدفها الشركات دون أن تلتزم بأهداف تفصيلية تحدد نوع المنتجات وتكاليفها وغير ذلك .

٢ - للمؤسسة (وهذا من إختصاص رئيس مجلس إدارتها) وضع القواعد الخاصة بتشغيل ساعات عمل إضافية فى الوحدات الاقتصادية (١) .

٣ - تختص المؤسسة (وهو من إختصاص مجلس إدارة المؤسسة برئاسة الوزير أو نائبه) بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة بالمسائل الآتية (م١٧) (٢):

- إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

- تعديل نظام الوحدة الاقتصادية .

- إطالة مدة الوحدة الاقتصادية أو تقصيرها .

---

(١) هذا الاختصاص (الذى كان من اختصاص وزير الصناعة وفقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية) يتمثل فى قيام المؤسسة بوضع القواعد الخاصة بتشغيل ساعات العمل الاضافية فى حدود قانون العمل، وتكون الوحدات الاقتصادية حرة فى التطبيق والتنفيذ .

(٢) هذه الاختصاصات هى اختصاصات الجمعية العمومية (العادية وغير العادية) للمساهمين فى الشركات الخاصة . (أنظر فى ذلك الوجيز فى القانون التجارى ، للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه . منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦٦ . ص ٣٣٩ - ٣٥٣) . والواقع أن الديمقراطية الاقتصادية (كضمان لنجاح عملية التخطيط) تستلزم تحويل مجموع العاملين فى الوحدة الاقتصاديه الى جمعيه عموميه تشارك فى المناقشه السنوية لتقرير مجلس الادارة الخاص بسير الوحدة فى الفترة السابقه وخطط الانتاج ومشاكله . سنرى فيما بعد أن هذا يعتبر أحد مظاهر تحقيق الجانب الاجتماعى والسياسى فى عملية التخطيط .

- زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية أو تخفيضه ، ولا تجوز الزيادة إلا بعد أداء رأس المال الأصلى بأكمله . على أن يكون ذلك وفقا لخطة التنمية .

- الترخيص للوحدة الاقتصادية بالتصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية الوحدة .

- إدماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة .

- تحويل أى وحدة منها ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة .

٤ - تختص المؤسســة (والاختصاص لمجلس إدارتها) بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية (م ١٥) :

- مساعدة الوحدات الاقتصادية فى وضع البرامج الكفيلة بزيادة الصادرات وربطها بخطة الانتاج والاستهلاك .

- اعتماد السياسة التى تقترحها الوحدات الاقتصادية لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين . الوحدة الاقتصادية هى التى تضع هذه السياسة ، (والنص لم يوضح ما إذا كان تنفيذها رهينا باعتماد المؤسسة أى ما إذا كانت السياسة لا تنفذ إلا باعتماد المؤسسة) .

- وضع أسس تكاليف موحدة لمختلف الأنشطة التى تتبع المؤسســة العامة ، وكذلك وضع معايير معدلات الأداء وذلك بالاشتراك مع الوحدات الاقتصادية .

- تنظيم العلاقة بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحسم ما ينشأ بينها من خلاف .

- النظر فى التقارير الدورية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ومدى ماحققته فى تنفيذ الأهداف المقررة لها .

- وضع سياسة للعمالة بمراعاة الادارة الاقتصادية السليمة للمشروع .

٥ - أخيرا تختص المؤسسة (والاختصاص لمجلس اداراتها) باعتماد وتعديل (إن رأت لذلك موجب) القرارات التى يتخذها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة للمؤسسة فى المسائل التالية (م ١٦) .

- اللوائح والهيكل التنظيمى للوحدة .

- الميزانية التقديرية .

- برامج الاستثمار والعمالة .

- برامج الانتاج والتمويل والتسويق والتصدير .

- كذلك يتعين اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لبعض القرارات الصادرة من مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية فى بعض الموضوعات الخاصة بالعاملين والمكافآت التشجيعية ومنح العلاوات السنوية وجداول المرتبات ونقل العاملين الذين يشغلون وظائف رئيسية من شركة لأخرى تابعة للمؤسسة .

ونفاذ هذه القرارات رهين بموافقة مجلس ادارة المؤسسة عليها ، على ألا يتأخر قرار مجلس إدارة المؤسسة عن ٣٠ يوما من تاريخ وصول الأوراق إلى مجلس الادارة وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة (١) .

---

(١) كانت سلطه المؤسسه قاصرة – وفقا للقانون السابق (رقم ٦٠ لسنه ١٩٦٣) – =

* **أما الوحدات الاقتصادية** لقطاع الدولة فهى تتخذ فى مصر شكل الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية التى تتمتع كل منها باستقلال مالى وإدارى فى حدود القانون . وهى وحدات تقوم على مشروعات اقتصادية . ويشمل المشروع الاقتصادى كل نشاط صناعى أو زراعى أو تجارى أو مالى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى (م ٣٢) . وتعتبر من شركات قطاع الدوله أولا كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة، وثانيا كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع الدولة متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك (م ٣٢) .

يترتب على استقلال الوحدة الاقتصادية أن يكون « لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا لأحكام القانون» . فالأصل - كما ذكرنا - أن تتخذ كافة قرارات التسيير الاقتصادى على مستوى الوحدة الاقتصادية ، وذلك فيما عدا ما يعتبر من اختصاص الهيئات الأعلى (وخاصة المؤسسة) فى سلم التنظيم الهرمى على النحو الذى انتهينا من التعرف عليه .

اذا تحدد دور الوحدة الاقتصادية (القاعدة) فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى بقى أن نعرف من الذى يقوم باتخاذ القرارات التى تدخل فى اختصاص

= على الاعتماد ولم يكن لها حق التعديل، ومن ثم يتضمن القانون الحالى تقييدا من حرية الوحدة الاقتصادية . كما يلاحظ أن مدة الـ ٣٠ يوما قد تكون طويلة أكثر من اللازم بالنسبه لبعض القرارات ، وقد كان قانون المؤسسه الاقتصادية (رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧) يعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض عليها خلال أسبوع من تاريخ ابلاغ رئيس مجلس إدارة المؤسسه بها .

الوحدة الانتاجية ، أى من يقوم بالادارة فيها . التعرف على ذلك يكون عن طريق معرفة كيفية تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية .

ثانيا : تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية :

أولا فيما يخص العلاقة بين هيئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الاقتصادية (والتى تسمى إدارة التخطيط والمتابعة) نلاحظ أنها تتبع إداريا مجلس إدارة الشركة،ومن ثم فليست مستقلة عن الجهاز التنفيذى فى الوحدة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمن يقوم باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى علىمستوىالوحدة الاقتصادية فيقوم التنظيم فى مصر على اسناد الادارة إلى مجلسللادارة يتم تكوينه عن طريق التعيين بواسطة السلطات السياسية المختصة وعنطريق الاختياربواسطة العاملين فى الوحدة الاقتصادية ، فى نفس الوقت،فى ذلك تقول المادة ٥٢ « يتولى إدارة الشركة مجلس مكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على النحو التالى :

أ ـ رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية [١] . ب ـ أعضاء يعين نصفهم

---

(١) يختص رئيس مجلس لإدارة الشركة بتحقيق الأهداف المقررة لها وبادارتها وتصريف شئونها وعلى الأخص بما يلى : تنفيذ قرارات مجلس الادارة – تنفيذ البرامج المعتمدة للشركة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار والعمالة والتمويل والتسويق والتصدير–متابعة تنفيذ المشروعات ومراعاة تنفيذها فى المواعيد المقررة طبقا للخطة والميزانية المعتمدة – قيام الشركة بتنفيذ تعهداتها مع غيرها من الوحدات أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير – تحقيق كفاءة تشغيل الوحدة وانتظام العمل فيها – الترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية في الوحدة فى حدود القواعد التي يضعها رئيس مجلس لإدارة المؤسسة–تحقيق تقديرات =

بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين فى الشركة » . وفى سنة ١٩٦١ [1] كان للعاملين اختيار عضوين من أعضاء مجلس الادارة . ثم عدل التنظيم بحيث ينتخب نصف أعضاء مجلس الادارة باستثناء رئيس المجلس بواسطة العاملين وتعين السلطات السياسية النصف الآخر من الفنيين العاملين فى الوحدة الاقتصادية أى من المديرين المسئولين عن الادارات الرئيسية فى أغلب الأحوال (كالادارة المالية وادارة الانتاج والادارة التجارية وادارة شئون الأفراد ، إلى غير ذلك) .

والاعتبار الذى يقصد ضمانه من وراء هذا النمط فى تنظيم الادارة فى داخل الوحدة الانتاجية ذو شقين . الشق الأول هو ضمان المشاركة المباشرة للعاملين فى إدارة المشروع ، والثانى هو ضمان توفر الخبرة الفنية داخل المجلس وضمان مشاركة الادارات الرئيسية فى المسئولية عن أعمال مجلس الادارة .

ثالثا : العلاقات بين الوحدات الانتاجية :

يمكن القول بصفة عامة أن العلاقات بين الوحدات الانتاجية يحكمها فى مصر قوى السوق تعمل عملا تلقائيا . فالتحديد العام لأهداف الوحدات الانتاجية فى قطاع الدولة لا يمنع هذه الوحدات من أن تحدد انتاجها من الأنواع المختلفة من المنتجات طبقا لما تحدده تكاليف الانتاج وعوامل العرض والطلب . أما فيما يتعلق

= الموارد والمصروفات الواردة فى الميزانية التقديرية والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات — توفير مستلزمات الانتاج اللازمة للتشغيل والصيانة والتجديد طبقا للبرامج المعتمدة (م ٦٠) . ويلاحظ تداخل بعض هذه الاختصاصات بين المجلس ورئيسه (قارن المادة ٥٤) .

(١) أنظر القوانين رقم ١١٤ ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

بمشاركة إدارة الوحدات الانتاجية فى تحديد هذه الأهداف العامة فانها تتم ترتكز على اتجاهات السوق والأثمان كموجه أساسى لنشاطها .

فلوحدات قطاع الدولة حرية كاملة فى تحديد أسعار منتجاتها والأسواق التى تبيعها فيها ، وكذلك فى تحديد مصادر المواد التى تستخدمها فى الانتاج (على أن يتم الشراء عن طريق المناقصة) . هذه الحرية تحدها حدود السياسة العامة للدولة التى تتضمن بعض القيود :

* فهناك بعض المواد الانتاجية (كالغزل مثلا بمختلف أنواعه) تحدد الدولة لثمنها حدا أقصى لا يجوز تجاوزه . هنا ينحصر الاختلاف بين منتجات الوحدات المختلفة المنتجة لها فى اختلاف المواصفات التى تصبح أحد الأسس الرئيسية لتفضيل ما تنتجه وحدة على ما تنتجه أخرى .

* كما أن الدولة تضع حدا أعلى لأثمان بعض السلع الاستهلاكية (كالأقمشة الشعبية وبعض السلع المعمرة) .

* ويعتبر من قبيل القيود كذلك محاولات بعض المؤسسات للتنسيق بين الأثمان التى تحددها الوحدات الانتاجية المختلفة التى تتبعها .

* هناك كذلك القيد الذى يفرض نفسه فيما يتعلق بالمواد التى يلزم استيرادها من الخارج ، اذ يلزم لذلك وجود عملات أجنبية والموقف يتسم بالنسبة لهذه الأخيرة بالندرة الكبيرة . هنا تختص المؤسسة (وهو اختصاص لرئيس مجلس اداراتها) بتوزيع النقد الأجنبى بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك بعد موافقة الوزير (م ٢١ من قانون المؤسسات) .

* نوع آخر من القيود على حرية الوحدة الانتاجية المملوكة للدولة فى

تعاملها مع الوحدات الأخرى يعرض بالنسبة للمواد الانتاجية التى يتسم عرضها بالنقص النسبى، هنا الأصل أن تكون الأولوية لوحدات قطاع الدولة المستخدمة لهذه المواد . الأمر الذى يؤدى الى حرمان وحدات القطاع الخاص من المواد الانتاجية وتعطل الطاقات الانتاجية الموجودة بها. لمواجهة موقف كهذا حاولت موسسة الغزل والنسيج [١] مثلا تقدير الاحتياجات من الغزل لكل وحدة من وحدات النسيج فى القطاع الخاص (على أساس الطاقة الانتاجية الثابتة بها ، عدد العمال مستمداً من وثائق التأمينات الاجتماعية ، ومتوسط انتاجها فى الفترات السابقة .. إلى غير ذلك من أسس تحديد الاحتياجات) وانما على أساس أن تعمل وردية واحدة فقط فى اليوم ، وتحدد لوحدات القطاع الخاص حصة من الغزل وكذلك وحدات قطاع الدولة المنتجة للغزل والتى تحصل منها على هذه المادة،وتقوم وحدة القطاع الخاص بشراء حصتها من وحدة قطاع الدولة « المربوطة » عليها وذلك بالثمن المحدد للغزل [٢] .

* * * *

---

(١) أنظر الكتاب السنوى الثالث للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، ١٩٦٤ ، ص ١١٠ وما بعدها .

(٢) مثل هذا التنظيم يؤدى الى وجود سوق سوداء بالنسبة للغزل إذ تحدد حصة وحدات القطاع الخاص على أساس وردية واحد ، وقد يحصل المنتج الفرد على حصته بمواصفات مختلفة عن المواصفات اللازمة لانتاجه ومن ثم يقوم بشراء الحصة وبيعها ثم شراء ما يلزمه (بكمية أكبر من الحصة اذا أراد تشغيل مصنعه ثلاث ورديات) من السوق السوداء. اعطاء الأولوية لوحدات قطاع الدولة أمر سليم، المشكلة التى يتعين حلها هى مشكلة التنسيق بين انتاج الغزل (والموقف الحالى فى مصر يتمثل فى نقص كبير فى عرضه بالنسبه لطاقات مصانع النسيج) وانتاج النسيج (وهو أمر يثير مسائل خاصة بالتوسع فى صناعة الغزل والنسيج وبتصدير واستيراد الغزل وما يرتبط بذلك من طاقات معطلة خاصة فى مصانع النسيج) .

على هذا النحو نتتهى من تتبع محاولات تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى مصر سواء بالنسبة للعلاقة بين المركز والقاعدة أو العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية أو العلاقات بين الوحدات الانتاجية . لم يبق لاستكمال صورة التنظيم الاقتصادى لقطاع الدولة فى مصر إلا التعرف على التنظيم الحالى لهيئات التخطيط.

المبحث الثانى

تنظيم هيئات التخطيط

المفروض أن يختص بالجانب الفنى فى العمل التخطيطى (تجميع البيات اللازمة، المساهمة فى تحضير الخطة ، وتقييم الأداء) فى مصر أولا هيئة مركزية للتخطيط تتبع الجهاز التنفيذى هى وزارة التخطيط (وليس لها أية سلطة تنفذية أو رقابية) وادارات التخطيط والمتابعة التى توجد فى الوزارات والمؤسسات (أنظر فى اختصاص المؤسسة بأعمال التخطيط المواد ٣ ، ١٤ ، ١٥ من قانون المؤسسات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦) وكذلك ادارات التخطيط والمتابعة فى الوحدات الانتاجية. ودور هذه الأخيرة لا يوجد بداهة إلا فى الحالة التى تسهم فيها الوحدة الانتاجية فى تحضير الخطة وهى مساهمة لا بد منها إذا أريد للخطة أن يكون لها حظ من التنفيذ العملى ، على النحو الذى سنراه فيما بعد .

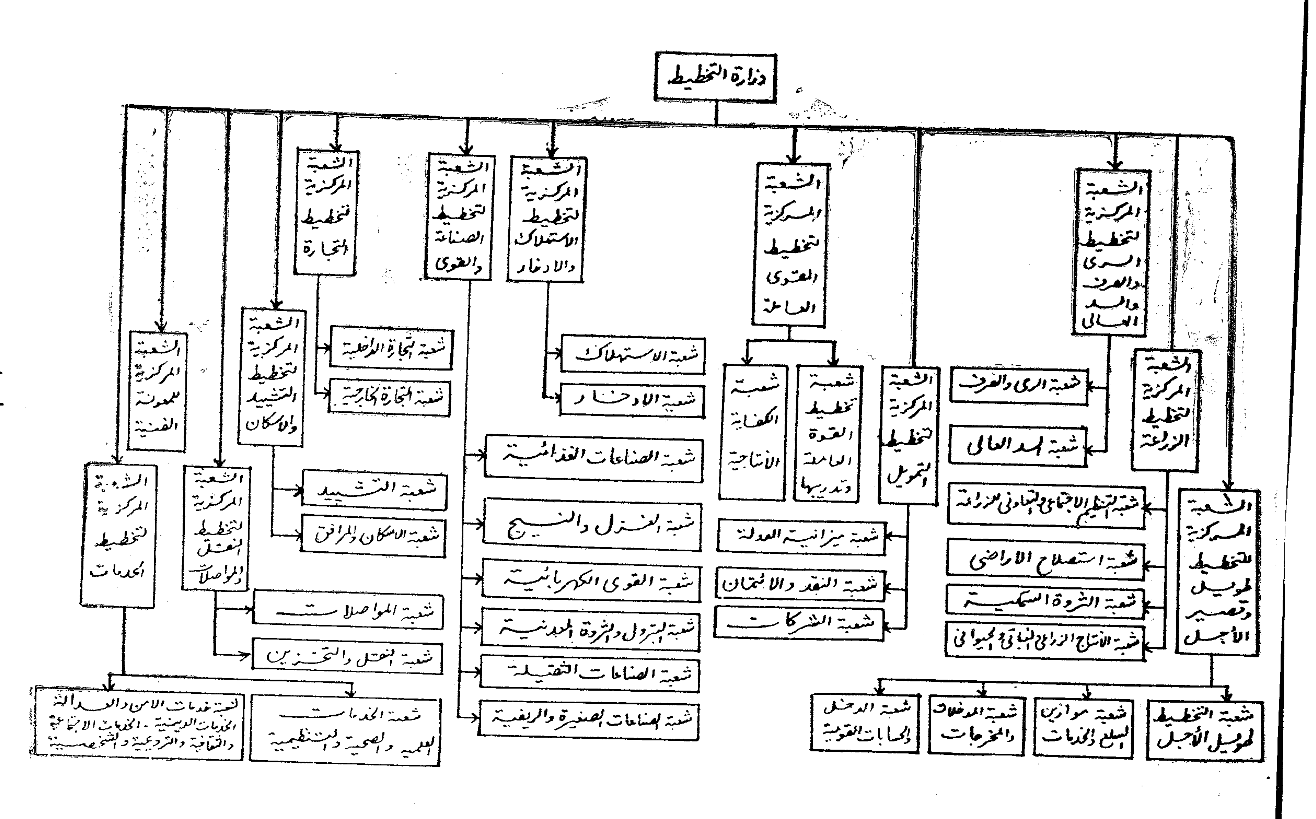
فوفقا للتنظيم القائم توجد إذن هيئات للتخطيط على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى من الوحدات الانتاجية (القاعدة) إلى المؤسسة إلى الوزارة إلى وزارة التخطيط . لن نقف عند تفاصيل هذا التنظيم لهيئات التخطيط (الواقع أن ما يمكن قوله ليس بالكثير) وسنقتصر على تقديم صورة التنظيم الداخلى لوزارة التخطيط[1]

---

(١) وفقا للقرار الوزارى رقم ٦٣ بتاريخ ٥ مايو ١٩٦٤ بشأن تنظيم وزارة التخطيط.

وأعمال الشُعب المختلفة بها لأنها تعطى فكرة عن الأنواع المختلفة للعمل التخطيطى الذى يمكن أن تقوم به هيئة التخطيط المركزية (يلاحظ على هذه الصورة غياب شعبة مركزية للتقييم والمتابعة) :

= هذا وقد صدر القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم وزارة التخطيط وهو لا يكاد يختلف – من حيث الشعب واختصاصاتهـــا – عن التنظيم الوارد فى المتن . أنظر ملحق ٢ للباب الحالى .



وزارة التخطيط
الشعبة المركزية لتخطيط الري والصرف والسد العالي
شعبة الري والصرف
شعبة السد العالي
الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة
شعبة التنظيم الاجتماعي والتعاوني للزراعة
شعبة استصلاح الاراضي
شعبة الثروة السمكية
شعبة الانتاج الزراعي النباتي والحيواني
الشعبة المركزية للتخطيط الطويل وقصير الأجل
شعبة التخطيط الطويل الأجل
شعبة موازين السلع والخدمات
شعبة المدخلات والمخرجات
شعبة الدخل والحسابات القومية
الشعبة المركزية لتخطيط التمويل
شعبة ميزانية الدولة
شعبة النقد والائتمان
شعبة الشركات
الشعبة المركزية لتخطيط القوى العاملة
شعبة تخطيط القوة العاملة وتدريبها
شعبة الكفاية الانتاجية
الشعبة المركزية لتخطيط الاستهلاك والادخار
شعبة الاستهلاك
شعبة الادخار
الشعبة المركزية لتخطيط الصناعة والقوى
شعبة الصناعات الغذائية
شعبة الغزل والنسيج
شعبة القوى الكهربائية
شعبة البترول والثروة المعدنية
شعبة الصناعات الثقيلة
شعبة الصناعات الصغيرة والريفية
الشعبة المركزية لتخطيط التجارة
شعبة التجارة الداخلية
شعبة التجارة الخارجية
الشعبة المركزية لتخطيط التشييد والاسكان
شعبة التشييد
شعبة الاسكان والمرافق
الشعبة المركزية للمعونة الفنية
الشعبة المركزية لتخطيط النقل والمواصلات
شعبة المواصلات
شعبة النقل والتخزين
الشعبة المركزية لتخطيط الخدمات
شعبة الخدمات التعليمية والصحية والتنظيمية
شعبة خدمات الامن والعدالة الخدمات الدينية - الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والشخصية

اما فيما يتعلق بأعمال الشعب فى داخل وزارة التخطيط فتختص كل شعبة باختصاصات نعددها فيما يلى :

فتختص **شعبه التخطيط طويل المدى والسنوى** بما يأتى :

١ — القيام باجراء الدراسات اللازمة لتبين امكانيات واتجاهات التنمية فى المدى الطويل ، وتستعين فى ذلك بما يتكشف لشعب التخطيط القطاعية من معدلات النمو والتقدم الاقتصادى ومن امكانيات تطبيق التقدم التكنولوجى والعلمى واستكشاف مجالات الاستثمار القومى والقطاعى وامكانياتها التنفيذية فى ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى .

٢ — وضع الاطار المبدئى لخطط التنمية طويلة المدى فى صورة رقمية توازنية على المستويات القومية والاقليمية والقطاعية متضمنا اتجاهات وامكانيات زيادة الانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك وما يلزم لذلك من الاستثمارات وما تقتضيه من تمويل محلى وخارجى .

٣ — اعداد مقترحات الخطط طويلة المدى وتقسيمها إلى مراحل تنفيذية فى المدى القصير مع بيان تفصيلاتها الحسابية والتنظيمية وما تتطلبه من اتجاهات فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وغيرها بما يتوائم مع الاهداف القومية وذلك فى ضوء ما تتبينه الشعب الأخرى من امكانيات الاستثمار وتطبيقات التقدم التكنولوجى والعلمى ومقترحات الاستثمارات فى مختلف أوجه نشاط الاقتصاد القومى والاقليمى .

٤ — اعداد الاطار المبدئى للخطة السنوية بصورته التوازنية ، على أن يراعى فى ذلك أهداف الخطة طويلة المدى ، ونتائج خبرة التنفيذ الفعلى للخطط السنوية السابقة لكى يكون أساسا لمناقشة الميزانية العامة للدولة وميزانية النقد

الأجنبى ولمناقشة الجهات المسئولة عن التنفيذ عن مدى التزامها بتحقيق الأهداف الواردة فيه .

٥ — وضع مقترح الاطار النهائى للخطط السنوية متضمنا الأهداف القومية والقطاعية فيما يتعلق بالانتاج والدخل والاستهلاك والعمالة وميزان المدفوعات وما يلزم لذلك من استثمارات ، وكذلك السياسات والتشريعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

ويكون وضع مقترح الاطار النهائى بعد اقرار الميزانية العامة والميزانية النقدية ، وطبقا لما تقترحه الشعب القطاعية المختصة .

٦ — اقترح التعديلات التى قد يلزم ادخالها على الخطة السنوية فى ضوء ما تسفر عنه مراحل التنفيذ من نتائج .

وتختص **شعبة موازين السلع والخدمات** بما يأتى :

١ — دراسة التصنيف السلعى ومواصفات السلع ووضع تصنيف سلعى موحد بالاتفاق مع اجهزة الانتاج والاحصاء والاستيراد مع تحديد السلع التى تهم مجالات الانتاج والاستثمار والاستهلاك .

٢ — تكوين موازين لكل سلعة هامة ، كما وقيمة، ببيان كافة أوجه استخدام السلعة ، وبيان مصادر الحصول عليها .

٣ — تكوين موازين السلع والخدمات بمصادرها واستخداماتها بصورة تفصيلية .

٤ — اجراء الدراسات اللازمة لاعداد موازين للسلع والخدمات على المستوى الاقليمى .

وتختص **شعبة المدخلات والمخرجات** بما يأتى :

١ — تصوير التدفقات السلعية بين قطاعات وانشطة الانتاج المختلفة ، وعلاقاتها بالموارد المحلية والموارد الخارجية المتاحة ، وتركيب جداول المدخلات والمخرجات بصورة تفصيلية للاقتصاد القومى لسنوات مختلفة وتحليل هذه الجداول بما يمكن من استخداماتها فى أغراض التنبؤ الاقتصادى .

٢ — دراسة عناصر تركيب الاقتصاد القومى الرئيسية وتحليلها وتتبع التغير الهيكلى الذى يطرأ عليها .

٣ — تتبع ودراسة معاملات الانتاج فى الانشطة والسلع المختلفة للاقتصاد القومى وتطور هذه المعاملات تبعا للتقدم الفنى فى طرق الانتاج ، واستخدام تلك المعاملات فى التنبؤات الخاصة بالانتاج .

٤ — القيام بالدراسات اللازمة لاعداد جداول المدخلات والمخرجات على المستوى الاقليمى .

٥ — اجراء الدراسات المقارنة لمعاملات المدخلات فى التداول المختلفة .

وتختص **شعبة الدخل والحسابات القومية** بما يأتى :

١ — اعداد الدراسات المنهجية الخاصة بتصميم الحسابات وبمفاهيم الظواهر الاقتصادية التى تتناولها الحسابات مع التركيز على المفاهيم التى تتلاءم مع ظروف الاقتصاد القومى .

٢ — القيام باعداد الحسابات القومية بأنواعها وبالصورة التى تسفر عنها الدراسات المنهجية بحيث تبرز المشكلات التى تواجه الاقتصاد القومى وما يحتاجه تركيب الحسابات من بيانات واحصاءات .

٣ — تقدير الموارد والاستخدامات ذات الصفة التحويلية واعداد الصورة التوازنية الخاصة بها .

٤ — تركيب الحسابات القومية فى صورتها المتكاملة التى تلخص التدفقات المالية وارتباطها بالتدفقات المادية والسلعية لفترات سنوية ، وربع سنوية .

٥ — اعداد تقدير سنوى للدخل القومى من هذه الحسابات .

٦ — اعداد ميزانية قومية دورية واستخدام هذه الميزانية فى تحديد الاهداف التخطيطية ومتابعة سير الاقتصاد القومى فى المستقبل القريب .

٧ — تحليل نتائج الحسابات القومية بما يؤدى إلى استخدام مؤشرات تبين الاتجاهات العامة للاقتصاد القومى وتساعد فى اتخاذ قرارات ورسم السياسات الاقتصادية على مختلف المستويات .

٨ — تحليل ميزانية الدولة بصورة تتفق مع ما تحتاجه الحسابات القومية من عناصر .

٩ — اجراء الدراسات المقارنة على المستوى الدولى .

١٠ — القيام بالدراسات اللازمة لاعداد حسابات الريف والمدن وما تتطلبه من بيانات احصائية ، والربط بينهما ، ودراسة ما تسفر عنه هذه الحسابات من نتائج .

١١ — القيام باعداد الحسابات القومية الاقليمة ، والربط بينهما ، ودراسة نتائجها وما تبرزه من مشكلات اقليمية .

١٢ — القيام باعداد حسابات كل من قطاع الاعمال المنظم بقسميه العام والخاص وقطاع الاعمال غير المنظم كل على حدة وتتبع تطورات الانتاج والاجور والتحويلات وتكوين رأس المال فى كل منها .

١٣ — القيام بالدراسات اللازمة لاعـداد حساب مستقل لقطاع الانتاج بغرض التصدير وما يتطلبه ذلك من بيانات احصائية ، ودراسة تطوره ومايولده التصدير من دخل وعمالة ووسائل تنمية هذا القطاع من سنة لأخرى .

وتختص شعبة **تخطيط القوى العاملة وتدريبها** بما يأتى :

١ — الافادة من البيـانات والاحصاءات والدراسات السكانية فى التنبؤ بالتطور العددى للسكان وحجم قوة العمل الكلية وذلك من حيث النوع وفئات العمر والتوزيع الجغرافى خلال الفترات المتعاقبة لمراحل التنمية .

٢ — الافادة من احصاءات التعداد العام وبيـانات حصر القوى العاملة فى التعرف على حجم العمالة والبطالة ودراسة مشاكل البطالة واقتراح أساليب التغلب عليها.

٣ — دراسة تحركات القوى العاملة جغرافيا وقطاعيا وتحليل أسبابها وآثارها الاقتصادية .

٤ — دراسة التوازن بين مطـالب خطط التنميـة طويلة المدى والسنوية من القوى العاملة الفنية والمهارات ومن مختلف المهن والتخصصات والمستويات العلمية والفنية وبين المعروض من تلك القوى ، ودراسة واقتراح اتجـاهات السياسات التعليميه والتدريبية التى تكفل تحقيق ذلك التوازن بمـا يتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية .

٥ — القيام بالدراسات التحليلية لتحديد معدلات تطور انتاجية العامل فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ووسائل رفعها سواء عن طريق التدريب داخل العمل

وخارجه أو باستخدام الحوافز أو بالاعتماد على سياسة الأجور وتعديل فئاتها مع الاستفادة بالدراسات المقارنة فى هذا الشأن .

٦ — القيام بدراسة تطور معامل رأس المـــال للعامل فى مختلف الأنشطة الاقتصادية واجراء المقارنات الدولية .

٧ — التنبؤ بحجم العمالة والأجور فى خطط التنمية طويلة المدى والسنوية .

٨ — اعداد تقارير المتابعة السنوية عما حققته خطط التنمية السنوية فى تطور حجم العمالة وفى الأجور ومتوسطاتها فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

٩ تحليل نتائج المتابعة فيما يتعلق بالأجور وتطورها واستخراج المؤشرات التى تساعد على رسم السياسات الأجرية والسعرية والنقدية .

١٠ — دراسة التفاوت بين متوسطات الأجور فى الأنشطة المختلفة لكل من الفئات والتخصصات المهنيـــة المختلفة ، والأسباب المؤدية الى ذلك ، واقتراح الوسائل الكفيلة بالتقريب بين هذه المتوسطات كلما كان ذلك ممكنا تحقيقا للسياسة الاشتراكية ، على أن يؤخذ فى الاعتبار ايجاد الحوافز على العمل بزيادة الانتاج .

وتختص **شعبة الكفاية الانتاجية** بما يأتى :

١ — دراسة الأساليب المختلفة لقياس الكفاية الانتاجية للعمل .

٢ — قياس ومتابعة تطور كفاية العمل وأثرها على تحقيق أهداف الخطة وذلك فى ظل التطور التكنولوجى لأساليب الانتاج مع اجراء الدراسات المقارنة .

٣ — اقتراح وسائل رفع الكفاية الانتاجية للعمل بما يكفل تحقيق اهداف خطط التنمية .

٤ — دراسة علاقة الكفاية الانتاجية بحجم الاستثمار فى مختلف الوحدات الانتاجية لقطاعات الاقتصاد القومى .

٥ — دراسة ومتابعة التطور فى الكفاية الانتاجية لاجهزة الادارة الحكومية واقتراح وسائل قياسها والعمل على رفعها بما يضمن كفاية سير العمل فى الادارة الحكومية فى الاتجاهات التى تتلائم مع المبادىء الاشتراكية ومع اهداف الخطة.

وتختص **شعبة الاستهلاك** بما يأتى :

١ — تحديد معدلات نمو الاستهلاك التى تتلائم مع الحل الصحيح للمعادلة الصعبة المشار اليها فى الميثاق فى ضوء معدل النمو المرغوب فيه للدخل القومى .

٢ — تحديد العوامل المؤثرة فى حجم وتطور الاستهلاك القومى فى المدى الطويل والمدى القصير .

٣ — دراسة طبيعة وتطور نمط الاستهلاك القومى فى مجموعه وانماط استهلاك الفئات الاجتماعية المختلفة والعومل التى تؤثر فى ذلك .

٤ — دراسة الاستهلاك الجماعى فى ضوء بيانات الميزانية العامة والحسابات الختامية للدولة .

٥ — التنبوء بالاستهلاك القومى فى المدى الطويل والمدى القصير فى ضوء الدراسات المشار اليها فى البنود السابقة . وابداء الرأى فى معدلات نمو الانتاج

السنوى فى فروع الانتاج الاستهلاكى وما يخص من الاستثمارات لهذه الفروع لتحقيق هذه المعدلات لتسترشد بها شعب القطاعات السلعية وشعب الخدمات عند اقتراحها لبرامج تلك القطاعات.

٦ — اقتراح السياسات الاستهلاكية اللازمة لضمان تحقيق معدلات وانماط الاستهلاك والادخار فى ضوء الدراسات المشار اليها فى الفترات السابقة .

٧ — دراسة المرونات الدخلية للاستهلاك الفردى والعلاقة بين الدخل والاستهلاك لكل سلعة على حدة ولمجموعات السلع والخدمات لكل فئة من فئات الدخل ولكل من الريف والحضر والمناطق الجغرافية والافادة من هذه الدراسات فى التنبوء بحجم الاستهلاك .

٨ — تقدير الاستهلاك الفردى والحكومى « كمية وقيمة » للسلع ومتابعة التطور فى استهلاك السلع الهامة ودراسة العوامل التى تؤدى إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك الضروريه ومعدلات الاستهلاك الفردى وكذلك الطلب على الخدمات على حسب انواعها .

وتختص **شعبة الادخار** بما يأتى :

١ — تقدير المدخرات القومية التى يمكن توفيرها لخطط التنمية طويلة المدى والسنوية فى ضوء البيانات المتاحة عن المدخرات المحققة فى الماضى وتطورها فى ضوء النمو المستهدف للدخل القومى وتطور الاستهلاك .

٢ — دراسة وقياس المدخرات القومية التى تتولد عن طريق انظمة التأمينات والمعاشات بجميع انواعها ، وعن طريق قطاع الاعمال العام ، وتحليل

العوامل المختلفة التى تؤثر فى هذه المدخرات واقتراح السياسات الخاصه بها .

٣ — دراسة وسائل تحضير المدخرات الصغيرة والريفية فى القطاعين غير المنظم والعائلى ورسم السياسة الكفيلة بتشجيع وتجميع هذه المدخرات وتتبع خطواتها .

٤ — اقتراح السياسات الكفيلة بتنمية الادخار القومى على ضوء مبادئنا وتنظيماتنا الاشتراكيه.

٥ — تقدير ما قد يلزم من احتياجات للمدخرات الخارجية لسد ثغرة العجز فى المدخرات المحليه لتغطيه الاستثمارات التى يتقرر تنفيذها لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للدخل القومى .

وتختص **شبعة ميزانية الدولة** بما يأتى :

١ — تحليل تطور الاتجاهات العامة لموارد الميزانية وللانفاق الحكومى بعناصرها المختلفة واستنباط معدلات نموهما وعلاقتهما بالدخل القومى لتحديد مدى ملائمة هذا التطور لاهداف الخطة واقتراح الوسائل التى تكفل هذه الملائمة.

٢ — تقدير الموارد المالية التى يمكن الحصول عليها من قطاعى الاعمال والخدمات الحكومى لتمويل الخطط السنويةفى ضوء النمو المستهدف للدخل القومى.

٣ — وضع الصورة التمويلية لنشاط القطاع العام (ميزانية الخدمات وميزانية الأعمال) بمواردها واستخداماتها فى الخطط طويلة الاجل والسنويه .

٤ — دراسة واقتراح السياسات المالية الضريبية منها وغير الضريبية وسياسة الاقتراض العام التى تضمن تحقيق مطالب الخطة وتحقيق اهدافها .

٥ — دراسة وتبويب الميزانية واقتراح تطويرها بما يتفق مع اسلوب التخطيط ويخدم اغراضه .

٦ — دراسة السياسات الضرائبية واثرها فى التنمية وتمويلها واقتراح وسائل النهوض بها كعنصر من عناصر تمويل الخطة وما ينجم عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وبخاصة ما يتعلق منها بالآثار المباشرة وغير المباشرة على مستوى الأسعار وتوزيع الدخول وزيادة الرفاهية .

٧ — دراسة احتياجات الوزارات والمؤسسات المختلفة من السلع والخدمات اللازمة للقيام بتقديم خدماتها وما تقوم بتقديمه من تحويلات بانواعها .

٨ — اقتراح الوسائل التى تؤدى الى احكام استخدام ميزانية الدولة كاداة فعالة لترجمة كل متطلبات التخطيط .

وتختص **شعبة النقد والائتمان** بما يأتى :

١ — تحديد دور الجهاز المصرفى والوسطاء الماليين فى تجميع المدخرات القومية وفى استخدامها لتمويل مشروعات الخطط الطويلة الأجل والسنوية .

٢ — وضع المقترحات الخاصة بتطوير الجهاز المصرفى بما يخدم اهداف تمويل الخطة فى ظل تطورنا الاشتراكى وقيامه بنوع من الرقابة على تنفيذ الخطة .

٣ — وضع ميزانية ائتمانية تترجم احتياجات الخطة السنوية وتضمن تحقيق التوازن النقدى على أن تناقش قبل تضمينها فى الخطة السنوية مع الجهاز المصرفى. وتشتمل الميزانية الائتمانية على تحديد لحجم الائتمان المسموح به للقطاعات المختلفة والذى يحدد فى ضوء الانفاق المسموح به لكل قطاع وعلى ما يتوقع أن يستخدمه

القطاع من وسائل تمويل خارج الجهاز التمويلى كما تشتمل أيضا على تكلفة الائتمان وسيولته للقطاعات المختلفة .

٤ — تحليل تطور الائتمان والنقد فى الفترات الطويلة وفى الفترات السنوية للتوصل الى معرفة مدى تلاؤم هذا التطور مع اهداف الخطة ولاقتراح اوجه العلاج لما قد يحدث من تطورات نقدية وائتمانية تخل بسلامة تنفيذ الخطة .

٥ — دراسة اتجاهات وتحركات وطبيعة تدفق رؤوس الأموال الدولية والخارجية وأساليب الافادة من التسهيلات الائتمانية والقروض الخارجية .

٦ — دراسة دور المنظمات الدولية فى مجالات الاقراض الدولى للتنمية الاقتصادية وبحث طرق الافادة منها بأقصى ما يمكن لتحقيق اهداف الخطة .

وتختص **شعبة الشركات ومؤسسات الاعمال** بما يأتى :

١ — دراسة التنظيمات المختلفة لقطاع الاعمال العام والخاص القائمة بمختلف مجالات النشاط الاقتصادى والمكونة لجزء هام من أجهزة التنفيذ للبرامج الانتاجية والتمويلية والاستهلاكية التى تتضمنها خطط التنمية .

واقتراح بدائل للتنظيمات القائمة واستحداث أنواع جديدة من التنظيم أو الكيان القانونى والتشريعات اللازمة لتنظيمها بما يكفل تحقيق أهداف خطط التنمية وأهداف المجتمع الاشتراكى .

٢ - دراسة أثر التشريعات المنظمة لنشاط قطاع الأعمال على مستوى كفايته من حيث حجم الادخار والاستثمار والانتاج والعمالة واقتراح تعديل التشريعات وادخال الحوافز المؤدية الى التوسع فى نطاقاتها ورفع مستوى كفايتها .

٣ - دراسة العلاقات القائمة بين مختلف مؤسسات القطاع العام سواء منها

المؤسسات العامة الانتاجية أو التمويلية أو المنظمة للاستهلاك أو المنفذة للاستثمار، وبحث تطورها وتناسقها وتكاملها وعلاقاتها بالميزانية العامة للدولة وبنشاط القطاع الخاص .

٤ ـ دراسة ما يتم من توزيع لأعباء الخطط السنوية من النواحى التنفيذية على مختلف المؤسسات العامة . ودراسة مدى كفاية التوزيع فى الوصول الى الأهداف الانتاجية التى يلتزم قطاع الاعمال الحكومى بالوصول اليها سنويا .

٥ ـ دراسة نشاط المؤسسات والشركات وتقييمه من الناحيتين المالية والاقتصادية وتقدير مدى مساهمتها فى تمويل الخطة .

٦ ـ دراسة الكفاية الانتاجية والتنظيمية والادارية للمشروعات القائمة واقتراح الوسائل الكفيلة برفع مستواها .

٧ ـ متابعة تطور نشاط مؤسسات الأعمال فى القطاعين العام والخاص فى التنفيذ مقارنا بالمستهدف له فى الخطة لاستكشاف معوقات التنفيذ وبحث مقترحات التغلب عليها . ولاستخلاص مؤشرات للتنبؤ بحجم الانتاج والعمالة والمدخرات والاحتياجات التمويلية والقدرة على تنفيذ الاستثمارات .

٨ ـ دراسة ميزانيات الشركات والمؤسسات واستخراج معاملات ومؤشرات تفيد فى الحكم على مدى كفاية التنفيذ مع الافادة بالمقارنات الدولية .

٩ ـ متابعة تطور المعاملات والمؤشرات الاقتصادية سنة بعد أخرى ودراسة أسباب اختلافها فى الشركات والمؤسسات ومتابعة التطور بالنسبة للشركات والمؤسسات ذات النشاط الواحد .

١٠ ـ اعداد الدراسات اللازمة للحصول على بيانات تفصيلية عن السلع

والخدمات المستخدمة فى الانتاج فى شركات ومؤسسات القطاع المنظم ، ودراسة العلاقة بينها وبين مستويات الانتاج وتطورها مع الزمن .

وتختص **شعبة التجارة الداخلية** بما يأتى :

١ ـ بحث ودراسة أسعار مختلف السلع المتداولة فى السوق المحلى .

٢ ـ تحديد مكونات الاسعار والأثمان من الهوامش التجارية وهوامش الربح والضرائب السلعية والرسوم الأخرى والاعانات لمختلف السلع فى ضوء المستهدفين من مستويات الانتاج وفى ضوء أهداف المجتمع الاستثمارية والاستهلاكية واقتراح تطوير هوامش السلع بمـــا يتلائم مع أهداف الخطة من حيث تيسير استهلاك بعضها بأسعار مخفضة أو تكوين فوائض ادخارية فى بعض فروع الانتاج .

٣ ـ دراسة تطور الاستهلاك من السلع التموينية .

٤ ـ الافادة من الاحصاءات والدراسات الخاصة بالاستهلاك فى تبين مكونات الاستهلاك نوعيا وكميا ومن حيث التوزيع الجغرافى ومن حيث الريف والحضر وفى التنبؤ بمطالب المجتمع من السلع والخدمات فى ضوء أهداف الخطة .

٥ ـ دراسة المخزون من مختلف السلع وتطوره موسميا وسنويا واستخدامه كمؤشر اقتصادى لكشف اتجاهات العلاقة بين الانتاج والتصريف السلعى فى المجتمـــع .

٦ ـ دراسة المراحل والتكاليف التسويقية للسلع المختلفة وكشف ما قد يكون هناك من عقبات وانحرافات تحد من الكفاية التسويقية واقتراح حلول كفيلة بعـــلاجها .

٧ ـ دراسة أجهزة ومنظمات التجارة الداخلية والتسويق المحلى ومدى كفايتها

فى ضوء المبادىء الاشتراكية واقتراح الاجراءات الكفيلة بتنظيمها على النحو الذى يكفل حسن توزيع السلع والموارد على المقدر من نواحى الاستخدام المختلفة.

٨ - متابعة تطور الاستهلاك فى ضوء ما تم تحقيقه من أهداف الخطة .

٩ - دراسة مسالك التوزيع للسلع الهامة بغرض زيادة كفاءة مؤسسات التوزيع وخفض تكاليف التوزيع إلى أدنى قدر ممكن .

وتختص **شعبة التجارة الخارجية** بما يأتى : -

١ - تحديد أهداف التصدير وأهداف الاستيراد من السلع المختلفة فى ضوء معدلات نمو الاقتصاد القومى فى مجالات الانتاج والاستهلاك والاستثمار وفى ضوء امكانيات التسويق الخارجى والاستيراد .

٢ - دراسة امكانيات تصدير السلع واقتراح المعدلات التى ينمو بها الانتاج فى هذه السلع بما يتلاءم مع امكانيات التصدير وكذلك السياسيات الداخلية التى تمكن من الافادة من وضع السوق العالمى .

٣ — دراسة العوامل المؤثره على الشروط المتعلقة باستيراد السلع واقتراح السياسات اللازمه للحصول على أفضل شروط للاستيراد وذلك فى ضوء دراسة الاسعار العالمية وشروط الدفع .

٤ — وضع معايير تحكم التصدير والاستيراد بهدف حصول الاقتصاد القومى على أقصى عائد صاف من تعامله مع العالم الخارجى على أن يؤخذ فى الاعتبار أثر ذلك على حصيلة النقد الأجنبى وأهميته النسبية وعلى العمالة وعلى دعم انشطة انتاجية معينة .

٥ — دراسة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والأقليمية والعامة بما فى ذلك

الاتفاقيات التى لاتكون الجمهورية العربيةطرفا فيها ، وتحديد أثر هذه الاتفاقيات على تجارتنا الخارجية واقتراح ما يتخذ من سياسات بشأن موقف الجمهورية من هذه الاتفاقيات بحيث تحقق أهدافنا فى التعامل الاقتصادى الدولى .

٦ — حصر ودراسة القروض والالتزامات الدولية والخارجية واقتراح السياسات اللازمة لمواجهتها .

٧ — دراسة تنظيم أجهزة التجارة الخارجية واقتراح التنظيمات والاجراءات التى تكفل تحقيق كفاءة تلك الاجهزة بما يتلائم مع أهداف التصدير والاستيراد المقررة فى الخطة .

٨ — دراسة المشكلات الاقتصادية والدولية لبعض السلع الأساسية التى تهم الاقتصاد القومى فى التصدير والاستيراد واقتراح السياسات الملائمة للاستفادة من التطورات المستقبلة فى أسواقها ولتجنب الآثار الضارة بالاقتصاد القومى التى قد ترتبط بهذه التطورات .

٩ — دراسة التطور فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات فى جملته وفى عناصره المختلفة واستخراج النتائج ذات الدلالة الخاصة التى تمكن من رسم سياسة التجارة الخارجية وتقدير امكانيات التمويل الخارجى ، وذلك فى علاقتنا بالدول الخارجية فى جملتها وبالمناطق النقدية والاقتصادية المختلفة .

١٠ — الاشتراك فى بحث ومناقشة الميزانية النقدية لضمان اتفاق عناصرها مع أهداف الخطة .

١١ — دراسة تطور النظم واللوائح الجمركية وفئات الرسوم مع اجراء المقارنات الدولية واقتراح التدابير والتعديلات التى تلزم لتحقيق توفير المواد الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية ولحماية الانتاج المحلى وللعمل على التوسع فى الصادرات .

١٢ — دراسة قـــدرة الاسواق الخارجية على استيعاب المنتجات المحلية ووسائل تنميتها وحجم التجاره الدولية ونصيب الجمهورية العربية المتحدة منها على مستوى العالم ومستوى الكتل الاقتصادية والمناطق الجغرافية .

١٣ — دراسة أسعار الواردات المختلفة فى الأسواق الخارجية والمفاضلة بينها للوصول إلى نسبة أعلى لشروط التبـــادل التجارى لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة .

١٤ — دراسة التجـــارة الدولية لدول الاسواق المشتركة وأثر التكتل الاقتصادى على حجم التجارة الدولية للجمهورية العربية المتحدة وما يقترح من وسائل واجراءات لتنميتها .

١٥ — دراسة وتقدير احتياجات وقدرة المجتمع على الاستيراد فى سنوات الخطة المختلفة .

أما **شعب التخطيط القطاعى** (أى الشعب المكونة للشعب المركزية لتخطيط الزراعة ، والرى والصرف والسد العالى ، والصناعة والقوى ، والتشييد والاسكان والنقل والمواصلات ، والخدمات) فتختص كل فى نطاق القطاع المتعلق بها بما يأتى :

أولا : القيام بحصر الموارد المتاحة للانتاج :

١ - الموارد المستخدمة : حصر الطاقات الانتاجية القائمة ومعدلات انتاجيتها.

٢ - الموارد غير المستخدمة : حصر وقياس الطاقات المتعطلة ودراسة سبل استخدام الموارد غير المستخدمة فى تكوين طاقة انتاجية جديدة .

ثانيا : القيام بدراسة مستوى استغلال الموارد المتاحة:

١ — التعرف على مستويات الكفاية الانتاجية المحققة فى استغلال الطاقات الانتاجية القائمة عن طريق قياس معدلات الانتاج وما يقترن بها من معاملات تتعلق برأس المال المستحضر بمكوناته وكذلك ما يقترن بها من قوة عمل مستخدمة بما فيها من مستويات التخصص والمهارة الفنية وكذلك المعاملات المتعلقة بالمدخلات العينية والخدمات اللازمة فى عمليات الانتاج .

٢ — دراسة العلاقة الارتباطية بين نواتج القطاع وبين متطلبات الانتاج فى القطاعات الأخرى ، من ناحية، ثم بينها وبين الاستخدامات النهائية ، من ناحية أخرى .

٣ — القيام بالدراسات الخاصة بمصادر المواد اللازمة للانتاج وتقدير استخدامات السلع المنتجة فى كل نشاط وعلى مستوى المؤسسات والشركات .

٤ — دراسة حجم الموارد الخارجية للمواد المستخدمة فى الانتاج وكذلك حجم الصادرات من منتجات القطاع ، ومدى ما يحققه القطاع من فائض أو عجز فى موارد النقد الأجنبى وما يلزم لتغطية احتياجات القطاع الاستثمارية من النقد الأجنبى .

ثالثا : أجراء الدراسات المتعلقة بمعدلات النمو القطاعية :

١ — التعرف على معدلات النمو القائمة وفى الفقرات السابقة وتحديد ما تم تحقيقه من تغير فى معاملات رأس المال وقوة العمل المستخدمة وكذلك فى أنواع المدخلات الأخرى الداخلة فى الانتاج . مع قياس فاعلية كل منها فى زيادة الانتاج وما يتولد عنه من دخل .

٢ — دراسة وتقييم امكانية الارتقاء بمعدلات النمو على أساس من الاهداف

والموارد وتقدير فاعليـــة تلك الموارد بمقتضى معايير محددة واقتراح وسائل تحقيق ذلك .

رابعا : دراسة مشروعات وبرامج القطاع :

١ ــ تقييم المشروعات المقترحة على أساس اعداد ودراسة البيانات الصحيحة المتعلقة بالنواحى التالية :

أ ــ الأهداف التى يحققها المشروع .

ب ــ النواحى الفنية فى المشروع .

جـ ــ الأسلوب التكنولوجى المقترح استخدامه فى مرحلتى الانشاء والتشغيل.

د ــ النواحى الاقتصادية .

هـ ــ امكانيات التنفيـذ فى ضوء المتاح من الموارد والامكانيات الفنيـــة والتنظيمية والتنفيذية مع مراعاة التوقيتات الزمنية المقررة .

و ــ حصر احتيـاجات المشروع من السلع والخدمات فى كل من مرحلتى الانشاء والتشغيل وما تستلزمه من نقـد أجنبى وما يمكن أن يسهم به المشروع من وفر فى النقد الأجنبى سنويا سواء عن طريق الاحلال محل الواردات أو التصدير.

ز ــ دراسة العمر الانتاجى للمشروع وما يمكن أن يحققه من دخل ووفر فى العملات الأجنبية خلال عمره الانتاجى .

٢ ــ اقتراح مشروعات لتحقيق أهداف القطاع على أساس اعداد ودراسة النواحى المذكورة فى الفقرة السابقة .

٣ ــ تقييم البرامج القطاعية المقترحة وتركيب برامج بديلة على أساس تحليـل النواحى التالية :

أ ـــ مدى مساهمة البرنامج فى تحقيق أهداف القطاع .

ب ـــ مدى تحقيق مشروعات البرنامج لاهدافه .

جـ ـــ مدى التناسق القائم بين مشروعات البرنامج من النواحى الفنية والاقتصادية والتنظيمية والزمنية وكذلك من ناحية توزيعها الجغرافى .

د ـــ أولوية المشروعات داخل البرنامج الواحد ، وذلك بالنظر لتأثير المشروع فى الانتاج والدخل والعمالة والوفر فى النقد الأجنبى ، فضلا عن مـــدى أهمية المشروع بالنسبة للمشروعات والبرامج الاخرى فى نفس القطاع أو فى القطاعات الاخرى .

خامسا ـــ القيام بمتابعة تنفيذ المشروعات والبرامج القطاعية بالدراسات اللازمة واقتراح ادخال التعديلات التى تستوجبها مقتضيات الموقف المتطور وتحليل بيانات المتابعة لتقييم المشروعات والبرامج للتعرف على مـــدى تحقيقها للاهداف فى حدود الموارد المخصصة وفى الازمنة المقررة لها .

سادسا ـــ تجميع البيانات والاحصاءات والدراسات التى تخص نشاط الوحدة من مصادرها المختلفة واجراء الدراسات التخطيطية عليها .

سابعا : دراسة واقتراح التعديلات المطلوب ادخالها على التنظيمات الادارية والتنفيذية ومقتضيات الاشراف والرقابة والتوجيه فى كافة المستويات داخل النشاط بما يكفل تحقيق أهدافه الاستثمارية والانتاجية .

ثامنا : تقوم كل شعبة بمراعاة الاعتبارات الاساسية اللازمة للتخطيط والمتابعة على المستوى الاقليمى فى جميع دراساتها وأبحاثها المتعلقة بتخطيط ومتابعة وتقييم النشاط موضع تخصصها .

تاسعا : تقوم كل شعبة بالاشتراك فى مناقشات اعداد مشروع ميزانية الوزارة والمصالح والهيئات والمؤسسات والشركات المتصلة بعملها .

عاشرا : تختص شعبة التشييد بما يأتى بالاضافة إلى الاختصاصات العامة السابقة :

١ ـ تحديد احتياجات المبانى والتشييدات التى تتضمنها خطط القطاعات الاقتصادية من المستلزمات وسلع الاستثمار وسلع الانتاج، وكذلك الاحتياجات من الخدمات والايدى العاملة بانواعها، والدخل المتولد منها . مع اعداد الموازنات السلعية والبشرية للموارد منها والاستخدامات لضمان عـــدم حدوث اختناقات تعرقل تنفيذ مشروعاتها فى مختلف التوقيتات .

٢ ـ اعداد الدراسات الاحصائية عن تطور أسعار السلع وأجور المشتغلين بالانشاء بالاضافة إلى دراسة تطوير طرق الانشاء ووسائله بما يؤدى إلى خفض تكاليفه مع رفع الكفاية الانتاجية به .

٣ ـ اعداد معدلات مطورة حديثة تساعد فى عمليات التنبؤ بالاحتياجات من السلع والخدمات فى الخطط القادمة .

٤ ـ تحديد احتياجات جهاز المقاولات من الاستثمارات للمعدات والتجهيزات والآلات والسلع الاستثمارية الأخرى ومستلزمات الانتاج اللازمة للقيام باعبائه فى تنفيذ ما يقرر من استثمارات للمبانى والتشييدات .

حادى عشر : تختص شعبة الاسكان والمرافق بما يأتى بالاضافة إلى الاختصاصات العامة السابقة :

١ ـ تحديد الاحتياجات الفعلية من الوحـــدات السكنية لمقابلة الزيادة فى السكان واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة واحتياجات الاحلال للمساكن

الآيلة للسقوط بالاضافة إلى تلافى التكدس فى تلك المساكن ، ودراسة امكانيات تنفيـــذ تلك الاحتياجات على أساس من المعدلات المقبولة لمستوى التزاحم فى المساكن مع وضع الموارد المتاحة بانواعها موضع الاعتبار ، وربط الاحتياجات من اعداد المساكن باحجامها ومستوياتها باعـداد الأسر ومتوسطات دخولهـا واحجامها .

٢ — دراســـة احتياجات التجمعات السكنية الجديدة من مختلف المرافق والخدمات الأخرى على أساس من المعـدلات السليمة مع تحديد الاستثمارات اللازمة لها .

٣ — دراسة القوانين واللوائح والتشريعات المتعلقة بانشاء المساكن وتأجيرها مع دراسة سياسة التأجير وربطها بتكاليف المساكن والنواحى الاجتماعية ودراسة امكانيات تطويرها لتتلائم مع الاتجاه الذى يتعين أن يسود فى المجتمع الاشتراكى.

٤ — تحديد الاحتياجات من المرافق العامة كمياه الشرب والصرف الصحى واعمال تخطيط المدن والقرى وغيرها على أساس من معدلات لنصيب الفرد منها بالمقارنة بالدول المتقدمة .

وتختص **شعبة التنظيم الاجتماعى والتعاونى الزراعى** بالاضـــافة إلى الاختصاصات العامة بما يأتى :

١ — دراسة واقتراح التنظيمات والتعاونيات والتشريعات فى مجالات التمويل الزراعى والانتاج الزراعى والتسويق الزراعى .

٢ — دراسة الجهـاز السعرى كوسيلة مساعدة للنشاط التعاونى فى استخدام الموارد ومدى الملائمة بين هذا التنظيم واحتياجات المجتمع . .

٣ — تجميع ما يلزم من بيانات ومعلومات ونشرات تفيد فى متابعة تنفيذ التنظيمات المقترحة واقتراح تنظيمات بديلة .

٤ — دراسة أساليب التنظيم والبرامج الموجهة فى الدول المتقدمة والنامية .

٥ — دراسة برامج التملك السنوية ونظام استغلال الأراضى الحديثة .

٦ — دراسة أثر برامج التنمية على البطالة الكاملة والجزئية فى قطاع الزراعة، واقتراح ما يلزم لانهاء هذه البطالة بكافة صورها فى فترة زمنية محددة .

٧ — دراسة برنامج تدريب المنتجين فى قطاع الزراعة تدريبا عمليا على انجح الوسائل لزراعة الحاصلات ووسائلها وكذلك وسائل زيادة الانتاج الحيوانى ، واقتراح الوسائل المناسبة لهذا التدريب عن طريق استخدام الأجهزة التعاونية .

وتختص **الشعبة المركزية للمعونة الفنية الخارجية** بما يأتى :

١ — حصر مطالب تنفيذ مشروعات الخطة وادارتها من الخبرة الفنية الأجنبية بأنواعها والتوقيت الزمنى لوجوب توافرها وتنسيق ذلك مع المتاح من الخبرة الفنية المحلية ومع ما يتخذ من تدابير لتوافرها بارسال البعوث أو استقدام الخبراء .

٢ — حصر أنواع المعونات التى تقدمها المنظمات الدولية المتعددة وكذلك أنواع الخبرات أو المعدات والأدوات والأجهزة العلمية أو المواد التى يمكن الافادة منها عن طريق هذه المعونات .

٣ — حصر امكانيات قيام الجمهورية العربية المتحدة بمنح معونات فنية للدول الأخرى ووضع خطة تنفيذ ذلك بحيث تؤدى هذه المعونات من حيث النوع والكم والتوقيت الزمنى أكبر فائدة ممكنة .

٤ — القيام بدورها كحلقة اتصال بين الهيئات المانحة للمعونات وبين الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات لضمان تنفيذ برامج المعونة الفنية .

٥ — تجميع وتحليل تقارير الخبراء الوافدين إلى الجمهورية العربية المتحدة طبقا لبرامج المعونة الفنية والتعرف على رأى الجهات المستفيدة من هؤلاء الخبراء .

٦ — تجميع وتحليل تقارير المبعوثين الموفدين على منح تدريبية طبقا لبرامج المعونات الفنية .

٧ — وضع البرامج التفصيلية عن الاحتياجات اللازمة للدولة من المعونات الفنية فى ضوء الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها .

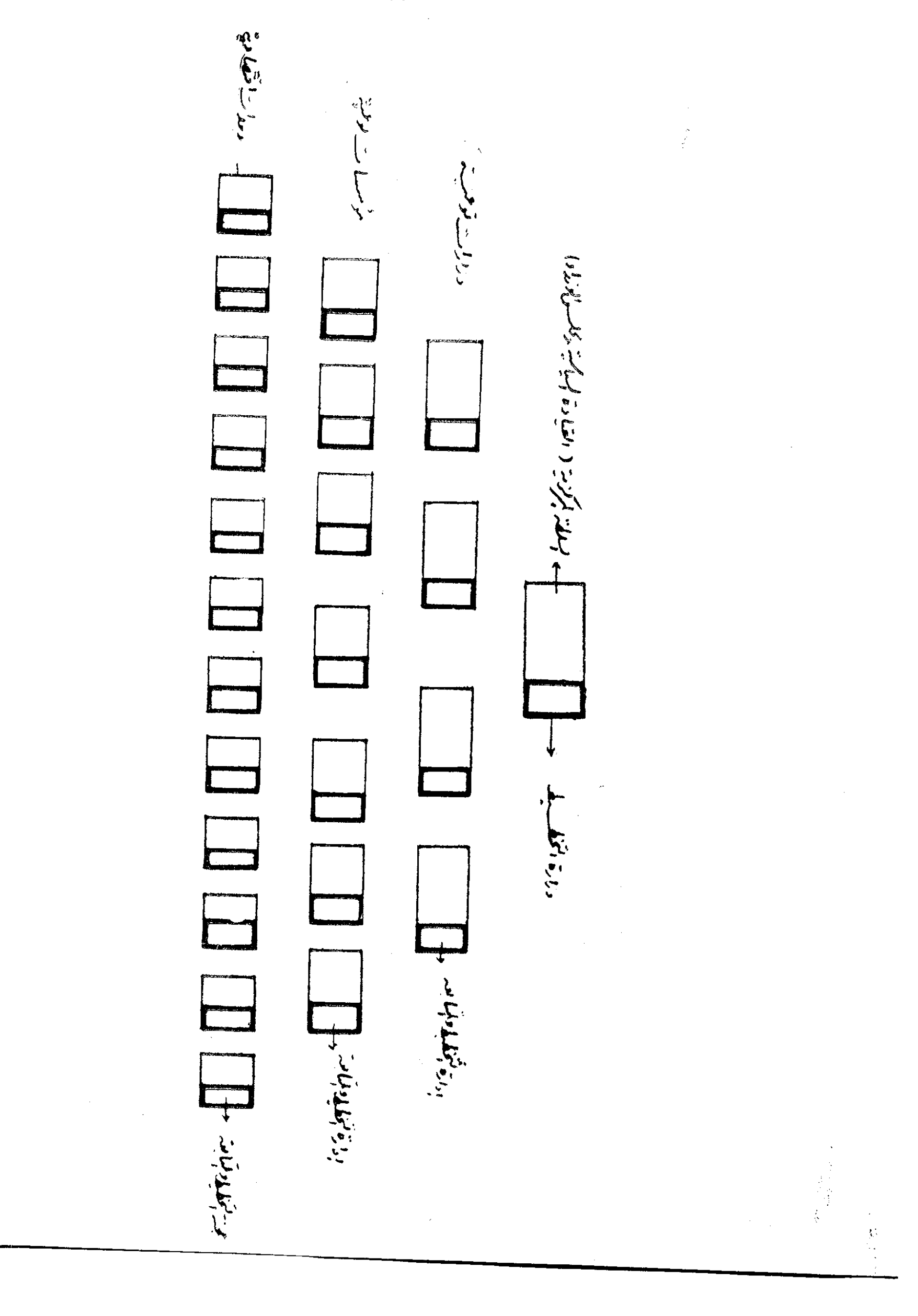
٨ — اعداد مشروعات لاتفاقات المعونة الفنية الأجنبية مع الدول المختلفة واقتراح التعديلات اللازمة طبقا للاحتياجات المتطورة للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الرجوع إلى وزارة الخارجية فى هذا الشأن .

٩ — اختيار صلاحية المرشحين لمنح تدريبية من الناحية العلمية ومتابعة ما يرد عنهم من تقارير .

١٠ — القيام بدورها كحلقة اتصال بين الأمم المتحدة والوزارات والهيئات المحلية فيما يختص بالخبراء المطلوبين من الجمهورية العربية المتحدة ووكالاتها المختلفة .

* * * *

على هذا الأساس يمكن تصوير التنظيم الهرمى لوحدات الاقتصاد القومى — فى داخل قطاع الدولة — على النحو التالى :



تلك هى الخطوط العريضة فى نمط تنظيم الوحدات المكونة لقطاع الدولة فى مصر وهى وإن كانت تترك للوحدة الانتاجية حظا وافرا من الاستقلال الادارى والمالى إلا أنها تجعل بعض القرارات من اختصاص المؤسسة أو حتى الوزارة التابعة لها ، على الأقل كما هو وارد فى التنظيم . إلى أى حد يتفق الواقع مع النمط التنظيمى الذى جاء به القانون مسألة لا يمكن التعرف عليها إلا بعد دراسة ميدانية لما يجرى عليه العمل فعلا سواء فيما يتعلق بالادارة فى داخل الوحدة الانتاجية أو فيما يتعلق بعلاقة هذه الوحدة بالهيئات التى تعلوها فى سلم التنظيم الاقتصادى الهرمى، وكذلك الأمر بالنسبة لهيئات التخطيط . كل ما يمكن قوله إن التنظيم لا يزال فى دور التكوين ، وان المشكلة الجوهرية تتمثل حاليا فى التوصل - عن طريق التجربة والخطأ (وهى تجربة يتعين عليها الاستفادة من تجــارب الآخرين ان كان لذلك محل) - إلى الحد الأدنى من الشروط التنظيمية اللازمة لضمان تحضير الخطة عن طريق مساهمة الوحدة الانتاجية مساهمة فعالة فى هذا التحضير، ولضمان تنفيذ الخطة التى تم تحضيرها .

الفصل الثالث

ملاحظات على تنظيم قطاع الدولة فى مصر

على ضوء التصوير النظرى لمشكلة تنظيم وحـــدات الاقتصاد المخطط الذى قدمناه فى الفصل الأول من هذا الباب نبدى بعض الملاحظات على تنظيم وحدات قطاع الدولة فى مصر . كنا نود أن تتمثل هـــذه الملاحظات فى دراسة تفصيلية ناقدة للتنظيم القائم تمتد لتشمل بالدراسة التفصيلية مشكلات الوحدة الانتاجية فى مصر وهى المشكلات التى تعرقل قيامها بدورها فى عملية التخطيط فى مرحـلة بنـاء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى . ولـكن إطار هذه الدراسة يفرض على هذه الملاحظات طابعا يقصر دورها على الاشارة إلى النواحى التى يتعين دراستها بصفة عامة ، مكتفين فيما يتعلق بمشكلات الوحدة الانتاجية بتعداد لأهم هذه المشكلات يشغل ملحق هذا الباب .

ملاحظة أولى وعامة : تتمثل فى أن طبيعة المشكلة والأسئلة التى تثـــيرها ليست واضحة فى ذهن المشرع . تنظيم وحدات القطاع العام يقتضى تفريدا لأنواع الثلاثة من العلاقات : العلاقات بين المركز والقاعدة ، العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية ، والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية ، والتعرف على المشكلات التى يثيرها كل نوع من هذه العلاقات وذلك بمناسبة الوظيفتين الرئيسيتين لهيئات الاقتصاد المخطط : الوظيفة المتعلقة بتحضير الخطة وتلك الخاصة باتخـاذ قرارات التسيير الاقتصادى أثناء تنفيذ الخطة . ثم يقتضى بعد ذلك طرح الأسئلة بصددها والاجابة عليها فى التشريع المنظم . بل يمكن القول حتى إن الطبيعة المختلفة للوحدة الاقتصادية

فى المجتمع الاشتراكى عنها فى المجتمع الرأسمالى والدور المغاير الذى تقوم به ليس واضحا فى ذهن المشرع ، دليل ذلك أن قانون المؤسسات الجديد لايزال يصر على تقسيم رأس مال الشركة المملوكة لقطاع الدولة إلى أسهم ويتصور ضرورة تنظيم عملية تداول هذه الأسهم (أنظر المواد من ٤٦ - ٥١) ، الأمر الذى يعنى أن وسائل الانتاج (حتى الثابت منها) يمكن التصرف فيه وإنتقالها من مالك إلى مالك ، وتعدد الملاك ينفى وحدة المالك ، (الدولة أو المجتمع) . ثم ما معنى أن يقول المشرع « تعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة » (م ٢٧) ؟ . كل هذا يبين أن نقطة البدء فى القيام بمحاولات التنظيم تدل على أن فكرية المشرع لاتزال تلهث وراء التغييرات الهيكلية التى يشهدها الاقتصاد المصرى .

ملاحظة ثانية : تخص العلاقة بين المركز والقاعدة . نكتفى هنا بالقول بأن تنظيم هذه العلاقة فى مصر يقوم على تقسيم العمل فى داخل المركز على أساس معيار نوع النشاط ، الأمر الذى يؤدى إلى تجميع الوحدات الاقتصادية وتوزيعها بين المؤسسات العامة المختلفة لتحقق نوعا من التكامل الأفقى مهملة بذلك التكامل الرأسى الذى قد يحقق التنظيم على أساسه ميزة أكبر فى بعض الحالات . أما فيما يتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة فوجود المؤسسات إلى جانب الإدارات النوعية فى الوزارات قد يمثل إزدواجا غير لازم ومعوقا فى بعض الأحوال فى المرحلة الراهنة من مراحل تطور الإقتصاد المصرى . هذه الملاحظة ستكون محلا لتفصيل أكبر فيما بعد .

ملاحظة ثالثة : مدى استقلال الوحدة الاقتصادية ، على النحو المبين فى القانون ، أضيق مما تشير إليه العبارات الظاهرية الواردة فى نصوص القانون . إذ

يكفى الرجوع إلى اختصاص الوزير والمؤسسة لنتبين أن ما ترك للوحدة الانتاجية يدل على درجة أقل من الاستقلال ولا ينفى ذلك النص فيما بعد على أن لمجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة إذ هذا نص عام ورد بعد تحديد اختصاصات الوزير والمؤسسة على نحو تفصيلى .

ملاحظة رابعة : تتعلق بالعلاقات فى داخل الوحدة الإنتاجية . نلاحظ أولا عدم استقلال هيئة التخطيط فى داخل الوحدة الانتاجيـة (إدارة التخطيط والمتابعة) عن الرئاسة الإدارية للوحدة الانتاجية ، سنرى فيما بعد أن الأفضل هو ضمان استقلال هيئة التخطيط عن الجهاز التنفيذى . نلاحظ كذلك بالنسبة لمن يتخذ قرارات الادارة (أو التسيير) فى داخل الوحدة الانتاجية ان اختصاصات مجلس إدارة الشركة غير محددة تحديدا واضحا وأنها تتـداخل مع اختصاصات رئيس مجلس الادارة (أنظر المادتين ٥٤ ، ٦٠ من قانون المؤسسات ٣٢ لسنة ١٩٦٦) .

ملاحظه خامسة وأخيرة خاصة بالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والتى يمكن القول بشأنها أنه لم توجد حتى الآن محاولة لدراسة الوضع فى مجموعه وتنظيم هذه العلاقات على نحو يضمن تنفيذ الخطة وتفادى تعطل الطاقات الانتاجية ، الامر الذى كان لابد وأن يثير فكرة العقود المخططة (التى سنتعرف عليها باختصار عند دراسة المشكلات التى يثيرها تنفيذ الخطة) .

* * *

بالانتهاء من إبداء هذه الملاحظات نكون قد انتهينا من الدراسة الخاصـة

بالتركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط كأحد الشروط التنظيمية المحققة للاطار التنظيمي الذي يسمح للعملية الاقتصادية بأن تعمل وتسير سيرا مخططاً . بمعنى آخر إذا ما توافر هذا الاطار التنظيمي يمكن لاداء وتطور الاقتصاد الاشتراكي أن يكون من خلال عملية التخطيط ، أي عملية تحضير الخطة وتنفيذها ، هذه العملية ستكون محلا لاهتمامنا في الباب التالي .

ملحق ١ للباب الثالث

مشكلات الوحدة الانتاجيه فى مصر

* **المشكلات المتعلقة بتكوين الوحدة الانتاجية** : عدم تجانس الوحـــدات الفنية التى تتبع وحدة انتاجية (شركة) واحدة – عمليات الادماج الارتجالية (غير المسبوقة بالدراسة الواجبة) وما ترتب عنها من مشكلات تنجم عن اختـــلاف الوحدات المدمجة فى التكنيك الانتاجى ، عن الاختلاف فى أساليب العمل ، عن التشتت الجغرافى للوحدات المدمجة ، عن عدم إعادة تنظيم أوضاع العـــاملين والعلاقات بينهم قبل الادماج ، خاصة فى نطاق الادارة فى الشركات التى يتشابه فيها التكوين الادارى . وكذلك المشكلات التى تنجم عن المغالاة فى الادماج .

* **المشكلات المتعلقة بالادارة** . مدى استقلالها فى مواجهة الهيئات الاعلى – الاشخاص الذين يقومون بالادارة وموقفهم من بناء المجتمع الاشتراكى – النظرة التقليدية للأمور – غياب الوعى بمشكلات الاقتصاد القومى فى مجموعه وخاصة فى اقتصاد مخطط – التناقض الذى قد يوجـــد بين الاعضاء المعينين والاعضاء المنتخبين – حل هذه التناقض فى الظروف الراهنة قد يكون على حساب الاداء الكفء للوحدة الانتاجية – تضخم عدد القائمين بالاعمال الادارية فى الوحدة الانتاجية – الموقف من أجهزة الرقابة .

* **المشكلات الخاصة بالحوافز** : عملية التقييم كحدث من نوعه وما ترتب عليها من مشكلات ذات أثر سلبى على الانتاج – غياب نظام حوافز يربط الاجر بالانتاجية على نحو علمى مدروس – آثار ذلك فيما يتعلق بالانتاجية وبالغياب والتمارض من جانب العاملين فى الوحدة الانتاجية – ضمانات العاملين فى وحدات قطاع الدولة وحالة الضياع بين قانون العمل الفردى (الذى صدر لتنظيم أوضاع

مختلفة) ولائحة العاملين – والتعرف على مدى قدرة التنظيم الوارد فى لائحة العاملين (التى صدر بها القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦) على حل المشكلات التى تخلقها هذه الحالة – عدم توافر الشروط الصحية وشروط الأمن الصناعى .

• عدم وجود أجهزة حسابات التكاليف – مشكلات الرقابة الداخلية وارتباطها بهذه الأجهزة – مشكلة تزويد الهيئات الأعلى بالاحصائيات (تعدد الهيئات التى تطلب البيانات وطلبها بطريقة غير واقعية من ناحية نوع البيانات والمدة اللازم نقلها فى خلالها) –الرقابة على أعمال الوحدة الانتاجية : تعدد جهات الرقابة خاصة التى تقوم بنفس النوع من الرقابة .

ملحق ٢ للباب الثالث

شعب وزارة التخطيط

كما وردت فى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم الوزارة

اولا : الشعب الاقتصادية المركزية :

شعبة النقد والائتمان ـ شعبة الادخار ـ شعبة الشركات ومؤسسات الأعمال ـ شعبة التجارة الخارجية ـ شعبة التجارة الداخلية ـ شعبة الاستهلاك .

ثانيا : الشعبة المركزية الصناعية :

شعبة البترول والتعدين ـ شعبة الغزل والنسيج ـ شعبة الصناعات الصغيرة ـ شعبة الصناعات الكيماوية ـ شعبة الصناعات الهندسية والمعدنية ـ شعبة القوى الكهربائية ـ شعبة الصناعات الغذائية .

ثالثا : الشعبة المركزية للرى والصرف والسد العالى (شعبة السد العالى ـ شعبة الرى والصرف) ـ الشعبة المركزية للتشييد والاسكان والمرافق (شعبة الاسكان ـ شعبة المرافق ـ شعبة التشييد) ـ شعبة البيانات التخطيطية !

رابعا : الشعبة المركزية للنقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس :

شعبة النقل الداخلى والخارجى ـ شعبة المواصلات والتخزين وقناة السويس.

خامسا : الشعبة المركزية للزراعة :

شعبة الانتاج النباتى والحيوانى ـ شعبة استصلاح الاراضى ـ شعبة التنظيمات والتعاونيات الزراعية ـ شعبة الثروة السمكية .

سادسا : الشعبة المركزية للموازنات التخطيطية :

شعبة المدخلات والمخرجات ـ شعبة ميزانية الدولة ـ شعبة موازين السلع والخدمات ـ شعبة الدخل والحسابات القومية ـ شعبة التخطيط طويل المدى والسنوى ـ شعبة القوة العاملة والكفاية الانتاجية .

سابعا : الشعبة المركزية للخدمات :

شعبة الخدمات التعليمية والصحية والتنظيمية ـ شعبة الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية وخدمات السياسة والأمن والعدالة .

الباب الرابع

عملية التخطيط الاقتصادى

إذا ماتوافرت الشروط التنظيمية اللازمة للقيام بالتخطيط — وتوفير هذه الشروط يمثل إحدى المسئوليات الأساسية للدولة (الاشتراكية)- أمكن البدء فى عملية تطوير الاقتصاد القومى ، أى أمكن البدء فى عملية مخططة تتمثل فى إنشغال المجتمع فى تحضير خطة شاملة تغطى فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف معينة تمثل خطوة فى سبيل تحقيق الهيكل المراد الوصول اليه ، ثم تنفيذ ماجاء بهذه الخطة . نقول انشغال المجتمع إذ عملية التخطيط عملية تعبئة للجماهير العاملة وضمان مساهمتها مساهمة فعالة فى تحضير الخطة وتنفيذها . فالدولة لاتقوم فى المجتمع الاشتراكى بالانتاج ، الذى يقوم بالانتاج هو الجماهير العاملة .دور الدولة تنظيمى فى المقام الأول ، إن نجحت فى تحقيق التنظيم اللازم وجبت تعبئة الجماهير العاملة للقيام بعملية الانتاج . لعملية التخطيط إذن جانبها الفنى الذى يتمثل فى مجموع العمليات الفنية التى تقوم بها الهيئات التى تعمل فى تحضير الخطة والهيئات التى تتخذ القرارات اللازمة لتنفيذها حينما يجىء وقت التنفيذ،ولها أيضا جانبها الاجتماعى والسياسى الذى يتمثل فى مساهمة الجماهير العاملة فى كل مرحلة من مراحل تحضير الخطة حتى تكون الأهداف الواردة فى الخطة أهداف اعتنقتها هذه الجماهير ،كما يتمثل فى تعبئة هذه الجماهير لتنفيذ الخطة التى ساهمت فى اعدادها . (تحقيق هذه المساهمة يمثل احدى الأعمال الأساسية للتنظيمات السياسية والنقابية إذ هى تتحمل مسئولية التعبئة المنظمة للجماهير العاملة).

وعملية التخطيط عملية تاريخية نقطة البدء فيها هى الواقع الاجتماعى الذى

يتحدد حاضره بتطوره فى الماضى القريب : بالنسبة للاقتصاد المصرى تتمثل نقطة البدء فى هيكل الاقتصاد فى بداية الخمسينات كما وصفناه فى الباب الثانى . وقد رأينا أن من جوهر التخطيط أنه يأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة وهو ما يتبلور فى تصوير كيفى للمستقبل أى تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذى يراد بناؤه (المجتمع الاشتراكى) . هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى . ولو أن الهدف النهائى لعملية التخطيط الاشتراكى هو الرفع المستمر للمستوى المعيشى والثقافى لأفراد المجتمع عن طريق الاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية فى تطورها إلا أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه على نحو دائم إلا عن طريق تحقيق اهداف متوسطة قد تكتسب الأولوية فى مرحلة معينة . فقيام التخطيط الاشتراكى مثلا فى اقتصاد كان تابعا لاقتصاد أجنبى يستلزم أن تعطى الأولوية فى المرحلة الأولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى فى مواجهة الخارج . كذلك الحال بالنسبة للتصنيع - أى بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى — الذى قد يصبح الهدف المتوسط الذى يتعين تحقيقه فى خلال مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط . أيا ما كان الأمر فنقطة البدء فى عملية التخطيط هى تصوير للخطوط العريضة لتركيب الاقتصاد القومى فى نهاية مرحلة من مراحل تطوره (يقصد فى نهايتها مثلا الانتهاء من بنـــاء الأساس الصناعى للاقتصاد ومن ثم تحـويل الاقتصاد من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد يقوم أساسا على النشاط الصناعى) . كان ذلك هو حال المرحلة الأولى من مراحل التخطيط الاشتراكى . تحقيق هذا الهيكل الاقتصادى (والاجتماعى) فى نهاية هذه المرحلة يمثل الهدف الذى يتعين بلوغه خلالها ، أى يمثل استراتيجية عملية التخطيط فى أثناء هذه المرحلة . هذه الاستراتيجية هى التى تحدد نمط الأولويات (١) عند

---

(1) Pattern of priorities

محاولة توزيع الموارد الانتاجية للجماعة بين الاستخدامات المختلفة . وقد رأينا فى الفصل الثانى من الباب الثانى الهيكل الاقتصادى المراد تحقيقه فى هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد المصرى ونمط الأولويات الذى يفرضه هذا الهيكل الذى يمثل الاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادى فى مصر .

على ضوء هذه الاستراتيجية العامة تقسم هذه المرحلة إلى فترات زمنية متعاقبة تغطى كل منها خطة اقتصادية تمثل خطوة يتعين اتخاذها فى سبيل تحقيق الهدف العريض لهذه المرحلة. ترسم هذه الخطة آخذين فى الاعتبار الحاجات، الاعتبارات الموضوعية للجماعة ، القيود الاقتصادية والاجتماعية (أى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية) ونمط الأولويات الذى تتميز به المرحلة محل الاعتبار . على أساس هذه الاعتبارات يتم إعداد الخطة الخاصة بفترة معينة والتى تحدد الاهداف المتعين تحقيقها فيما يتعلق بالانتاج ، بالاستهلاك ، بالاستثمار ، بالتجارة الخارجية ، بالتعليم ، بالصحة العامة ... الخ .

بعبارة أخرى ، إذا ماتحددت الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد المخطط فى المرحلة التى يمر بها فانه يتعين القيام باعداد عدد من الخطط الاقتصادية تختلف باختلاف البعد الزمنى الذى تغطيه الخطة ، الأمر الذى يدفعنا إلى التعرف على الانواع المختلفة للخطة وفقا للفترة الزمنية التى تغطيها .

البعد الزمنى للخطة :

إذا ماتحددت الاستراتيجية العامة للتطور المخطط للاقتصاد القومى فى المرحلة محل الاعتبار فرضت مشكلة تحديد البعد الزمنى للخطة نفسها ، إذ يلعب طول الفترة التى تغطيها الخطة دورا حيويا حيث تتوقف على هذا الطـــول الاهمية النسبية لعاملين تحدد على أساسهما أهداف الخطة :

* العامل الأول يتمثل فى التفضيل السياسى والاقتصادى للجماعة كما تعبر عنه السلطة السياسية ، أى ما ترغب السلطة السياسية فى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية فى خلال الفترة الزمنية .

* والعامل الثانى يتمثل فى الامكانيات الفنية التى يسمح بها الهيكل الاقتصادى فى هذه الفترة . فكلما طالت الفترة التى تغطيها الخطة كلما زادت الامكانيات الفنية للاقتصاد وكلما أمكن بالتالى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى ترغب السلطة السياسية فى تحقيقها . على أنه مهما طالت الفترة فان هناك دائما من الصعوبات والحدود ما يجعل الامكانيات الفنية للاقتصاد القومى قاصرة عن أن تتحقق كل ما يرغب تحقيقه . من ناحية أخرى ، كلما طالت الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة كلما زاد عدد العناصر التى لا يمكن أخذها فى الحسبان مقدما ، أى العناصر التى لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها تنبؤا معقولا يجعل للخطة معنى عند التنفيذ العملى ، ومن ثم يصبح التخطيط - إذا ماكان الوزن الأكبر للعناصر التى لا يمكن أخذ اتجاهاتها المستقبلة فى الاعتبار بطريقة مقدمة — عديم الأثر وتكون النتيجة أن يتطور الاقتصاد القومى تطورا تلقائيا.

من أجل ذلك ، تعين تحديد فترة زمنية تغطيها الخطة توفق بين الاعتبارين السابقين : فيكون طولها بالقدر الذى يسمح لامكانيات المجتمع بالتطور لتحقيق الأهداف التى تضعها السلطة السياسية (على افتراض أن تحديد هذه الأهداف يبنى على أساس دراسة مفصلة لموضوعيات المجتمع وقدراته) ، على ألا تكون بالطول الذى يحول دون امكان التعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العوامل التى تحرم الخطة من جل فعاليتها عند التنفيذ العملى .

على هذا النحو يمكن القول أن تحديد الفترة الزمنية المستقبلة التى تغطيها الخطة

لا يتم بطريقة تحكمية إذ هو يتوقف على :

* نقطة البدء ، أى امكانيات المجتمع عند البدء فى تنفيذ الخطة ، والأهداف التى تتحدد ، فكلما زادت امكانيات المجتمع وقل طموح الأهداف كلما أمكن تحقيقها فى فترة زمنية أقصر ، هذا من ناحية .

* من ناحية أخرى يتوقف تحديد طول فترة الخطة على مدى تطور طرق وفنون التخطيط نفسها [1] ، فكلما زاد اتقان طرق التخطيط ـ وهو أمر لا يتأتى إلا بدراسة تجارب الآخرين والممارسة ـ كلما أمكن التوغل فى المستقبل والتعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العناصر عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التى تحكم التطور الاجتماعى والطبيعى ، أى عن طريق التقدم العلمى المستمر ، كلما أمكن بالتالى اطالة الفترة التى تغطيها الخطة . هذا ما يفسر اختفاء الخطط طويلة الأمد التى ظهرت فى الاتحاد السوفيتى فى العشرينات من القرن الحالى ثم ظهور الحاجة اليها فى السنوات الأخيرة .

دراستنا لتجربة التخطيط الاشتراكى تمكننا من التمييز بين ثلاثة أنواع من الخطة من وجهة نظر بعدها الزمنى :

الخطة طويلة الأمد [2] : وهى تغطى فترة من ١٠ ـ ٢٠ سنة . هـــذه الخطة تقوم أساسا بتحديد الأعمال اللازمة للتغيير الهيكلى (سواء أكانت هذه الأعمال متعلقة بالتنظيم أو أعمالا اقتصادية) والتطور فى **القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى** على ضوء تحديد الحاجات التى يمكن اشباعها والتقدم الفنى ومدى انتشاره

---

(1) Méthodes ou techniques de planification ; planning techniques

(2) Plan á long terme (planification perspective) ; long - term plan

فى أثناء الفترة محل الاعتبار . هذه الخطة تمثل الاطار العـــام للخطط متوسطة الأمد (١) ، إذ كما سنرى تقسم الفترة التى تغطيها الخطة طويلة الأمد إلى فترات بين ٤ ــ ٧ سنوات تغطى كل منها خطة متوسطة الأمد .

هذا الاطار العام الذى تمثله الخطة طويلة الأمد يعطى للخطط المتوسطة الأمد حدا أدنى من التيقن فيما يتعلق بالموجهات العامة للتخطيط. أهميـة الخطـة طويلة الأمد تظهر على الأخص عندما يتعلق الأمر بتنسيق الأهداف المحددة فى خطـــة متوسطة الأمد مع الأهداف البعيدة للمرحلة التى يمر بها الإقتصاد المخطط. والخطط طويلة الأمد قد تـكون خطط قومية ، وقـد تتعلق بقطاعات معينة من قطـاعات الاقتصاد القومى أو بمناطق معينة من هذا الاقتصاد (٢) .

الخطة متوسطة الأمد : وهى تغطى ــ كما قلنا ــ فترة من ٤ ــ ٧ سنوات. فى هذا النوع من الخطة أكتسبت الخطط الخمسية التى كان يجرى تحضيرها وتنفيـذها فى الاتحاد السوفيتى منذ ١٩٢٨ (وإلى عام ١٩٥٩) شهرة خاصة . والظاهر أن فترة الخمس سنوات مثلت فى هـذه الآونة الفترة التى توفق بين الاعتبارين الذين يحددان الفترة التى تغطيها الخطة والتى سبق الـكلام عنهما . الوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هو تحديد اتجاه ومعدل تطور الاقتصاد القومى وتحديد الاهداف الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار. الأهداف التى تحـــدد يكون لا طبيعة توجيهية

(١) Plan à moyen terme ; medium - term plan

(٢) كانت أول خطة طويلة الامد فى الاتحاد السوفيتى متعلقة بقطاع واحد ، وهى خطة كهربة البلاد التى أعدت عام ١٩٢٠ . فى عام ١٩٢٩ أعـــدت خطة عـامة لفترة ١٥ سنة وقدمت للجنة تخطيط الاتحاد ولم يكون لهذه الخطة أى تأثير فى العمل. فى الوقت الحاضر يجرى تحضير الخطط متوسطة الامد (التى أصبحت مدتها ٧ سنوات بعد أن كانت خمس) فى اطـار خطة عامة طويلة الامد تغطى فترة عشرين عاما (من ١٩٦٠ – ١٩٨٠) .

والرامية للهيئات القائمة على تنفيذ الخطة . هنا يتعلق الأمر بصفة عامة بأهداف يمكن تحقيقها عن طريق تشغيل الطاقة الانتاجية الموجودة فى بداية فترة الخطة وعن طريق الاضافة إلى هذه الطاقة الانتاجية ببناء مشروعات لا تكون فترة نضوجها (أو تفريخها) [1] طويلة جداً .

من الواضح أنه فى خلال مدة طويلة كخمس أو سبع سنوات تتغير الفنون الانتاجية وتظهر مشاكل جديدة تستحق عناية خاصة ، الأمر الذى قد يؤدى بالتباعد بين ما ورد فى الخطة متوسة الامد وبين التطور الفعلى للاقتصاد . من هنا مست الحاجة للخطط قصيرة الأمد .

الخطة قصيرة الامد : هذه الخطة سنوية . نقطة البدء فى تحضير الخطط السنوية تتمثل فى الاهداف التى تحددها الخطة متوسطة الأمد ونصيب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف ، ولكنها تستند على الموقف المتعلق بواقع الاقتصاد القوى أثناء تنفيذ الخطة . فهى تهدف إلى توجيه الاقتصاد القوى نحو أهداف الخطة متوسطة الأمد . هذه الخطط السنوية هى أكثر الخطط تفصيلا وخصوصية ،ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر الخطط التصاقا بالعمل [2] ، بمعنى أن الأرقام التى تحتوى عليها تمثل أوامر مباشرة للوحدات الانتاجية أو كليات للرقابة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار تبنى على أساسها الأوامر المباشرة للوحدات الانتاجية . وقد تقسم الخطة السنوية إلى خطط ثلث سنوية أو خطط شهرية . عندئذ يتعلق الأمر ببرنامج للانتاج لتنفيذه فى خلال فترة زمنية قصيرة جداً .

تلك هى الأنواع المختلفة للخطط من وجهة نظر بعدها الزمنى أو الفترة الزمنية التى تغطيها الخطة . **وسنقتصر فى كل ما يلى على التخطيط متوسط الاجل .**

---

(1) Période de maturation ; gestation period

(2) The most operational plan.

إذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد المراد تخطيطه (وهي بالنسبة للاقتصاد المصري مرحلة بناء الأساس الصناعي للاقتصاد القومي) والتي تحدد نمط الأولويات الذي يتعين رعايته في عمليـة التخطيط (وهو بالنسبة للاقتصاد المصري في مرحلته الراهنة اعطاء الصناعة أولوية في علاقتها بالنشاطات الأخرى ومنح الصناعات الانتاجية أولوية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في داخل النشاط الصناعي) وتحدد البعد الزمني للفترة التي تغطيها الخطة (والأمر هنا يتعلق بخطة متوسطة الأمد) فإن عملية التخطيط ـ كعملية تاريخية تجد نقطة بدايتها في الوسط التاريخي للمجتمع المخطط ، أي وضعه الحالي الذي يحدده التطور السابق للمجتمع — هذه العملية تتحلل إلى نوعين من العمل : الأول خاص بكافة ما يلزم لاعداد الخطة أو تحضيرها وهو ما نسمية بالعمل التخطيطي [1] ، والثاني متعلق بتنفيذ الخطة ورقابة هذا التنفيذ [2] . هذان العملان مرتبطان ببعضهما ارتباطا عضوياً . فنتائج تنفيذ خطـة سابقة هي التي تمدنا بالأساس لتنفيذ خطـة لاحقة . من ناحية أخرى القدرة على إكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي عندما نقوم بتحضير الخطة — وهي قدرة تكتسب بفضل معرفة طريقة أداء وتغير الاقتصاد القومي ـ هذه القدرة هي التي تمكننا من اعداد خطة يمكن تنفيذها .

على هذا النحو تتناول دراستنا لعملية التخطيط :

* أولا : العمل التخطيطي ، أي العمل الخاص بإعداد الخطة .
* ثانياً : مشكلات تنفيذ الخطة .
* ثالثاً : النتائج الإساسية التي يمكن إستخلاصها بصدد طبيعة عملية التخطيط .

---

(1) travail de planification ; planning work

(2) l'exécution du plan ; the execution of the plan

الفصل الأول

العمل التخطيطي

اعداد الخطة متوسطة الاجل

فيما يتعلق بتحضير الخطة أو اعدادها يوجد فى الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما : **خطة للانتاج والاستثمار** [1]، **وخطة لتقسيم الموارد الانتاجية** [2] بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها فى هرم التنظيم الاقتصادى ، وذلك فيما يتعلق ببعض الموارد الاستراتيجية . هذه الخطة الأخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيبها فى هذه الموارد بقصد تنفيذ الاهداف الواردة فى خطة الانتاج والاستثمار . خطة توزيع الموارد الانتاجية هذه ، ويمكن تسميتها بخطة التموين أو الأمداد ، تقع بين اعداد الخطة وبين التنفيذ بالمعنى الصحيح . وهى أقرب إلى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها إلى العمل التخطيطى .

فيما يختص بتحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الأمد المسألتان الرئيسيتان اللتان تمثلان سلاحى التخطيط الاشتراكى فى محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى المجتمع بأكمله هما :

مسألة امثلية الخطة [3] : الخطة كالوسيلة الأكثر فعالية فى تحقيق أكبر نتيجة لمجهود معين فى ظل ظروف معينة . هنا تثور مشكلة الاختيار بشقيها :

---

(1) plan de production et d'investissement ; production and invest - ment plan.

(2) plan d'approvisionnement; supply plan.

(3) l'optimalité du plan.

* الاختيار بين الاهداف المختلفة التى تتنازع الموارد الانتاجية فى خلال الفترة الزمنية المخططة للخروج بأكثر هذه الأهداف اتفاقا مع الاستراتيجية العامة لمرحله التطور التى يمر بها الاقتصاد القومى ، هـــذه هى مشكلة تحديد الحاجات الاجتماعية الأولى بالاشباع فى هذه المرحلة .

* إذا ما تحدد الهدف ثارت مشكلة الاختيار بين الوسائل المختلفةالتى تمكن من تحقيق الهدف ، أى مشكلة اختيار أكثر الوسائل فعالية فى تحقيق الهدف . أى تقرير أى الاستخدامات — أو أى تشكيلة من الاستخدامات — للموارد الانتاجية سيمثل الوسيلة الاقل تكلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق الهدف .

محاولة تقليل التكلفة إلى أبعد حد يعنى القيام بحساب اقتصادى الأمر الذى يستلزم اداة لتقدير قيم الموارد الانتاجيةالمختلفة تقديرا سليما ، أى يستلزم الوصول إلى طريقة فى تكوين الاثمان تعكس القيمة الاجتماعية لكل مورد من الموارد الانتاجية . على النحو الذى سنراه - على المستوى النظرى - عند دراستنا للمشكلات الاقتصادية فى الباب الأخير .

مسالة تحقيق تناسق الخطة(1) : أى مسألة التنسيق بين الاجزاء المختلفة للخطة ، ازالة التناقض بين الأهداف المختلفة المحددة فى الخطة ، ثم بين الاهداف والوسائل على نحو يضمن التناسب بين اجزاء الخطة الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية فى تجميعها على مستويات التصوير الجمعى : مستوى الكميات الكلية (الدخل القومى،الاستثمار ، الاستهلاك ، العمـــالة ... الخ) ، مستوى القطاعات ومستوى فروع النشاطات الاقتصادى . فى الحالة الأخيرة يتعلق الأمر بموازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة .

---

(1) la cohérence du plan ; the plan consistence

مسألة تحقيق تناسق الخطة هذه تستلزم تحقيق التناسق الداخلى [1] للخطة ، ثم تحقيق التناسق بين الأجزاء المختلفة للخطة والتى تتعلق كل منها بسنة من سنوات الفترة التى تغطيها الخطة [2] ، ثم أخيرا بتحقيق التناسق بين الخطة متوسطة الأمد والخطة التى تليها كما وردت فى خطوطها العريضة فى الخطـــة طويلة الأمد [3] . وتحقيق التناسق بين أجزاء الخطة يتم باستخدام مجموعة من الموازين السلعية [4] . والموازين الكلية [5] لا يمكن التعرض لها فى إطار دراستنا هذه [6] .

أما فيما يتعلق بالمراحل التى يمر بها اعـداد الخطة متوسطة الأجل فمن الأهميـة بمكان أن نذكر أن دراستنا لهذه المراحل المختلفة تفترض :

أولا : أن الشروط التنظيمية للتخطيط الاقتصادى قـد توافرت على النحو الذى عرفناه فى الأبواب السابقة .

ثانياً : أن هناك إستراتيجية عامـة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى خـلال المرحلة المعينة الأمر الذى يوضح الأفق أمام القائمين بالتخطيط عن طريق تزويدهم بالنمط العام للأولويات .

ثالثا : أن هناك خطة طويلة الأمد يتم فى داخل اطارها اعـــداد الخطة متوسطة الأمد .

---

(1) la cohérence interne du plan; internal consistence of the plan

(2) la cohérence dans le temps

(3) la cohérence intertemporelle

(4) balances physiques ; material balances

(5) balances en valeur ; overall balances

(٦) أنظر فى كل ذلك مؤلفنا :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. Editions Tiers - Monde, Alger, 1964, ch. 7 & 8.

هذه الفروض يتعين الا تغيب عن الذهن طوال دراستنا للعمل التخطيطى .
نقطة البدء فى هذا العمل هى - كما نعلم - الوضع الحالى للمجتمع محل الاعتبار. هذا الوضع الحالى هو نتاج تطور تاريخى سابق ، وهو الوضع الذى يراد التأثير عليه أو تغييره من خلال الجهود التخطيطى . الشرط الأولى والجوهرى للقيام بالعمل التخطيطى اذن هو التعرف على الوضع القائم فى المجتمع تعرفا علميا دقيقاً وعلى اتجاه التطور فى الماضى القريب . هذا التعرف يتمثل فى تسجيل وتجميع وتنظيم الاحصائيات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنظيما تحليليا وتركيبيا يهدف الى تكوين صورة مركزة للوضع التاريخى الذى يتم فيه العمل التخطيطى . فنقطة البدء اذن هى الواقع التاريخى ولكنه واقع يتم تمثيله فى صورة مجردة مركزة من الاحصائيات .

تقدم هذه الصورة الاحصائية المجردة للسلطات السياسية فتحدد على أساسها الموجهات العامة للخطة (١) .

التصوير الأحصائى المركز للواقع الاقتصادى والاجتماعى وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات العامة ليس الا الأعمال التى تمكن هيئات التخطيط من القيام بالجانب الفنى فى العمل التخطيطى. بالنسبة للمراحل التى تمر بها خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الأجل فى إعدادها يستحسن اذن التفرقة بين العمل السابق على العمل التخطيطى ، والعمل التخطيطى .

فى داخل اطار العمل التخطيطى سنحاول أولا التعرف على المراحل المختلفة التى يمر بها تحضير الخطة والدور الذى تقوم به كل وحدة من هيئات التخطيط .

---

(1) directives générales

فى المرحلة الأولى من هذه المراحل تقوم هيئة التخطيط المركزية بتحضير ما يعرف باطار الخطة [1]. إعداد الخطة يستدعى كما رأينا التنسيق بين أجزائها المختلفة .

على هذا الأساس تقتضى الدراسة التفصيلية لعملية تحضير الخطة التكلم عن العمل السابق على العمل التخطيطى ، ثم عن المراحل المختلفة التى يمر بها اعداد الخطة ، ثم عن تحضير اطار الخطة ، ثم عن تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة . بطبيعة الحال ليس هنا مجال القيام بهذه الدراسة التفصيلية وانما سنقتصر على التعرف على العمل السابق على العمل التخطيطى والمراحل المختلفة التى يمر بها إعداد خطة قومية متوسطة الأمد . قبل التعرض لما يجب أن يكون عليه تحضير الخطة سنحاول التعرف على الكيفية التى تم بها تحضير الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤) فى مصر . بناء عليه سنتكلم فى هذا الفصل الخـــاص بالعمل التخطيطى :

* أولا : عن كيفية تحضير الخطة الخمسية الأولى فى مصر .
* ثانيا : عن العمل السابق على العمل التخطيطى .
* ثالثا : عن تحضير الخطة القومية متوسطة الأمد .

المبحث الاول

كيفية تحضير الخطة الخمسية الاولى فى مصر

تم تحضير الخطة الخمسية الأولى فى مصر فى ظل ظروف اجتماعية وسياسية تختلف عن الظروف التى سادت عند تنفيذها . فالخطة كانت قائمة مثلا على افتراض

---

(1) Le cadre du plan ; plan - frame

أن النشاط الفردى سيكون النشاط الغالب فى الاقتصاد القومى . هذا الافتراض هو الذى يفسر إعطاء الصناعات الأساسية فى استثمارات الخطه الأولى وزنا أقل من الوزن الذى كان يتعين أن تأخذه (إذ النشاط الفردى بطبيعته يميل إلى تحقيق أقصى ربح نقدى فى أقل فترة ممكنة وبأقل مخاطر والاستثمار فى الصناعات الأساسية يستلزم - كما رأينا - فترة طويلة لتحقيق الأرباح). ولم يكن المخططون من الوعى ليدركوا حقيقة أولية : وهى أن التخطيط الاقتصادى - كطريقة لعمل وأداء الاقتصـــادى القومى - يستلزم سيطرة الجماعة على مواردها الرئيسية وخاصة فى القطاعات التى تلعب الدور الرئيسى فى عملية التطور . وهو تناقض مالبث أن ظهر بوضوح أثناء تنفيذ الخطة وساعدت الظروف السياسية على حله عن طريق القرارات الخاصة بالتأميم فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ . يضاف إلى ذلك أن الظروف الخارجية قد تغيرت فى أثناء تنفيذ الخطة على نحو يهز الفروض التى تم إعداد الخطة على أساسها ، فالدور الايجابى الذى تلعبه مصر فى حركة التحرر الافريقى لم يأخذ شكلا متبلوراً إلا مع موجة الاستقلال فى الدول الافريقية بعد عام ١٩٦٠ ، كما أن هناك تغييرات أساسية تمت فى المجتمع العربى : إنتصار ثورة الجزائر ، انفصال سوريا ، قيام ثورة اليمن ، والأحداث المشابهة التى تؤدى إلى إتخاذ موقف فى مصر ينتج عنه التزامات معينة فى جانب مصر .

هذا والتعرف على كيفية تحضير الخطة الخمسية الأولى (أو غيرها من الخطط) يمثل أمراً فى غاية الصعوبة إذ لا يوجد من المراجع فى هذا الشأن مايبين لنا ولو الخطوط العريضة فى كيفية تحضير الخطة (١) . أيا ماكان الأمر فمن المتأكد :

---

(١) الكيفية التى يتم بها تحضير الخطة فى مصر تثير تساؤلا لا يمكن العثور على إجابة له حتى فى جنبات وزارة التخطيط وذلك رغم إلحاح السؤال وكثرة تكراره .

* أولا أن تحضير الخطة اقتصر على الجانب الفنى فى عملية التخطيط الذى تمثل فى تحضير الخطة بواسطة لجنة التخطيط القومى [١] (التى كانت تمثل هيئة التخطيط المركزية فى هذه الآونة) بالاستعانة مع لجان التخطيط المشتركة فى الوزارات[٢] ثم ارسالها إلى الوزارات لتنفذ كل منها نصيبها فى الخطة عن طريق توزيعها بين المؤسسات التابعة لكل وزارة، كل مؤسسة بدورها تقوم بتحديد الأهداف لكل وحدة من الوحدات الانتاجية التابعة لها. وهكذا يتم تحضير إطار الخطة دون الاعتداد بالجانب الاجتماعى والسياسى فى عملية التخطيط، وهو الجانب المتعلق بتعبئة الجماهير العاملة فى عملية التخطيط تعبئة تتم عن طريق مساهمتها فى إعداد الخطة وتحمسها لتنفيذها. ترتب على ذلك أن أهداف الخطة وصلت الى الوحدات الانتاجية فى صورة أوامر تأتى من أعلى التنظيم الادارى دون أن تكون الوحدة الانتاجية ـ التى تقوم بالانتاج أولا وأخيراً ـ قد ساهمت بدور ايجابى فى تحضير الخطة.

* من المتأكد ثانياً أن الجانب الفنى فى تحضير الخطة قامت به لجنة التخطيط القومى بعد أن « عملت على التعرف على البرامج والمشروعات التى تقوم الوزارات والهيئات العامة والخاصه بتنفيذها فعلا فى مختلف القطاعات المقررة والمقترحة للتنفيذ فى السنوات الخمس التى تشملها الخطة » وبعد أن تجمعت لدى لجنة التخطيط القومى « بيانات كثيرة عن طريق الدراسات والتقارير التى أعدتها لجان التخطيط المشتركة فى النصف الأول من ١٩٥٩، كما تجمعت بيانات كثيرة أخرى عن طريق استمارات تسجيل المشروعات (استمارة تخطيط رقم ١) التى بدىء فى تنفيذها فى

(١) انشئت بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥.

(٢) أنشئت بالقرار الجمهورى ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨.

يناير سنة ١٩٥٩ ثم أعيد توزيعها للمرة الثانية على جميع الوزارات والهيئات فى أغسطس ١٩٥٩ . وفى نوفمبر ١٩٥٩ وزعت استمارات التسجيل للمرة الثالثة وتضمنت تقديرات عن المشروعات التى لم يكن قد قدمت عنها استمارات تسجيل من قبل ، هذا وقد « تقدمت وزارات وهيئات مختلفة فى الدولة ببرامج تشمل مجموعة المشروعات والأعمال التى تقترح ادراجها فى الخطة. ويمكن اعتبار هذه البرامج، مقترحات لخطط جزئية فى القطاعات المختلفة »[1]. هذه البرامج تمثل فى اعتقادنا أساس الخطة الخمسية الأولى [2].

المبحث الثانى

العمل السابق على العمل التخطيطى

يتمثل هذا العمل - كما قلنا - فى خطوتين أوليتين : أولا تصوير هيئة التخطيط المركزية (وزارة التخطيط) للواقع فى حاضره وماضيه القريب ، وثانيا قيام السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة للخطة التى سيتم تحضيرها . لنرى كلا من هاتين الخطوتين .

أولا : فيما يخص تصوير هيئة التخطيط المركزية للواقع فى حاضره وماضيه القريب فان ذلك يتم بفضل الفيض من المعلومات المتعلقة بمختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. السكان وتركيبهم وفقا للسن والجنس، تركيبهم الاجتماعى

---

(١) لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (يوليو ١٩٦٠ - يونيو ١٩٦٥). القاهرة، ١٩٦٠ ص ٣٩١. أنظر تعداد لأهم البرامج التى قدمت فى الصفحات ٣٩١ -٣٩٩.

(٢) فيما يتعلق بالاهداف المختلفة التى حددتها الخطة للاقتصاد القومى ومدى تنفيذه انظر ملحق ١ للباب الحالى.

(الفئات الاجتماعية المختلفة) ، توزيعهم بين أوجه النشاط الاقتصادى ، توزيعهم الجغرافى ... الخ ـ معلومات تتعلق بالموارد الطبيعية المستغلة وغير المستغلة الأمر الذى **يستلزم القيام بمسح الاراضى الاقليمية للدولة لمعرفة ما يوجد بها أو عليها من ثروات طبيعية** ـ[1] معلومات خاصة بالطاقة الانتاجية فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى والامكانيات الاحتمالية أو الجديدة لكل فرع ـ معلومات تتعلق بكميات الانتاج الجارى فى مختلف الفروع ، بالاستهلاك من السلع المختلفة سواء أكان استهلاكا انتاجيا (أى استخداما للمنتجات فى عملية انتاج) أو استهلاكا نهائيا، خاصا أو جماعيا ـ معلومات خاصة بالمبادلة بين الفروع المختلفة للنشاط ، بين القطاعات وبين المناطق المختلفة ـ معلومات تتعلق بالتجارة الخارجية ..الخ [2].

وجود شبكة من هيئات التخطيط على جميع مستويات التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط هو الذى يضمن تجميع وتداول الاحصائيات . فى هذا المجال تلعب لجان التخطيط فى الوحدات الانتاجية الدور الأهم إذ أن الوحدة الانتاجية هى وحدة النشاط الاقتصادى وهى جزء من الواقع فهى المنبع للمعلومات الاحصائية . **هنا يستحسن أن يطلب من الوحدة الانتاجية أن ترسل ـ الى جانب الاحصائيات ـ مقترحاتها الخاصة بنشاطها الانتاجى والاستثمارى خلال الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة .**

لكى تصلح المعلومات الاحصائية للاستخدام فى العمل التخطيطى يتعين تقديمها

---

(١) ففى الاتحاد السوفييتى مثلا ابتدء القيام بعمل المسح الاقتصادى لأراضى الدولة ، بالاضافة إلى الدراسات المتعلقة بالثروة الطبيعية للمجتمع وكانت تقوم بها أكاديمية العلوم ، فى عام ١٩١٨ .

(٢) أنظر ملحق ٢ للباب الحالى .

فى صورة محاسبية (والأمر هنا يتعلق بالحسابات القومية)[1] تلقى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الانتاجية والاستهلاكية[2] . ثم يتعين بعد ذلك حساب المعاملات المختلفة[3]: المعاملات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية فى الانتاج ، أى القدر من عنصر معين من عناصر الانتاج اللازم استخدامه لانتاج وحدة واحدة من الناتج — معدلات الطلب — مرونة الطلب على السلع المختلفة — معدلات الاستيراد والتصدير — معدلات نمو الكميات الكلية : الانتاج — الاستهلاك — الدخل القومى .... الخ) . هذه المعاملات تمثل — بعد أن تجرى عليها التغيرات اللازمة[4] — أداة لاغنى عنها فى العمل التخطيطى .

على أساس هذه المعلومات الاحصائية والبحوث التى تقوم بها الهيئات التابعة لهيئة التخطيط المركزية والمعلومات المتعلقة بالتقدم العلمى وإمكانيات تطبيقه لحل المشكلات الفنية للانتاج تقدم هيئة التخطيط المركزية إلى السلطات السياسية فى الفترة الواقعة بين سنتين وثمانية عشر شهرقبل تاريخ بدأ الفترة التى تغطيها الخطة ، تقدم هذه الهيئة صورة مفصلة للوضع القائم للاقتصاد القومى ، لتطوره الماضى ، لما حققه ، للصعوبات التى يلاقيها ، لامكانياته فيما يتعلق بالتطور المستقبل ،

(١) Comptabilité nationale ; social accounting

(٢) يتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية المركزة فى شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنيه سابقة ex post ، كما يمكن تقديم ذلك فى شكل جدول من جداول المستخدم — الناتج input-output tableau للاقتصاد القومى . لمزيد من المعلومات فيما يتعلق بكل هذه المسائل أنظر مؤلفنا السابق الاشارة اليه وخاصة الابواب الخامس والسابع والتاسع .

(٣) Technical coefficients

(٤) المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية Progressive technical norms

آخذة فى الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور فى مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الأمد (التى تعتبر الخطة المراد تحضيرها مغطية لفترة تمثل جزءا من الفترة التى تغطيها الخطة طويلة الأمد) بعد أن يكون قد أدخل على هذه الموجهات التعديلات الضرورية التى يستلزمها ما قد يكون قد تغير من ظروف عملية التطور الاقتصادى .

ثانيا : على أساس هذا العمل الأولى لهيئة التخطيط المركزية وكذلك الاهداف الاجتماعية الأساسية **تقوم السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة** آخذين فى الاعتبار تصوير اتجاه التطور الاقتصادى الذى تحتويه الخطة طويلة الأمد وكذلك اعتبارات أخرى اجتماعية وسياسية ودولية. هذه الموجهات العامة تحدد:

* الأهداف الرئيسية التى يتعين تحقيقها ، خاصة فى مجال الدخل القومى والانتاج والاستثمار .

* الوسائل الرئيسية التى تتبع لتحقيق هذه الاهداف .

* ترتيب للأولوية بين الاهداف المختلفة .

* والمظاهر العامة لسياسة الائتمان وسياسة الاجور والتوزيع . . الخ .

على هذا النحو يتم اتخاذ القرار المتعلق بالخيارات الرئيسية فى الخطة : اختيار الاهداف الرئيسية ، واختيار الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الاهداف وفقا للمكان الذى يشغله كل منها فى قائمة الافضلية : ولكنها تبقى فى صورتها **الكيفية** . هذه الموجهات العامة سرعان ما تنقل إلى كل الوحدات الاقتصادية : من هيئة التخطيط المركزية إلى الوحدات الانتاجية . الكل مدعو إلى القيام مباشرة وفى نفس الوقت بتحضير مشروع للخطة كل فيما يخصه . ويكون ذلك بداية لحركة

مزدوجة من النزول والصعود للمشروعات بين المركز والقاعدة ، بين هيئة التخطيط المركزية وبين الوحدات الانتاجيـة . فى نفس الوقت يتعين أن تأخـذ الموجـهات العامة مظهرا كميا ، يتعين أن تترجم الاهداف والوسائل إلى كميـات وأرقام تجعل تحديدها واضحا . هذا العمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية الامر الذى يدخل فى العمل التخطيطى بمعنى الـكلمة .

المبحث الثالث

مراحل تحضير الخطة

العمل الخاص بتحضير الخطة تقوم به هيئـــات التخطيط المختلفة بتنظيمها الهرمى السابق التعرف عليه على نحو يمكن تلخيصه فيما يلى :

١ ـ بفضل العمل الذى قامت به فى المرحلة السابقة ، أى فى مرحلة العمل السابق على العمل التخطيطى، **تستطيع هيئة التخطيط المركزية اعداد ما يسمى باطار الخطة** [1] فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . إعداد إطار الخطة هو بناء نموذج عام[2] للتطور الاقتصادى فى أثناء الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة محل الاعتبار . لـكى يتم ذلك تبدأ الهيئة فى إعداد صورة مبسطـة على مستوى مرتفع من التصوير الجمعى لما سيكون عليه الاقتصاد القومى فى نهاية الفترة التى تغطيها الخطة . بعبارة أخرى إذا كان الامر يتعلق باعداد خطة تغطى فترة زمنية طولها خمس سنوات ، خطة خمسية ، ولتـكن للسنوات من ٦٥ ـ ١٩٧٠ مثـلا ، فان الخطوة الاولى فى العمل التخطيطى تتمثل فى إعداد اطار خطـة للسنة الاخيرة ، سنة ١٩٧٠ . هـذا

(1) Plan - frame ; " chiffres de contrôle "

(2) Schéma général du développement ; a general scheme for the devlopmont of the national economy.

الاطار يحتوى على تصوير لما سيكون عليه الاقتصاد القومى خلال هذه السنة الاخيرة من سنوات الخطة ، أى يحتوى على هيكل الاقتصاد القومى كما سيكون فى نهاية الفترة المخططة وهو الهيكل المرغوب تحقيقه ، على أن يكون ممكنا فى نفس الوقت وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يجرى تحضير الخطة فى ظلها . بعبارة ثالثة ، إذا كان الهدف هو تطوير الاقتصاد القومى تطويرا ينعكس فى تغيير هيكله (زيادة الاهمية النسبية لبعض النشاطات الاقتصادية ، الصناعة فى أثناء عملية التصنيع وبعض فروع النشاط الصناعى بالنسبة للبعض الآخر) فالعمل التخطيطى يرتكز على تصوير لهيكل هذا الاقتصاد عند وضع الخطة أى فى الفترة السابقة على الفترة التى تغطيها الخطة ، فى الفترة السابقة على عام ١٩٦٥ فى مثلنا هذا . الهدف العام من الخطة يصبح تغيير الاقتصاد القومى على نحو معين (تحدده الموجهات العامة للسلطات السياسية) بحيث يكون هيكل الاقتصاد القومى فى نهاية فترة الخطة (فى عام ١٩٧٠) مغايرا لهيكله السابق على الفترة المخططة (بطبيعة الحال هيكل الاقتصاد فى عام ١٩٧٠ لن يكون مختلفا كثير الاختلاف عن هيكله قبل ١٩٦٥ إذ الفترة قصيرة نسبيا والتغييرات الهيكلية تستلزم زمنا طويلا ، كل ما فى الامر أن التغيير الذى يتم أثناء فترة الخطة يمثل خطوة فى سبيل الوصول إلى الهيكل المراد أن يكون عليه الاقتصاد القومى فى نهاية المرحلة الحالية) ويكون الهدف من النشاطات المختلفة التى تحتويها الخطة والتى سيتم القيام بها فى أثناء الفترة المخططة (أثناء الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠) هو تحقيق الهيكل المتصور للاقتصاد القومى فى عام ١٩٧٠ . على هذا النحو تكون وظيفة المرحلة الاولى فى العمل التخطيطى هى تصوير الهيكل المراد والممكن الوصول اليه للاقتصاد القومى فى نهاية الفترة المخططة (١٩٧٠) يتم ذلك عن طريق رسم إطار خطة لعام ١٩٧٠.

إعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات الخطة الخمسية بواسطة هيئة التخطيط

المركزية يتم على خطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعى ويتعلق بكميات كلية وتنتهى نزولا بالوصول مستوى الفروع الانتاجية ، هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى :

أ) الخطوة الأولى تتمثل فى حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة : حساب الدخل القومى لهذه السنة ، تقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك . وكذلك حساب اجمالى الناتج الاجتماعى لهذه السنة .

ب) الخطوة الثانية تمثل خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول إلى مستوى أقل ارتفاعا من التصوير الجمعى ويكون مؤدى هذه الخطوة :

اولا : توزيع الاستثمار الكلى للسنة النهائية بين :

* الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال النشاط المادى .
* الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال الخدمات والادارة .
* والاحتياطى .

ثانيا : توزيع الاستهلاك الكلى للسنة النهائية بين :

* الاستهلاك الفردى ، استهلاك الأشخاص .
* والاستهلاك الجماعى ، أى استهلاك الوحدات الجماعية كالمدارس والمستشفيات .

حـ) الخطوة الثالثة تمثل خطوة أخرى فى طريق النزول إلى مستوى أقل للتصوير الجمعى ، إلى مستوى فروع النشاط الانتاجى ، وتتمثل هذه الخطوة فى :

* تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعا استهلاكية ، أى سلعا للاستهلاك النهائى . وكذلك تحديد أهداف استثمار لفروع النشاط غير المادى .

* وتحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التى تنتج وسائل انتاج أو سلعا انتاجية ، أى أدوات عمل والمواد موضوع العمل .

على هذا النحو يحتوى اطار الخطة على أهداف تحدد لاجمالى الناتج الاجتماعى ، للدخل القومى الصافى ، للاستثمار ، للاستهلاك ، وللعمالة ، كما يحتوى على أهداف انتاج واستثمار القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى والفروع التى يقسم اليها كل قطاع من هذه القطاعات . ومن ثم يحقق العمل التخطيطى فى هذه المرحلة تحديدا للموارد الاستثمارية فى فترة السنة النهائية ثم توزيعا لهـــا بين الفروع الأساسية للنشاط الاقتصادى .

إذا ما تم إعداد اطار خطة السنة النهائية فانه يلزم تحقيق التنسيق بين أجزائه المختلفة وهى عملية لن نتعرض لها فى مجال هذه الدراسة .

إذا ما تم تحضير اطار الخطة (١) وجب طرحـــه للدراسة والمناقشة على كل المستويات وأن يعبأ الرأى العام للتعرف عليه ومناقشته : عن طريق الصحافة ، فى

---

(١) إذ تم اعداد خطة السنة النهائية تتمثل الخطوة التالية فى العمل التخطيطى فى القيام باعداد خطط للسنوات السابقة على السنة النهائية بادئين بالسنه السابقـة على السنه النهائية ثم بالسنة السابقة عليها وهـــكذا حتى نصل إلى أول سنه من سنوات الخطة الخمسية التى يجرى تحضيرها . يتم بعد ذلك تحقيق تناسق الخطه الخمسية فيما يتعلق باجزائها الخاصـــة بالسنوات المختلفة التى تغطيها . لهذا — ولطبيعة الطريقة التى يتم بها تحضير الجزء من الخطة المتعلق بكل سنة من سنواتها — توصف عملية تحضير الخطة بانها عملية تغذية من feeding - back process ، أى عملية يتم فيها اعداد الخطة عن طريق خطوات تبدأ من السنة النهائية ثم تتقدم فى حركة عكسيه (إلى الخلف) لتصوير ما هو لازم لضمان تحقيق الهيكل الاقتصادى الذى تعكسه خطة السنة النهائية . أنظر فى تفاصيل ذلك (وخاصة بالنسبة لـكيفية تحضير اطـــار الخطة) مؤلفنا السابق الاشارة اليه ، البابين الخامس والسادس .

وحدات التنظيم السياسى والنقابات العمالية والمهنية ، فى الجمعيات ، فى الجامعات ومراكز البحث ، فى كل الهيئات وخاصة فى الوحدات الانتاجية . لكى يتم ذلك يتعين أن يكتب اطار الخطة فى أكثر من لغة لكى يمكن لكافة المستويات تفهمه والادلاء برأى فيـــه . واضح أن لوحدات التنظيمات الشعبية دورا أساسيا فى هذا المجال .

بعد ذلك يبدأ إطار الخطـة ـ بعد ادخال ما يلزم من تعديلات — المرحلة الثانية للعمل التخطيطى فيأخذ طريقه نحو الوحدات الانتاجية .

٢) **نزول اطار الخطة :** من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدات الانتاجية من خلال التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط . فى هيئات التخطيط التى تلى الهيئات المركزية يصبح اطار الخطة أكثر تفصيلا إذ تقوم كل هيئة من هذه اللجان بتفصيل الاهداف والوسائل الواردة فى اطار الخطة على نحو يبين لكل هيئة من هيئات التخطيط التالية لها فى التنظيم الهرمى ما يتعلق بالوحدات الانتاجية التابعة لها. فى قسم التخطيط الموجود بكل هيئة تالية للهيئات المركزية يزداد اطار الخطة تفصيلا إذ الخطوة التالية لهذا الاطار تكون نحو الوحدة الانتاجية .

اطار الخطة فى الوحدات الانتاجية :

وعندما تستقبل الوحدة الانتاجية اطار الخطة تقوم هيئة التخطيط بها باعداد خطة الوحدة الانتاجية للانتاج والاستثمار. الأمر لا يتعلق هنا باقتراحات مستقلة وإنما بتفصيل الكميات الواردة فى اطار الخطة فيما يتعلق بالانتاج كمية ومعدلاته ، ثمن التكلفة ، انتاجية العمل ، استثمار ...الخ وانما فيما يخص الوحدة الانتاجية محل الاعتبار. نتيجة عمل هيئة التخطيط بالوحدة الانتاجية ، كهيئة فنية ، يتعين طرحها للمناقشة بواسطة كافة العاملين فى صورة جمعية عمومية. الأمر الذى يضمن مساهمة العاملين فى تحضير خطة الوحدة الانتاجية .

هذا العمل الثلاثى الذى تقوم به الوحدة الانتاجية بوحداتها الفنية وفى صورة جمعية عموميه للعاملين بها من تزويد للمركز بالبيانات وتصعيد المقترحات ومن عمل تخطيطى ، يبين الدور الحيوى الذى تقوم به الوحـدة الانتاجية فى عمليـة التخطيط (اذ تلعب بعد ذلك الدور الاساسى فى تنفيذ الخطة) ويعكس الاتصال المستمر والمنظم بين المركز والقاعدة · هنا كذلك يفرض الدور القيادى لوحدات التنظيمات الشعبية (اى وحدات التنظيم السياسى ووحـدات التنظيم النقابى) نفسه .

٣) **صعود الخطـة** : من الوحدات الانتاجية إلى هيئة التخطيط المركزية. رأينا كيف يزداد اطار الخطة غنى فى كل مرحلة من مراحل نزوله بفضل التفاصيل التى تضفيها الهيئات الدنيا فى التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط . من الوحـــدة الانتاجية تبدأ الخطة فى الصعود لتكون محلا للمراجعة والتنسيق عند كل مستوى يعلو الوحدات الانتاجية . فتقوم كل هيئة من هيئـــات التخطيط على مستوى معين من التنظيم الهرمى بالتأكد من أن الاهداف التى حددتهـا الهيئـات الأدنى تدخل اطار الخطة فى حدود الأرقام التى حددتها هى بناء على التحديدات الأكثر عمومية التى تلقتها من الهيئة التى فوقها . كما تقوم بتنسيق خطط الوحـــدات التى تتبعها على مستوى أدنى من مستويات التنظيم الهرمى .

على هذا النحو يزداد اطار الخطة غنى فى نزوله ويتم تنسيق المشروعات المختلفة الداخله فى حدوده فى أثناء صعود الخطة . الأرقام التى يحتويها إطـار الخطة قـد تـكون محلا لبعض التعديلات فى أثناء هذه الحركة المزدوجة من النزول والصعود بشرط ألا تتعارض هذه التعديلات مع الاتجاهات العامة فى اطار الخطة .

٤) الخطوة النهـائية فى العمل التخطيطى تتم فى هيئـة التخطيط المركزية التى تقوم بجميع الخطط المختلفة التى وردت اليها من هيئات التخطيط التى تليها فى السلم

الهرمى وتنسق فيما بينها لتحتويها الخطة العامة التى توزع الاستثمارات والقوة العاملة والمشروعات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق المختلفة. اعداد الخطة الشاملة فى هذه المرحلة يستلزم التنسيق بين أجزائها المختلفة .

٥) توضع الخطة العامة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها وهناك دائما امكانية أن تقوم الحكومة بالتعديل فى الخطة قبل الموافقة عليها . إذا ما وافقت عليها الحكومة — والهيئات البرلمانية إن كان ذلك من المقرر — تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع .[1] .

٦) إذا ما أصبحت الخطة قانونا بقى أن تستخلص منها هيئات الاقتصاد على مختلف المستويات الأعمال المادية التى يتعين على الوحدات الاقتصادية المختلفة القيام بها . البدء فى تنفيذ الخطة عندما يحين وقت التنفيذ يثير مشكلات يتعين التعرف عليها .

---

(١) يتعين الوعى بأن إلزام الخطة لا يعنى عدم قابليتها للتعديل اذا ما رؤى عند العمل **ضرورة تعديل الخطة لتتفق مع الظروف الواقعية للعمل الاقتصادى والاجتماعى** فن الاهمية بمكان أن تكون الخطة مرنة وأن نتفادى « وثنية الخطة » أى اتخاذها هدفا يتعين تحقيقه دون تعديل أيا كانت الظروف . وذلك على التفصيل الذى سنراه عند دراسة مشكلات تنفيذ الخطة . ضرورة تعديل الخطة لذا ما أقتضت ظروف التنفيذ ذلك واكسابها مرونة معينة شىء وكونها ملزمة شىء آخر . فإذا سلمنا بهذه الضرورة كان على الهيئات التى تختص بذلك ضمان مرونة الخطة . لذا تم ذلك تعين على الهيئات المنفذة احترام ما جاء بالخطة .

الفصل الثاني

تنفيذ الخطة

سنقتصر فى مجال دراستنا هذه على التعرف بالمشكلات التى يثيرها تنفيذ الخطة دون دراسة تفصيلية لها .

رأينا عند الكلام عن تحضير الخطة أنه يوجد فى الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما : خطة للانتاج والاستثمار ، وخطة لتقسيم الموارد الانتاجية ذات الأهمية الاستراتيجية بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها فى هرم تنظيم الادارة الاقتصادية . هذه الخطة الأخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيب على الأقل فى موارد الانتاج الرئيسية ، وذلك بقصد ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف الواردة فى خطة الانتاج والاستثمار . وقلنا إن **خطة توزيع الموارد** هذه ، والتى يمكن تسميتها **بخطة التموين** ، تقع بين إعداد الخطة وبين تنفيذها ، ولكنها أقرب إلى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها إلى العمل التخطيطى . ليس هنا مجال دراسة كيفية القيام بهذا التوزيع وسنكتفى باضافة أن تحضير خطة التموين يستلزم تنظيم هيئات للتموين بالموارد الانتاجية على المستويات المختلفة للتنظيم الاقتصادى . كما يتعين اضافة أن تخطيط الاقتصاد الاشتراكى يستلزم تنظيم تموين الوحدات المنتجة بالموارد الانتاجية الرئيسية إذ من غير هذا التنظيم يترك تنفيذ الخطة معلقا على العمل التلقائى لقوى العرض والطلب وتكون العلاقة بين الوحدات الانتاجية محكومة أساسا بهذه القوى فى عملها التلقائى ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى أن يستمر الاقتصاد فى سيره التلقائى رغم تحضير الخطة .

إذا كان من الضرورى لضمان تنفيذ الخطة أن تعد خطة التموين أو الامداد وتعين تبعا لذلك أن يكون هناك تنظيما لهيئات تقوم على أمر تموين الوحدات الانتاجية بالموارد اللازمة لتنفيذ هدفها الانتاجى والاستثمارى ـ أو على الأقل بالرئيسى من هذه الموارد ـ تمثلت **الخلية الاساسية لهذا التنظيم فى قسم التموين او الامداد فى داخل الوحدة الانتاجية**. وظيفة هذا القسم هى تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تحقيق ما ورد فى الخطة أو تجاوز ذلك بالزيادة (بشرط ألا يكون لذلك أثر سيء على الجودة) . للقيام بهذه الوظيفة يتعين على قسم التموين فى داخل الوحدة الانتاجية القيام بسلسلة من العمليات الهامة:

* تحديد احتياجات الوحدة الانتاجية من المواد التى تستخدمها على أساس خطة الانتاج ومتوسطات المعاملات الفنية التى جاءت فى الخطة العامة للتموين والتى تبين القدر اللازم استخدامه من كل مادة لانتاج وحدة واحدة من الناتج .

* إخطار الهيئات الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى باحتياجات الوحدة الانتاجية من الموارد الرئيسية ، والرئيسية فقط ، على أساس أنه للحصول على ماعداها من موارد يمكن الالتجاء مباشرة إلى الوحدات الانتاجية التى تنتج هذه الموارد . ما يعتبر رئيسيا يتعين توزيعه مركزيا يتوقف على ظروف الاقتصاد القومى وعلى درجة المركزية ـ أو اللامركزية ـ فى تنظيم هيئات تنفيذ الخطة .

* إعداد مشروعات العقود التى تبرم مع الموردين للحصول على المواد اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة . الأمر هنا يتعلق باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة على مستوى الوحدة الانتاجية . فخطة الانتاج فى ذاتها لا تحل أية مشكلة إذ هى تبين ببساطة ما يجب تنفيذه ، أما خطة التموين أو الامداد فهى تذهب خطوات

أبعد فى سبيل تنفيذ الخطة ، ومع ذلك يلزم الوصول إلى الأعمال المادية الملموسة اللازمة للتنفيذ ، هذه الأعمال تتمثل فى الحصول على الموارد اللازمة للانتاج والاستثمار . يتم ذلك عن طريق تعاقد الوحدة الانتاجية مع الوحدات الأخرى . فإذا ماكانت هذه مملوكة هى الأخرى ملكية عامة نكون بصدد نوع من العقود تعرفه الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ويسمى « بالعقود المخططة » . وهى عقود تنظم التداول المخطط للموارد بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة ، أى تنظم تداول هذه الموارد على أساس ما ورد فى الخطة . لهذه العقود طبيعة تختلف كل الاختلاف عن طبيعة عقود القانون المدنى والخاصة بتداول السلع الناتج عن اختلاف فى نوع الملكية . هذه الطبيعة المختلفة التى تبين عملية الامتصاص المستمر للقانون بواسطة الاقتصاد تستلزم دراسة خاصة لهذه العقود، وهى دراسة يضيق بها هذا المجال (١) .

---

(١) فى الحالة التى يتم فيها توزيع السلعة مركزيا (عن طريق خطة التموين أو الامداد) تحدد الخطة ثمن السلعة ومصيرها (فيما يتعلق بالانتقال بين الوحدات المملوكة للدولة) وتترك الهيئات والوحدات (المستخدمة للناتج والمنتجة له) الاتفاق على باقى التفاصيل التى تمكن الوحدة المستخدمة للناتج من الحصول على الكمية منه التى تمكنها من تنفيذ ماورد فى الخطة بالنسبة لها . هنا تكون العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة منظمة أولا بما جاء فى الخطة بشأن المنتجات محل التبادل ثم بالتعاقد بين الطرفين الذى يتم تنفيذا لما جاء بالخطة . هنا نكون بصدد ما يسمى بالعقود المخططة contrats planifiés ، حيث تتأثر العلاقة بين وحدات مملوكة للدولة بخصوص منتجات ينظم توزيعها خطة الامداد تأثرا **مباشرا** بالخطة . هنا نكون بصدد تداول مخطط للسلع . (أما بالنسبة للسلع التى لا ينظم توزيعها عن طريق خطة التموين أو الامداد فان تداولها تحكمه العقود العادية ويتأثر كذلك بالخطة وانما بطريق **غير مباشر** ، على أساس أن نواهى الخطة تنسحب على كل عمليات المبادلة التى تجرى فى الاقتصاد القومى) . على هذا النحو تنعكس طبيعة النظام الاقتصادى على طبيعة العقد : =

• يقوم قسم الامداد فى داخل الوحدة الانتاجية كذلك بتوزيع المواد التى

= فالعقد فى الاقتصاد الرأسمالى أداة قانونية لتنظيم موقف يتميز بالتناقض بين طرفى التعاقد وهو تناقض يظهر فى أوضح حالاته فيما يسمى « بعقود الاذعان » . كل طرف يهمه أن يحصل من الآخر على أكبر كسب ممكن (وكسب نقدى فى المقام الأخير ، على أساس أن الهدف من النشاط الاقتصادى—الذى يقوم على المبادلة النقدية — بصفة عامة هو تحقيق أكبر كسب نقدى). فالعقد يعكس التداول النقدى لمصالح متضاربة. يترتب على ذلك أن الذى يهم المتعاقدين هو قيمة المبادلة التى ينصب عليها العقد exchange - value ، ومن ثم يقبـل صاحب الحق الشخصى التعويض النقدى فى حالة عدم قيام المدين بالوفاء بالتزامه عينا ، وعادة ما يتضمن العقـد شرطا خاصا بهذا التعويض . ولذا كان من الطبيعى أن ينظم القانون " التنفيـذ بمقابل " وأن يضـع للقاضى قواعد تحقيقه .

أما بالنسبة للعقد المخطط فالأمر يتعلق بالتبادل بين وحدتين مملوكتين للدولة ، كل منهما يعقد العقد تنفيذا للخطة (خطة الانتاج والاستثمار) التى تحضر على أساس الاعتماد المتبادل بين الوحدتين . وبعض شروط المبادلة تحددها خطة التموين أو الامداد (الثمن والمشترى والبائع أساسا) ، والبعض الآخر يترك لينظمه العقد . فكل من الطرفين يعقد العقد تنفيذا للخطـة . لتنفيذ الخطة يتعين أن يكون الهدف من التعاقد هو قيمة الاستعمال use - value (وليس قيمة المبادلة) . فاذا تعلق الأمر بعنصر من عناصر الانتاج المادية مثلا ، وليكن الغزل ، فإن انتاج الوحدة المنتجة له وبيعه للوحدة المستخدمة له (وفقا للشروط التى تحددها خطة الامداد) يعتبر تنفيذا لخطة الوحدة الأولى (المنتجة للغزل) . ولا تستطيع الوحدة المستخدمة له (وحدة النسيج) أن تنفذ خطتها إلا اذا حصلت على هذا الناتج (على الغزل) ، إذ التعويض بمقابل (مبلغ من النقود) لا يمكنها من تنفيذ خطتها اذا لم تجد هذه المادة لدى وحدة أخرى منتجة للغزل (والفرض أن هـذه العقود تتم بالنسبة للسلع التى يجرى توزيعها مركزيا وهـذه تمثل المنتجات الرئيسية التى يكون عرضها فى حالة نقص نسبى) . فى وضع كهذا يلعب التنفيذ العينى الدور الحاسم (إذ عدم تنفيذ الوحدة المشترية لخطتها يترتب عليه عدم تنفيذ الوحدة المستخدمة لناتجها لخطتها، وهكذا. ففى مثلنا هذا عدم تنفيذ الوحدة المنتجة للنسيج لخطتها لعدم حصولها على الغزل يؤدى إلى عدم تنفيذ الوحـدة التى تصنع الملابس الجاهزة — مستخدمة النسيج — لخطتها. وهكذا نظرا لوجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية) ويلعب التعويض =

يحصل عليها على الأقسام الفنية المختلفة التى تقوم بالنشاط الانتاجى فى داخل الوحدة .

= النقدى دورا ثانويا للغاية ، وهو فى حالة الحكم به لا يغنى عن التنفيذ العينى . فلو فرض مثلا أن الوحدة البائعة لم تسلم المادة المتفق على شرائها فى الميعاد المحدد فى العقد فهى تدفع تعويضا مقابل التأخير ولكن هذا لا يعفيها من تنفيذ التزامها عينا (لذا طالبت الوحدة المشترية بذلك) .

ويترتب على ذلك أنه ليس للطرفين الحرية فى ابرام العقد أو عدم ابرامه ، بل هو واجب عليهما ، وفى ذلك تقول المادة ٣٩٧ من التقنين المدنى المجرى ما يلى :
" Les organismes socialistes, afin de déterminer en détail et d'accomplir toutes les obligations réciproques pour l'exécution du plan de l' économie nationale, *doivent* conclure des contrats "

فإذا لم يقوما بعقده تقوم لجنة التحكيم بذلك (الفقرة ٢ من المادة ٣٩٨) . وبما أن العقد ينعقد تنفيذا للخطة فإنه يتبعها : يعقد لمدة الخطة (فقرة ٢ مادة ٤) ويتعدل لذا تعدلت (فقرة ١ مادة ٤٠٣) .

كما يترتب على ذلك أن الآثار التى يرتبها العقد المخطط تكون مختلفة : فطالبة المشترى (صاحب الحق الشخصى) بالتنفيذ العينى لا تمثل استخداما لحق فقط وانما التزاما كذلك (ويسأل اذا لم يقم بذلك) ، اذ يتعين عليه أن يطالب بالتنفيذ العينى لذا أريد لخطته (وخطة الوحدات التى تعتمد على ما ينتجه) أن تنفذ (الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣) . أما المدين فله أن يدفع — فى حالة مطالبة الدائن بالتنفيذ العينى - بأن هذا الأخير قد حصل على جزء من الكمية المتعاقد عليها ولم يستخدمها ، أو بأن لديه كميات كبيرة مخزونة ومن ثم يتعين تفضيل وحدة مشترية أخرى تكون فى حاجة الى السلعة المتعاقد عليها . « أنظر فى ذلك : Code civil de la République Populaire Hongroise - Corniva, Budapest. 1960, p. 96 - 99 »

يتضح اذن أن "العقد المخطط يستند مباشرة على ماتحتويه الخطة ويعتبر (بمعنى معين) أولى خطوات تنفيذها (اذ أن تنفيذ الخطة يقتضى الحصول على مواد انتاجية والعقد يقصد به الحصول الفعلى على هذه المواد) . ومن ثم فهو يلعب دورا تنظيميا فى المقام الأول ويكف لحد كبير عن أن يكون أداة قانونية ويصبح أداة من أدوات تنفيذ الخطة ، من أدوات =

• أخيرا يهتم قسم الامداد هـذا بالمنتجات الخارجة عن نطاق الخطـة وكيفية تصريفها .

الاجراءات التي تضمن تنفيذ الخطة :

إذا ما نزلت الخطة إلى الوحدات الانتاجية في الوقت المناسب وأعدت خطة التموين تعين اتخاذ مجموعة من الاجراءات تضمن تنفيذ الخطة على أكفأ نحو ممكن وهي اجراءات تتعلق بضرورة :

• توفر الاطارات الفنية والادارية اللازمة والتي تؤمن بالمجتمع المراد بناؤه عن طريق التطور المخطط .

• تعبئة الجماهير العاملة لتنفيذ ما جاء في الخطة، مدى القدرة على هذه التعبئة يتوقف :

• أولا على مساهمة هذه الجماهير في تحضير خطة الوحدة الانتاجيـة على نحو يجعلها تعتنق الأهداف الواردة فيها كأهداف لنشاطها الانتاجي .

• على نظام الحوافز المادية وغير المادية : ربط الأجر بالانتاجية (أي بكمية

= التخطيط. ومن ثم يعكس اتجاها مؤداه امتصاص القانون الحمائي "le droit protecteur" بواسطة القانون التنظيمي "le droit organisateur" أنظر في ذلك :

H. Chambre, Le Marxisme en Union Soviétique, Paris, 1955.

H. Bartoli, Cours de systèmes et structures économiques. Les Cours de Droit, Paris, 1960 - 1961, p. 729 et sqq.

E. L. Johnson, Planning and Contract Law. Soviet Studies (University of Glasgow), Vol. XII. No. Jan. 1961.

I. Vlahov, Le système de contrats des organisations commerciales socialistes. Bulletin du Centre Nationale pour l'étude des Etats de l'Est. « Bruxelles », No. 3, 1963.

ونوع العمل) ومن ثم زيادته بزيادة الانتاج — الحصول على جزء من الفائض فى الوحدة الانتاجية إن هى حققت الهدف المحدد فى الخطة على أن يزيد هذا الجزء إن هى حققت مايزيد على الهدف الوارد فى الخطة ، إما فى صورة مباشرة (فى صورة جوائز مالية مثلا) أو فى صور غير مباشرة (فى شكل خدمات يتمتع بها العاملون بالوحدة الانتاجية) الأمر الذى يعنى تحسينا للمستوى المعيشى للعاملين فى الوحدة الانتاجية - تحسين شروط العمل داخل الوحدة الانتاجية وتهيئة الشروط المحققة للأمن الصناعى .

• على تعبئة هذه الجماهير سياسيا عن طريق تنظيمها وخلق الوعى لدى العاملين الذى يجعلهم يؤمنون بالمجتمع المراد بناؤه، وخلق الاحساس بالمسئولية وضرورة المبادرة من جانبهم. هنا يمكن لنقابات العمال أن تلعب دورا حيويا ، فدورها فى المجتمع الاشتراكى لايقتصر فقط على حماية العمال وانمــا هى تشترك فى تحمل المسئولية فى بناء المجتمع الجديد عن طريق تنفيذ الخطة ، خطة الوحدة الانتاجية فى هذه الحالة. يدخل هنا كذلك مجموع الاجراءات «النفسانية» التى يهدف من ورائها دفع العاملين إلى بذل الجهد الذى يؤدى إلى تنفيذ ماوردت به الخطة ، من إثارة الروح الوطنية وحب العمل ، إلى خلق روح التنافس فى سبيل تنفيذ الأعمـــال الواردة بالخطة عن طريق تكريم من يقوم بعمله على نحو نموذجى ، إلى القيـام بحملات ضد التبديد عن طريق ضمان نوع من الرقابة الجماعية على سير العمل داخل الوحدة الانتاجية ، إلى غير ذلك .

• إذا ماتمت اعادة تنظيم علاقة الوحدات الانتاجية بالجهاز المصرفى على أساس ضرورة تمام كل عمليات الوحدات المملوكة ملكية عامة عن طريق حساب الوحدة الانتاجية فى البنك وعلى أساس أن تتلقى الوحـدة عن طريق هذا الحساب البنكى كل الاعتمادات التى تخصص لها من ميزانية الـدولة ، إذا ماتمت

اعادة التنظيم على هذا النحو أمكن للبنك فى كل لحظة التعرف على حالة تنفيذ الخطة فى الوحدة الانتاجية وبالتالى أمكنه ابداء المشورات أو اتخاذ الاجراءات التى تساعد على تنفيذ الخطة إذا ما وجد أن الوحدة الانتاجية لاتقوم بما هو لازم لتنفيذ خطتها الانتاجية والاستثمارية .

* ضمان قيام وحدات القطاع الخاص بنشاطها الانتاجى فى داخل اطار الخطة . وقد سبق أن بينا شروط الوضع التنظيمى الذى يمكن من اتباع سياسة تأثير غير مباشر على نشاط القطاع الخاص .

إذا اتخذت الاجراءات التى تكفل القيام بالنشاط اللازم لتنفيذ أهداف الخطة فى الوحدة الانتاجية تعين القيام **بتسجيل نتائج هذا النشاط** حتى يمكن متابعته بواسطة الهيئات التى تراقب تنفيذ الخطة ، ومن ثم كان من الضرورى ألا ينقطع سيل المعلومات الخاص بتنفيذ الخطة من الجريان من الوحدات الانتاجية (قاعدة التنظيم الهرمى) إلى الهيئات التى تعلوها فى سلم هذا التنظيم الهرمى .

الرقابة على تنفيذ الخطة :

يقصد بالرقابة على تنفيذ الخطة التحقق من التوافق بين النتائج التى تتحقق والاهداف المحددة فى الخطة وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التى وردت فى الخطة . دراسة تجارب الاقتصاديات المخططة تمكننا من التفرقة بين أربعة أنواع من الرقابة على تنفيذ الخطة :

* هناك أولا **الرقابة الادارية** التى تقوم بها الهيئات الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى عندما تتلقى من الهيئات الأدنى (خاصة الوحدات الانتاجية) المؤشرات الرئيسية لنتيجة النشاط الذى يبذل فى سبيل تنفيذ الخطة ، وكذلك عندما تتلقى التقارير

التى ترفع اليها بصفة دورية فى مواعيد تختلف بحسب طبيعة النشاط محل الاعتبار (تتخذ على أساس دراسة تفصيلية للنشاط والفترات الزمنية اللازم مرورها لتبلور نتيجة النشاط والقيام بتصوير ذلك احصائيا بدقة وكفاءة) وتكون شاملة للبيانات الخاصة بنشاط الوحدات الانتاجية فى خلال فترة معينة . مثال للرقابة الاداريه الداخلية ما نص عليه قانون المؤسسات (٣٢ لسنة ١٩٦٦) فى المادة ٦٥ بخصوص اختصاص مراقبة حسابات الشخص العام الذى تتبعه الشركة بالرقابة على حسابات الشركة (وتحدد اختصاصات هذه الادارة وسلطاتها وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها . وأحكام هذا القانون الأخير تخص الرقابة الداخلية).

وقد توجد إلى جانب هذا النوع من الرقابة الادارية رقابة تقوم بها هيئة ادارية مستقلة عن التنظيم الهرمى للادارة الاقتصادية (١) . هذا ويلاحظ أنه وان كانت الرقابة ضرورية فان اداءها يتعين أن يكون محلا لتنظيم دقيق يمنع تعدد جهات الرقابة الادارية التعدد الذى يوجد التضارب بينها ويثقل كاهل الوحدة الانتاجية بتقديم البيانات إلى العديد من جهات الرقابة الادارية الأمر الذى يؤدى إلى اعاقة العمل فى الوحدة الانتاجية كما قد يؤدى إلى التأثير على جودة البيانات التى تضطر الوحدة الانتاجية إلى تقديمها .

* هناك **ثانيا الرقابة المالية** التى تختلف بحسب ما إذا كانت وحدة النشاط تابعة لميزانية الدولة أو ما إذا كان لها استقلالها المالى . فى الحالة الأولى تخضع

---

(١) مثال ذلك رقابه الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر المقررة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

الوحدة للرقابة على الميزانية . أما فى الحالة الثانية تخضع الوحدة الانتاجية لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية ، أى يتعين عليها أن توازن بين الايرادات والانفاقات لتحقق بعض الفائض على النحو الوارد فى الخطة . عدم مراعاة ما ورد فى الخطة يؤدى إما إلى تباعد الايرادات والنفقات الفعلية (أى التى تحققت فعلا) عن الايرادات والنفقات الواردة فى الخطة وإما إلى انعدام التوازن المالى (عادة مايتمثل فى عجز نتيجة لزيادة النفقات على الايرادات) وإما إلى النتيجتين فى نفس الوقت . لتفادى ذلك أو لعلاج الموقف فى الوقت المناسب يتعين تتبع المظهر المالى لنشاط الوحدة الانتاجية عن طريق الرقابة المالية .

* هناك ثالثا **الرقابة المصرفية** ، وهى رقابة يستطيع الجهاز البنكى ممارستها عن طريق تخصيص حساب لكل وحدة انتاجية لدى البنك تتم بواسطته جميع العمليات التى تقوم بها الوحـــدة سواء أكانت عمليات تؤدى إلى حصولها على ايراد أو عمليات تستلزم منها القيام بانفاق . على هذا النحو يستطيع الجهاز المصرفى المؤمم أن يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التى تجريها مختلف الوحدات الانتاجية وأن يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق لما هو وارد فى الخطة ويمكن أن يمنح الجهاز البنكى فى بعض الأحوال حق وقف العمليات التى تتناقض مع الخطة . ويجب ألا يقتصر هذا النـوع من الرقابة على دور لاحق لقيام الوحدة الانتاجية بالعمليـات إذ يمكن أن يقـوم الجهاز المصرفى بدور وقائى . كما يجب أن يلعب دورا تثقيفيا ، فيقوم البنك فى حالة اكتشافه لأخطاء غير مقصودة فى تسيير الوحدات الانتاجية بالتحليل الاقتصادى الذى يوضح طبيعة هذه الأخطاء وأسبابها ، كما يقوم بطرح النتائج التى يتوصل اليها على من يقوم بأعمال ادارة يمكن أن تقع خلالها أخطاء مماثلة(١) .

---

(١) هذا الدور — الى جانب الأعمال الأخرى للجهاز المصرفى فى اقتصاد مخطط — يبين =

* هناك رابعـــا **الرقابة المادية والرقابة على نوع الانتاج وجودته . الأولى** تتم عن طريق الموازين السلعية التى تقوم ببنائها الهيئات المركزية لتضمن بذلك توفر كميات الموارد اللازمة لتنفيذ ماجاء بالخطة ، كما تتم عن طريق العقود المخططة التى تعقدها الوحدات الانتاجية التى تملكها الدولة فيما بينها اذ يمكن لكل وحدة انتاجية أن تراقب الطريقة التى يتبعها موردوها لتنفيذ الخطة . أما النوع الثانى من الرقابة ، أى الرقابة على الجودة ، فانها تتم :

ـ أولا : فى داخل الوحدة الانتاجية ، ويستحسن أن يقوم بها قسم مستقل عن ادارة الوحدة الانتاجية .

ـ وثانيا : عندما تقوم الوحدة الانتاجية بتسليم منتجاتها لوحدة أخرى ، اذ تباشر هذه الأخيرة رقابة على جودة انتاج الأولى لكى تضمن توافر المواصفات اللازمة لقيام الوحدة المشترية بالانتاج .

ـ وثالثا : عندما يقوم المستهلكون بشراء الناتج من محال تجارة التجزئة ، اذ يمارسون عن طريق رفضهم قبول الناتج رقابة على جودته المفروض أن تنقلها المحال الى الوحدة الانتاجية البائعة .

هذا ويتعين أن تعطى الرقابة على جودة الناتج عناية خاصة اذ قـــد تميل الوحدات الانتاجية الى التضحية بالكيف (بالجودة) فى سبيل تحقيق أهداف الخطة كميا . كما أن جمهور المستهلكين قد يجد نفسه عاجزا عن ممارسة أية رقابة

= اختلاف طبيعة عمل هذا الجهاز عنه فى الاقتصاد الرأسمالى، ويستلزم بالتالى تكوينا مغايرا لدى العاملين فى الجهاز المصرفى وتخصصا بينهم يمكن من ادراك طبيعة العمليات الانتاجية ومشكلات الوحدات الانتاجية التى يقوم البنك بالرقابة على نشاطها .

عند الشراء وذلك عندما يتميز الموقف بنقص نسبى فى السلع الاستهلاكية الأمر الذى يسهل تصريفها أياكانت جودتها .

* **وهناك أخيرا الرقابة الشعبية** التى تقوم بها التنظيمات الشعبية من نقابية وسياسية ، والجمعية العمومية للعاملين فى الوحدة الاقتصادية .

ممارسة الرقابة على تنفيذ الخطة ، بصورها المختلفة ، على هذا النحو لاتهدف فقط الى التعرف على ما يجرى أثناء تنفيذ الخطة وضمان هذا التنفيذ وانما تهدف كذلك الى تزويد هيئات التخطيط بالأسس الموضوعية لتحضير الخطة التالية وكذلك الى تعديل الخطة التى يجرى تنفيذها لكى تتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومى أثناء تنفيذ الخطة . فاذا ما تبين فى أثناء التنفيذ أن الخطة لم تأخذ فى الاعتبار عند التحضير بعض الضرورات الاقتصادية والفنية الخاصة بالفترة التى تغطيها الخطة ، اما لأن الفن التخطيطى لم يتقدم بالدرجة التى تسمح بذلك واما لحدوث ظروف لم يكن من الممكن توقعها عند تحضير الخطة ، تعين تعديل الخطة لاحترام هذه الضرورات الاقتصادية والفنية ، وتعين أن يتم هذا التعديل فى الوقت المناسب . **بعبارة أخرى يتعين ضمان مرونة الخطة** . من ناحية أخرى ، إذا ما رؤى تعديل الخطة فى بعض جوانبها تعين اعادة النظر فى الخطة فى مجموعها حتى يمكن أن نأخذ فى الاعتبار أثر تعديل الجزء على الكل . **هنا نجدنا بصدد عمل تخطيطى تقوم به الهيئات القائمة على أمر تحضير الخطة .**

فاذا لزم ضمان مرونة الخطة لكى تستجيب إلى بعض الضرورات الاقتصادية والفنية التى يفرضها التغير المستمر فان التعديلات التى تطرأ على الخطة متوسطة الأجل — على ضوء المعلومات المستمدة من الرقابة على تنفيذها — يتم أجراؤها فى اطار الخطط السنوية فى علاقتها بالخطة متوسطة الأجل ، ويتم اجراؤها

فى اطار الخطط النصف سنوية والثلث سنوية إذا تعلق الأمر بضمان مرونة الخطة السنوية .

ضمان مرونة الخطة يفرض نفسه على نحو أكثر الحاحا فى المرحلة الأولى من مراحل التطور المخطط حيث الجهاز القائم على تحضير الخطة لايزال فى دور التكوين واكتساب الخبرة فى مسائل التخطيط ، وحيث طرق التخطيط لازالت غير متقدمة ، او لازالت الخبرة فى استعمالها (فى حالة استخدام طرق استخدمت فى تجربة مجتمع آخر) محدودة. كل هذه عوامل تقلل من دقة العمل التخطيطى ، الأمر الذى يحتم بالتالى السهر على ضمان مرونة الخطة عند تنفيذها . ولكن اذا تم تعديل الخطة ، عندما تفرض الضرورة ذلك ، بواسطة الجهات المختصة فانها تكون فى صورتها النهائية ملزمة يتعين تنفيذها ، اذ يتعين عدم الخلط بين الزام الخطة وضمان مرونتها .

الفصل الثالث

النتائج الاساسية الخاصة بطبيعة عملية التخطيط

على هذا النحو تتحدد لنا أبعاد عملية التخطيط كعملية تاريخية نقطة البدء فيها أن تتحدد للمجتمع ـ فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (داخلية ودولية) التى يعيشها ـ استراتيجية عامة لمرحلة التطور التى يمـــر بها ، هذه الاستراتيجية تمثل الأهداف العريضة التى تحدد مقدما (والتى يتعين تحقيقهافى نهاية هذه المرحلة) ويتحدد على أساسها نمـط الأولويات أو المجموعة من الحـاجات الاجتماعية التى تتمتع بأسبقية فى الإشباع .على ترتيب تفصيلى فيما بينها يبدأ بالأهم فالمهم . على ضوء هذه الاستراتيجية العريضة يتم إعداد خطة طويلة الأمد تغطى فترة قد تصل إلى العشرين عاما يقصد بها تحديد الاطار العام ـ فيما يتعلق بالأهداف والوسائل الرئيسية ـ لتطور الاقتصاد القومى خلالها على أن يقتصر الأمر على القطاعات الرئيسية فى هذا الاقتصاد . تقسم الفترة التى تغطيها الخطة طويلة الأمد إلى فترات تغطى كل منها خطة متوسطة الأمد وتعتبر كل منها خطوة فى سبيل تحقيق الهيكل الاقتصادى الذى حددت معالمه الخطة طويلة الأمد . الخطة متوسطة الأمد تقسم بدورها إلى خطط سنوية يتم إعدادها أثناء تنفيذ الخطة (أعنى الخطة متوسطة الامد) وتهدف إلى توجيه الاقتصاد القومى نحو تحقيق الاهداف الواردة فى الخطة متوسطة الاجل. أما فيما يخص تحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الأجل فقد رأينا أن العمل للتخطيطى يتعين أن يسبق بعمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية يهدف إلى تزويد السلطات السياسية بصورة مركزة للاقتصاد القومى فى وضعه القائم ، فى تطوره الماضى، بصعوباته وامكانياته بالنسبة للتطور المستقبل. على ضوء هذه الصورة تحدد السلطات السياسية الموجـهات العامة فى مظهرها الكيفى

معبرة عن الأهداف والوسائل الرئيسية المتعلقة بالانتاج والاستثمار فى خلال الفترة التى تغطيها الخطة.ويكون على هيئات التخطيط المركزية ترجمة هذه الموجهات العامة كميا فى صورة إطار للخطة . ثم رأينا كيف يتم رسم الخطة النهائية عن طريق حركة مزدوجة من النزول والصعود بين مركز وقاعدة التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط ، إلى أن تصبح الخطة العامة قانونا ملزمة لكافة هيئات المجتمع الاشتراكى التى تبدأ فى تنفيذها مع كل مايثيره هذا التنفيذ من مشكلات .

من دراستنا لعملية التخطيط نستخلص النتائج الأساسية التالية :

أولا : تتضمن عملية التخطيط نوعين من الاعمال : أعمال لازمة لإعداد الخطة تقوم بها فنيا هيئات التخطيط على كافة المستويات من وزارة التخطيط إلى ادارات التخطيط والمتابعة فى الوزارات والمؤسسات وفى الوحدات الانتاجية، وأعمال لازمة لتنفيذ الخطة نضمن القيام بها عن طريق اتخاذ قرارات تسيير (أو إدارة) الاقتصاد القومى وهى القرارات الأصل أن تستقل بها الوحدات الانتاجية فيما عدا بعض القرارات التى يتخذها المركز (المؤسسة أو الوزارة) ويقصد بها ضمان تسيير الوحدة الانتاجية على نحو لايتعارض مع الهدف المحدد للاقتصاد القومى فى مجموعه . وجود هذين النوعين من الأعمال وتضافر الهيئات المتشابهة على كافة المستويات يستلزم وجود إطار تنظيمى ينظم :

* العلاقة بين هيئات التخطيط ، وهنا تظهر لنا ضرورة استقلال جهاز التخطيط عن الجهاز التنفيذى ، إذ يتعين أن يستقل الجهاز الذى يقوم أولا بتجميع المعلومات اللازمة ثم القيام بالجانب الفنى فى إعداد الخطة ، ثم تقييم ماتم عند تنفيذها ، يتعين أن يستقل هذا الجهاز عن الجهاز التنفيذى حتى نضمن سلامة البيانات التى يقوم عليها تحضير الخطة ، كما نضمن سلامة التقييم إذ عند استقلال

الجهاز التخطيطي لانكون بصدد تقييم يقوم به المسئول عن تنفيذ الخطة الأمر الذى يعرضنا لمخاطر الوصول إلى تقييم لا يمثل الواقع [١].

* كما ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة (أى الوحدات الانتاجية) فيما يتعلق باتخاذ قرارات التسيير . هنا تبرز الملاحظتان الآتيتان :

ا ــ أن الذى يقوم بالنشاط الانتاجى هو الوحدة الانتاجية لذا وجب أن تتمتع بقدر كبير من الاستقلال حتى يمكنها مواجهة الظروف اليومية لقيامها بالنشاط ، على ألا يكون هذا الاستقلال بالقدر الذى يخرجها عن السير الذى يحقق للمجتمع فى مجموعه أهدافه .

ب ــ أن وجود المؤسسات إلى جانب الادارات النوعية فى الوزارات فى المرحلة الراهنة من مراحل تطور الاقتصاد المصرى قد يمثل ازدواجا غير لازم ومعوقا فى بعض الاحوال [٢] فمن الناحية الاقليمية، الاقتصاد المصرى اقتصاد يقوم على رقعة محدودة ،ومن الناحية الاقتصادية لايزال حجم الاقتصاد المصرى صغيرا(لايزال

---

(١) مؤدى ذلك استقلال هيئة التخطيط المركزية عن الجهاز التنفيذى ، هذه الهيئة يتعين أن تحتوى أجهزة تتخصص فى :

– تجميع البيانات الاحصائية على مستوى الاقتصاد القومى .

– القيام بالجانب الفنى فى تحضير الخطة على مستوى الاقتصاد القومى ، وهو عمل تقوم به الشعب المختلفة فى داخل هذه الهيئة .

ــ دراسات متفردة تقوم بها معاهد متخصصة فى الأثمان ، فى التقدم التكنولوجى واثره على المعاملات الفنية فى مختلف فروع الانتاج ، الى غير ذلك من دراسات يهدف منها الخدمة المباشرة لعملية تحضير خطة الاقتصاد القومى .

– تتبع وتقييم أداء الخطة ــ فى اثناء تنفيذها – على مستوى الاقتصاد القومى .

(٢) فى وضع كهذا يصبح من الطبيعى أن نجد موقف المؤسسة على النحو الذى تمثله مؤسسة الغزل والنسيج ، « فالواضح وحسب ما قيل لى من بعض المسئولين فى المؤسسة نفسها ، =

عدد كبير من فروع الانتاج الصناعى لايحتوى إلا على عدد قليل من الوحدات الانتاجية). بناءً عليه قد يكفى وجود إدارات (وهى موجودة فعلا) فى الوزارات النوعية تختص كل إدارة بالعمل الذى تقوم به المؤسسات . أو يكفى وجود المؤسسات دون الادارت النوعية . الاثر المعوق لهذا الازدواج تزداد خطورته عند وجود البيروقراطية وتضخم غير صحى فى عدد من يقومون بالأمر فى المؤسسات والوزارات . **هذا ويراعى ان القول بذلك لايعنى أن تجرى اعادة التنظيم على نمط واحد فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى. فقد يكون من المفيد هنا ان تتم اعادة التنظيم فى بعض مجالات النشاط على اساس تحقيق نوع من التكامل الراسى .**

ثانيا . أن لعملية التخطيط جانب فنى يتمثل فى اتخاذ الأعمال الفنية اللازمة لتحضير الخطة وتنفيذها، وجانب اجتماعى وسياسى يبرز باعتبارها عملية لتعبئة الجماهير العاملة عن طريق مساهمتها فى تحضير الخطة وتنفيذها . لضمان تحقيق الجانب الفنى على نحو سليم يلزم وجود جهاز تخطيطى قادر وكفء . خلق هذا الكادر الفنى أمر يتم عن طريق الممارسة والتأهيل ويمثل مشكلة يجب أن تدخل فى اطار التخطيط نفسه، بمعنى أن تتضمن كل خطة أهدافا ووسائل لخلق عدد معين من المؤهلين فى مسائل تحضير الخطة وتقييمها . على أن يتوافر لديهم الوعى السياسى اللازم لدفع الفنيين إلى المساهمة الايجابية فى بناء أسس المجتمع الاشتراكى.

= أن المؤسسة فى واد وشركاتها فى واد آخر . فالمؤسسة لاتدرى كيف تسير شركاتها ولا مايجرى فيها جملة ولاتفصيلا ، **فالمؤسسة اصبحت ضائعة بين شركاتها وبين وزارة الصناعة ، بحيث اصبحت – اى المؤسسة نفسها – تمثل نقطة اختناق فى هذه الصناعة الاستراتيجية** » . تحقيق عن قطاع الغزل والنسيج وطاقاته المعطلة وقيمتها ثمانية ملايين جنيه ، الأهرام الاقتصادى ، أول يناير ١٩٦٧ ، العدد ٢٧٣ ص ٥٢ .

كذلك تبرز أهمية كفاءة الجهـــاز التنفيذى وأجهزة المراقبة .

أما الجانب السياسى والاجتماعى فمسئولية تحقيقه تقع على التنظيمات الشعبية وخاصة التنظيم السياسى ، الذى تقع عليه مسئولية تعبئة الجماهير فى هذا المجال عن طريق خلق وعى تخطيطى وهو أمر لا يتحقق ألا إذا قام أعضاء التنظيمات بنقل المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالتخطيط وممارستهم لاعمالهم اليومية بما يتفق ومستلزمات تحضير الخطة وتنفيذها .

ثالثا : أن نقطة البدء لكل تخطيط حقيقى تتمثل فى **وجود أساس احصائى سليم وصادق وامين** . ضمان تـوافر هـذا الاساس السليم ليس بالأمر الهين إذ غالبا مايوجد - فى حـــالة غياب الوعى السياسى والتخطيطى — ميل لدى من يقوم بالعمل إلى تقديم نتيجة عمله فى صورة أزهى بعض الشىء من الواقع ، الأمر الذى قد ينعكس فى تضخيم فى الأرقام التى يقدمها .وهو ميل تزداد خطورته إذا ماكانت الأرقام محلا لعملية مماثلة فى الخطوات المختلفة عند صعودها سلم التنظيم الهرمى : من الوحدة الانتاجية إلى المؤسسة ، إلى الوزارة ، إلى هيئة التخطيط المركزية . واضح أنه **اذا كان الاساس الاحصائى غير سليم فان كل ما يبنى عليه يكون من قبيل القصور التى تبنى على رمال متحركة الامر الذى يستلزم القضاء على فوضى الاحصاء بما لها من اثار مهلكة** إذا الاعتقاد الغالب أن « لغة الأرقام هى اللغة الأكثر دقة » ، والواقـــع أن اللعب بالأرقام أمر فى غاية السهولة والخطورة فى نفس الوقت . اعتقادنا أنه لتفادى ذلك وضمان سلامة الاساس الاحصائى لعملية التخطيط يتعين :

أ — اعادة تنظيم عملية تسجيل البيانات فى الوحدة الانتاجية عن طريق توحيد النظام المحاسبى توحيدا يسمح بأن نأخذ فى الاعتبار الطبيعة المختلفة للنشاطات

الاقتصادية ، وكذلك عن طريق تنظيم عملية نقل المعلومات من الوحدة الانتاجية إلى الهيئات الأعلى. وذلك بدراسة طبيعة كل نشاط اقتصادى ومعرفة الوقت اللازم لتسجيل المعلومات وتحليلها فى داخل الوحدة الانتاجية ثم الوقت اللازم لانتقالها إلى هيئة واحدة من الهيئات الأعلى [1] . ثم تحدد مواعيد معينة نضمن فيها نقل المعلومات إلى أعلا بصفة دورية منتظمة. وهى مواعيد لا يمكن أن تكون واحدة لكل النشاطات . فاذا كان من الممكن أن نطلب من وحـــدة انتاجية صناعية بيانات كل ٣٠ يوم فمثل هذا التنظيم لا يمكن فى وحدة انتاجية زراعية حيث نتيجة العمل لا تظهر الا بعد فترات أطول .

ب — جعل عملية تسجيل المعلومات وتحليلها من اختصاص لجان التخطيط والمتابعة فى الوحدات الانتاجية وضمان استقلالها (كمظهر لاستقلال الجهاز التخطيطى فى مجموعه) عن الجهاز التنفيذى .

على هذا النحو تتحدد مسئولية من يقوم بتجميع البيانات وتحليلها ونقلها وهو أمر يسهّل عملية المساءلة فى حالة الخطأ أو الاهمال أو سوء النية [2]، على ألا تكون هناك هوادة فى هذة المساءلة. والأمر لا يمثل قسوة من جانب المجتمع وانما

---

(١) يمثل ماتنص عليه الفقرة ح من المـادة ٢١ من قانون المؤسسات (٣٢ لسنة ١٩٦٦) خطوة فى هذا الاتجاه ، إذ تجعل من اختصاص المؤسسة (وهو اختصاص لرئيسها) « موافاة اجهزة الرقابة المالية والتنظيم والاداره والاحصاء بالبيانات الخاصة بالوحدات الاقتصادية التى تمدها المؤسسة طبقا للنماذج التى يضعها كل جهاز »

(١) تنص الفقرة ٤ من المادة ٩١ من قانون المؤسسات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على العقوبة الجنائية (الحبس والغرامة أو أحدهما) لكل « مدير أو عضو مجلس ادارة أو مصف يذكر عمدا بيانات كاذبة فى الميزانية ، أو فى حسابات الارباح والخسائر ، أو يغفل عن ذكر وقائع جوهرية فى هذه الوثائق ».

يعكس ادراكا بمتقضيات التخطيط التى يتعين ضمانها إذا أريد للمجتمع أن يحقق أهدافه .

جـ — خلق وعى احصائى مرتبط بالوعى التخطيطى الذى هو بدوره مرتبط بالوعى السياسى . وجود هذا الوعى سيقلل من حالات توقيع الجزاءات . وهنا كذلك يبرز دور القيادات السياسية ومسئوليتها عن نقل المفاهيم الصحيحة فى كل مايتعلق بضرورات عملية التخطيط ، وكذلك سلوك هذه القيادات بما يتفق مع هذه المفاهيم الصحيحة .

رابعا : أن **عملية التخطيط** كعملية تعبئة لكل القوى ذات المصلحة فى بنـــاء أسس المجتمع الاشتراكى **عملية تتنافى بطبيعتها مع السرية**. إذ هناك تناقض بين القول بأن العملية لاتستقيم إلا بمشاركة الجماهير العاملة والرأى العام فى المراحل المختلفة لتحضير الخطة وبين اعتبار كل مايتعلق بالخطة سواء فى مرحلة الإطار أو المراحل الأخرى من قبيل ماهو سرى (فرض هذا النطاق من السرية يصل فى بعض الأحيان ليحكم علاقات الشعب ببعضها البعض فى داخل وزارة التخطيط) إذ فى ذلك إعمال لمبدأ سرية الأعمال — الذى يمثل أساس نشاط المشروع الرأسمالى — بصدد عمل يتعلق بطبيعته بكل نواحى النشاط فى المجتمع ولايهدف إلى تحقيق أو حماية مصلحة خاصة (١).

* * *

على هذا النحو نتنهى من التعرف على عملية التخطيط ، عملية تحضير الخطة وتنفيذها ، والنتائج الاساسية المتعلقة بطبيعة هذه العملية. تفاصيل إعداد الخطة

---

(١) هذا لايعنى بطبيعة الحال ألاتبقى بعض الاحصائيات سرية .

التى لم نعالجها فى هذه الدراسة (١)، تفترض اتخاذ موقف من المشكلات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع يهدف إلى ايجاد حل لها تحتويه الخطة وتكون اداة تحقيقه . سنحاول فى الباب التالى التعرف على بعض المشكلات الاقتصادية والكيفية التى تثور بها فى اقتصاد مخطط .

(١) المشكلات الفنية التى تثور أثناء تحضير الخطة وتنفيذها ستكون محلا لدراسة تفصيلية فى مؤلف لنا تحت الطبع عن المبادىء العامة فى التخطيط الاقتصادى .

ملحق ١ للباب الرابع

أهداف الخطة الخمسية الاولى ومدى تحقيقها (١)

صدرت الخطة الشاملة الأولى لتغطى الفترة الخمسية الأولى من فترات خطة طويلة الأمد هدفت إلى مضاعفة الدخل القومى (الصافى) فى السنوات من ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٦٩ / ١٩٧٠ (أى لزيادته من ١٢٨٢ إلى ٢٥٦٤ مليون جنيه). وسنضمن هذا الملحق الأهداف التى تضمنتها الخطة ووسائل تحقيقها لننتهى إلى بيان مدى تنفيذ هذه الأهداف :

أولا : اهداف الخطة :

بالنسبة للأهداف التى حددتها الخطة نفرق بين الأهداف الخاصة باجمالى الناتج الاجتماعى والأهداف المتعلقة بالدخل القومى الصافى (القيمة المضافة) مقدرة على أساس أسعار ٥٩ / ٦٠ والأهداف التى وضعت للعمالة ، لنرى كلا من هذه الأهداف :

أ — هناك أولا الأهداف الخاصة **بالناتج الاجتماعى** ويبينها الجدول التالى ، وهو يحتوى على أرقام تتعلق بسنة الأساس (٥٩ / ١٩٦٠) والتقديرات التى وردت فى الخطة خاصة بالسنة النهائية (٦٤ / ١٩٦٥) مضافا اليها النسبة المئوية التى تمثل الزيادة التى كانت متوقعة طوال فترة الخطة . (بملايين الجنيهات المصرية):

---

(١) المراجع :

لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس . القاهرة ، ١٩٦٠ .

وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم المعالم الاساسية فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤ / ١٩٦٥) . القاهرة ، ١٩٦٦ .

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	النسبة المئوية للزيادة طيلة فترة الخطة
قيمة الناتج الاجتماعى	٢٥٢٥	٣٦٠١	٤٣
مساهمة القطاعات المختلفة كالآتى :			
الزراعة	٥٧٤	٧٣٦	٢٨
الصناعة والكهرباء	١٠٩٤	١٨١٤	٦٦
التشييد	١١٥	١٢٢	٦٠ تقريباً
الخدمات الاساسية :			
المواصلات ، المساكن ، البوليس ، الدفاع ، العدالة	٣٥٨	٤٣٨	٢٢
التجارة ، البنوك والتأمين	١٦٣	٢٠٨	٢٨
خدمات عامة :			
تعليم ، صحة ، ثقافة ، الخدمات الشخصية	٢٢١	٢٨٣	٢٨

ب — تأتى بعد ذلك الاهداف المتعلقة **بالدخل القومى الصافى** (القيمة المضافة) الذى يخلق فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى (١) ، كما يبينها الجدول التالى (بملايين الجنيهات المصرية) :

(١) يلاحظ أنه وفقا للطريقة التى يتم على أساسها حساب الدخل القومى فى مصر تعتبر كافة الخدمات نشاطات منتجة تسهم فى خلق الدخل القومى. أنظر ملحق الباب الأول من هذا الكتاب.

القطـــاع	٥٩ / ١٩٦٠		٦٤ / ١٩٦٥	
	مقدار الدخل	كنسبة مئوية من الدخل القومى فى سنة الاساس	مقدار الدخل	كنسبة مئوية من الدخل القومى فى السنة النهائية
الزراعـــه	٤٠٠	٣١،٠	٥١٢	٢٨،٤
الصناعة والتشييد	٣٢٥	٢٥،٤	٥٩١	٣٢،٦
نشاطات أخرى	٥٥٧	٤٣،٦	٦٩٢	٣٩،٠
مجموع القيمة المضافة	١٢٨٢		١٧٩٥	

أما بالنسبة للعـلاقة بين الفروع المنتجة للمواد الانتاجيـة الصناعية والفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية الصناعية . فقد هدفت الخطة إلى تغيير النسبة بين هذين النوعين من الفروع ومن ثم تغيير الأهمية النسبية لـكل منهمـا ، وذلك كما يتضح من الجدول التالى الذى يبين مساهمة كل من هذين النوعين فى الانتاج الصناعى :

	الصناعات الخفيفة	الصناعات الانتاجيـة
سنة الاساس (٥٩ / ٦٠)	٨٣،٥	١٦،٥
السنة النهائية (٦٤ / ٦٥)	٦٩،١	٣٠،٩

حـ — أما فيما يتعلق **بالعمالة** (وهى تمثل فى الواقع وسيلة لتحقيق الاهداف) فقد هدفت الخطـة إلى زيادة القوة العاملة من ٦ مليون (أى ما يمثـل ٢٣،٦ ٪

من مجموع السكان) فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ما يقرب من ٨ مليون (أى ٢٤،٧٪
من مجموع السكان) فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ .

ثانيا : وسائل تحقيق الأهداف :

يتم تحقيق هذه الأهداف استخداما للطاقة الانتاجية الموجودة قبل تحضير الخطة والتى يستمد بقاؤها أثناء التنفيذ وكذلك الطاقة الانتاجية التى تجرى اضافتها أثناء سنوات الخطة . هذه الاضافة تكون عن طريق الاستثمارات . وقد قدرت الخطة الاستثمارات التى سيجرى تحقيقها فى أثناء الفترة الخمسية التى تغطيها الخطة بمبلغ ١٥٧٦،٩ مليون جنيه مصرى. يكون توزيعها على القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى على النحو الوارد فى الجدول التالى الذى يبين أن الأولوية رقم واحد أعطيت لقطاع الصناعة والكهرباء، يليه قطاع الخدمات الاساسية ، ثم القطاع الزراعى. كما يبين الجزء من الاستثمارات الذى سيجرى تغطيته بعملات محلية والجزء الذى سيغطى بعملات أجنبية (هذا الجزء الاخير يمثل احتياجات الاستثمارات فى كل قطاع من المواد التى تستورد من الخارج) :

قطـــاع النشـــاط	الاستثمار من ١٩٦٠الى ١٩٦٥	كنسبة من الاستثمار الكلى
* الزراعة، والرى ، والصرف :	٣٩٢،٠	٢٢،٨٦
— بالعملات الأجنبية	٧٨،٩	
— بالعمـلات المحليـة	٣١٣،١	
* الصناعة والكهرباء :	٥٧٨،٧	٤٣،٠٥
— بالعملات الأجنبية	٣٧٥،٠	
— بالعمـلات المحليـة	٢٠٣،٧	
* الخدمات الأســاسية :	٤٩٥،٢	٢٩،٥٥
— بالعملات الأجنبية	١٥٩،٣	
— بالعمـلات المحليـة	٣٣٥،٩	
* الخدمات العـامة :	١١١،٠	٤،٥٤
— بالعملات الأجنبية	٣٢،٨	
— بالعمـلات المحليـة	٧٨،٢	
المجمـــوع :	١٥٧٦،٩	١٠٠
— بالعملات الأجنبية	٦٤٦،٠	٣٨
— بالعملات المحليـة	٩٣٠،٩	٦٢

هذا ويلاحظ أن احتياجات الاستثمار التى تغطى بعملات أجنبية تمثل ٣٨ ٪ من الاستثمار الكلى ، الأمر الذى يعكس أهمية الاعتماد على الخارج .

ثالثا : مدى تنفيذ الخطة :

بالنسبة لتنفيذ الخطة سنعتمد أساسا على البيانات الوارة فى تقرير المتابعة . هنا يجدر الوعى بالملاحظات الآتية :

ـــ الأولى تتعلق بضرورة التحفظ عند محاولة التعرف على دلالة الاحصائيات إذ تعانى الدول المتخلفة بصفة عامة من قصر فى أجهزة الاحصاء يجعل للاحصائيات صحة محدودة

ـ والثانية تتمثل فى أن جزءا من الزيادة فى النتيجة المسجلة للنشاط الاقتصادى ينتج عن زيادة النشاط الاحصائى أى اتساع بطاق المسح الاحصائى الأمر الذى ينتج عنه ادخال نتائج نشاطات اقتصادية لم تكن فى داخل النطاق الاحصائى من قبل رغم وجودها فى واقع الحياة الاقتصادية .

ـــ يلاحظ ثالثا أن اعتبار كل الخدمات منتجة (وهو ما ترتكز عليه احصائيات الدخل القومى فى مصر) يعنى ادخال نتيجة بعض الخدمات فى الناتج الاجتماعى رغم أنها تمثل فى الواقع استخداما لجزء من الناتج فى القطاعات المنتجة) الأمر الذى يؤدى إلى ازدواج فى الحساب ، وبالتالى تضخيم الدخل القومى .

ـــ يلاحظ رابعا أن بعض تقديرات الانتاج الواردة فى تقدير المتابعة تمت على أساس الأثمان الجارية (فى التشييد والخدمات) والبعض الآخر تم على أساس الأثمان الثابتة (لبيان الفرق بين التقدير على أساس الاسعار الجارية والتقدير على أساس الاسعار الثابتة نأخذ مثلا معدل النمو الزراعى فى الخمس سنوات فنجده ٢٧٫٧ ٪ على أساس الاسعار الجارية و ١٦٫٨ ٪ على أساس الاسعار الثابتة) .

ـــ يلاحظ أخيرا عند مقارنة الارقام التى تمثل الاهداف المحققة بالارقام الممثلة لتقديرات الاهداف الواردة فى الخطة أن الفرق الكبير بين النوعين من الارقام

سواء تمثل هذا الفرق فى زيادة النوع الثانى من الأرقام أو نقصه عن النوع الأول يعكس عدم انضباط العمل التخطيطى ، أى عدم انضباط العمل الخاص بتحضير الخطة . لنرى بعد ابداء هذه الملاحظات مدى التنفيذ بالنسبة للأهداف المختلفة.

فيما يخص **الانتاج الكلى** يقول لنا التقرير أنه قد زاد من٢٥٤٧٫٩مليون جنيه فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٤٧٤٫١ مليون جنيه فى سنة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بنسبة ٣٦٫٤ ٪ طوال السنوات الخمس ، ويكون متوسط المعدل السنوى لزيادة الانتاج الكلى ٧٫٣٨ ٪ .

أما بالنسبة لمعدل زيادة الانتاج الكلى فى القطاعات المختلفة فكان على النحو التالى :

النشــاط	معدل الزيادة طوال سنوات الخطه ٪	معدل النمو السنوى (متوسط) ٪
الزراعة	١٦٫٨	٣٫٣٦
الصناعة	٣٥٫٣	٧٫٠٠
الكهرباء	١٠٦	٢٠٫٢
التشييد	٧٧٫٥	١٥٫٤١
الخدمات (بها بعض النشاطات الانتاجية)	٤٥٫٧	٩٫ ٤

يلاحظ على المعدلات الواردة بالجدول السابق انخفاض متوسط معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى انخفاضا كبيرا إذا ماقورن بمتوسطات معدلات النمو فى النشاطات الاخرى ، واستمرار هذا الانخفاض النسبى يؤدى الى أن تصبح **الزراعة اختناقا** يحد من توسع النشاطات الاقتصادية الاخرى إذ توسع هــذه الأخيرة رهين بتوسع تناسبى فى الزراعة نظرا للدور الذى يلعبه القطاع الزراعى

والذى يعكس مدى اعتماد النشاطات الاخرى عليه (أنظر فى مظاهر اعتماد النشاط غير الزراعى على القطاع الزراعى ما جاء بصفحة ١٣٣ عاليه) .

وتشير بيانات التقرير إلى أنه **لم يحدث فى خلال الخمس سنوات تغيرا كبيرا فى هيكل الاقتصاد القومى** (أى فى الوزن النسبى للقطاعات المختلفة المكونة له)، إذ لم يتغير الوزن النسبى للقطاع الصناعى ، ونقصت الأهمية النسبية للزراعة من ٢٢،٨٪ فى سنة الاساس (٥٩ / ١٩٦٠) إلى ١٩،٦٪ فى السنة النهائية للخطة (النسبة تمثل المساهمة النسبية فى الانتاج الكلى) .

إلا أن أكثر التغييرات الهيكلية دلالة هو ذلك المتعلق **بنقص الوزن النسبى للقطاع السلعى (أى المنتج للسلع المادية) أثناء فترة تنفيذ الخطة وزيادة الوزن النسبى لقطاع الخدمات** ، على النحو التالى :

	الوزن النسبى	
	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
القطاع السلعى	٧٠،٢٪	٦٨،٢٪
قطاع الخدمات ، منها :	٢٩،٨٪	٣١،٨٪
الخدمات غير المواصلات والنقل والتجارة والمال	١٤،٦٪	١٧٪

هذا التغيير يمثل فى الواقع اتجاها نحو اختلال هيكلى يتعين تفاديه ، إذ أن التغير الهيكلى يتعين أن يكون ، فيما يخص العلاقة بين قطاع الانتاج السلعى وقطاع الخدمات ، نحو زيادة الاهمية النسبية للاول فى مواجهة الثانى[1] ، وذلك :

(١) يتم ذلك عن طريق أن يكون نصيب قطاع النشاط المادى (والخدمات المرتبطة به) =

ــ لان بعض الخدمات تخدم أساسا الانتاج المادى (أنظر ص ٣٤ عاليه) فى هذا المجال يكون التوسع فى الخدمات مرتبطا بالتوسع فى نشاط الانتاج السلعى إذ تستلزم الكمية المعينة من هذا الاخير (عند مستوى معين للتطور الفنى) كمية معينة من الخدمات اللازمة لانتاجها وتوصيلها إلى المستهلك . هذه الكمية المعينة من الخدمات تستلزم (وفقا للمعاملات الفنية فى أداء هذه الخدمات) كمية معينة من الموارد الانتاجية . فإذا زادت الكمية من الموارد المستخدمة فى الخدمات (ولتكن موارد بشرية مثلا) زيادة لا تتناسب مع الزيادة فى الانتاج المادى اعتبر ذلك تبديدا للموارد (خاصة إذا ماتذكرنا أن قطاع الخدمات كان يتسم بتضخم غير صحى فى عدد العاملين به ، أنظر ص ١٢٤ عاليه) .

ــ أن الخدمات سواء أكانت مرتبطة بنشاط الانتاج المادى أوكانت خدمات استهلاكية تستلزم لادائها موادا ينتجها قطاع النشاط المادى، ومن ثم فان التوسع فيها يرتكز على التوسع فى الانتاج السلعى (هذا لا يعنى أن الخدمات لا تؤثر على الانتاج السلعى ، فالاختناقات فى الخدمات المرتبطة به تؤدى إلى عرقلته ، كما أن انتاجية العاملين فى الانتاج السلعى تتوقف على كمية ونوع الخدمات التى يحصلون عليها) . بناءً عليه يؤدى التوسع فى الخدمات عن طريق خلق عمالة لاتتناسب مع التوسع فى الانتاج المادى إلى خلق ضغوط تضخمية

= من الاستثمارات فى وسائل الانتاج الثابتة أكبر بكثير من نصيب الخدمات . فى هذا المجال تشير التجربة السوفيتية إلى أن ربع ما يخصص للتركيم الصافى لوسائل الانتاج الثابتة انما يذهب إلى الاستثمار فى مجالات النشاط غير المادى . ومن ثم يخصص ما يقرب من ١٥ ٪ من الدخل القومى للاستثمارات الصافية فى وسائل الانتاج الثابته فى فروع الانتاج المادى (وما يرتبط به من خدمات) .

أنظر :

Les méthodes Soviétiques de planification . Cahiers de l'ISEA., No. 86 (Série G, No. 7) , 1959 , p. 72 - 73.

(إذ تزيد الدخول النقدية دون زيادة تناسبها فى الانتاج السلعى (وخاصة فى السلع الاستهلاكية) ، وهو أمر ينعكس على ميزان المدفوعات فى صورة زيادة فى قدر العجز أو تحويل للعملات الأجنبية التى نحصل عليها من الصادرات من شراء السلع الانتاجية إلى شراء السلع الاستهلاكية. هنا نكون - إذا مازادت الموارد البشرية المستخدمة فى الخدمات عما هو لازم للحصول على نفس الكمية والنوع من الخدمات - بصدد نوع من البطالة المقنعة .

وفيما يخص **الدخل** يبين التقرير أن اجمالى الدخل المحلى قد زاد من ١٢٥٨،٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٧٦٢،٢ مليون جنيه فى سنة ٦٥/٦٤، بواقع زيادة قدرها ٤٧٧ مليون جنيه طيلة فترة الخطة تمثل ٣٧،١ ٪ من الدخل فى سنة الأساس . ويكون متوسط معدل النمو السنوى ٦،٥ ٪ مع مراعاة أن معدل النمو السنوى كان محلا لتقلبات فى اثناء فترة الخطة : ٦،١ ٪ ، ٣،٥ ٪ ، ٨،٩ ٪ ، ٨،٧ ٪ ، ٥،٥ ٪ للسنوات ٦٠/٦١ ، ٦١/٦٢ ، ٦٢/٦٣ ، ٦٣/٦٤ ، ٦٤/٦٥ على التوالى . ويمكن ارجاع الانخفاض الملحوظ فى معدل النمو فى سنة ١٩٦٢/٦١ إلى الأثر المباشر لقرارات التأميم التى اتخذت فى يوليو ١٩٦١ (وهو أثر لا يعدو أن يزول مع استقرار الأوضاع عند سيطرة قطاع الدولة) ونقص الانتاج الزراعى بسبب ما أصاب محصول القطن فى هذا العام (كان الانتاج الزراعى ٤٠٢،٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٢/٦١ بالمقارنة بـ ٤٠٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/٥٩). وترتب على ذلك نقص الصادرات من القطن من ١٢١،٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٨٨،٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٢/٦١ ، ونقص الادخار من ١٤،٤ ٪ إلى ١٠،٩ ٪ من الدخل القومى .

هذه التقلبات فى المعدل السنوى لنمو الدخل تبين أن عمل الاقتصاد القومى لا يزال عرضة للتقلبات ، وذلك لأن درجة اعتماده على الزراعة والخارج لازالت

كبيرة ، الأمر الذى يستلزم زيادة معدل تنويع النشاط الاقتصادى بقصد تقليل درجة اعتماده على الزراعة وعلى الخارج ، وهو أمر رهين بالتوسع فى النشاط الصناعى وهو توسع يستلزم بدوره توسعا فى الانتاج الزراعى مما يحتم إعادة النظر فى كيفية أداء القطاع الزراعى تنظيميا وفنيا [١] .

أما **متوسط** دخل الفرد فى السنة (مقدرا بأسعار ٥٩/١٩٦٠) **فقد** زاد من ٥٠،٢ جنيها فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ إلى ٥٩،٨ جنيها فى السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥ ، وهو مايعادل نسبة زيادة قدرها ١٩،١٪ عن سنة الأساس .

وفيما **يختص بتوزيع الدخل** بين الأجور والمرتبات [٢] من جانب وعوائد الملكية من جانب آخر ، فقد زادت نسبة الأجور والمرتبات فى الدخل من ٤٢،٨٪ فى سنة ٥٩/١٩٦٠ الى ٤٦،٧٪ فى سنة ٦٤/١٩٦٥ ، بينما انخفضت نسبة عوائد الملكية من ٥٧،٢٪ إلى ٥٣،٣٪ . وبلغ اجمالى الزيادة فى الاجور والمرتبات خلال سنوات الخطة ٣٢٩،٤ مليون جنيه وزعت بين القطاعات المختلفة على النحو التالى : (بمليون الجنيهات) :

---

(١) الواقع أن سير الاقتصاد القومى على هذا النحو انما يعكس حقيقة أساسية مؤداها أن الاقتصاد القومى لا يزال يعمل — رغم هذه الدرجة من تدخل الدولة — على نحو تلقائى .

(٢) يلاحظ أن الارقام لاتبين الجزء المخصص للاجور والجزء المخصص للمرتبات .

قطـاع النشـاط	الزيادة فى الأجور عن سنة الأساس	الجزء من الزيادة فى الأجور الناتج من زيادة عدد المشتغلين
الزراعـة	٦٩٫٤	
الصناعـة	٦٠٫٨	
الكهرباء	٢٫٣	
التشييـد	٢٣٫٨	
مجموع القطاعات السلعية	١٥٦٫٣	٧٩٫٠
النقل والمواصـلات	٢١٫٤	
التجارة والمـال	٣١٫٥	
الاسكان	—٫٨	
المرافق العـامة	٢٫٣	
الخدمات الأخرى	١١٧٫١	
مجموع قطاعات الخدمات	١٧٣٫١	١١٧٫٢
المجموع الكلى	٣٢٩٫٥	١٩٦٫٢

يلاحظ أن الزيادة فى الأجور والمرتبات فى مجموع القطاعات السلعية أقل منها فى مجموع قطاعات الخدمات . فإذا ما أخذنا الزيادة فى الأجـور فى قطـاع النشاط السلعى الناتجة عن الزيادة فى عدد المشتغلين بهذا النشاط نجدها ٧٩ مليون جنيه بينما تمثل الزيادة المقابلة فى قطاع الخدمات ١١٧٫٢ مليون جنيـه ، منها

٥١،٨ مليون جنيه في مجال الخدمات التنظيمية والرياسية فقط[1]،وذلك رغم أن الزيادة في عدد العاملين في قطاع النشاط السلعي (وعددهم زاد من ٤٠٤٣٧٠٠ في سنة ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٤٩٦٨٢٠٠ سنة ٦٤ / ١٩٦٥) أكبر من الزيادة في عدد عدد من يعملون في قطاع الخدمات(وعددهم زاد من ١٩٦٢٣٠٠ في سنة ٥٩/١٩٦٠ إلى ٢٣٦٥٢٠٠ في سنة ٦٤ / ١٩٦٥) .

وقد زاد مجموع **العمالة** في اثناء فترات الخطة بما قدره ١٣٢٧،٤ ألف مشتغل، اذ ارتفع عدد المشتغلين في الاقتصاد القومي من ٦٠٠٦ ألف مشتغل في سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ الى ٧٣٣٣،٤ ألف مشتغل في سنة ٦٤/١٩٦٥ ، فتكون الزيادة بنسبة ٢٢،١٪ عن سنة الاساس. وقد ارتفع متوسط انتاجية الفرد خلال الخطة بنسبة ١٨،٣٪ (في الوقت الذى زاد فيه متوسط أجر (بما فيه المرتبات) الفرد بنسبة ٣١،٣٪ في خلال فترة الخطة . وبهذا يكون متوسط الأجر قد سبق متوسط الانتاجية بكثير[2]).

أما بالنسبة **للاستهلاك النهائي** فقد زاد بنسبة ٤٦،٩٪ في خلال سنوات الخطة أى بما يعادل زيادة سنوى قدرة ٨٪ في المتوسط ، هذا في الوقت الذى لم يتعد فيه المعدل السنوى لزيادة اجمالى الناتج المحلى ٨،٤٪. ومعنى ذلك أن تزايد الاستهلاك السنوى قد استحوذ على الجانب الأكبر من الزيادة في اجمالى الناتج المحلى .

---

(١) على صبرى ، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٧٤ .

(٢) للتعرف على اتجاه أكثر دقة في هذا المجال كان يتعين التفرقة بين الانتاجية في مجال النشاط السلعى والانتاجية في مجال الخدمات ، وكذلك بين العمل الادارى في الوحدات الانتاجية (اذ يلاحظ تضخم غير صحى بالنسبة لمن يعملون بالادارة في عدد من شركات قطاع الدولة) وبين العمل غير الادارى ، وذلك في مجال النشاط السلعى .

هذا مع مراعاة أنه بينما لم تتعدى الزيادة فى السلع الضرورية طيلة فترة الخمس سنوات ٦٥ ٪ (باستثناء الادوية التى زاد استهلاكها زيادة قدرها ١٢١٫٤ ٪ عن سنة الأساس) بلغت الزيادة فى السلع المعمرة (الثلاجات ، الغسالات ، عربات الركوب الخاصة ، وأجهزة التليفزيون وغيرها ، وهى بلا شك سلع كمالية إذا أخذ فى الاعتبار امكانيات المجتمع المصرى الحالية والمستوى المعيشى للغالبية العظمى من الشعب وخاصة فى الريف) حدا غير معقول .

ولا بد من الحد من تزايد الاستهلاك (١) إذا أريد زيادة المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية .

أما بخصوص الاستثمار فقد زادت نسبته إلى اجمالى الناتج المحلى من ١٢٫٥ ٪ فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٧٫٥ ٪ فى سنة ٦٤ / ١٩٦٥ . وكان نصيب القطاعات المختلفة (كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات طوال فترة الخمس سنوات) كالآتى : (النشاطات مرتبة وفقا للأولوية الفعلية فى توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط المختلفة) :

الصناعة	٢٦٫٧	النقل والموصلات وقناة السويس	١٩٫٥
الزراعة (٧٫٨ ٪)، والرى والصرف (٩٫١) والسد العالى (٦٫٠)	٢٣٫٤	المبانى السكنية	١٠٫٧
الكهرباء	٧٫٤	المرافق العامة	٣٫٣
التشييد	٠٫٩	التجارة والمال	١٫٦
		الخدمات الأخرى	٦٫٨
مجموع القطاعات السلعية	٥٨٫٤		٤١٫٦

(١) أنظر فى المقصود بالحد من الاستهلاك ما سنقوله فى الفصل الأول من البـاب الاخير من هذا الكتاب .

وفيما يتعلق **بتمويل الاستثمار** [(١)] يلاحظ أن معـــدل الادخار لم يتعدى ١٤،٥ ٪ من اجمالى النـاتج المحلى فى أية سنة من سنى الخطـة الخمسية (كان معدل الادخار ١٤،٤ ٪، ١٠،٩ ٪، ١١،٦ ٪، ٢١،٥ ٪، ١٤،١ ٪ فى السنوات من ٥٩ / ٦٠ إلى ٦٤ / ٦٥ على التوالى) . الأمر الذى يعنى عجز الادخار المحلى عن تمويل الاستثمارات التى نفذت فى الخطة . ويرجع صغر حجم الادخار ونسبته إلى اجمالى الناتج المحلى إلى تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة خلال سنوات الخطة.

وكان من نتيجة قصور اجمالى الادخار المحلى أن ظهر عجز غير ضئيل فى تمويل اجمالى الاستثمار . وقد اعتمد فى تمويل هـذا العجز على العالم الخـارجى عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية . وقد بلغ هـــذا العجز طوال سنوات الخطة ٤١٧،٣ مليونا من الجنيهات ، أى ما نسبتـه ٢٧،٦ ٪ من اجمـالى الاستثمار فى الخطة (غير أن نسبة العجز قـد ارتفعت عن النسبة السابقـة فى السنوات الثلاث ٦١ / ١٩٦٢ ، ٦٢ / ١٩٦٣ ، ٦٤ / ١٩٦٤ — اذ ارتفعت إلى ٣٤،٤ ٪ ، ٣٤،٧ ٪ ، ٤٦،٤ ٪ من اجمالى الاستثمار) وهو أمر يزيد اعتمادنا على الخارج ويحتم اعادة النظر فى ضرورة الاعتماد على النفس عن طريق تعبئة جزء أكبر من الفائض الاقتصادى .

أخيرا يتسم الموقف فيما يتعلق بعـلاقاتنا التجارية مع الخـارج طيلة سنوات الخطة بعجز كان فى تزايد مستمر ، وهو عجز يرجع إلى الزيادة الـكبيرة فى حجم الواردات (وخاصة ابتداء من السنة الثانية للخطة) دون أن يقابلها نمو مماثل فى

---

(١) تمثل ميزانية الدولة الاداة الرئيسية لتنفيذ الاستثمارات ، ومن ثم يرجع الى ميزانيات السنوات المختلفة (والحسابات الختامية بالنسبة لها) للتعرف على تفاصيل التقديرات وما تم فعلا بالنسبة للاستثمارات فى فروع النشاط المختلفة وكيفية تمويلها .

حجم الصادرات (وهذا الأخير يتوقف على انتاج السلع التى تصدر والقدر الذى يستخدم منهـــا فى الداخل ، والضغوط التضخمية تؤدى إلى نقص الصادرات أولا لزيادة الاستهلاك الداخلى من السلع التى يمكن تصديرها وثانيـا لنقص الطلب الخارجى على الصادرات لارتفاع الأثمان فى الداخل) . كما يرجـع العجز المتزايد فى الميزان التجارى كذلك إلى ميل شروط المبادلة للتغير فى غير صالحنا ، وكذلك إلى ارتفـاع مستويات أسعار الواردات بالنسبة لمـا كانت عليـه فى سنة الأساس . والجدول التالى يبين مقدار العجز فى الميزان التجارى والتغيير الذى طرأ عليه وأثر كل من حجم الصادرات والنسبة الصافية ومستويات الاسعار فى احداث هذا التغير :

السنوات	الميزان التجارى	التغير فى الميزان مقارنة بسنة الاساس	أثر الحجم	أثر نسبة التبادل الصافية	أثر مستويات الأسعار
٦٠/٥٩	— ٣٧،٨	—	—	—	—
٦١/٦٠	— ٣٧،٠٠	+ ٠،٨	— ١٠،٤	+ ١٠،٤	+ ٠،٨
٦٢/٦١	— ١٢١،٢	— ٨٣،٤	— ٧٧،٤	— ٤،٩	— ١،١
٦٣/٦٢	— ١٤٧،٦	— ١٠٩،٨	— ٨٧،٥	— ١٠،٩	— ٢٠،٤
٦٤/٦٣	— ١٨١،٤	— ١٤٣،٦	— ٧٦،٠	— ٢٨،٨	— ٣٨،٨
٦٥/٦٤	— ١٣٧،٣	— ٩٩،٥	— ٤٨،٤	— ٢١،٢	— ٢٩،٩
٦٦/٦٥	— ٢٠٧،٢	— ١٦٩،٤	— ١٠٠،٤	— ٢٤،٧	— ٤٤،٣

ملحق ٢ للباب الرابع

البيانات الاحصائية الاساسية اللازمة لتحضير الخطة (١)

أ - بالنسبة للصناعة والتشييد (بما فيها الطاقة والنشاط الاستخراجى) :

١ — الانتاج الكلى (بوحدة القياس العينى وقيميا) ومعدل النمو للمنتجات الرئيسية .

٢ — الطاقة الانتاجية فى كل فرع من فروع النشاط ، الموجودة ، ودرجة استخدامها .

٣ — تقسيم كل فرع من فروع الانتاج وفقا لحجم الوحدة الانتاجية .

٤ — الهيكل الاجتماعى لكل فرع من فروع النشاط الصناعى :

* نوع وحدة الاستغلال (وحدة حرفية ، مشروع فردى، وحدة تعاونية ، وحدة مملوكة للدولة) .

* لكل طائفة من وحدات الاستغلال :

— عدد الوحدات ، عدد العمال ، عدد الاداريين .

— مقدار الايراد ، إجمالى الأجور ، الأرباح .

٥ — بيانات تعطى بوحدات القياس العينى وقيميا (على أساس ثمن التكلفة) وبالنسبة لوحدة واحدة من كل ناتج من المنتجات الرئيسية :

---

(١) المصــدر :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la plnification socialiste. p 153 - 159.

أنظر المراجع الواردة فى ص ١٥٣ . أنظر كذلك الصفحــات من ص ٢٣٦ — ٢٤٩ حيث توجد صور الموازين المحاسبية التى تحتوى المعلومات الاحصائيه اللازمة لتحضير الخطة.

* عن كميات المدخلات العينية الرئيسية (التى تستخدم فى إنتاج السلعة) وقيمتها .

* قيمة المدخلات العينية الأخرى .

* كميات وقيم المدخلات الرئيسية المستوردة .

٦ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية: بيانات عن الاحتياجات من وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لوحدة واحدة من الناتج . هنا يتعين أن نفترض معـــدلا معينا لاستخدام الطاقة الانتاجية ، على أن تكون فكرة الطاقة محددة تحديدا واضحا .

٧ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية ، بيـــانات عن المخزون السلعى اللازم (بوحدات القياس العينى وقيميا) عند مستوى معين للانتاج .

٨ — بالنسبة المنتجات الرئيسية ؛ بيانات عن المعاملات الفنية لعنصر العمل (مع التفرقة بين الانواع الثلاثة من العمل الفنى : المهندسين ، الاسطوات ، العمال المهرة) عند مستوى معين من التشغيل ، وبالنسبة لكمية معينة من وسائل الانتاج الثابتة ، وفى ظل معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية .

٩ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية ، بيانات عن قيمة الناتج بالنسبة لكل وحدة من وسائل الانتاج الثابتة (عند معـــدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية) وكذلك بالنسبة للمنتجات الثانوية .

١٠ — كل هذه المتوسطات التى ذكرناها يتعين أن تحسب على أساس :

* معلومات تاريخية ، وتقديرات بالنسبة للمستقبل ومناقشات مع الخبراء الفنيين .

١١ — فى حالة إمكانية إنتاج ناتج معين (أو ناتج مشابه له) باستخدام أكثر من فن إنتاجى (أكثر من تكنيك) من المهم أن تتوافر بيانات خاصة بعملية انتاج الناتج بالنسبة للفنون المختلفة .

١٣ — يتعين أن يكون لدينا بيانات خاصة بالمشروعات المختلفة التى يمكن تضمينها فى خطة الاستثمار وخاصة بالنسبة لفترة نضوجها أى الفترة اللازمة لبنائها. كما يلزم أن يكون لدينا بيانات تفصيلية عن المشروعات التى يجرى بناؤها .

ب : الزراعة :

١ — الانتاج الكلى (بوحدات القياس العينى وقيمها) ومعدل النمو للمحصولات الرئيسية .

٢ — المساحة الكلية (التى يمكن زراعتها ، والمستخدمة فعلا ، والمساحة المحصولية) .

٣ — تقسيم المساحة المزروعة - وفقا لنظام الرى ووفقا للمحصولات .

٤ — الهيكل الاجتماعى للزراعة : نوع الملكية ونوع وحدة الاستغلال .

٥ — بالنسبة للمحصولات الرئيسية ، إنتاجية الفدان وإنتاجية العمل (مع التفرقة بين الأنواع المختلفة لوحدات الاستغلال).

٦ — بالنسبة للمحصولات الرئيسية ، قيمة وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

٧ — بالنسبة للمحصولات الرئيسية ، النفقة الجارية للمواد (غير وسائل الانتاج الثابتة) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج .

٨ — الزيادة المتوقعة فى الغلة (بالنسبة لكل محصول من المحصولات الرئيسية) التى تنتج عن استخدام كمية معينة(أو قيمتها) من الأسمدة (العضوية والكيماوية)، وكذلك بالنسبة لاستخدام بذور أحسن ، أو فى حالة استخدام نظام آخر للرى أو للصرف .

٩ — بيانات خاصة بتربية المواشى والدواجن : نوع الحيوانات وعددها (أو قيمتها) ، معدل النمو السنوى فى قيمتها .

حـ - النقل والمواصلات والتجارة :

١ — بالنسبة لكل نوع من أنواع المواصلات . طول الطرق — معدل استخدامها (طن - كيلو متر) - الأهمية النسبية لكل نوع .

٢ — بيانات كتلك الواردة عاليا فى ١ - ٥ فى شـأن الصناعات ، وذلك لحساب النفقة وأجرة النقل بالنسبة لكل نوع من أنواع النقل .

٣ — بالنسبة للتجارة : بالنسبة لكل فرع من الفروع الرئيسية ، نسبة الربح التجارى فى كل فرع - الهيكل الاجتماعى للنشاط التجـارى (أنظر ماسبق قوله بالنسبة للهيكل الاجتماعى للصناعة) .

د ـ التجارة الخارجية :

١ — الصادرات والواردت كنسبة من الناتج الاجتماعى .

٢ — تقسيم كل من الصادرات والواردات إلى مواد انتاجية ومواد استهلاكية، وكذلك تفريد كل منها إلى منتجات رئيسية مع بيان التطور فى خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بالنسبة لكل من الصادرات والواردات الرئيسية .

٣ — التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات .

٤ — هيكل نفقة الانتاج فى كل فرع من الفروع الرئيسية المنتجة للسلع المصدرة.

٥ — الاستخدامات المختلفة لأهم المنتجات المستوردة والبديلات التى تنتج لها فى الداخل .

٦ — دراسات وبيانات خاصة بشروط التبادل بالنسبة لأهم السلع المصدرة.

هـ - الخدمات الاجتماعيه : (الإسكان ، التعليم ، الصحة ، الادارة ... الخ).

١ — نصيب الفرد بالامتار المربعـة من المسكن أو المكاتب (بالنسبة للادارات) .

٢ — نفقة بناء متر مربع من المبانى : من الآلات ، من مواد البناء ، من العمل .

٣ — نسبة عدد المعلمين إلى عدد التلاميذ الموجودة فى كل نوع من أنواع التعليم - ومرتبات المدرسين والاداريين - النفقة المادية لأداء خدمة التعليم بالنسبة للفرد الواحد فى كل نوع من أنواع التعليم .

٤ — النسبة بين عدد المواطنين والأسّرة الموجودة فى المستشفيات - وكذلك النسبة الخاصة بالأطباء ومساعديهم - نصيب الفرد من المعدات اللازمة للعلاج - النفقة المادية الجارية لأداء خدمات الصحة بالنسبة لكل فرد .

٥ — كل البيانات الخاصة بالخدمات الاجتماعية يتعين أن تفرق بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى .

و - الاستهلاك النهائى :

١ — الاستهلاك الكلى كنسبة من الدخل القومى - المعدل الحدى لزيادة الاستهلاك .

٢ — توزيع الاستهلاك بين :

* الاستهلاك الفردى ، بمجوعه ، ونصيب الفرد فى كل من السلع الرئيسية مع التفرقة بين الاستهلاك الذاتى والاستهلاك الذى يتم عن طريق السوق .
* الاستهلاك الجماعى ، بمجوعه ، ونصيب الفرد فى كل نوع من أنواع الاستهلاك الجماعى ، معدل زيادته عبر الزمن .

٣ — العلاقة بين الاستهلاك والدخل :

* على أن تكون هناك بيانات خاصة بالطبقات أو الفئات الاجتماعية المختلفة (مع التفرقه بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى).

* سلسله من ميزانيات الأسرة (شهرية وسنوية) بالنسبة لكل طبقة أو مجموعة اجتماعية .

* مرونة الطلب بالنسبة للدخل .

٤ — العلاقة بين الانفاق على الاستهلاك وأثمان السلع الاستهلاكية (مرونة الطلب بالنسبة للثمن) .

٥ — بالنسبة لكل مجموعة أو طبقة اجتماعية : بيانات عن نمط الاستهلاك بالنسبة لكل فئة حسب الاعمار المختلفة .

٦ — متوسطات لمعدلات الاستهلاك المراد تحقيقها :

* بالنسبة للأنواع المختلفة من الاستهلاك الفردى.

* وبالنسبة للانواع المختلفة من الاستهلاك الجماعى .

الباب الخامس

المشكلات الاقتصادية كما تعرض فى الاقتصاد المخطط

تحضير الخطة وتنفيذها يعنى اتخاذ موقف من المشكلات التى تثور فى أثناء سير العملية الانتاجية وحلها أولا فى ثنايا الخطة ثم محاولة تحقيق هذا الحل - مع التعديلات التى يلزم ادخالها عليه - فى واقع العمل الاقتصادى والاجتماعى . تتميز العملية الاقتصادية المخططة عمـــا سبقها من أشكال لعمليـة الانتاج الاجتماعى بأن المشكلات الاقتصادية تثور فيها على نحو مغاير وتستلزم حلولا بطريقة هى الأخرى مغايرة .

وتتمثل المشكلة الجوهرية فى التوصل إلى أكفأ استخدام للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة فى اشباع الحاجات الاجتماعية التى أخذ اشباعهـا كهدف تسعى إلى تحقيقه خلال فترة زمنية . لهذه المشكلة جوانبها المتعـددة : إذا ماحددت الجماعة لنفسها هدفا (أو مجموعة من الاهداف) كيف يتسنى للهيئات القائمة توزيع الموارد المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية على نحو يحقق هذا الهدف ويتضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد ؟ هذا السؤال يثير مسائل متعددة تندرج تحت مايسمى بمشكلات السياسة الاستثمارية فى اقتصاد مخطط .

إذا ماتعددت الحاجات الاجتماعية وقصرت الموارد عن اشباعها جميعـا فى نفس الفترة الزمنية استلزم الأمر اختيار الحاجات الأولى بالاشباع ، والمفاضلة بين الوسائل المختلفة (أى الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) التى قد تمكن من اشباعها . هذه المفاضلة تستلزم تقدير قيم الموارد تقديرا سليما يصلح

أساسا للقيام بحساب نفقة التوصل إلى كل هدف واختيار أكفأ الوسائل المحققة له ، الامر الذى يتطلب وجود سياسة اثمان تمكن من القيام بذلك .

يرتبط بهاتين السياستين سياسة تكاد تكون مرادفة للسياسة التوزيعية (أى سياسة توزيع الدخل القومى) وذات أثر مباشر على كفاءة الانتاج ، تلك هى سياسة الاجور .

سنقتصر فى هذا الباب على دراسة سريعة لهذه السياسات الثلاث، نعنى السياسة الاستثمارية ، سياسة الاثمان ، وسياسة الاجور ، هادفين إلى التعرف على الكيفية التى تثور بها المشكلات التى تستلزم اتخاذ سياسة من هذه السياسات والأسس التى يمكن أن تقوم عليها فى مرحلة التخطيط من أجل بناء الاساس الصناعى للاقتصاد أى مرحلة تحويله من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعى . أما ماعدا ذلك من مشكلات اقتصادية فسنتركه إلى فرصة أخرى من الدراسة .

بناء عليه سنتعرف :

* فى فصل أول : على مشكلات السياسة الاستثمارية .
* وفى فصل ثان : على مشكلات سياسة الاثمان .
* وفى فصل ثالث : على مشكلات سياسة الاجور .

الفصل الأول

مشكلات السياسة الاستثمارية

نعلم أن الاستثمار هو استخدام جزء من الموارد الانتاجية (بشريه وغير بشرية) الموجودة تحت تصرف الجماعة بهدف الاضافة إلى القدرة الانتاجية للمجتمع عن طريق خلق وسائل إنتاج إضافية ، فى حالة الاستثمار المادى ، أو عن طريق خلق أساس القيام بالخدمات ، فى حالة الاستثمار فى مجال النشاط غير المادى . جوهر عملية الاستثمار إذن هو أن يخصص جزء من القوة العاملة ووسائل الانتاج فى الجماعة ،فى خلال فترة زمنية معينة،للقيام بنشاط لا يؤدى إلى زيادة السلع الاستهلاكية مباشرة وإنما بطريق غير مباشر من سبيل زيادة إنتاجية العمل (عند استخدامه لادوات الانتاج) فى النشاطات التى تنتج سلعا للاستهلاك النهائى . لكى يتمكن هذا الجزء من القوة العاملة من القيام بذلك يتعين أن تكون إنتاجية العمل فى النشاطات المنتجة لسلع إستهلاكية من الارتفاع لدرجة تسمح للمشتغلين فى هذه النشاطات بانتاج قدر من السلع الاستهلاكية يزيد عن حاجتهم ليستخدم فى إعاشة من يعملون فى النشاطات التى تنتج سلعا انتاجية . بعبارة أخرى إذا تصورنا الجماعة مقسمة إلى فريقين : فريق ينتج سلعا لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى ، وفريق آخر ينتج سلعا تستخدم كوسائل انتاج ، فان إمكانية قيام الفريق الثانى بالنوع الأخير من الانتاج مشروطة بقدرة الفريق الأول على إنتاج كمية من السلع الاستهلاكية لا تكفى فقط لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى لهذا الفريق ذاته وانما كذلك لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى للفريق الثانى الأمر الذى يعنى أن الفريق الاول قادر على أن ينتج من السلع الاستهلاكية فائضا يزيد عن حاجته من هذه السلع . حجم هذا الفائض من السلع الاستهلاكية يمثل اذن أحد المحددات الجوهرية للنشاط الاستثمارى الذى تستطيع الجماعة أن تقوم به .

فى اقتصاد يقوم على المبادلة التى تتم بواسطة النقود ، القيام بالاستثمار يفترض أولا أن جزءا من دخل الجماعة (أى جزءا من الصورة النقدية للناتج الاجتماعى الصافى) قد حجز عن أن ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وادخر بقصد استخدامه فى شراء السلع الانتاجية . كما يفترض القيام بالاستثمار ثانيا أن الطلب النقدى على السلع الانتاجية يجد فى سوق هذه السلع قدرا منها يمكن شراؤه واستخدامه للاضافة الى القدرة الانتاجية للجماعة . على هذا النحو يتحدد الجزء من الدخل والموارد الانتاجية المقابلة له (فى ظل أثمان معينة تسود فى أسواقها) الذى يحجز عن الاستهلاك ويكون مخصصا للاستثمار. **فى ظل الانتاج الرأسمالى** يكون هذا الجزء محصلة العديد من القرارات الفردية التى تتعلق بالادخار والاستثمار. هذه الأخيرة يحكمها توقعات المستثمرين الخاصة بمعدلات الربح فى النشاطات التى يقومون فيها بالاستثمار ، وهى توقعات تتم فى جو يسوده عدم التيقن أولا فيما يتعلق بعلاقة المستثمر بمستهلكيه الاحتماليين ، وثانيا فيما يختص بعلاقة هذا المستثمر مع غيره من المنتجين القائمين بنفس النشاط الانتاجى . الجزء من الموارد الانتاجية الذى يخصص للاستثمار فى فترة معينة يحدد اذن عن طريق العديد من قرارات الاستثمار التى يتخذها الافراد — بناء على الاثمان السائدة فى السوق وتوقعاتهم المتعلقة بامكانية ومدى تغيرها — فى مختلف النشاطات الانتاجية . فالذى يتحدد أولا هو القدر من الموارد الانتاجية الذى يخصص للاستثمار فى كل وحدة انتاجية جديدة والشكل الفنى الذى يأخذه (أى النسبة التى يتم وفقا لها استخدام كميات معينة من عناصر الانتاج) وهما يتحددان بناء على معيار الربح ، وفى نهاية المدة تتمثل النتيجة فى أن قدرا معينا من الموارد الانتاجية قد خصص للاستثمار فى كافة نواحى النشاط الاقتصادى متضمنة بذلك توزيعا معينا لها بين قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة. **مشكلة الاستثمار هذه تعرض عند القيام بالعمل التخطيطى ، أى عند تحضير الخطة ، على نحو مغاير**

إذا ماتحدد هيكل الاقتصاد القومى الذى يراد الوصول اليه فى نهاية مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط فان الجهد الاقتصادى المخطط يتضمن احداث تغييرات جوهرية ـ فى أثناء المرحلة محل الاعتبار ـ على هيكل الاقتصاد القومى الذى تبدأ به هذه المرحلة .هذه التغييرات الجذرية التى يقصد منها زيادة الوزن النسبى لقطاع ما بالنسبة للقطاعات الاخرى (القطاع الصناعى بالنسبة لغيره من القطاعات فى المرحلة الحالية من مراحـــل تطور الاقتصادى المصرى) أو لمجموعة من فروع النشاط الاقتصادى فى قطاع ما بالنسبة لمجموعة أخرى فى داخل هذا القطاع (كزيادة الاهمية النسبية لفروع الصناعات الانتاجية بالنسبة لفروع الصناعات الاستهلاكية) انما تتم عن طريق الاستثمار . فتعمل الجماعة على توسيع القدرة الانتاجية فى القطاع المراد التوسع فيه عن طريق تخصيص جـــزء من الموارد الانتاجية لخلق طاقة انتاجية جديدة . التوصل إذن إلى الهيكل الاقتصادى الذى يعتبر تحقيقه هدف المرحلة الاولى للتخطيط الاقتصادى (وهو الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يحتوى الأساس الصناعى للاقتصاد القومى على النحو الذى رأيناه فى الفصل الثانى من الباب الثانى) يستلزم القيام بجهد استثمارى فى أثناء كل فترة من فترات هذه المرحلة والتى تغطيها خطة متوسطة الامد . هذا الجهد الاستثمارى تحدده سياسة استثمارية ترسم مقدما ـ بعنصريها : الأهـداف والوسائل ـ فى ثنايا الخطة . هذه السياسة تتضمن التعرض لمسائل أربع :

١ — **المسألة الاولى: تتعلق بحجم الاستثمارات** ، أى بتحديد النسبة من الدخل القومى التى تخصص للاستثمار وتلك التى تخصص للاستهلاك .فتحقيق معدل مرتفع للتطور الاقتصادى فى المستقبل يستلزم استثمار نسبة كبيرة من الدخل القومى تزيد بزيادة معدل التطور المراد تحقيقه (١).زيادة القدر من الدخل القومى الذى يستثمر

(١) ومعدل نمو الدخل القومى لايتوقف فقط على كمية الاستثمار وكيفية توزيعه بين النشاطات المختلفة وانما يتوقف كذلك على كفاءة استخدام الطاقة الانتاجية التى تضيفها عملية الاستثمار

يعنى قدرا أقل للاستهلاك. **فكأن السرعة التى يتم بها تحقيق الهدف تتوقف على القدر من الفائض الاقتصادى الذى تستطيع الجماعة تعبئته لتوسيع جهاز الانتاج** على نحو يحقق المعدل المرغوب لزيادة الدخل القومى فى المستقبل (سنرى فى لحظات أن تحقيق الهدف لا يتوقف فقط على القدر الذى يتم استثماره وانما **كذلك على الكيفية التى يتم بها توزيع القدر من الاستثمار بين القطاعات المختلفة**). يتعين إذن أن نعرف أولا ما المقصود بالفائض الاقتصادى وأن نتعرض للعوامل التى تحدد القدر من الفائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئته لأغراض الاستثمار .

كانت **فكرة الفائض الاقتصادى** - ولا تزال — محلا لدراسات تحليلية متعددة (١) نظرا لما تتمتع به من خصيصة استراتيجية . هذه الخصيصة الاستراتيجية ترد إلى الحقيقة التى مؤداها أن كل سياسية للتطوير انما تهدف إلى التأثير على حجم الفائض واستخداماته فى الاستثمارات المختلفة . أيا ما كانت المفاهيم المختلفة للفائض فإننا نكتفى هنا بالمفهوم التالى: ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج فى خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافى (٢) تزيد على مابعد — وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج — استهلاكا ضروريا للمنتجين (٣).

---

(١) أنظر فى ذلك

P·A. Baran, The Politicaf Economy of Growth. J. Calder London, 1957 p 22-43.

شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ الباب السادس .

(٢) أنظر فى مفهوم الناتج الصافى ملحق الباب الاول من هذا الكتاب.

(٣) الشكل العينى الذى يأخذه الفائض ، وحجمه ، والطاقة الاجتماعية التى تختص به والكيفية التى يستخدم بها الفائض الاقتصادى . كل هذه تتوافق مع مستوى معين لتطور انتاجية العمل وتختلف من تكوين اجتماعى الى آخر : فحجم الفائض الاقتصادى والطبقة التى تختص به (طبقة ملاك الاراضى) واستخداماته (فى شراء الارض أو بناء القصور =

وإذا ما كنا فى مجال التطور الاقتصادى فان فكرة **الفائض الاقتصادى الاحتمالى** هى التى تثير اهتماما أكبر ، وهو عبارة عن الفرق بين الانتاج الذى يمكن تحقيقه فى ظل الظروف الطبيعية والتكنوجية للتجمع محل الاعتبـــار ، استخداما للموارد الانتاجية الموجودة (بشرية وغير بشرية) وبين مايمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضرورى . فى اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربع الآتية :

* الاستهلاك الكمالى للطبقات المالكة .

= والكنائس أو الاستهلاك الكمالى) فى المجتمع الاقطاعى تختلف عن حجم الفائض الاقتصادى والطبقة التى تختص به (الطبقه الرأسمالية) واستخداماته (فى الاستثمار وجزئيا فى الاستهلاك الكمالى) فى المجتمع الرأسمالى .

هذا ويمكن التعرف على الحجم التقريبى للفائض الاقتصادى لذا أخذنا مثل الاقتصادى المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أجبر المجتمع المصرى — من خلال التضخم — على ادخار مايقرب من ٢٤٪ من الدخل القومى لتمويل الحرب (عن طريق تزويد القوات الاجنبية بالسلع والخدمات اللازمة لها). هذه المدخرات تراكمت أثناء فترة الحرب لتكون ما أصبح يسمى فيما بعد « بالأرصدة الاسترلينية » التى بلغ مجموعها حوالى ٤٣٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية . أنظر فى ذلك دكتور حازم الببلاوى ، دروس فى النظرية النقدية . المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٦٦ ، ص٨٨ وما بعدها . هذا وقد قدر الدكتور سمير أمين الدخول المتاحة فى مصر للاستثمار والاستهلاك الكمالى والاكتناز بما يقرب من ٣٠٪ من الدخل القومى فى السنوات من ١٩٣٩ — ١٩٥٣ أ :

Samir Amin . L'Utilisation des revenus susceptibles d'épargne en Egypte de 1939 á 1953 , Thèse , Institut des Statistiques, Paris , 1955.

* الانتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين (ملاك الأراضى الاقطاعيين ـ المرابون ـ المضاربون ... الى غير ذلك) .

* الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهـــاز الانتاجى .

* الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة .

هذا الفائض الاقتصادى يمثل مصدر كل تراكم فى وسائل الانتاج ومن ثم تصبح المشكلة الاساسية هى كيفية تعبئة هذا الفائض لاغراض الاستثمار فى نواحى النشاط المختلفة وخاصة النشاط الصناعى الأمر الذى يستلزم التفرقة بين **الاشكال المختلفة التى يتخذها الفائض .** فى هذه التفرقة يمكن استخدام معيارين:

* المعيار الأول هو معيار طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يخلق فيه الفائض : هنا يمكن التفرقة بين **الفائض الاقتصادى الزراعى** (وهو يكتسب بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة أهميـــة خاصة نظراً لغلبة الطابع الزراعى على هيكلها) والفائض الذى يتحقـق فى النشاط الاستخراجى (الذى يتمتع بأهمية كبيرة فى بعض البلدان المتخلفة) والفائض الذى يتحقق فى النشاط الصناعى .

* المعيار الثانى هو معيار نوع روابط الانتاج (الذى يرتكز على شكل الملكية) الذى يرتبط به نوع وحدة الاستغلال [١]: وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج الزراعى بين فائض يخلق فى الوحدات التى تقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التى تستأجر مساحة صغيرة من الارض من المالك الكبير أو تملك

---

(١) هذا المعيار يمكن من معرفة مصير الفائض إذ يبين الطبقات أو الفئات الاجتماعية التى تختص بالفائض .

هذه المساحة ، والفائض الذى يخلق فى وحدة زراعية يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية . كما يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج غير الزراعى بين فائض يتحقق فى الوحدات الرأسمالية ، وفائض يتحقق فى الوحدات الانتاجية التى تملكها الدولة .

أما إذا نظرنا إلى **الفائض الاقتصادى فى شكله النقدى** فإنه يوجـــد فى الدخول الآتية :

* ريع الأراضى الزراعية .

* الفائدة على الديون فى الريف .

* الأرباح التى تتحقق فى المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء .

* الأرباح التى تتحقق فى النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من الخدمات .

* دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية ، الفائدة على الديون فى المدينة ، إلى غير ذلك) .

لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتطور يتعين تعبئة الجزء الأكبر من هـــذه الدخول ، الأمر الذى يثير مسألة **التعرف على العوامل التى تحدد القدر من الفائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئته للاستثمار** ، هذا القدر يتوقف على :

* **مدى التحمل الاجتماعى والسياسى للحد من الاستهلاك فى خلال فترة معينة فى المرحلة الاولى فى التطور وذلك مقابل معدل اعلى لزيادة الاستهلاك فيما بعد . الحد من الاستهلاك لا يعنى خفض مستوى الاستهلاك** ، وإنما قد يتمثل فى الزيادة المستمرة فى الاستهلاك المطلق أى زيادة القدر من السلع والخدمات المخصص للاستهلاك من سنة الى أخرى وانما تكون الزيادة بمعدل أقل من معدل زيادة

القدر المخصص للاستثمار ، الأمر الذى يؤدى إلى زياده النصيب النسبي للاستثمار فى الدخل القومى من سنة لاخرى . فإذا كان الدخل القومى فى سنة البدء مثلا ١٠٠ وكان موزعا بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالى : ٩٠ استهلاك، ١٠ استثمار ، وكان الدخل يزيد سنويا بـ ٦ ٪ مثلا (أى زيادة قدرها ٦ فى مثلنا هذا) فإنه يمكن توزيع الزيادة فى الدخل بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالى : ٢ لزيادة الاستهلاك ، ٤ لزيادة الاستثمار . فعندما يصبح الدخل ١٠٦ بدلا من ١٠٠ يصبح الاستهلاك ٩٢ بدلا من ٩٠ ، ويصبح الاستثمار ١٤ بدلا من١٠. كل من الاستهلاك والاستثمار قد زاد ولكن الاستثمار زاد بنسبة (٤ : ١٠) وهى نسبة أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك (٢ : ٩٠) [١] . (بطبيعة الحال معدل زيادة الاستهلاك يتوقف على معدل زيادة السكان ، فاذا أريد لاستهلاك الفرد أن يزيد تعين أن يزيد الاستهلاك الكلى بمعدل أعلى من معدل نمو السكان).

هذا وإن كان الحد من الاستهلاك لا يعنى انقاصه بالمعنى الذى قدمناه فانه قد يعنى انقاص الاستهلاك الكمالى . وقد يقال إن هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمالى حيث يمكن عن طريقة امتصاص جزء من الدخول الكبيرة (اذا ما بيعت

---

(١) قارن ذلك بما تم فى أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى فى مصر ، لذ فى الوقت الذى كان فيه معدل الزيادة السنوية فى اجمالى الناتج المحلى (أى إجمالى الدخل المحلى–بالأسعار الجارية– مضافا إليه صافى الضرائب غير المباشرة مطروحا منها إعانات الإنتاج) مساويا لـ ٨٫٤ ٪ فى المتوسط ، نجد معدل الزيادة السنوية فى الإستهلاك قد وصلت الى ٨ ٪ فى المتوسط ، أى ما يقرب من ثلاث مرات من معدل الزيادة السنوية فى السكان (٢٫٨ ٪) معنى ذلك أن تزايد الاستهلاك السنوى قد استحوذ على الجانب الأكبر من الزيادة فى اجمالى الناتج المحلى . وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦١ – ٦٤ / ١٩٦٥) ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٧٣ .

السلع الكمالية بأسعار مرتفعة) الأمر الذى يعنى زيادة المدخرات . هذا القول ينطوى على حجة سليمة فى الظاهر فقط إذ يتعين أن نقوم بموازنة هذا الأثر للاستهلاك الكمالى مع الآثار الأخرى التى تنجم عنه: فوجود السلع الكمالية يعنى عادة بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة استيرادا من الخارج فى وقت تكون فيه العملات الأجنبية نادرة وفى هذا تحويل لجزء من هذه العملات من شراء السلع الانتاجية إلى شراء السلع الاستهلاكية . يضاف إلى ذلك أن وجود هذا النمط الاستهلاكى يجعل خطر المحاكاة كبيراً إذ نكون بصدد نمط يمثل هدفا للفئات الاجتماعية التى لا تستطيع الوصول اليه حاليا ، تسعى دائما إلى تحقيقه ، الأمر الذى يصعب معه مطالبة الفئات ذات الدخول المحدودة بالحد من الاستهلاك . يزيد على ذلك أن هناك وسائل أخرى ـ غير الاستهلاك الكمالى ـ يمكن عن طريقها الحد من الدخول الكبيرة بقصد زيادة المدخرات وبالتالى الاستثمارات (هنا يمكن إما تحديد الدخول أو زيادة الضرائب) . نطاق هذه الدراسة يضيق عن التعرض لكل وسيلة من هذه الوسائل لتفضيل وسيلة أو أكثر منها . على هذا الاساس نجد أن الآثار الأخرى غير المواتية التى يرتبها وجود الاستهلاك الكمالى تحتم انقاصه [١] .

---

(١) قارن ذلك بما تم فى أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى فى مصر ، فبينما لم تتعدى الزيادة فى السلع الضرورية طيلة فترة الخمس سنوات ٦٥ ٪ (باستثناء الأدوية التى زاد استهلاكها زيادة قدرها ١٢١٫٤ ٪ عن سنة الأساس) (فقد كانت الزيادة فى استهلاك القمح ٢٩٫٤ ٪ ، الذرة الشامية ٤٠٫٩ ٪ ، الفول ٣٥ ٪ ، المكرونة ٥٩٫٤ ٪ ، البيض ٣٤٫٤ ٪ ، السكر ٢٩٫١ ٪ ، الزيوت النباتية ٣٢٫٤ ٪ ، الكيروسين ٢٣ ٪ ، الأقمشة والمنسوجات ١٦٫٧ ٪ ، الأحذية ٦٠٫٧ ٪ ، صابون المطبخ والغسيل ٦٢٫٣ ٪) بلغت الزيادة فى فى استهلاك السلع المعمرة (وهى بلاشك سلع كمالية إذ أخذ فى الاعتبار امكانيات المجتمع المصرى الحالية والمستوى المعيشى للغالبية العظمى من الشعب وخاصة فى الريف) حداً غير معقول (فقد كانت الزيادة فى استهلاك الثلاجات الكهربائية ٢١٥٫٥ ٪ ، الغسالات =

* **كما يتوقف على اثر مستوى معين من الاستهلاك على الدافع للانتاج لدى القوة العاملة وعلى كفاءة هذه القوة فى الانتاج** . فتحديد مستوى الاستهلاك يتعين أن يأخذ فى الاعتبار المستوى الذى يزيد الدافع على العمل ويحقق المستوى المعيشى الذى يزيد من كفاءة العمل .

* **كما يتوقف أخيرا على امكانية ونفقة تعبئة الجزء من الفائض الاقتصادى اللازم للاستثمار** وهى امكانية تتحدد بنوع التنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج للوحدات الانتاجية فى المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادى . ففى مجال كل نشاط توجد أنواع مختلفة من أشكال الوحدة الانتاجية (فردية أو تعاونية أوجماعية) يحدد كل منها مدى معين لامكانية حصول الدولة على الفائض الذى يخلق فى الوحدة الانتاجية .

أيا ما كان الأمر فمن الواضح أن الحد من الاستهلاك وأن كان لا يعنى خفض مستوى الاستهلاك الا أنه يعنى ضرور التضحية ، وهى تضحية نسبية تلزم فى المرحلة الأولى لتطوير الاقتصاد القومى · هنا تثور المشكلات المتعلقة أولا بضمان التكافؤ فى التضحية اى ان تحتوى التضحية كافة الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة فى احداث التحول الاشتراكى ، والتى تتعلق ثانيا بالاجراءات المادية الملموسة التى تحد من استهلاك كل طبقة او فئة على نحو يخلق تناسبا فى التضحية آخذين فى الاعتبار الدخول التى تحصل عليها كل فئة من الفئات الاجتماعية .

(ب) المسالة الثانية تتعلق بتوزيع القدر المعين من الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة : فاذا ما تحدد الجز من الدخل القومى الذى سيجرى استثماره لزم توزيع الاستثمار (وفقا للنمط العام فى الأولوية) بين فروع النشاط المختلفة، هذه الخطوة يمكن تحليلها إلى خطوتين :

= الكهربائية ٣٩٠٠١ ./. ، الراديوهات ٦٥٢٠٢ ./.، أجهزة التليفزيون ما يزيد على ٣٥٠ ./.) · المرجع المذكور فى الهامش السابق ص ٨٠ — ٨٥ .

الأولى: تهدف إلى توزيع الموارد الاستثمارية بين الاستثمار فى مجال النشاط المادى والخدمات المتعلقة به (أى فى مجال النشاط الزراعى والاستخراجى والصناعى وخدمات المواصلات والتجارة المتعلقة بها) والاستثمار الذى ينتج عنه خلق وسائل القيام بالخدمات الاجتماعية والوسائل المخصصة للاستهلاك الذى يتم على دفعات زمنية (كالاستثمار فى بناء المساكن والمستشفيات ، المدارس، ودور السينما ... الخ) وبين مخصص الاحتياطى ، أى الجـــزء من الموارد الانتاجية التى تستخدم كاحتياطى (مخزون) فى مختلف النشاطات الاقتصادية .

الثانية : تهدف إلى توزيع الموارد الاستثمارية المخصصة لمجال النشاط المـادى بين الفروع المختلفه للنشاط المادى : بين الزراعة وأنواع النشاط الأولى (كالصيد والتعدين) من جانب ، الصناعة من جانب آخر ، وكذلك توزيع الجزء من الموارد الاستثمارية المخصص للصناعة بين الفروع المختلفـة من النشاط الصناعى (بما فيها صناعة التشييد) وخاصة بين الصناعات التى تنتج سلعا انتاجية والصناعات الاستهلاكية .

توزيع الاستثمارات بين نواحى النشاط المختلفة أى بين قطاعات الاقتصاد القومى وفروع نشاطه (مع مراعاة أن هـذا التوزيع لا يتعـدى مستوى فروع النشاط الاقتصادى) يتم وفقـا لنمط معين من الأولوية [1] يحـدد مكان كل فرع من فروع الانتاج فى قائمة الأولوية ، وهو مكان يتحدد على أساس الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومى فى المرحلة محل الاعتبار وبعد استخدام معايير معينـة تحـدد أثر الاستثمار فى نشاط معين على نواحى معينـة (على معدل زيادة

---

(1) Pattern of priorities

الدخل القومى ، على حجم العمالة ، على تنويع النشاط الاقتصادى لتقليل اعتماده على الظروف الطبيعية أو على تقلبات السوق الخارجية ، على نمو السكان وتوسع الحياة الحضرية (١) ، على ميزان المدفوعات ... إلى غير ذلك من معايير (٢)).

عدم التعرض لتفاصيل مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط المختلفة فى اقتصاد مخطط فى مجال دراستنا هذه لايصح أن يؤدى بنا إلى عدم اعطاء المشكلة الأهمية التى تستحقها، تلك الاهمية التى تستلزم دراستها من الناحية النظرية - والمشكلة كانت وماتزال محلا لنقاش نظرى طويل - والعملية ، والتى ترجع إلى **ان معدل نمو الاقتصاد القومى يتوقف ليس فقط على القدر من الدخل القومى المخصص للاستثمار وانما كذلك - وبدرجة أكبر عند معدل معين للاستثمار - على القدر من الاستثمار المخصص لزيادة القدرة الانتاجية فى النشاطات المنتجة لسلع انتاجية وهو قدر يتحدد بناء على نمط توزيع الموارد الاستثمارية بين النوعين من النشاطات : النشاطات المنتجة للسلع الانتاجية ، وتلك المنتجة للسلع الاستهلاكية وهو توزيع مشروط بدوره بالمحافظة على علاقة تناسب معينة بين القطاعين الذين يضم كل منهما نوعا من هذين النوعين من النشاط الاقتصادى .**

ينتج عن توزيع الموارد الاستثمارية أن يختص كل فرع من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية تخصص لبناء المشروعات الانتاجية الجديدة فى نطاق هذا الفرع وكذلك لاستبدال ما استهلك من وسائل انتاج ثابتة فيه . المسألة الثالثة التى تثور - وتثور مرتبطة بهذه المسألة الثانية - هى تلك المتعلقة باختيار الشكل الفنى للاستثمار على مستوى الوحدة الانتاجية ، أو مايعرف بمشكلة

---

(1) urbanisation

(2) critère d'investissement ; investment criteria

اختيار الفن الانتاجى (أو التكنيك) للمشروعات الجديدة [1] ، اذ عن طريق اختيار الفن الانتاجى يتحدد نصيب كل مشروع جديد فى الاستثمارات المخصصة لهذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى .

جـ - المسأله الثالثهھى اذن مسألة اختيار الفن الانتاجى بالنسبة للمشروعات الجديدة فى داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى . فالأمر يتعلق بقرار من قرارات السياسة الاستثمارية خاصـــا بالوحدة الانتاجية مـؤداه اختيار الفن الانتاجى الذى سيتم بناء الوحدة الانتاجية وفقا له وكذلك الفن الانتاجى الذى سيتم الانتاج فى الوحدة الانتاجية بعد بنائها وفقـا له . مستوى التطور الفنى الذى يعمل عنده الاقتصاد المخطط (وهو ليس بمعزل عن مستوى التطور الفنى الذى وصلت اليه الانسانية فى مجموعها خاصة فى وقت تنتشر فيـه وسائل انتقال المعرفة بين وحدات المجتمع العالمى) يحدد الطرق الفنية المختلفة التى يمكن بواسطتها بناء وحدة انتاجية معينة وكذلك الطرق الفنية التى يمكن تشغيلها بواسطتها . الطريقة الفنية (الفن الانتاجى أو التكنيك) هى التى تحدد النسبة التى يتم وفقا لها استخدام العناصر المختلفة للانتاج (وخاصة العمل وأدوات الانتاج) فى بناء مشروع معين أو تشغيل وحدة انتاجية معينة . فبالنسبة لبناء خزان كبير مثلا أو حفر ترعة ما يمكن القيـام بذلك بفن انتاجى غير متقدم كاستخدام عدد كبير جدا من العمال الذين لا يحتاجون إلى تدريب مهنى كبير للقيام بعملية البناء أو الحفر مع استعمال أدوات انتاج شبه بدائية كالفؤوس وماشابه

---

(1) le choix de techniques ; choice of techniques

تعرف هذه المشكلة فى الفقه السوفييتى بمشكلة تحديد فعالية الاستثمار

L'efficacité économique des investissements

The economic effectiveness of investment

ذلك . فى هذه الحالة القيام ببناء المشروع يستلزم استخدام كمية كبيرة من عنصر العمل بالنسبة لأدوات الانتاج ويقال ان الفن الانتاجى فى هذه الحالة فن مستخدم لنسبة أكبر من العمل (١) ، ويترتب عليه انتاجية معينة للعامل عادة ما تكون منخفضة . كما يمكن لبناء نفس المشروع وفى نفس الفترة الزمنية (أو فى فترة أقصر) استخدام عدد أقل من العمال ذوى مهارة فنية معينة يقومون بالبناء أو الحفر باستعمال آلات أكثر حداثة على نحو يكون معه نصيب العامل الواحد من أدوات الانتاج كبيرا الأمر الذى يؤدى إلى زيادة انتاجيته . فى هذه الحالة يقال إن الفن الانتاجى فن مستخدم لنسبة أكبر من أدوات الانتاج (٢) .

أما بالنسبة لتشغيل الوحدة الانتاجية فعادة ما توجد عدة طرق فنية لانتاج ناتج معين . كمية معينة من المنسوجات القطنية مثلا يمكن انتاجها إما باستخدام عدد من العمال ذوى مهارة محدودة مستعملين أنوالا يدوية وإما باستخدام عدد أقل من العمال ذوى مهارة أخرى مستعملين آلات حديثة لصناعة النسيج . كل من هذين الفنين الانتاجيين يتضمن نسبة معينة بين العمل وأدوات الانتاج ويؤدى إلى انتاجية معينة للعمل. إذا ما تقرر انشاء وحدة انتاجية لصناعة النسيج مثلا، أى من هذين الفنيين الانتاجيين نختار؟ . فى حالات أخرى يوجد عدد أكبر من الفنون الانتاجية . وفى حالات ثالثة لا يوجد الا فن انتاجى واحد . واضح أن مشكلة الاختيار لا تثور الا فى حالة تعدد الفنون الانتاجية مع عدم وضوح الفن الانتاجى الذى يؤدى تحقيق النتيجة المرجوة بأقل تكلفة .

مشكلة اختيار الفن الانتاجى تتمثل اذن فى اختيار المجموعة من الفنون

---

(1) Ladour-intensive technique

(2) Capital-intensive technique

الانتاجية التى يتم عن طريقها بناء وتشغيل المشروعات الجديدة فى مختلف فروع النشاط الانتاجى على نحو يضمن للموارد التى تحت التصرف أحسن استخدام فى سبيل تحقيق الهدف المراد تحقيقه فى الزمن الطويل. يكفينا فى هذا المجال التعرف على طبيعة المشكلة دون التعرض لتفاصيلها من الناحية النظرية ولا لكيفية حلها فى العمل التخطيطى فى الاقتصاديات الاشتراكية (١) . يلزمنا فقط أن نبدى الملاحظات المنهجية التالية التى يقصد بها القاء مزيد من الضوء على طبيعة هذه المشكلة :

١ — الأمر يتعلق - كما قلنا - باختيار **مجموعة من الفنون الانتاجية** للمشروعات الجديدة ، على أن نفرق - إن لزم الأمر - بين بناء الوحدة الانتاجية وتشغيلها .

---

(١) أنظر فى هذه المشكلة فى ارتباطها بمشكلة توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة:

P. Baran, The Political Economy of Growth. J. Calder, London, 1957. - Ch. Bettelheim, Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House, London, 1959. - S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning. Amsterdam, 1959. - M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning. Routledge, and K. Paul, London, 1960, and, A Note on the So-called Capital Intensity of Investment in Underdeveloped Countries, in, Economic Theory and Socialism. Routledge and K. Paul. London, 1955. - A. Duvaux, Critères d'investissement et développement économique. Revue Economique, Mai 1961, p. 369-413. - W. Galenson and Leibenstein, Investment Criteria, Productivity and Economic Development. Quarterly Journal of Economics, August 1955. - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, 1953. - K. N. Raj. Small-scale Industries, Problems of Techno'ogical Change. The Economic Weekly, (Bombay), Vol. III, No.14 1956 - J. Robinson, Notes on the Theory of Economic Development, in, Collected Economic Papers. Macmillan, London, 1960 - A. K. Sen, Choice of Techniques, An Aspect. of the Theory of Planned Economic Development. Oxford, 1960 - S. G. Strumilin. The Time Factor in Capital Investment. Internationl Economic Papers, 1951.

٢ ــ اختيار الفنون الإنتاجية يتعين أن يتم دائما من وجهة نظر **الهدف الذى يتعين تحقيقه فى الزمن الطويل** .

٣ ــ ولو أن الاختيار يتعلق بوحدة انتاجية معينة الا أنه يتعين أن يتم من **وجهة نظر الاقتصاد القومى** .

٤ ـ مشكلة اختيار الفنون الانتاجية مرتبطة نظريا بمشكلة توزيع الموارد الاستثمارية بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى إذ أن اختصاص فرع معين من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية بقصد تحقيق هدف معين يعنى إختيارا ضمنيا للفنون الانتاجية التى ستستخدم فى سبيل تحقيق الهدف . من الناحية العملية ، تحل مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع الانتاج عن طريق استخدام **متوسطات** المعدلات الفنية للإنتاج (١)، بينما تحل مشكلة اختيار الفن الانتاجى بالنسبة للوحدة الانتاجية عن طريق استخدام **معاملات** فنية ملموسة (٢).

إذا ما تم اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية المتعلقة ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة على نحو يضمن تحقيق الهدف الذى وضع للاقتصاد القومى فى الزمن الطويل متضمنا أكفأ استخدام للموارد الانتاجية لم يبق فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية إلا اتخاذ قرار بخصوص المسألة الرابعة الآتية .

د – المسألة الأخيرة فى السياسة الاستثمارية هى تلك المتعلقة بتوطين (٣)

---

(1), (2) normes techniques ; technical norms وهى متوسطات مجرده يتم حسابها على أساس المعاملات الفنية الملموسة المتعلقة بانتاج بعينه concrete technical coefficients

(3) Localisation of enterprises

المشروعات الجديدة أى باتخاذ قرار خاص بالمكان الذى ستنشأ عليه الوحدات الانتاجية الجديدة التى تتضمنها خطة الاقتصاد القومى. هذه القرارات تتخذ وفقا لاعتبارات تتعلق بتوطين الصناعات والتخطيط الاقليمى (١) وهى اعتبارات لن نعالجها فى هذا المجال .

* * *

تلك هى المشكلات التى تثيرها السياسة الاستثمارية عند تحضير الخطة، أثرناها دون مناقشة تفصيلية اذ نهدف فقط الى التعريف بطبيعة هذه المشكلات ، وكيف أنها تثور على مستويات مختلفة من التجميع أو التجريد : على أعلى مستوى تثور مشكلة تحديد القدر من الدخل القومى الذى سيخصص (أثناء الفترة المخططة) للاستثمار، المتبقى سيكون للاستهلاك ،كدخل يأخذأساسا صورة أجور فى مجتمع يقوم توزيع الدخل القومى فيه على مقدار ونوع العمل ، ومن هنا جاء ارتباط هذه المشكلة الأولى بسياسة الأجور . على مستوى أدنى من التجميع يتم تقسيم الجزء المخصص للاستثمار على قطاعات وفروع النشاط المختلفة محـــددا بذلك نصيب كل فرع من الموارد الاستثمارية . على مستوى الوحـدة الانتـاجية يتم اختيار الفن الانتاجى(٢) الخاص ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجيةالتى يتحددمكانها كذلك على اقليم الدولة .

فى جميع هذه المراحل يتم العمل التخطيطى المتعلق بالاستثمار- وغير الاستثمار- فى صورة عينية (٣) وفى صورة نقدية (٤) بقدر المستطاع . فالأصل فى التخطيط

---

(1) regional planning

(٢) وهو أمر مرتبط هو الآخر بمستوى الأجور والسياسة المتبعة فى الشأن..

(2) en termes physiques ; in real terms

(3) en termes monétaires ; in monetary terms.

الاشتراكى أنه تخطيط عينى (١) ، فى هذا التخطيط يتم التعبير عن علاقات كية بين أشياء عينية يستوى فى هذا أن يتعلق الأمر بمنتجات أو بعناصر النتاج . بعبارة أخرى الأمر يتعلق بالانفاق العينى من السلع والخدمات والناتج العينى لهذا الانفاق. فمسألة ما إذا كانت الجماعة قادرة على القيام ببناء مشروع ما أو عدة مشروعات تتوقف على ما إذا كان تحت تصرفها القدر الكافى من الموارد الانتاجية (القوة العاملة + أدوات الانتاج + المواد الأولية ، بالمواصفات المناسبة) وما إذا كان من الممكن تجنيب هذا القدر من الموارد وابعاده عن الاستخدامات الأخرى، كما تتوقف كذلك على ما إذا كان هذا القدر جاهزا لاستخدامه فى بناء هذه المشروعات . الأصل إذن فى حساب الاهداف الانتاجية والاستثمارية ، وفى حساب الاحتياجات من الموارد الانتاجية اللازمة لتحقيق هده الاهداف أن يتم فى صورة عينية . إلا أنه لما كان تحضير الخطة يتمثل فى النزول من مستويات مرتفعة من التجميع إلى مستويات أقل ، ولما كان توزيع الجزء من الناتج الاجتماعى الصافى المعد للاستهلاك (والذى يأخذ الشكل العينى لسلع استهلاكية) يتم عن طريق حصول الافراد على دخول نقدية وإنفاقها فى سوق التجزئة لهذه السلع ، استلزم الأمر إلى جانب هذا الحساب العينى حسابا يأخذ صورة نقدية ويثير مشكلات التخطيط المالى (٢) التى تهدف أساسا إلى رعاية دورة الدخول النقدية وتعمل على تحقيق التوازن بين كميات النقود الموجودة تحت تصرف الأفراد والممثلة لدخولهم وبين كميات السلع الاستهلاكية التى ستنتج فى خلال الفترة المخططة (٣) . مستوى التجميع الذى يجرى عنده العمل التخطيطى يمثل إذن أحد

---

(١) planification physique ; physical planning

(٢) planification finiancière ; financial planning

(٣) الواقع أن تحقيق التوازن لا يقتصر فقط على تحقيق التوازن بين كميات =

العاملين الذين يتوقف عليهما حساب الكميات والمعدلات الذى يأخذ صورة نقدية ، إذ استحالة تجميع أهداف متعلقة باستخدام موارد إنتاجية ذات طبيعة عينية مختلفة تستلزم أن يتم الحساب فى صورة نقدية . أما عند مستويات العمل التخطيطى المفصل فان التخطيط العينى يكون أساس التخطيط المالى . الحساب النقدى للاهداف الكمية والاحتياجات التى يتم التعرف عليها عن طريق المعاملات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية يستلزم أن يكون للموارد محل الاعتبار أثمان معينة . على هذا النحو تثور الحاجة إلى الأثمان فى تخطيط يقوم أساسا على الحساب العينى ، أى الحساب فى صورة وحدات عينية من الموارد . ما هو الدور الذى تقوم به الأثمان على المستويات المختلفة ؟ ما هى الأنواع المختلفة من الأثمان فى الاقتصاد المخطط ؟ ما هو أساس تحديد الأثمان ؟ كل هذه أسئلة تثير مشكلات سياسية الأثمان فى اقتصاد مخطط وهو ما هو سيكون محلا لاهتمامنا فى الفصل التالى.

= الدخول النقدية (التى ستنفق على شراء السلع الاستهلاكية فى أثناء الفترة المخططة) وكميات السلع الاستهلاكية ، وإنما كذلك بين نمط الطلب (أى الطلب على أنواع معينة من السلع الاستهلاكية التشكيلية من السلع الاستهلاكية التى سيتم إنتاجها ، وكذلك تحقيق التوازن من الناحية الزمنية والمكانية : أى العمل على أن يتقابل الطلب مع الكمية المعروضة تقابلا زمنيا بحيث لا يسبق أحدهما الآخر فى الزمن ، وعلى أن يتقابلا مكانيا بحيث تتوافر الكمية المعينة من السلع الاستهلاكية المعينة فى المكان الذى يتوافر فيه الطلب عليها .

الفصل الثانى

مشكلات سياسة الاثمان

نعرف أن المشكلة الأساسية هى توزيع المواد الانتاجية على نحو يمكن من تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية . وهذا الأمر يتضمن اتخاذ قرارين :

* الأول خاص باختيار الحاجات الاجتماعية التى سيتم إشباعها . فى هذه الحالة تؤخذ الحاجات الاجتماعية الاكثر الحاحا وتترك الحاجات الاقل إلحاحا (فى خلال الفتره الزمنية محل الاعتبار كجزء من المرحلة التى يمر بها تطور الاقتصاد المخطط). فى داخل المجموعة الاولى ترتب الحاجات ترتيباً وفقا لأسبقية معينة .

* الثانى يتعلق باستخدام الموارد الانتاجية ـ توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وتوزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين النشاطات المختلفة ـ على نحو يحقق لهذه الحاجات أقصى اشباع ممكن ، بمعنى آخر ، إستخدام هذه الموارد بطريقة تمكننا من تحقيق الاهداف بأقل تكلفة ممكنه (من وجهة نظر المجتمع). هذا يستلزم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للاثمان النسبية للموارد الانتاجية ، الامر الذى يتطلب بدوره أن تكون الاثمان عاكسة للقيمة الاجتماعية لهذه الموارد .

هذه المشكلة الجوهرية تعرض على مستويات مختلفة يكون للاثمان فيها ادوار معينة يقابلها أنواع معينةمن علاقات الاثمان. لبيان **الدور الذى تلعبه الاثمان فى اقتصاد مخطط وأنواع علاقات الأثمان نفرق بين مستويين من التحليل:** مستوى

التحليل الجمعى ومستوى التحليل الوحدى .

أولا : على مستوى التحليل الجمعى [١] تلعب الأثمان دورها :

ا ـ كوسيلة تحصل الدولة عن طريقها على ايراد لها ، وهو ايراد يأخذ فى جزئه الاغلب شكل ضريبة معينة [٢] تمثل عنصراً من عناصر تكوين الثمن كما سنرى . تكفينا هنا هذه الاشارة إذ تفصيل ذلك يدخل فى نطاق دراسة المالية العامة فى اقتصاد مخطط .

ب ـ كوسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين الريف والمدينة ، إذ عن طريق العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة [٣] بين الريف والمدينة ، أى بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى ، وما إذا كانت هذه المبادلة تتم لمصلحة من يعملون فى قطاع منهما على حساب القطاع الآخر . الدور الذى تلعبه الأثمان هنا فى غاية الاهمية لما له من أثر على الانتاج فى القطاع الزراعى وعلى تعبئة الفائض الزراعى لاستخدامه فى القطاعات الاخرى خاصة فى مرحلة التصنيع . ولن نتعرض فى اطار هذه الدراسة لتفصيل هذه العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية .

---

(١) يُعنى التحليل الجمعى بعمل النظام الاقتصادى فى مجموعه عن طريق تجميعه للعلاقات محل الاعتبار فى عدد من الكميات الكلية الاجتماعية social aggregates . كأن تدرس العلاقات بين القطاعات أو الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى ، أو بين الطبقات الاجتماعية محددة وفقا لوظيفتها الاقتصادية ، أو بين كميات كلية كالدخل القومى والاستهلاك الكلى والادخار الكلى والاستثمار الكلى . . . الخ .

(٢) turnover tax

(٣) termes d'échange ; terms of trade.

ﻫ - كما تلعب الاثمان دورها فى تحديد الدخول الحقيقية للافراد : الجزء من الناتج الاجتماعى الصافى المخصص للاستهلاك النهائى يتمثل عينيا فى سلع استهلاكية. فى الاقتصاد الاشتراكى فى مرحلته التاريخية الراهنة يتم توزيع هـذا الجزء على أفراد الجماعة بطريقتين أحدهما مباشرة بمقتضاها يوزع الجزء من السلع الاستهلاكية الذى يتم استخدامه بطريقة جماعية فى المدارس والمستشفيات ودور الحضانة إلى غير ذلك إذا ما تمتع الافراد بذلك دون مقابل ، الأخرى غير مباشرة من خلال سوق التجزئة الخاص بالسلع الاستهلاكية . فيما يخص هذا الجزء الأخير يحصل الأفراد أولا على دخولهم النقدية (الأجور فى مشروعات الدولة أو فى المزارع الجماعية أو فى التعاونيات الحرفية وكذلك الدخول الفردية الناتجة عن بعض أنواع الاستغلال الفردى) ثم يقومون بانفاق هذه الدخول (كليا أو جزئيا) على شراء السلع الاستهلاكية . عن طريق أثمان هـذه السلع يستطيع الأفراد الاختيار بين المنتجات الموجودة فى السوق وذلك فيما يتعلق بنوع وكمية السلعة التى يشترونها . مستوى الدخول الحقيقة للافراد - أى ما تستطيع الدخول النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات - يتوقف على مستوى أثمان السلع الاستهلاكيـة هـذه .فاذا كانت الدخول النقدية محددة فان ارتفاع الأثمان يعنى انخفاضا فى الدخول الحقيقية إذ تقل الكمية من هذه السلع التى يمكن شراؤها بنفس الدخل النقدى، والعكس فى حالة انخفاض أثمان هذه السلع . إذا تركنا جانبا ذلك الجزء من الدخـول الناشىء عن الاستغلال الفردى فان العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى أثمان السلع الاستهلاكية تحدد إذن الأجور الحقيقية للعمال وتكون عاكسة لما أتخذ بخصوص تحديد الجزء من الناتج الاجتماعى الصـافى الذى يذهب للاستهلاك الفردى أى لاستهلاك الاشخاص الذى يتم عن طريق السوق . سنرى بعد لحظات أن تحقيق التوازن -عند محاولة التنسيق بين أجزاء الخطة الخاصة بفترة زمنية مقبلة معينة- بين

الدخول (وخاصة فى جزئها الذى يترجم إلى طلب على السلع الاستهلاكية) وبين انتاج السلع الاستهلاكية (أى ما سيكون معروضا منها) لا يمكن أن يتم إلا على أساس أثمان معينة للسلع الاستهلاكية .

د ـ اما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فتوزيع الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الانتاجى للشروعات المتنوعة يستلزمان وجود أثمان للموارد الانتاجية تعكس القيمة الاجتماعية لها إذا أريد لهذا الاختيار ولذلك التوزيع أن يمثلا الاستخدام الكفء الموارد الاستثمارية اللازم لتحقيق الاهداف الموضوعة . إذا كانت الاثمان لاتعكس النفقة الاجتماعية لانتاج المـــواد محل الاعتبار أدى ذلك إلى أتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد المـوارد الإنتاجية . على هذا النحو تتبين لنا أهمية العلاقة بين أثمان الموادالاستثمارية المختلفة فيما بينها، إذ على ضوء هـذه العلاقة يتم الاختيار بين البديلات المختلفة التى يمكن استخدامها لانتاج نفس الكمية من ناتج معين ، من ناحية ، كما تتبين من ناحية أخرى أهمية العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى أثمان السلع الإنتاجية لما لها من أثر فى اختيار الفن الإنتاجى على أساس أن هذا الاختيار يعنى اتخاذ قرار يتعلق بنسبة وسائل الانتاج الثابتة الى العمل أى بكمية أدوات الإنتاج بالنسبه لوحدة واحدة من العمل فى الحالة التى يوجد فيها أكثر من فن انتاجى واحد يمكن وفقا له الحصول على كمية معينة من الناتج .

هـ ـ ضرورة الأثمان للقيام بالعمل التخطيطى عند المستويات المختلفة من التجميع:

إذا تعلق الأمر بحساب أهداف وكميات خاصـــة بكليات تحتوى على أكثر من سلعة أى تتعلق بمنتجات ذات طبيعة عينية مختلفة فانه يتعين أن يتم هـــذا الحساب الكلى فى صورة قيميـة أى فى صورة نقدية . فاذا تعلق الأمر بتحديد

معدل النمو للقطاع الصناعى مثلا فاننا نكون بصدد تحديد معدل نمو لعدد من فروع النشاط الصناعى تنتج عددا من المنتجات لكل منها طبيعة مختلفة تستلزم تعبيرا قياسيا مختلفا يتفق وطبيعتها العينية : الأمتار فيما يتعلق بالمنسوجات ، الأطنان فيما يتعلق بالصلب مثلا، وحدات السلعة فيما يتعلق بفرع ثالث .. وهكذا. فى هذه الحالة اضافة كميات لعناصر ذات طبيعة مختلفة تستلزم أن تتم هذه الاضافة أو التجميع فى صورة تمكن من ترجمة هذه الكميات المختلفة اليها ، هذه الصورة هى الصورة النقدية . لكى يتم ذلك ينبغى أن يكون لدينا ثمن الوحدة من كل كمية من كميات المنتجات المختلفة. تظهر أهمية هذا الدور الذى تلعبه الأثمان عند القيام بتحضير الخطة خاصة فى محاولة التنسيق بين الأجزاء المختلفة من الخطة بقصد إزالة التناقض بين الأهداف المختلفة وبين الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها عندما يتم ذلك على مستوى من التجميع يعلو مستوى الفروع الانتاجية المنتج كل منها لسلعة واحدة . فى هذه الحالة تظهر الحاجة إلى موازين قيمية (١) (وهى مجموعة من الموازين تضم ميزان الناتج الاجتماعى ، ميزان الدخل القومى ، ميزان الاقتصاد القومى ، ميزان الدخول النقدية والانفاق للسكان ، والموازين المالية ، ميزان الائتمان لبنك الدولة ، الموازين المتعلقة بالعناصر الثابتة للجهاز الانتاجى) يتم بواستها تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة بأكملها تناسقا يجد أساسه فى التناسق العينى لمختلف أنواع النشاط الذى يتم تحقيقه عن طريق موازين عينيه لاهم المنتجات (٢) وميزان عينى للقوة العاملة (٣) . مجال الكلام عن ذلك

---

(1) $\frac{\text{balances en valeur}}{\text{overall balances}}$.

(2) les balances physiques; material balances.

3) la balance de la main-d'Oeuvre balance of labour resources =

تفصيلا يكون عند الكلام عن التنسيق بين أجزء الخطة الأمر الذى استبعدناه من نطاق هذه الدراسة .

ثانيا : على مستوى التحليل الوحدى (١) : أى على مستوى التحليل المتعلق بالوحدة الانتاجية تلعب الأثمان دوراً :

١ ـ كوسيلة لتقدير أعمال الادارة الاقتصادية فى داخل الوحدة الانتاجية وتحقيق الرقابة عليها . رأينا عند الكلام عن تنظيم الوحدة الانتاجية كيف أنها تعمل فى إدارتها على تحقيق الرشادة الاقتصادية عن طريق محاولة تقليل نفقة الانتاج (المتوسطة). إذا كان هدف الانتاج (أو الكمية من الناتج) تحدده الخطة للوحدة الانتاجيـة ، وكذلك الثمن الذى تتخلى به الوحـدة الانتاجية عما تنتجه والأجور وأثمان وسائل الانتاج، لم يبق للوحدة الانتاجية إلا محاولة إنقاص نفقة الانتاج عن طريق استخدام طريقة فنية أ كفأ وعن طريق ادارة أكفأ للوحدة الانتاجية فى مجموعها (محاولة انقاص نفقة الانتـاج تفترض أن هناك دافعـا يدفع الوحدة الانتاجية الى القيام بذلك الأمر الذى يستلزم دراسة مشكلة دوافع الانتاج فى الاقتصاد المخطط) . إذا نقص الربح الذى تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح

= فيما يتعلق بتفاصيل ذلك أنظر الباب السابع من M.Dowidar, Les Schémas de reproduction المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٠١ـ٢٤٩.

(١) يتعلق الأمر بالتحليل الوحدى عندما يكون موضوع البحث هو سلوك وحدة اقتصادية واحدة ، يستوى فى هذا أن تـكون هذه الوحده هى المستهلك الفرد أو المشروع ، كما قد يتعلق الأمر بثمن سلعة واحدة سواء أكانت سلعة للاستهلاك النهائى او عنصرا من عناصر الانتاج . نكون هنا بخصوص التعرف على شروط توازن هذه الوحدة الاقتصادية على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لايحدث على بقية الاقتصاد الا أثراً يمكن اهماله .

المخطط فإن ذلك يعنى أن الوحدة الانتاجية تعمل فى ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة ، الأمر الذى يتطلب دراسة هذه الظروف لمعرفة ما اذا كانت ادارة الوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة أم لا .

ب - من ناحية أخرى تلعب الأثمان دور الهادى عند اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى على مستوى الوحدة الانتاجية : فى الحالات التى يكون فيها للوحدة الانتاجية أن تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاختيار بين عناصر الانتاج البديلة فان الادارة ستقوم باستخدام العناصر ذات الثمن المنخفض (بشرط ألا يكون لذلك أثر غير موات على جودة المنتجات) بدلا من العناصر ذات الثمن المرتفـــع لـكى تـكون نفقة انتاجها أقل ، الأمر الذى يؤدى الى استخدام كفء للموارد الانتاجية اذا ماترجمت الأثمان القيمة الاجتماعية للموارد المختلفـــة .

ذلك هو الدور الذى تلعبه الأثمان وعلاقات الأثمان الذى تقابله فى اقتصاد مخطط . لم يبق فى هذا العرض الشريع لمشكلات سياسة الأثمان فى هذا النوع من الاقتصاد الا التعرف على الانواع المختلفة للأثمان فى الاقتصاد السوفييتى والاتجاهات المختلفة لتكوين الثمن التى يدور حولها النقاش فى الوقت الحاضر . الامر هنا يتعلق بالأثمان فى مجال النشاط الصناعى تاركين أثمان المنتجات الزراعية — التى تخضع لقواعد مختلفة — لفرصة أوسع من الدراسة .

يعرف الاقتصاد السوفييتى ثلاثة أنواع من الأثمان تسمى بالأثمان الجارية (١) وهى الأثمان التى يتم على أساسها تقدير الانتاج الذى يذهب إلى الاستهلاك النهائى وما يرتبط به من كميات مالية . هذه الأثمان هى :

---

(١) prix courants; current prices تمييزا لها عن الأثمان الثابتة constant prices ==

* ثمن التكلفة[١] وهو يتكون من قيمة استهلاك أدوات الانتاج الثابتة + قيمة المواد الأولية والقوة المحركة المستخدمة فى الإنتاج + أجور العمل . هذا الثمن تحدده الخطة بصفة غير مباشرة عن طريق تحديد الأجور وأثمان عناصر الانتاج ومعاملات استخدام هذه العناصر . على أساس ثمن التكلفة هذا يتحدد ثمن الجملة .

* ثمن الجملة[٢] وهو ثمن تحدده الخطة وتتداول به المنتجات بين الوحدات الانتاجية ، وهو يتكون من ثمن التكلفة + الربح المخطط (أى معدل الربح الذى تحدده الخطة) + الضريبة على رقم الأعمال (وهى التى تمثل نصيب الدولة من الفائض الاقتصادى) . على أساس ثمن الجملة هذا (أو ثمن البيع) يتحدد ثمن التجزئة .

* ثمن التجزئة[٣] أو الثمن الذى تباع به السلعة للمستهلك يتكون من ثمن الجملة مضافا إليه نسبة معينة لتغطية نفقة الوحدات التجارية (أى الوحدات التى تقوم بتوزيع سلع الإستهلاك النهائى) وكذلك الضريبة على رقم الأعمال التى تدفعها الهيئات التجارية للدولة[٤] .

= أو اثمان المقارنة prix comparables وهى الأثمان التى يحتسب وفقا لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة فيما يختص بالانتاج الكلى وإنتاجية العمل فى خلال فترة الخطة متوسطة الأمد ، وعن الأثمان المخططة prix planifiés ; planned prices وهى الأثمان المتوقعة والمحسوبة على أساس الأثمان الجارية آخذين فى الاعتبار الزيادة فى إنتاجية العمل أثناء الفترة المخططة الأمر الذى يترتب عليه انخفاض الأثمان فى نهاية هذه الفترة .

(١) prix de revient ; cost price

(٢) prix de vente ; wholesale price

(٣) prix de déail ; retail price

(٤) أنظر فى ذلك : =

من هذا يبين أن تكوين هذه الاثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة أى على نفقة الانتاج التى تحددها الخطة . يتم حساب هذه النفقة — والطريقة المتبعة واحدة بالنسبة لمختلف فروع النشاط الصناعى — على أساس متوسطات المعاملات الفنية(1) التى تبين الكمية من كل عنصر من عناصر الانتاج (بما فيها العمل) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج . بضرب هذه الكمية فى ثمن العنصر ينتج لدينا الجزء من النفقة الخاص بهذا العنصر ، باضافة أثمان كميات عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج نتحصل على النفقة المتوسطة للانتاج . على أساسها تحسب أثمان الجملة وأثمان التجزئة كما رأينا .

إذا كان **تكوين الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة** فان حساب هذه الأخيرة يرتكز بدوره على أثمان المواد الانتاجية الأمر الذى يعطى لهذه الاثمان دورا استراتيجيا فى تكوين الاثمان فى اقتصاد مخطط . ومن ثم مست الحاجة إلى التوصل إلى أسلم الأسس لتكوين هذه الأثمان ، إذ عدم قدرتها على التعبير عن القيمة الاجتماعية للموارد يؤدى إلى تبديد هذه الموارد كما حدث فى المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد السوفيتى حين كانت أثمان المواد الانتاجية منخفضة نسبيا الأمر الذى أدى إلى بعض التبديد فى استخدامها عن

Ch. Bettelhiem, Problèmes théoriques et pratiques de la planifcation. = P. U. F. Paris. 1951

M. L. . Lavigne , Le Captil dans l' éconmie Soviétique. SEDES, Paris , 1961.

H. Chambre, Prix, valeur et rationalité économique, in , L' U. R.S. S. Université de Strasbourg , 1962 P 195 — 218.

(1) normes techniques ; technical norms

طريق استعمالها فى مجالات فى الوقت الذى كان من الممكن أن تدر على الاقتصاد القومى نفعا أكبر فيما لو كانت قد استعملت فى مجالات أخرى .

البحث عن اساس لتكوين الاثمان-وخاصة اثمان المواد الانتاجية - يجعل منها العاكس للقيمة الاجتماعية للمنتجات هو هدف المناقشات النظرية العامة التى تدور الآن فى الدول الاشتراكية ، المسائل التى تتناولها هذه المناقشات يمكن تلخيصها فى ثلاث : (١)

١ ـ مسألة العلاقة بين مستوى اثمان السلع الانتاجية (بمافيها السلع المتوسطة التى يجرى تبادلها بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة) ومستوى اثمان التجزئة للسلع الاستهلاكية : فيما إذ كان الأول منخفض جدا بالنسبة للثانى (الأمر الذى يؤدى إلى نتائج أهمها تشجيع الاستخدام غير الكفء للسلع الانتاجية) وضرورة إيجاد علاقة منسقة بين المستويين .

٢ ـ المسألة الثانية تتعلق بالأسس الذى يبنى عليها تحديد الاثمان فى مختلف فروع الانتاج (أى فى داخل كل فرع) على أن يكون هذا الاساس مشتركا بين مختلف الفروع . ومحاولة البحث عن أساس واحد لتحديد الاثمان فى مختلف الفروع حتى يمكن مقارنة فعالية الاستثمار فيما بين الصناعات المختلفة. يدور النقاش حول ما إذا كان الأساس الذى يتحدد الثمن عليه هو القيمة (فى مفهومها الماركسى)

---

(١) أنظر فى ذلك

M. Dobb , Notes on Recent Economic Discussion , Soviet Studies, Vol. 12, No. 4, April 1961 P. 432.

H. Denis & M. Lavigne , Le Problème des prix en Union Sovietique. Editions Cujas, Paris, 1965.

« أو ثمن الانتاج »[١] .

٣ — المسألة الثالثة تتعلق بما إذا كانت أثمان السلع الانتاجية تستمر فى أن تكون « أثمانا مخططة » تحدد على أساس النفقات المخططة (أى نفقة الانتاج كما تحددها الخطة) ثم يتحدد على أساسها أثمان التجزئة أم يسمح لها بالتغير على نحو يعكس التغيرات فى أثمان السلع الاستهلاكية . هـذه المسألة تتعلق بضمان مرونة الاثمان أى سرعة تعديلها مع تغير الظروف الاقتصادية والفنيـة ، خاصة إذا ما أعطيت الوحدات الانتاجية درجة أكبر من الاستقلال . فاذ ما اتفق على أساس معين لتحديد الاثمان فإن ضمان مرونتها يثير مسألة من يحدد الاثمان : السلطة

---

(١) عند ماركس **القيمة** هى خصيصة اجتماعية فى السلعة تجعلها موضوعا للمبادلة • من الناحية الـكيفية – فى ظل ظروف انتاج المبادلة – تتميز السلع بوجود شىء مشترك بينها يجعلهـا قابلة للتبادل : فهى نتاج العمل الاجتماعى المجرد (بالمقابلة مع العمل الفردى الملموس الذى يخلق قيم الاستعمال) • من الناحية الكمية تمثل كل سلعة جزءا من العمل الاجتماعى المجرد . مقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلعة . فى علاقة المبادلة تعبر القيمـة عن نفسها فى **شكل قيمة المبادلة** التى هى نسبة بين قيمتين . عندما تكون القيمة النسبية السلعة معبرا عنها بالنقود نكون بصدد **ثمن** السلعة • قيمة السلعة تتحلل الى قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة (قيمة أدوات الانتاج والمواد الأولية) وقيمة رأس المال المتغير (قيمـة القدرة على العمل : الأجور) وفائض القيمة (الذى يتحلل بدوره الى ربح وسعر فائدة وريع) . ثمن الانتـاج prix de production هو عبارة عن ثمن التكلفة فى فرع معين من فروع النشاط الانتاجى (وثمن التكلفة = قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة + قيمة رأس المال المتغير) مضافا اليه متوسط معدلات الربح فى النشاطات الانتاجية المختلفة. هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرد من الاختلاف فى التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة رأس المال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) فى الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه فى ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع بأكمله . وثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق الذى يتكون من ثمن التكلفة + معدل الربح الفعلى فى فرع معين من فروع الانتاج .

المركزية ، أم السلطة الاقليمية ، أم الوحدة الانتاجية ؟ وأى السلع يترك تحديد أثمانها لكل هيئة من هذه الهيئات ؟

* * * *

بهذا ننتهى مما نود قوله عن مشكلات سياسة الاثمان فى اقتصاد مخطط . لم نهدف من هذا العرض السريع إلا وضع المسألة على نحو يمكننا من فهم طبيعتها والتعرف على الدور الذى تلعبه والوعى بأن أسس تكوينها يثير مناقشات هامة تدور الآن فى الاقتصاديات المخططة . يكفينا ذلك القدر فى مجال دراستنا هذه . أما تفاصيل ما تثيره سياسة الاثمان فى اقتصاد مخطط وتفاصيل المناقشات التى تدور الآن حولها وما إذا كانت تبدأ بداية سليمة أم لا فأمر يطول فيه الكلام ويخرج عن نطاق هذه الدراسة .

لعله قد لوحظ أن تكوين الأثمان يرتكز على حساب نفقه الانتاج المتوسطة، هذه بدورها تتحلل إلى جزئين : جزء يغطى نفقة المواد المستخدمة (يستوى فى هذا أن تكون أدوات عمل أو مواد أولية) والجزء الآخر يغطى نفقة العمل ، أى الأجور . محاولة التعرف على كيفية تحديد هذه الأخيرة والدور الذى تلعبه فى سياسة توزيع الناتج الاجتماعى الصافى يدفعنا إلى الوقوف لحظات عند مشكلات ساسية الأجور .

الفصل الثالث

مشكلات سياسة الاجور

رأينا عند الكلام عن الخصائص الجوهرية **لعملية الانتاج الراسمالى** أنها تقوم على العمل المأجور . القدرة على العمل تصبح سلعة تعرض وتطلب - شأنها فى ذلك شأن كافة السلع - فى سوق هو سوق العمل وتباع فى مقابل ثمن هو الأجر . هذا الثمن يتحدد أساسا بقيمة هذه السلعة أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لاعادة انتاج القدرة على العمل ، أى لانتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الضرورية للعامل وعائلته (كما تتحدد اجتماعيا وتاريخيا) وبعوامل العرض والطلب فى السوق التى تؤثر فى النهاية على الثمن (وهو قيمة المبادلة معبرا عنها بالنقود) الذى يتم به بيع وشراء القدرة على العمل . مجموع الأجور يقابله عينيـــا اذن ما يسمى بسلع الأجور [1]، وتمثل الجزء من السلع الاستهلاكية (وهو جزء من الناتج الاجتماعى الصافى) اللازم لاعادة انتـاج القوة العاملة وضمان استمرارها وزيادتها إذا ما استلزم الانتاج الزيادة فى القوة العاملة (وهو قدر يتحدد اجتماعيا ويختلف من مجتمع إلى مجتمع ، وفى المجتمع الواحد من زمن إلى آخر) الا فى حدود ما تستطيع الطبقة العاملة أن تحصل عليه نتيجة لتنظيمها فى نقابات عمال أو فى حالات الدول المستعمرة واختصاص الطبقة العاملة ببعض المزايا العائدة من استغلال شعوب المستعمرات . وفى هـذه الحـالة يصبح الجزء من السلع الاستهـلاكية المخصص لإعادة انتاج القوة العاملة بدورة هو اللازم اجتماعيا فى ظل الظروف الاجتماعيـة السائدة .

---

(1) wage goods

مع قيام الانتاج الاشتراكى على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تكف القدرة على العمل عن أن تكون سلعة ويصبح العمل هو المخول الأساسى لنصيب فى الناتج الاجتماعى الصافى فى جزئه الذى لا يخصص للاستثمار . بطبيعة الحال وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى يعنى امتلاك بعض وسائل الانتاج ملكية فردية، ومن ثم تظل الملكية مخولا لنصيب — يكبر أو يصغر بحسب حجم القطاع الخاص — فى الناتج الاجتماعى الصافى . بناءً عليه تصبح « الأجور » فى مجموعها الدخل النقدى المقابل لجزء كبير من الناتج الاجتماعى الصافى (وهو الجزء المساوى للناتج الاجتماعى مطروحا منه الاستثمار الذى تقوم به الدولة والاستهلاك الجماعى (عن طريق الخدمات التى تقدمها الدولة والهيئات المحلية والوحدات الاقتصادية ويستفيد منها الأفراد دون مقابل) والاستهلاك والاستثمار المتحققين استخداما لدخل يحصل عليه الأفراد نتيجة الملكية الفردية لوسائل الانتاج فى القطاع الخاص) . على هذا النحو تكون « الأجور » الشكل الملموس الذى يتم فيه توزيع الجزء الأكبر من الجزء المستهلك من الدخل القومى ، وتمثل بالنسبة لهيئات التخطيط وسيلة ضمان تصريف الجزء من السلع الاستهلاكية الذى يتم توزيعه عن طريق سوق التجزئة . بمعنى آخر عن طريق التوسع فى القوة الشرائية للعمال توسعا يوازى الزيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية يستطيع الاقتصاد المخطط ان يضمن التوسع المستمر فى الانتاج دون خطر حدوث أزمات فائض الانتاج[1] غير المسوق مع وجود حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة على النحو الذى يعرفه الاقتصاد الرأسمالى . هذه الطبيعة المختلفة « للأجور » تعطى هذه المقولة[2]

---

(1) crises de surproduction; overproduction crises

(2) category

محتوى يختلف عن محتواها فى ظل الانتاج الرأسمالى الأمر الذى يلزم معه إما البحث عن اصطلاح آخر أو استعمال هذا الاصطلاح مع الوعى بالمضمون الجديد الذى يكتسبه عندما يتعلق الأمر باقتصاد مخطط . فى هذا العرض السريع لمشكلات الاجور سنبقى على الاصطلاح اتباعا لما يجرى عليه الأمر فى الكتابات المتعلقة باقتصاديات التخطيط الاشتراكى .

من ناحية أخرى ، إذا كان العمل هو المخوّل الاساسى (والوحيد فى حالة غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج) لنصيب فى الجزء من الدخل القومى المخصص للاستهلاك وكانت القدرة على العمل محتفظة بطابعها الفردى بحيث يتمتع صاحبها بالحرية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بما إذا كان يسهم فى عملية الانتاج أم لا وبنوع ومكان العمل وكذلك بنوع التكوين الفنى الذى يبغى التزود به [1] ،

(١) وهى حرية تجد بطبيعة الحال حدودا لهـا فى الطبيعة المخططة للاقتصاد القومى بأكمله ومتطلبات استخدام القوة العاملة على نحو دون آخر . فضرورة تنظيم عملية الانتاج الاشتراكى على نحو معين يضع على قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل حدودا تنظيمية (ففى غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج التى تخوّل للفرد الحصول على جزء من الناتج الاجتماعى الصافى حتى لاذا لم يعمل ، جعل العمل هو المخوّل الوحيد (طالما أن الفرد فى سن العمل وقادر على القيام به) لنصيب فى الدخل القومى لا يبقى لحرية الفرد فى المساهمة أو عدم المساهمة فى عملية الانتاج الا الوجود الاسمى . كذلك الحرص على توجيه الموارد الانتاجية للتوسع فى نشاطات انتاجية يؤثر على قرار الأفراد الخاص بنوع العمل من حيث أن مجالات العمل الجديدة لا توجد الا فى هذه النشاطات دون النشاطات التى يرى عدم التوسع فيها) . فى نفس الوقت هذه الطبيعة المخططة للاقتصاد القومى تكسب القرارات الفردية المتعلقة بالعمل قدرا أكبر من الاستقرار لاذا يرتكز القرار الفردى المتعلق بنوع العمل الذى يقوم به الشخص لحد كبير على نوع التأهيل العلمى والفنى الذى اكتسبه (والتوسع فى بعض أنواع التأهيل الفنى دون البعض الآخر تحدده اعتبارات تحقيق الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومى فى مرحلة معينة) ، ويجد فى التنظيم المقدم لعملية الانتاج هاديا قبل اتخاذ القرار الذى يجعله أكثر استقرارا .

فان ضرورة التوسع المستمر فى الانتاج وفقا لخطة معينة — وهو أمر يستلزم توزيع القوة العاملة بين النشاطات المختلفة وفى الاماكن المختلفة وفقا لمستلزمات خطة الانتاج والاستثمار كما يستلزم جذب قدر كاف من القوة العاملة بالمهارة الفنية اللازمة نحو كل نوع من أنواع العمل - هذه الضرورة استدعت ، أثناء المراحل الأولى من بناء المجتمع الاشتراكى ، أن يكون الأجر وفقا لنتيجة العمل والابقاء على بعض مظاهر سوق العمل . ومن ثم احتفظت الأجور بطبيعتها كحافز للافراد على العمل وكثمن يستخدم تحديده فى التأثير على توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين الاماكن المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادى .

من ناحية ثالثة ، رأينا أن الانتاج يتم فى داخل الوحدة الانتاجية بقصد انتاج أكبر قدر من الناتج بأقل تكلفة ممكنه (أى بأكفأ استخدام ممكن لعناصر الانتاج) الأمر الذى يستلزم حساب نفقة الانتاج على ضوء ما تحدده الخطة من أثمان لعناصر الانتاج ، بين هذه العناصر يوجد العمل ، ومن هنا كانت الاجور عنصرا من عناصر نفقة الانتاج .

تلك اذن هى طبيعة الاجور فى الاقتصاد المخطط من حيث انها اساسا وسيلة توزيع الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى المخصص للاستهلاك الفردى (وتكون ممثلة اذن للدخول الفردية المقابلة له) . الا ان ضرورة توزيع هذا الجزء وفقا لنتيجة العمل وما يستتبعه من التمييز فى الاجور وضرورة الابقاء على بعض مظاهر سوق العمل تبقيان للاجور بعض طبيعتها كثمن للقدرة على العمل يؤثر تحديده فى توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين المناطق المختلفة عن طريق جذب بعض القوة العاملة (زيادة عرض نوع معين من العمل) لفرع انتاجى معين أو لمنطقة معينة . كما ان الاجور تحتفظ بطبيعتها كعنصر فى نفقة الانتاج . سنقف قليلا عند الأجور كحافز للأفراد وكحافز للوحدات

الانتاجية بعدها نهى هذا العرض السريع لمشكلات سياسية الاجـــور بكلمة عن خطة الأجور .

الاجور كحافز للعمال :

رأينا أن القدرة على العمل تحتفظ فى ظل الانتاج الاشتراكى بالصفة الفردية بمعنى أن للافراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة فى عملية الانتاج ، بنوع ومكان العمل ، وكذلك بنوع ومدى المهارة الفنية التى يتزودون بها. من ناحية أخرى سير الاقتصاد القومى وفقا لخطة معينة جوهرها تحديد أهداف معينة للانتـاج والاستثمار فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى الامر الذى يتضمن تحديد مكانى للقيام بالنشاطات المحققة للاهداف ، يستلزم توزيع القوة العاملة ـ وهى عصب عمليـة الانتاج الاجتماعى ـ على النحو الذى يضمن لكل فرع من فروع الانتاج الكمية المطلوبة من القوة العاملة، بالمهارة المطلوبة ،وفى المكان المطلوب. لكى يتم ذلك يتعين أن تقوم سياسة الأجور على تشجيع الافراد لبذل الكميات المطلوبة ،والتغلب على ما قد يكون لديهم من اتجاهات نحو تفضيل نوع على آخر من أنواع العمل،أو تفضيل منطقة للعمل دون غيرها . تحقيق ذلك يكون عن طريق التمييز فى الأجور النقدية: فيزيد الأجر (عن القدر المعين من الانتاج) إذا تجاوز الانتاج كمية معينة (أى يزيد الأجر بمعدل تصاعدى إذا ماتعدى مستوى معين من الانتـاج) ، ويكون الاجر أعلى بالنسبة للعمل الاكثر مهارة (والذى يستلزم تكوينا فنيا مدة أطول) من العمل البسيط أو العمل الاقل مهارة بصفة عامة ، ويكون الاجر أعلى فى فروع الانتاج المراد التوسع فيها وخاصة تلك التى يقل اقبال الافراد على العمل فيهـا لسبب أو لآخر (كالمناجم حيث يعرض الافراد عن العمل بها نظرا للظروف الصعبة للعمل تحت الارض) ، ويكون الاجر أعلى لنفس النوع من العمل إذا ما أريد التوسع فى هذا النوع من النشاط الانتاجى فى اقليم معين يقل اقبال الافراد على العمـل

فيه لسبب من الاسباب . واضح أن التمييز فى الاجر فى هذه الحالات يهدف الى التأثير على عرض نوع من أنواع العمل يتعلق بفرع من فروع الانتاج أو بمكان معين .

والواقع ان اتخاذ الفرد لقرار يتعلق بنوع العمل أو بمكانه أو بما اذا كان يسعى ليرفع من مستوى تدريبه الفنى أو ليكتسب تكوينا فنيا جديدا لا يتحدد فقط بالمستويات المختلفة للاجور (التى تدفع عن وحدة زمنية واحدة) فى المهن المختلفة وفى الاماكن المختلفة ، وانما كذلك بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية ، الفردية والاجتماعية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية . فى داخل هذه المجموعة من العوامل يمكن التمييز بين طائفتين :

* الاولى تحتوى العوامل المتعلقة بشروط العمل : مثل نوع العمل (هناك أعمال شاقة وأعمال أقل مشقة) ، حدة العمل ، الشروط التى يقوم العامل فى ظلها بالعمل (ظروف القيام بالعمل فى مصنع لنسيج الصوف مثلا تختلف عن ظروف القيام بالعمل فى منجم تحت الارض) ، نفقات ومدة التكوين المهنى (بعض المهن تستلزم تكوينا فنيا يستغرق وقتا طويلا ويستلزم نفقات كبيرة ، البعض الآخر يحتاج الى وقت أقصر ونفقات أقل) ، التقدير الاجتماعى لهذا العمل .

* الطائفة الثانية تتعلق بالبيئة التى يتم فيها العمل : الشروط العامة للمعيشة فى المنطقة التى يقوم فيه العامل بعمله ، الشروط السكنية ، نفقات المعيشة فى مكان العمل ، مدى توفر وسائل الثقافة وقضاء وقت الفراغ ، الارتباط بالاسرة أو بمكان معين ومدى قوته ، الظروف المناخية فى مكان العمل .

هذه العوامل تعدل من أثر الاجور كحافز للافراد فى اختيار نوع ومكان العمل . منها مايحقق نفس أثر الاجور ، فالشروط السكنية والثقافية الاحسن

تؤدى الى جذب العمال الى فروع النشاط والاماكن التى تتوفر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الاجر المرتفع .ومن هذه العوامل مايحقق أثرا معاكسا لأثرالأجور، فالارتباط بالاسرة أو بمكان ما مثلا يمنع الافراد من الانتقال الى أماكن أخرى لممارسة نفس العمل بأجر أعلى .

هذه العوامل فى مجموعها تحدد مع الاجور توزيع القوة العاملة بين فروع الانتاج وفى المناطق المختلفة للاقتصاد القومى ، وهى مناطق قد تصعب حركة العمل بينها . الا أن **التطور المتوازن للاقتصاد المخطط يدفع نحو المساواة فى شروط العمل ومستوى المعيشة بين فروع النشاط الانتاجى وبين المناطق المختلفة الأمر الذى يؤدى الى الاضعاف من أثر العوامل الاخرى — غير الاجور — التى تؤثر فى توزيع القوة العاملة بين النشاطات والمناطق المختلفة.** هذه المساواة فى شروط العمل والشروط المعيشية تتم عن طريق تعميم التعليم والتكوين الفنى بواسطة الدولة ، عن طريق تأكيد وتعميم وسائل الامان والتأمين فى أماكن العمل ، عن طريق تعميم طرق الانتاج الحديثة (والتوسع فى استخدام الالات يؤدى إلى تسهيل القيام بالعمل) ، عن التوسع فى النشاطات الثقافية ووسائل الترفية وقضاء الفراغ ، عن طريق ازالة التفاوت بين المستويات الحضارية والثقافية بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى وبين المراكز الصناعية الكبيرة والمراكز الصغيرة .كل هذه الاتجاهات تؤدى إلى المساواة (بين الفروع المختلفة للانتاج وبين المناطق) فى شروط العمل وظروف المعيشة الامر الذى يضعف من أثر هذه العوامل فى توزيع القوة العاملة ويترك للاجور فعاليتها كحافز فى اختيار نوع ومكان العمل وفى التزود بالتدريب الفنى .

الاجور كحافز فى الوحدة الانتاجية :

نعرف أن الاصل هو أن هدف الوحدة الانتاجية الاشتراكية يتمثل فى قيامها

بدورها فى تحقيق الأهداف التى تحددها الخطة للاقتصاد القومى ، على أن تقوم بهذا على أساس من الرشادة الاقتصادية أى عن طريق الوصول الى أقصى ناتج بأقل تكلفة، الامر الذى يستلزم اتخاذ قرارات تتعلق بنوع وجودة الناتج ثم بطريقة الانتاج التى تكون مقللة لنفقة الانتاج. فى حساب الوحدة الانتاجية تظهر الاجور كعنصر مهم من عناصر النفقة. محاولة تقليل النفقة ـ فى الحدود الواردة فى الخطة ـ لا يمكن أن تأخذ شكل الانقاص من الاجور إذ أن الهدف النهائى من الانتاج الاشتراكى هو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين وهو هدف ينعكس فى الزيادة المستمرة للاجور (الحقيقية) زيادة ترتبط بزيادة انتاجية العمل، وقد تكون بطيئة فى المرحلة الاولى من مراحل تطور الاقتصاد المخطط (فى حالة ما إذا تمثلت الاستراتيجية العريضة للتطور المخطط فى المرحلة الاولى فى بناء الاساس الصناعى للاقتصادى القومى) ولكنها مؤكدة، ومعدلها يختلف من تجربة اشتراكية لأخرى وفقا للظروف الخاصة لكل تجربة . مدى مساهمة الوحدة الانتاجية فى تحقيق هذا الهدف هو إذن أحد معايير الحكم على كفائتها . التقليل من نفقة الانتاج فيما يتعلق بعنصر العمل يكون عن أحد طريقين : إما تحقيق أقصى كمية من الناتج من استخدام كمية معينة من العمل . واما انتاج كمية معينة من الناتج عن طريق استخدام أقل قدر ممكن من العمل . الأمر الذى يعنى زيادة انتاجية العمل فى كلا الحالتين . وهى زيادة يمكن تحقيقها بوسائل تختلف بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالزمن القصير أو بالزمن الطويل. أهم طرق زيادة الانتاجية فى الزمن الطويل هو تغيير الفن الانتاجى أى إدخال طرق فنية جديدة توفر من عنصر العمل عن طريق الزيادة فى انتاجيته . وهو أمر له قواعده وحدوده ليس هنا مجال الحديث عنها . يكفينا أن نذكر أن زيادة انتاجية العمل كشرط للتوسع المستمر فى الانتاج ، وبالتالى الرفع المستمر لمستوى المعيشة ، تصبح أكثر الحاحا عندما يتغير الموقف فى الاقتصاد المخطط فتكف المشكلة عن أن تكون مشكلة بطالة وتصبح مشكلة نقص فى الأيدى العاملة (هذا التغير فى الموقف

الذى يتوقف على مدى النشاط الاستثمارى قد يتم فى وقت مبكر من المرحلة الأولى لتطور الاقتصاد المخطط الذى يبدأ فى حالة تخلف اقتصادى واجتماعى. فنى الاتحاد السوفيتى تغير الموقف فيما يتعلق بعرض القوة العاملة فى عام ١٩٣٢ وأصبح الأمر يتعلق بنقص فى القوة العاملة الأمر الذى يفسر تشجيع النسل والنمو السكانى).

خطة الاجور:

تقوم خطة الأجور على خطة الانتاج والاستثمار وماتتضمنة هذه من خطة للعمالة أى لاستخدام القوة العاملة وتوزيعها كما وكيفا بين فروع ومناطق الإنتاج المختلفة . **وخطة الاجور يجب أن تشتمل على سياسة للاجور تضمن توزيع القوة العاملة بين الفروع والأماكن المختلفة على النحو الذى يضمن لخطـة الانتاج والاستثمار تحقيقا . ومن ثم لزم قيامها – كما رأينا – على التمييز فى الأجور وفقا للكم والكيف والمهنة ومكان القيام بالعمل** تمييزا ليس هنا مجال دراسته تفصيلا .

إذا كانت خطة الأجور ترتكز على خطة الانتاج والاستثمار فان المقابل العينى للاجور (أى الجزء من السلع الاستهلاكية الذى تكون قيمته مساوية للاجور) يتحدد بخطة الانتاج فى فروع النشاط المنتجة لسلع الاستهلاك النهائى . جميع ما تنتجه هذه الفروع يحدد المستوى المعيشى ويحدد بطريقة مباشرة مستوى كفاءة القوة العاملة . الا أن مجموع السلع الاستهلاكية لا يمثل المقابل العينى للاجور ، فجزء منها يتم استهلاكه جماعيا (١) (عن طريق هيئات الدولة أو الوحدات المحلية أو الوحدات الانتاجية) ، والجزء الآخر يتم استهلاكه مباشرة (٢) بواسطة المنتجين إذا ماتعلق الأمر باستغلال فردى ، والجزء الثالث يتم استهلاكه عن

(1) consommation collective ; collective consumption

(2) auto-consommation

طريق سوق التجزئة . هذا الجزء الأخير هو الذى يمثل الأجور الحقيقية(وذلك على فرض عدم وجود دخول ناتجة عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج)،وقيمة السلع المكونة له تمثل (بالاضافة إلى الجزء المدخر من الدخول الشخصية فى حالة وجودها) الأجور النقدية الكلية أو مايسمى « بالمخصص العام الاجور » (١). يتحدد هذا الاخير إذن على النحو الذى يحقق التوازن ـ فى خلال الفترة المخططة ـ بين حجم الأجور فى الاقتصاد القومى (وهى الدخول الفردية التى تحدد ـ مع عادات الادخار ـ حجم الطلب على السلع الاستهلاكية) وحجم السلع الاستهلاكية التى ستكون معروضة فى سوق التجزئة أى مخصصة للاستهلاك الفردى الذى يتم عن طريق السوق .

إذا ماتحدد « مخصص الأجور » تتمثل الخطوة الثانية فى تحديد نصيب كل فرع من فروع الانتاج ونصيب كل صناعة فى داخل القطاع الصناعى من هذا المخصص . نصيب كل فرع من فروع الانتاج يتحدد على أساس :

* عدد العمال المتوقع استخدامهم فى فرع الانتاج وهو عدد تحدده خطة الانتاج والعمالة لهذا الفرع ، وكذلك تطور المستوى الفنى فيه .

* مستوى متوسط الأجور فى هذا الفرع من فروع الانتاج ، هذا المستوى هو دالة اعتبارات مختلفة يمكن تلخيصها فى :

أ ـ مستوى انتاجية العمل فى هذا الفرع (٢) .

---

(1) le fonds général des salaires ; wage fund

(٢) ارتباط الاجر بانتاجية العمل يؤدى الى ارتفاع الاول (فى صورته العينية) مع =

ب — القـــدر من الخبرة الفنية (الناتج من التكوين الفنى أو من الخبرة العملية) اللازم للقيام بالعمل فى هذا الفرع من فروع الانتاج .

جـ — مدى ميل العمال للعمل فى هذا الفرع من فروع النشاط الانتاجى أو للابتعاد عنه .

د — مدى التوسع فى الحاجة إلى الايدى العاملة فى الفرع محل الاعتبار وهو أمر تحدده خطة الانتاج والاستثمار ،فاذا تضمنت الخطه توسعا فى فرع معين من فروع النشاط قد يستلزم الأمر أن تكون الاجور فى هذا الفرع أعلى نسبيا منها فى الفروع الأخرى حتى يتم جذب القدر الكافى من القوة العاملة . خاصة إذا كان العمل فى هذا الفرع يتميز بصعوبات خاصة تبعد عنه أفراد القوة العاملة .

إذا ما تحدد نصيب كل فرع من النشاط الانتاجى فى المخصص العام للاجور تمثلت الخطوة التالية فى تحديد نصيب كل وحدة انتاجية فى فرع معين من مخصص الاجور لهذا الفرع .هذا التقسيم يتم بصفة عامة وفقا للاسس التى يبنى عليها توزيع المخصص العام للاجور بين فروع النشاط المختلفة[1] .

* * *

يخلص لنا من هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور انها تقوم على تحديد المخصص العام للاجور كعامل يحدد - إلى جانب الخدمات الاجتماعية التى

= زيادة الثانية . معدل ارتفا ع الاجر قد يكون مساويا لمعدل زيادة الانتاجية وقد يكون أقل فى حالة ما اذا أريد التوسع فى الاستثمار اذ يتم ذلك عن طريق معدل حدى للاستثمار أكبر من المعدل الحدى للاستهلاك ،وذلك على النحو الذى رأيناه عند دراسة مشكلات السياسة الاستثمارية .

(١) مع فارق يتمثل فى أن الدور الذى تلعبه نقابات العمال (فى الاتحاد السوفيتى) يكون أقوى فى حالة التوزيع بين الوحدات الانتاجية فى داخل فرع معين من فروع النشاط الانتاجى.

تقدم مجانا ـ مستوى الرفاهية لجمهور العاملين فى الاقتصاد المخطط باعتباره وسيلة توزيع الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصـــافى غير المخصص للاستثمار أو الاستهلاك الجماعى ، وتوزيع مخصص الاجور هذا على أفراد القوة العاملة على نحو يضمن توزيع هذه القوة بين فروع النشاط والمناطق المختلفة بالطريقة التى تحقق لخطة الاقتصاد القومى التنفيذ المرجو ، الامر الذى يستلزم أن يكون الاجر محددا على أساس نتيجة العمل وهو ما يتضمن التمييز فى الأجور وفقا للكم والكيف ونوع ومكان النشاط

* * *

على هذا النحو تنتهى دراستنا هذه وهى دراسة هدفت إلى تحقيق الوعى بالطبيعة والأداء المختلف للاقتصاد الاشتراكى من حيث أنه اقتصاد مخطط ، كما هدفت إلى التعرف على المشكلات الاساسية للتخطيط الاشتراكى . وهى كدراسة نظرية ـ شأنها فى ذلك شأن كل الدراسات النظرية ـ لا تقصد لذاتها ، وانما تهدف إلى تفهم الواقع ـ واقع الاقتصاديات المخططة ـ بقصد العمل المستمر على تغييره وتطويره نحو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين . فالأمر يتعلق إذن بغد المجتمع الذى نعيش فيه . هل سيظل هذا الغد امتدادا لليوم حيث عملية الانتاج عملية تلقائية لاسيطرة للانسان عليها إلا فى حدود ضيقة ، بما ينجم عن ذلك من حاجة وعوز لجمهور العاملين ؟ أم سيكون هذا الغد غد الانسان الواعى . . الانسان المسيطر على القوى الطبيعية والاجتماعية قاضيا بذلك على الحاجـــة .. الانسان الصانع لتاريخه كما يريد ؟

مراجع مختـــارة

*** باللغة الانجليزية :**

BETTELHEIM, Ch. - *Studies in the Theory of Planning.* Asia Publishing House, London, 1959.

DOBB, M. - *Soviet Economic Development Since 1917.* Routledge and K. Paul, London, 1958.

- *An Essay on Economic Growth and Planning.* Routledge and K. Paul, London, 1960.

- *Economic Growth and Underdeveloped Countries.* Lawrence and Wishart, London, 1963.

KASER, M. C. - *The Nature of Soviet Planning.* Soviet Studies, Volume XIV, No. 2, October 1962.

LANGE, O. - *Essays on Economic Planning.* Indian Statistical Series, Asia Publishing House, London, 1959.

- (ed.) *Problems of Political Economy of Socialism.* People's Publishing House, New Delhi, 1962.

MONTIAS, J. M - *Central Planning in Poland.* Yale University Press, 1962.

NOVE, A. - *The Soviet Economy.* Allen & Unwin, London, 1961.

On Political Economy and Econometrics. Essays in honour of Oskar Lange. P.W.N, Warszawa, 1964.

Problems of Economic Dynamics and Planning. Essays in honour of Michal Kalecki. P.W.N., Warszawa, 1964.

SPULBER, N. - *The Soviet Economy : Structure, Principles, Problems.* Norton and Co., New York, 1962.

*** باللغة الفرنسية :**

BARTOLI, H. - *Systèmes et Structures Economiques.* Les Cours de Droit, Paris, 1960-1961.

BETTELHEIM, Ch. - *La Planification Soviétique.* M. Rivière, Paris, 2eme édition, 1945.

- *L'Economie Soviétique.* R. Sirey, Paris, 1950.

- *Planification et Croissance Accélérée.* Maspero, Paris, 1964.

الترجمة العربية : التخطيط والتنمية . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

- *Les Cadres Socio-économique et L'organisation de la Planification Sociale.* Centre D'Etude de Planification Socialiste. Sorbonne, Paris, 1965.

BOBROWSKI, C. - *Formation du Système Soviétique de Planification.* Mouton et Cie., Paris, La Haye, 1956.

BORDAZ, R. - *La Nouvelle Économie Soviétique.* Grasset, Paris, 1960.

CAIRE, G. - *Planification Soviétique et Recherche de la Rationalité.* Revue Economique, Paris, No. 3, Mai 1962.

DOWIDAR, M. - *Les Schémas de Reproduction et la Méthodologie de la Planification Socialiste.* Editions du Tiers-Monde, Alger, 1964 (1).

- *Le Développement Économique de l'Égypte dépuis 1952.* Tiers-Monde (Paris), Tome V, No. 18, Avril-Juin, 1964, p. 255-272.

I. S. E. A. - *Les Méthodes Actuelles Soviétiques de Planification.* Cahiers No. 86, (Série G. No. 7) Août 1959.

- *Planification, Banque et Gestion Économique en* U.R.S.S. Cahier No. 148, (Serie G. No. 18) Août 1963

LANGE, O. - *Economie Politique*· P. U F. Paris, 1962.

الترجمة العربية : الاقتصاد السياسى . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

MARCZEWSKI, J. - *Planification et Croissance Économique des Démocraties Populaires.* 2 Tomes, P.U.F., 1955-1956.

MINC, B. *Aspects Théoriques de l'Investissement en Économie Socialiste.* Etudes Economiques (Paris), No 136, 1962, p. 13-36

PROKOPOVICZ - *Histoire Économique de l'*U. R. S. S. Flammarion Paris, 1952.

---

(١) أنظر قائمة المراجع الواردة فى نهاية المؤلف .

ملحق الكتاب

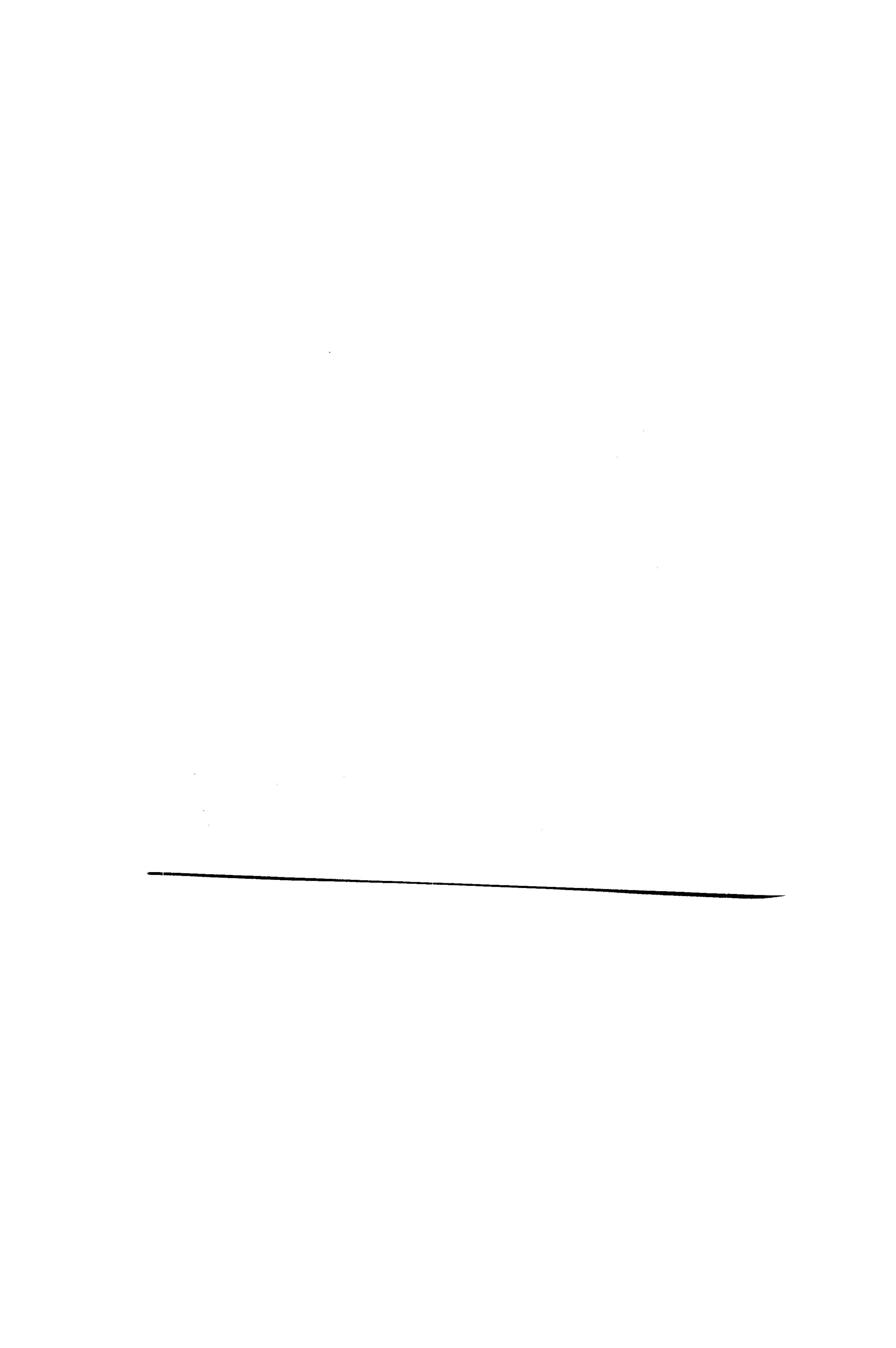
مراجع مختارة فى التطوير والتخطيط

يحتوى هذا الكتاب على قائمة من المراجع [١] قصد بهـا أن تكون تحت تصرف القارىء الذى يسعى إلى مزيد من المعرفة بمشكلات التطور الاقتصادى والتخطيط الاقتصادى . ودراسة هذه المشكلات تستلزم معرفة بنظريات علم الاقتصاد السياسى كما تستلزم معرفة خاصة بأنواع التحليل الكمى وبفروع المعرفة التى تستخدم النتائج المستخلصة فيها كأدوات أساسية فى التخطيط، ومن ثم كان من الطبيعى أن تسبق المراجع الخاصة بالتطور الاقتصادى والتخطيط الاقتصادى بعض المراجع المتعلقة بالاقتصاد السياسى بصفة عامة (ومناهج البحث فيـه) والاقتصاد القياسى والمحاسبة الاجتماعية والاحصاء .

بالاضافة إلى هذا ـ ونظرا للاهمية الواضحة لدراسة التجارب التاريخية فى التطور الاقتصادى ـ تضمنت هذه القائمة مراجع خاصة بتجارب الاتحاد السوفيتى والهند والصين .

---

(١) نشرت بعض هذه المراجع فى قائمة ألحقت بكتاب استاذنا شارل بتلهايم « التنمية والتخطيط » الذى قام بترجمته دكتور اسماعيل صبرى عبد الله ونشرته دار المعارف فى عام ١٩٦٦ . وكنا قد قمنا باعداد هذه القائمة أثناء دراستنا بجامعة باريس لتلحق بالكتاب المذكور .



Bibliography on economic development and planning

References contained in this bibliography have been accumulated during our studies of the problems of economic development especially in the so-called underdeveloped countries, at the London School of Economics and the University of Paris

Any bibliography on the subjct should by necessity be selective. And this one may be considered too selective if compared with the enormous quantity of literature that has been pouring since the Second World War. But from a qualitative viewpoint, the selection is quite reasonable. Reference has been made only to serious works on the subject. These are relatively few. Deliberate avoidance of works full of misunderstanding of the nature of the problem and its proper diagnosis has been made.No benefit, for not to speak about harm, is gained from, to say the least, nonprofound studies that leave the student, and especially the beginner, in a vicious circle of poverty and misery claimed to be the lot of the so-called underdeveloped areas, and give the impression that we are dealing with a hopeless case.

On the other hand, the accent has been made on «case study». For it is believed, first, that the mechanism of the development process could be grasped only through historical study of different experiences. Here, the experiences of non planned economic development are as relevant as these of planned development. If references on the first category of experiences are not included, it is only for the reason that they are better

known and more accessible. Second, that after acquiring a certain theoritical background, efforts should be focused on each case with its characteristics and specifities. In other words, theoritical studies are necessary only for acquiring the approp riate approach to the problems of development and planning. A third reason for the emphasis on case-study is the belief that late-comers should be enlightened, while trying to solve their economic and social problems, by the lessons and errors of the pioneering nations.

This bibliography is divided into three parts.

I — **General** :

1. Political Economy.
2. Methodology of Political Economy.
3. Social Accounting, Econometrics and Statistics.
4. Economic Development.
5. Economic Planning.

II — **Planning : Specific Problems** :

1. Investment and choice of techniques.
2. Employment.

III — **Historical Experiences** :

1. The Soviet Union.
2. India.
3. China.

I - GENERAL :

1 — Political Economy

Barre, R. — Economie Politique. 2 tomes, Paris, 1962.

Bartoli, H. — Science Economique et Travail. Dalloz, 1957.

Benard, J. — La conception marxiste du capital Sedes, Paris 1952.

Demi. H. — Valeur et capitalisme. Editions Sociales, Paris 1950.

— La Monnaie. Editions Sociales, Paris, 1952.

Dobb, M. — Political Economy and Capitalism. Routledge & K.Paul, London, 1937.

— On Economic Theory and Socialism Routledge & K.Paul, London, 1955.

Eaton, J. — Political Economy. Lawrence & Wishart, London, 1952.

Frisch, R. — Lois technique et économique de la production. Dunot, 1963.

Fyot, J.L. — Dimensions de l'homme et science économique. P.U.F, 1952.

Guiheneuf, R. — Le Problème de la théorie marxiste de la valeur. A. Colin, 1952.

Jennenay, J. — Précis d'Economie Politique. Paris (?)

Koopmans, J.C. — Three Essays on the State of Economic Science. Mc. Graw-Hill, N.York, 1957.

Lange, O. — Economie Politique. Tome I, P.U.F., 1962.

— The Political Economy of Socialism. Publications of Institute of Social Studies, Rotterdam, 1958.

Lange, (ed.) — Problems of Political Economy of Socialism. People's Publishing House, N. Delhi, 1962.

Mandel, E. — Traité d'Economie Marxiste. 2 Tomes, Julliard, 1962.

Marchal, J. — Cours d'economie Politique. Genin, 1955

Marx, K. — Contribution la Critique de l'Economie Politique.

— Capital, Vol. I & Vol.II.

Meek, R. — Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956.

Nicolai, A. — Comportement Economique et Structure Sociale. P.U.F. 1960.

Samuelson, P. — Economics, An Introductory Analysis, International Student Edition, Tokyo, 1964.

Segal, L. — Principes d'Economie Politique. Editions Sociales Internationales, Paris, 1936.

Sweezy, P. — The Theory of Capitalist Development, Monthly Review, N.York, 1956.

— Socialism. Mc Graw-Hill, N.York, 1949.

2. Methodology of Political Economy

Dumontier, J. — Equilibre Physique, Equilibre Biologique, Equilibre Economique. P.U.F., 1949.

Granger, G.G. — Méthodologie Economique. P.U.F, 1949.

Marchal, A. — Méthode scientifique et science économique. 2 Volumes, Génin, Paris, 1952.

Nogaro, B. — La Méthode en Economie Politique. Paris, 1950.

Schumpeter, J. — Economic Doctrine and method. Allen & Unwin, London. 1954.

3. Social Accounting, Econometrics & Statistics

Allen, R.G. — Mathematical Analysis for Economists. Macmillan, London, 1956.

— Statistics for the Economist, London, 1949.

Barna, T. (ed.) — The Structural Interdependence of the Economy. Wiley, N.York, 1956.

Chenery, H. & Clark, P. — Interindustry Economics. Wiley & Son, N.York, 1959.

Driebergen Conference — Input-Output Relations. Stenfert, Kroese, Leiden, Netherland, 1953.

Durand, J.M. — Système de relations inter-industrielles. Thèse, Faculté de Droit, Paris. 1957.

Input-Output Analysis — An Appraisal, Studies in Income & Wealth. Vol.18, Princeton University Press, 1955.

Lange, O. — Introduction to Econometrics, Warsovia, 1960.

Leontief, V. — The Structure of the American Economy 1919-1939. 2d ed, Oxford University Press, N.York, 1950.

Malinvaud, E. — Initiation à la Comptabilité Economique Nationale. INSEE, 3e ed., 1964.

Marczewski, J. — Comptabilité Nationale. Dalloz, 1965.

Ohlson, J. — On National Accounting, Stockholm, 1955.

Perroux, F. — Les Comptes de la Nation. P.U.F. Paris, 1949.

Prou, Ch. — Méthodes de Comptabilité Nationale Française. A.Colin, 1956.

Stone, R. — Function and Criteria of Social Accounting. Income & Wealth, Cambridge, 1951.

— Input-Output and National Accounting, O.E.E.G. Paris, 1961.

Stone, R & Groft-Murray. G — Social Accounting and Economic Models. Bowes and Bowes, London, 1955.

Stone, R. & Meade, J. — National Income & Expenditure. Bowes and Bowes, London, 1957.

Studenski, P. — The Income of Nations : Theory, Measurement and Analysis, Past & Present, N.York University Press, 1958.

Theodore, G. — La Statistique et ses applications dans un pays en voie de développement. 2 tomes, INSEE, 1958.

Tinbergen, J. — Econometrics, Allen & Unwin, London, 1951.

Titner, G. — Mathematics and Statistics for Economist, Holt, Rinchart, N.York, 1960.

4. **Economic Development**

Amin, S. — Les effets structurel de l'intégration

internationales des économies préca-
pitalistes. Thèse de Doctorat, Faculté
de Droit, Paris, 1957.

Baran, P. — The Political Economy of Growth. London, 1957.

Barre, R. — Le Développement Economique : analyse et politique. Cahiers de l'I.S.E.A., 1958.

Barret — Evolution du capitalisme japonais. Paris (?).

Bartoli, H. — Systèmes et structures économiques, Cours de Droit, 1960.

Bernal, J.D. — World Without war. Routledge & Kegan P., London, 1961.

Cairncross, A.K. — Factors in Economic Development. Allen & Unwin, London, 1962.

Castro, J. de — Géographie de la Faim. Editions Ouvrières, Paris, 1959.

Chenery, H.B. — The Role of Industrialisation in Economic Programming. American Economic Review, May 1955.

Clairmonte, F. — Le libéralisme économique et les pays sous-développés : études sur l'évolution d'une idée. Genève, 1958.

Clark, Colin — The conditions of Ecomomic Progress 3d edition, Macmillan, 1957.

Czechoslovak Economic Papers — Essais sur le dtveloppement et la planification économiques, Prague, 1959.

Dobb, M. — Some Aspects of Economic Deve-

lopoment. Delhi, 1955.

— Studies in the Development of Capitalism. London, 1947.

Domar, E.D. — Essays in the Theory of Growth. Oxford University Press, N.Y. 1957.

Dumont R. — Economie Agricole dans le Monde. Paris, 1954.

— Terres Vivantes. Plon, 1961.

— Afrique Noire : développement agricole et reconversion de l'économie agricole : Guinée, Côte d'Ivoire, Mali. Tiers Monde, Cahiers, Juillet 1961.

Dupriez, L.H., ed. — Economic Progress. International Economic Association, Louvain, 1955

Duret, J. — Analyse marxiste du sous-développement. Présence Africaine, 21, août-septembre 1958.

Eckans, R.S. — The Factor-proportions Problem in Underdeveloped Areas. American Economic Review, Sep. 1955.

Economic Development — University of Chicago, Essays in the Quantitative Study of Economic Growth, N°3, Avril 1961.

Economie Rurale — Problèmes de développement agricole, N°4, Juil-sept. 1959.

Ellis, H.S., ed. — Development for Latin America. Macmillan, London, 1961.

Fleming, M. — External Economies and the Doctrine of Balanced Growth. Economic Journal, 1955.

Hansen, A.H. — Public Enterprise and Economic Development. London, 1958.

Higgins, B. — Economic Development : Principles, Problems and Policies W.W. Nortons Company, N.York, 1959.

Hirschman, A.O. — The Strategy of Economic Develoment. Yale University Press, New Haven, 1958.

Hoselitz, B.F. — Theories of Economic Growth. Free Press of Glencoe, Illinois, 1960.

Hendersen, J.P. — On Economic Growth. Science & Society, Spring 1958.

Kalecki, M. — Thory of Ec. Dynamics. Allen & Unwin, lonolon, 1954.

Kurihara, K.K. — The Keynesian Theory of Economic Development, Allen & Alwin, London, 1959.

— A propos de Keynes et les pays sous développés, voir aussi :

— Das CUPTA, A.K : Keynesian Economics and Underdevelped Countries

— RAO, V.K.R. : Investment; Income and the Multiplier in Underdeveloped Countries.

— SINGH, V.B. : Keynesian Economics in Relation to Underdeveloped Countries.

— DOBB, M. : Some Problems of Industrialisation in Agricultural Countries. (In Keynesian Economics : A symposium, Singh, V.B. (ed.), People pub

lishing House Ltd., New Delhi, 1956.

Kuznets, S. — Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations. Economic Development and Cultural Change, N°4, Juillet 1961.

Leibenstein, H. — Economic Backwardness & Economic Growth. J.Wiley & Son, N.York. 1957.

Les Pays Sous-Developpes — Recherches Internationales. Cahier 8, Paris, 1958.

Lewis, W.A. — Economic Development with Unlimited Supply of Labour. Manchester School, 1952 & 1958.

— The Theory of Economic Growth. London, 1955.

Luxembourg, R. — The Accumulation of Capital. Routledge & Kegan, P., London, 1951.

Masse, E. — Marx et le problème de la croissance. A. Colin, 1957.

Meier, R.L. — Science and Economic Development : New Patterns of Life. J.Wiley & Son, N.York, 1956.

Meier, G.M. & Baldwin, R. — Economic Development : Theory, History, Policy. J.Wiley & Son. N.York, 1957.

Myint, H. — An Interpretation of Economic Backwardness, Oxford Economic Papers., Juin 1954.

Myrdal, G. — Théorie économique et pays sous-développés. Présence Africaine, 1959.

— Une économie internationale. P.U.F:, 1958.

National Bureau Of Economic Research — Capital Formation & Economic Growth, Princeton. 1955.

Nurkse, R. — Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxf. Univ. Press, London, 1953.

— Patterns of Trade and Economic Development. Stockholm, 1960.

Perroux, F. — La Coexistance Pacifique. 3tomes. P.U.F., 1961.

— L'Economie du XXe siècle. P.U.F., 1961.

— L'Economie des Jeunes Nations. P.U.F. 1962..

Pierris, P.R. — The Sociological Consequences of Imperialism. Ph. D.Thesis, University of London, 1950.

Presence Africaine — Le sous-développement. N°XXI, 1958.

Robinson, J. — Accumulation of Capital. Macmillan, London, 1956.

— Notes on the Theory of Economic Development.

— Population and Economic Development. In Collected Economic Papers. Vol.II, 1960.

Rosenstein Rodan P.N. — Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe. Economic Journal, June-Sep. 1943.

Rostow, W.W. — The Progress of Economic Growth. Oxford, 1953.

— The Stages of Economic Growth. Cambridge, 1966.

— **BARAN, P & HOSSBAUM, E.J.** : The stages of Economic Growth, Kyklos, Vol. XIII, Fas. 2, 1962.

— **GUSTAFSSON** : Rostow, Marx and Economic Growth. Science & Society, 1961.

— **VILAR P** : Developpement historique et progrès social : les étapes et les critères. La Pensée, N°98, Juil-août 1961;

— Sa contribution à la Première Conféférence Internationale d'Histoire Economique, Stockholm, 1960.

— **CAIRNCROSS, A.K.** : The Stages in Economic Growth, in Factors in Economic Development. Allen & Unwin, London, 1962.

Rymalev, V. — The Underdeveloped Countries and the Desintegration of Imperialism. International Affairs, Moscow, 4 April 1959.

Saab, G. — Motorisation de l'Agriculture et Developpement Agricole au Proche-Orient SEDES, Paris, 1960.

Sachs, I. (ed.) — Agriculture, Land Reforms and Economic Development. PWN, Warszawa 1964.

Salter, W.E.G. — Productivity and Technical Change. Cambridge University Press, 1960.

Singh & Agarwala — The Economics of Underdevelopment, Oxford University Press, Bombay, 1958.

Stanovik, Y. — L'origine et la nature du sous-dévelop-pement économique. Questions Actuel-les du Socialisme, 51, Nov-Déc. 1958.

Tiers-Monde (le) — Sous-développement et développement. I.N.E.D:, Nouvelle Edition, P.U.F. 1961.

United Nations — Methods and Problems of Industrialia sation of Underdevelped Countries : N.York, 1955, Doc. N°2670/ST/E/C/A U.N.O.

— Industrialisation et Productivité. Col lection de la Revue, U.N.O.

— Facteurs du progrès économique. Revue Internationale des Sciences Sociales, Vol.VI,N°2, 1954.

— La part des facteurs de production dans l'industrie des pays sous-dévelop pés in Industrialisation et Productivi-té, Bulletin des Nations Unies, N°I, April 1958.

Weber, M. — The Theory of Social & Economic Or-ganisation. The Free Press, Glencoe, Illinois, 1947.

5. **Economic Planning.**

Baran, P. — National Economic Planning, in Survey of Contemporary Economics, Haley B.F. ed. Vol:II, Homewood, Illinois. 1952, p.355-407.

Bettelheim, CH. — Problèmes théoriques et pratiques de planification. P.U.F, 1951.

— Planification et croissance économique

Présence Africaine, août-sept; 1958.
— Planification en Afrique Noire. Cahiers Internationaux, Jan-Fév. 1961.
— Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, Bombay, 1959.
— Some Basic Planning Problems, Asia Publishing House, 1961.
— Planification et croissance acceleréé Maspero 1964.

Dobb, M. — Economic Planning and Planned Economy, in Economics : Man and his Material Resources. Lewis, W.A. (ed:) London, 1954.

Ganguly, A. & Others — Studies on Consumer Behaviour. Asia Publishing House, 1960.

Lange, O. — Etudes sur la planification économique dans les pays sous-développés. Cahiers de l'ISEA, N°49, Janvier 1957.
— Essays on Economic Planning, Asia Publishing House 1960.

Lange, O. (ed.) — Planning and Economic Development. PWN. Warszawa, 1964.

Marczewski, J. — Planification et Croissance économique des Démocraties Populaires, 2 Tomes, P.U/F. 1955 et 1956, surtout p.315-561.

Montias, J. — Central Planning in Poland, Yale University Press, New Haven. 1962.

Nove, A & Zauberman, A. (eds.) — Studies on the Theory of Reproduction and Prices. PWN, Warszawa, 1964.

Office Statistique Des Communautés Européennes — Méthode de prévision du développement économique à long terme, Informations Statistiques, N°6, 1960.

Tinbergen, J. — Centralisation and Decentralisation in Economic Planning. Amsterdam, 1957.
— Planification du Développement. Tiers-Monde, Cahiers, P.U.F., 1962:

Unesco — Étude et pratique de la planification. Revue Internationale des Sciences Sociales, Vol. XI, N°3, 1959.

U.N.O. — Analysis and Projections of Ecomomic Development : Introduction to the Techniques of Programming, N.York, June 1955.

— **ECAFE** : (Economic Bulletin for Asia and Far East : Economic, Development and Planning) :

— I Problems and Techniques. Bulletin, Vol.VI, N°3, Nov. 1955.

— II Policies and Means of Implementation. Bulletin, Vol. VII, N°3, Nov. 1956:

— III The Agricultural Sector, Bulletin Vol. VIII, Nov. 1957.

— IV Industrialisation, Bulletin, Vol. IX, N°3, Déc. 1958.

V — Social Aspects, Bulletin Vol. X, N°3, Déc. 1959.

Waterston, A. — Development Planning : Lessons of Experience. The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1965.

II — PLANNING : SPECIFIC PROBLEMS : INVESTMENT AND CHOICE OF TECHNIQUES.

1. Investment :

Bettelheim, Ch. — On the Problem of Choice between alternative investment projects, Soviet Studies, Juillet 1950.

— Part II : Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House, Bombay, 1959.

Dobb, M. — Essay on Economic Growth and Planning. Routledge & Kegan P.,London 1960.

— A Note on the so-called degree of Capital-Intensity of Investment in Underdeveloped Countries, in Economic Theory and Socialism. (Dobb, M;) Routledge & Kegan, London, 1954.

—Some Theoritical Problems in Planning Economic Development. Marxism Today, Feb. 1961, London.

Duvaux, A. — Critères d'investissement et développement économique. Revue Economique, Mai 1961, P.369-413.

Chakravarty, S. — The logic of Investment Planning. North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1959.

Galenson, W. & Leibenstein, H. — Investment Criteria, Productivity and Economic Development. Quartely Journal of Economics, Autgust 1955.

I.S.E.A. — Economies des Démocraties Populaires, Critères des Choix de l'Investissement en U.R.S.S: Cahiers, Série G: Juillet 1959.

Kantarovitch· L.V — Calcul économique et utilisation des ressources, Dunod, 1963.

Millikan, M.F.(ed.) — Investment Criteria and Economic Growth, Cambridge. Mass., MIT, 1955.

Masse, P. — Le Choix des Investissements, Dunod. 1961.

Sen, A.K. — Choice of Techniques : An Aspect of the Theory of Planned Economic Development. Blackwell, 1960.

Strumilin, S.G. — The Time Factor in Capital Investment. International Economic Papers, 1951.

Vaidynathan, A. — A Survey of the Literature on Investment Criteria. Indian Economic Journal, Oct. 1956.

2. Employment.

Ardant, G. — Le Monde en Friche. P.U.F: 1959:

Betteheim, Ch. — Théories Contemporaines de l'Emploi. C.D.U: Paris, 1960.

Bureau International Du Travail (Geneve) — Why Labour leaves the Land. 1960.

— Les Objectifs d'Emploi dans le Développement Economique. 1961.

Gill, K.S. — Surplus Manpower as a Source of Capital. Economic Weekly, Bombay, June 1958.

Mohie-Eldin, A. — Agricultural Investment and Employment in Egypt Since 1935. Ph. D. Thesis, University of London, 1966.

Raj, K.N. — Employment Aspect of Planning in Underdeveloped Countries. National Bank of Egypt, Cairo, 1957.

Sen, A.N. — Unemployment, Relative Prices & Saving Potential. Indian Economic Journal, Août 1957.

III. HISTORICAL EXPERIENCES

1. The U.S.S:R:

Babrowski, C. — Formation du systéme soviétique de planification. Monten & Co., La Haye, 1956.

Baykov, A. — The Development of the Soviet Economic System, London, 1950.

Bergson, A. — The Ecomics of Soviet Planning. Yale University Press, 1964

Bernard, J. — Investissement et stratégie économique en URRS Revue Economique, Janvier 1961, P25-57.

Bettelheim, Ch. — La Planification Soviétique. 1939.
— L'Economie Soviétique. Sirey, 1950.

Bordaz. — La Nouvelle Economie Soviétique, 1953-1960. Paris, 1961.

Dobb, M. — Soviet Economic Development since 1917. London, 1947.

Erlich, A. — The Soviet Industrialisation Debate, 1924-1928. Harvard University Press, 1960.

I.S.E.A. — Les méthodes actuelles soviétiques de planification. Cahiers, Série G.N°7, 1959.

Kursky, A. — Some Questions of Improvment of Planning in the USSR. Problems of Economics, N.York, January 1959.

Lavigne, M.L. — Le Capital dans l'Economie Soviétique. SEDES, Paris, 1961.

Lenine, V. — Le Développement du Capitalisme en Russie. Editions Sociales, Paris.

Nove, A. — The Soviet Economy. London, 1961.

Stoumiline, S. — L'URSS du féodalisme au communisme Recherches Internationales, Cahier 27 Paris, 1961.

2. **India**

Bettelheim, Ch. — L'Inde Indépendante. A.Colin, 1962.

Mahalanobis, P.C. — The Approach of Operational Research to Planning in India. Sankhya, The Indian Journal of Statistics, 1955.
— Talks on Planning. Indian Statistical Institute Series, N°14. Asia Publishing House, N.York, 1961.

Malenbaum, W. — Prospects for Indian Development. Allen & Unwin, London, 1962.

Planning commission, Governement of India
— The First Five-Year Plan, 1952.
— The Second Five-Year Plan, Apr. 1956.
— The Third Five-Year Plan, August 1961
— Report on the Fulfilment of the Five-Year Plan. May 1957.
— Papers relating to the Formulation of the Second Five-Year Plan. Oct. 1955.
— Second Five-Year Plan : Progress Report April 1960.

Raj, K.N. Indian Economy, in Economic Development and Cultural Change; University of Chicago, Vol. VII, April 1959, P.258-Chicago, Vol. VII, April 1959, P.258-273.

Rangnekar, D.K. —The Development of the Indian Economy. Allen & Unwin, London, 1962. don, 1958.

Reddaway, W.B. — The Development of the Indian Economy. Allen & Unwin, London, 1962.

Sandee, J. —A Demonstration Plan Model for India. Asia Publishing House, Bombay, 1960.

Thorner, D. &. — Land and Labour in India. Asia Publishing House, Bombay, 1962.

Vakil, C.N. & Brahmanand. P. — Planning for an Expanding Economy. Bombay, 1956.

3. China

Adler, S. — The Chinese Economy. Monthly Review, N.York, 1956.

Bartoli, H. — Economie Chinoise. Esprit, Jan-Fev. 1959.

Bettelheim, Ch. — La Croissance Economique en Chine.

Cahiers Internationaux, N°102, Fev. 1959.

— L'Industrialisation de la Chine Populaire in «Le Régime et les Institutions de la République Populaire Chinoise», Centre d'Etudes des Pays de l'Est. Institut Solvay. Brnxelles, 1960.

Bettelheim, Ch. Dumont, R. & others — China Shakes the World Again. Monthly Review Press, N.York, 1959.

Bettelheim, Ch. Noirot, P. & others — L'Economie du Socialisme en Chine Populaire. Economie Appliquée, N° Spécial, ISEA, N°3, 1960.

Bettelheim, Ch., Charrière, J. & Marchisio, H. — La Construction du Socialisme en Chine. Maspero. Paris, 1965:

Chao Kuo-Chum — Agrarian Policy of the Chinese Communist Party. 1921-1959, Bombay, 1960.

Chou En Lai — Report on the Proposals for the Second Five-Year Plan, 1958-1962. Hsinhua News Agency Release.

Clairmonte, F. — The Chinese and the Indian Land Problems : Divergent Approaches. Malayan Economic Review, Avril 1960.

Cowan, C.D. (ed) — The Economic Development of China and Japan. G.Allen & Unwin, London, 1964.

Dumont, R. — Révolution dans les Campagnes Chinoises. Le Seuil, 1957.

Etienne, G. — La Voie Chinoise. Tiers-Monde Collection, P.U.F. 1962 : (L'ouvrage contient une bonne bibliographie).

Hugues, T.J. & Luard, D.E. — The Economic Development of Communist China 1949-1958 London, 1958.

Lavalee, L. & Autres — Economie de la Chine Socialiste. Genève, 1951.

Li Fou Tthonen — Rapport sur le Premier Plan Quinquennal pour le Développement de l'Economie Nationale de la République Populaire de Chine. Editions en Langues Etrangères, Pékin, 1955.

محتويات الكتاب

مقدمة عامة

الباب الاول

في هيكل الاقتصاد القومي والخصائص الجوهرية للعملية الاقتصادية
في التكوينين الاجتماعيين الرأسمالي والاشتراكي

صفحة

صفحة

الباب الثانى

هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات

والهيكل المراد تحقيقه

صفحة

الباب الثالث

التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط

صفحة

الباب الرابع

عملية التخطيط الاقتصادى

الباب الخامس

المشكلات الاقتصادية كما تعرض فى الاقتصاد المخطط

صفحة

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطـأ	الصـواب
١٣	٦	مستقلة	مستقبلة
٢٧	٢	الوحدالو	الوحدات
١١٨	١٤	نحتفظ	تتحفظ
١٧٨	٤	بيني	يبني
٢٣٢	١٠	ملحق هذا	ملحق ١ لهذا
٢٣٣	١	ليس واضحا	ليسا واضحين
٢٨٨	٢	فترات	فترة
٢٩٣	١٥	تقدير	تقرير
٣٥٥	٨	بالطبيعة	بالطبيعة المختلفة
٣٥٩	٣	هذا الكتاب	هذا الملحق

مؤسسة بورسعيد للطباعة ـ اسكندرية
مايو ١٩٦٧